جامعة محمد بوضياف مسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص إدارة محلية

الحوكمة العمومية الالكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة
دراسة حالة الإدارة المحلية لولاية المسيلة
2013-2021

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إدارة محلية

إعـــداد الطالبـة: تركيـة شريف
إشراف : أ . د فـــوزية شرقـي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسّسة الجامعية	الصّفة
عنترة بن مرزوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	رئيسًا
فـوزية شرقـي	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	مشرفًا ومقرّرًا
عبد الله زبيري	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	مناقشًا
وفاء بحاش	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة	مناقشًا
عبد المؤمن سي حمدي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريرج	مناقشًا
عيسى عويبر	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف	مناقشًا

السنة الجامعية 2025-2026

جامعة محمد بوضياف مسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص إدارة محلية

الحوكمة العمومية الالكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة
دراسة حالة الإدارة المحلية لولاية المسيلة
2021-2013

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إدارة محلية

إعـداد الطالبـة: تركيـة شريف　　**إشراف الأستاذة الدكتورة:** فـوزية شرقـي

- **لجنة المناقشة**

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسّسة الجامعية	الصّفة
عنترة بن مرزوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	رئيسًا
فـوزية شرقـي	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	مشرفًا ومقرّرًا
عبد الله زبيري	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	مناقشًا
وفاء بحاش	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة	مناقشًا
عبد المؤمن سي حمدي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريرج	مناقشًا
عيسى عويبر	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف	مناقشًا

- **تاريخ المناقشة: 04 جوان 2026**

السنة الجامعية 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه في إتمام هذا العمل وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

واقتداء بهذا الهدي النبوي أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة المشرفة "فوزية شرقي" على ما أسدته لي من نصح وتوجيه خلال إعداد هذه الدراسة، كما أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة،

وأشكر كل إطارات وموظفي الإدارة المحلية بولاية المسيلة وأخص بالذكر ملحقي الديوان وكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد، وإلى كل أساتذة وعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة

شكرا لكم جميعا وجزاكم الله عني كل خير

الإهداء

إلى نفسي،

إلى ذلك الجزء الصامد الذي لم يرضخ للصعاب، وإلى الروح التي آمنت بأن المثابرة تصنع الطريق مهما طال، أهدي هذا العمل المتواضع، الذي هو ثمرة جهدٍ وسهرٍ وصبرٍ، وتذكرة بأن الإيمان بالذات هو أول خطوات النجاح.

فليكن هذا الإنجاز شاهدًا على أنني استطعت أن أكون لنفسي سندًا، وأن أثبت أن الإرادة الصادقة قادرة على تحويل الأحلام إلى واقع.

ملخص الدراسة باللغة العربية :

ملخص: شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين تحولات تدريجية نحو إرساء حوكمة إلكترونية فعالة، في محاولة لمواكبة الديناميكيات الرقمية العالمية، خاصة على مستوى الجماعات المحلية. وقد تمثلت هذه الجهود في رقمنة عدد من الخدمات الإدارية، واعتماد الشباك الموحد، وتطوير بوابات إلكترونية في مختلف القطاعات. ورغم التفاوت الإقليمي في التقدم الرقمي، أظهرت الجزائر تحسنًا ملحوظًا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية بين عامي 2020 و2022، مما يعكس إرادة سياسية واضحة لتعزيز التحول الرقمي. من خلال دراسة حالة ولاية المسيلة، تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين الحوكمة العمومية الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة، حيث برز الأمن السيبراني والمشاركة المجتمعية والمساءلة كأهم الأبعاد المؤثرة. في المقابل، لم تُظهر الشفافية الإلكترونية أثرًا دالًا، ما يستدعي مراجعة آلياتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية ليست مجرد أداة تقنية، بل تمثل رافعة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولتفعيل هذا الدور، توصي الدراسة بتبني مقاربة شاملة تشمل تعزيز الشفافية والمساءلة، تحسين إدارة الموارد، دعم الاقتصاد الرقمي، تطوير البنية التحتية الذكية، تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين جودة الخدمات العامة. ورغم التحديات القائمة، فإن الجزائر تمتلك فرصة حقيقية لتحويل الإدارة المحلية إلى نموذج رقمي فعّال يخدم أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة الإلكترونية؛ أهداف التنمية المستدامة؛ الإدارة المحلية لولاية المسيلة.

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية :

Abstract: Over the past two decades, Algeria has undergone gradual transformations aimed at establishing effective electronic governance, in an effort to keep pace with global digital dynamics—particularly at the level of local communities. These efforts have included the digitization of several administrative services, the adoption of the one-stop digital window, and the development of electronic portals across various sectors. Despite regional disparities in digital progress, Algeria has shown notable improvement in the E-Government Development Index between 2020 and 2022, reflecting a clear political will to advance digital transformation. Through a case study of the Wilaya of M'sila, the research identified a statistically significant positive correlation between e-governance and the Sustainable Development Goals (SDGs), with cybersecurity, community participation, and accountability emerging as the most influential dimensions. In contrast, electronic transparency did not show a significant effect, indicating the need to review and enhance its mechanisms. The study concludes that e-governance is not merely a technical tool, but a strategic lever for achieving sustainable development in its economic, social, and environmental dimensions. To activate this role, the study recommends adopting a comprehensive approach that includes strengthening transparency and accountability, improving resource management, supporting the digital economy, developing smart infrastructure, enhancing community participation, and improving the quality of public services. Despite existing challenges, Algeria holds a genuine opportunity to transform local administration into an effective digital model that serves the goals of sustainable development.

Keywords: E-governance; Sustainable Development Goals; Local Administration of M'sila.

فهرس المحتويات

البسملة	I
شكر وتقدير	II
الإهداء	III
ملخص الدراسة باللغة العربية واللغة الإنجليزية	IV
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	XIV
فهرس الأشكال	XV
فهرس الملاحق	XV
مقدمة	17
مبررات إختيار الموضوع	22
أهمية الدراسة	23
أهداف الدراسة	42
أدبيات الدراسة	25
إشكالية الدراسة	33
فرضيات الدراسة	33
حدود الدراسة	35
منهجية الدراسة	36
أساليب جمع البيانات	37
الصعوبات التي واجهت الدراسة	38

تقسيم الدراسة 38

الجانب النظري

الفصل الأول : الحوكمة العمومية الإلكترونية و التنمية المستدامة إطار مفاهيمي

تمهيد 43

المبحث الأول : الإقتراب المفاهيمي للحوكمة العمومية الإلكترونية 44

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة 45

المطلب الثاني : الإدراة الإلكترونية 50

المطلب الثالث : الحكومة الإلكترونية 51

المطلب الرابع : الحوكمة العمومية الإلكترونية 59

المبحث الثاني : التنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية 69

المطلب الأول : مفهوم التنمية 69

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المحلية 71

المطلب الثالث : مفهوم التنمية المستدامة 75

الفصل الثاني : مساهمة الحوكمة العمومية الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي

تمهيد 92

المبحث الأول : مبادرات الجزائر لإرساء حوكمة الإلكترونية الفعالة (مشروع الجزائر الإلكترونية) 93

المطلب الأول : دوافع و أهداف الحوكمة الجزائرية من خلال (مشروع الجزائر الإلكترونية) 94

المطلب الثاني : متطلبات تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية 96

المطلب الثالث : تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر 99

المطلب الرابع : تقييم الأمم المتحدة للحوكمة الإلكترونية بالجزائر 109

المبحث الثاني : علاقة الحوكمة العمومية الالكترونية في الإدارة المحلية بأهداف التنمية المستدامة 113

المطلب الأول : معايير الحوكمة العمومية الإلكترونية و إرتباطها بأهداف و غايات التنمية المستدامة 115

المطلب الثاني : فواعل الحوكمة العمومية الإلكترونية وعلاقتها بأهداف و غايات التنمية المستدامة 130

المطلب الثالث : الحوكمة الإلكترونية و المدن المستدامة 135

المطلب الرابع : مساهمة المدن الذكية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة 143

المبحث الثالث : الجماعات الإقليمية الجزائرية في مواجهة الفجوة الرقمية لتحقيق تنمية محلية مستدامة 143

المطلب الأول : الجماعات الإقليمية في الجزائر (نظام الإدارة المحلية في الجزائر) 144

المطلب الثاني :واقع إصلاح و عصرنة الجماعات المحلية 155

المطلب الثالث : متطلبات حوكمة الكترونية فعالة على مستوى الجماعات المحلية لتحقيق تنمية مستدامة 161

المطلب الرابع : تحديات إرساء حوكمة إلكترونية فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية 169

الفصل الثالث :دراسة تطبيقية الحوكمة الإلكترونية بالإدارة المحلية بولاية المسيلة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين 2013-2021

تمهيد **173**

المبحث الأول : الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية بولاية المسيلة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **174**

المطلب الأول : التعريف بنموذج الدراسة **174**

المطلب الثاني : إستراتجية الجماعات الإقليمية لولاية المسيلة لإرساء حوكمة إلكترونية خدمة للتنمية المستدامة **183**

المطلب الثالث :تحليل أداء البرمجيات المستخدمة و الداعمة للحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الولاية **200**

المبحث الثاني : تحليل علاقة الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة –دراسة ميدانية **201**

المطلب الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية **201**

المطلب الثاني : نتائج الدراسة الإستطلاعية **209**

المطلب الثالث : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة **224**

المطلب الرابع : عرض و تحليل نتائج الفضريات **245**

الاستنتاج العام للدراسة **264**

الخاتمـــــة **271**

قائمة الملاحق **278**

قائمة المراجع **278**

فهرس الجداول:

الرقم	العـنـــــوان	الصفحة
01	تصنيف الجزائر الدولي حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	111
02	قيمة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر 2008-2020	111
03	خصائص العينة حسب متغير الجنس	203
04	خصائص العينة حيب متغير العمر	204
05	خصائص العينة حسب متغير سنوات الخبرة	205
06	خصائص العينة حسب متغير المستوى الدراسي	207
07	خصائص العينة حسب متغير الوظيفة	207
08	معاملات ثبات الإتساق الداخلي -ألفا كرومباخ	209
09	معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للأداة	210
10	يمثل الصدق التميزي للأداة	212-213
11	الإتساق الداخلي لفقرات بعد الرقمنة و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات	214
12	الإتساق الداخلي لفقرات بعد الشفافية الإلكترونية	214-215
13	الإتساق الداخلي لفقرات بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	215
14	الإتساق الداخلي لفقرات بعد المسائلة الإلكترونية	216
15	الإتساق الداخلي لبعد الكفاءة و الفعالية الإلكترونية	216
16	الإتساق الداخلي لفقرات بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	217

17	الإتساق الداخلي فقرات بعد الرقابة و التدقيق الإلكتروني	218
18	الإتساق الداخلي لفقرات بعد الأمن السيبراني	218-219
19	الإتساق الداخلي لأبعاد محور الحوكمة العمومية الإلكترونية	219
20	الإتساق الداخلي لفقرات البعد الإقتصادي	220
21	الإتساق الداخلي لفقرات البعد البيئي	221
22	الإتساق الداخلي لفقرات بعد الإجتماعي	221-222
23	الإتساق الداخلي لأبعاد محور التنمية المستدامة	222
24	الصدق البنائي	223
25	التوزيع الطبيعي للبيانات	223
26	المتوسط المرجح للأوزان حسب مقياس ليكرت الخماسي	225
27	الترتيب التنازلي لفقرات بعد الرقمنة و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	226
28	الترتيب التنازلي لفقرات بعد الشفافية الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	227
29	الترتيب التنازلي لفقرات بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	228
30	الترتيب التنازلي لفقرات بعد المسائلة الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	229-230
31	الترتيب التنازلي لفقرات بعد الكفاءة و الفعالية الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	230-231

32	الترتيب التنازلي لفقرات بعد تقديم الخدمات الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	232
33	الترتيب التنازلي لفقرات بعد الرقابة و التدقيق الإلكتروني حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	233-234
34	الترتيب التنازلي لفقرات بعد الأمن السيبراني حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	235
35	الترتيب التنازلي لأبعاد (الحوكمةالعمومية الإلكترونية) حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	236-237
36	الترتيب التنازلي لفقرات البعد الإقتصادي حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	238
37	الترتيب التنازلي لفقرات البعد البيئي حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	239-240
38	الترتيب التنازلي لفقرات البعد الإجتماعي حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	241
39	الترتيب التنازلي لأبعاد محور (التنمية المستدامة) حسب الإنحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية واتجاهاتها	243
40	العلاقة بين الحوكمة العمومية الإلكترونية بأبعادها و أهداف التنمية المستدامة	245
41	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الإلكترونية و فقا لمتغير الجنس	248-249
42	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة و فقا لمتغير الجنس	249-250
43	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الإلكترونية و فقا لمتغير العمر	251-252

44	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة و فقا لمتغير العمر	253
45	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة و فقا لمتغير الخبرة	254-255
46	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الإلكترونية و فقا لمتغير الخبرة	256
47	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الإلكترونية و فقا لمتغير المستوى الدراسي	257
48	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة الإلكترونية و فقا لمتغير المستوى الدراسي	258-259
49	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الإلكترونية و فقا لمتغير الوظيفة	259-261
50	نتائج اختبار (ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة الإلكترونية و فقا لمتغير الوظيفة	262

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	أهداف التنمية المستدامة	90
02	خصائص العينة حسب متغير الجنس	203
03	خصائص العينة حسب متغير العمر	204
04	خصائص العينة حسب متغير الخبرة	205
05	خصائص العينة حسب متغير المستوى الدراسي	206
06	خصائص العينة حسب متغير الوظيفة	207

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــوان
01	رسالة توصية
02	أداة الدراسة
03	مخرجات الدراسة الاستطلاعية
04	مخرجات التحليل الوصفي
05	مخرجات الدراسة الأساسية

مقدمة

تقوم الديمقراطيات الحديثة على النظام اللامركزي كونه أساس قياس الحوكمة في الدول، فبات الاهتمام بتفعيل ونشر تطبيقات اللامركزية الموضوع الأكثر أهمية في أجندة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر اللامركزية الإقليمية نهجا ديمقراطيا يتيح للجماعات المحلية تدبير شؤونها الخاصة عن طريق مجالسها المنتخبة، حيث تقوم بموجبه الدولة المركزية على تحويل اختصاصاتها أو جزء منها إلى هيئات محلية تعزيزا للحقوق والحريات وترسيخا للتسيير المحلي الجواري.

سجلت الجماعات المحلية الجزائرية تطورات هامة عبر مختلف التشريعات المتعاقبة، حيث اعتبر دستور 1963 البلدية القاعدة الأساسية للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية[1]، وأيد الميثاق الوطني، وما تبعه من تشريعات دعم النواة الأولى للامركزية الإقليمية؛ فصدر الأمر رقم 67-25 المتضمن قانون البلدية[2]؛ تلاه الأمر 69-38 المتضمن قانون الولاية[3]، حيث أوكلت للجماعات المحلية من خلال القانونين عدة مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية؛ ثم صدور قانوني البلدية والولاية 90-08 و90-09 على التوالي في ظل التعددية الحزبية[4]، ليتم إلغائهما بموجب القانونين 11-10 الخاص بالبلدية[5] و12-07 المتعلق بالولاية[6] .

ومن خلال التطور الذي شهدته وظيفة الجماعات المحلية نرى اهتمام الدولة الديمقراطية بالتوجه اللامركزي، وتعزيزه عبر مختلف الإصلاحات التي مست الإدارة المحلية، وفي خضم هذه الإصلاحات

---

1 **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1963** ، المؤرخ في 8 سبتمبر 1963، **جريدة رسمية العدد** 2 . المادة: "09".

2**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24** ،المؤرخ في 18 جانفي 67 المتضمن قانون البلدية، **جريدة رسمية العدد 06**

3 **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر 69- 38** المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية، **الجريدة الرسمية العدد 44**

4 **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 90-08** المتعلق بالبلدية و**القانون 90-09** المتعلق بالولاية المؤرخان في 07 أفريل 1990. **الجريدة الرسمية العدد 15.**

5 **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 11-10** المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية. **الجريدة الرسمية العدد37.**

6 **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 12-07** المؤرخ في 29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية . **الجريدة الرسمية العدد12.**

يواجه نظام الإدارة المحلية نتيجة للتحولات السريعة التي يشهدها العالم جراء الثورة التكنولوجية، والإنسانية تحديات جمة جعلته يسعى إلى البحث عن آليات واستراتيجيات جديدة للتسيير من أجل النهوض بالمجتمع المحلي وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة يتم الاعتماد من خالها على فواعل سياسية، اجتماعية واقتصادية والاعتماد على وسائط وركائز تكنولوجية حديثة من أجل الارتقاء بكفاءة وفعالية أدوار الإدارة المحلية، وتحويل مواردها إلى برامج وخطط تنموية يشارك المواطن المحلي في وضعها ومراقبتها إلكترونيا.

ويمثل توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات نقلة نوعية في ثقافة ممارسة الأعمال الحكومية لتأمين إدارة أكثر فعالية وكفاءة تمكنها من تنفيذ سياساتها وخططها، وأصدق دليل على ذلك **مشروع " الجزائر الالكترونية 2013"**، والذي انطلق سنة 2008 ، حيث تم وضع اللبنات القانونية والتنظيمية التي تضمن تهيئة القطاعات الحكومية لتطبيق هذا المشروع الهادف إلى بناء قاعدة معلومات لتقديم خدمات أكثر جودة، **وإرساء مبادىء الحوكمة** والعمل بكل شفافية وتقليص البيروقراطية، وربط المواطنين والمؤسسات الحكومية ضمن نسق الكتروني سعيا للوصول إلى سرعة اتخاذ القرار، وتضييق الهوة الحاصلة بين المواطن والإدارة نتيجة تراجع فاعلية الأداء الإداري في تقديم الخدمات واهتزاز الثقة به، وهذا ما انعكس في الخدمات المقدمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية وقطاعات وزارية أخرى ؛ فالتحول الالكتروني أصبح أكبر تحديات الجزائر الجديدة الذي يستوجب العمل على إرساءه للقضاء عل الفساد والبيروقراطية وتعزيز مشاركة المواطن في اتخاذ القرار وضمان الشفافية في التعامل معه، ثم الانتقال إلى الهدف الأسمى وهو تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي وفقا للأهداف العالمية المسطرة من طرف الأمم المتحدة.

لا يقصد بالتحول الإلكتروني للحكومة وهيئاتها العمومية خاصة الجماعات الإقليمية بأنّه تحولا رقميا هدفه تقديم خدمات الكترونية فحسب، أو الانتقال من تقديم خدمات ورقية إلى خدمات الكترونية،

بل هو تحول جذري في أسس وأساليب التسيير المحلي،[1] ومحاولة توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتحقيق الشفافية، وتطوير متطلبات المساءلة وإدارة أفضل للموارد والسياسات، وترسيخ معايير الحوكمة المحلية عن طريق تعزيز حوكمة إلكترونية كشرط لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يتحقق هذا التغيير إلا عبر التزام الحكومات بالعمل مع جميع الأطراف، بمّا فيها مؤسسات المجتمع المدني بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر وحماية البيئة، ووضع حد لعدم المساواة وتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية لجميع فئات المجتمع. لذلك تطبيق الحوكمة الإلكترونية لا يقتصر على تعزيز الحوكمة فقط، بل يشمل الاستفادة من التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول لذلك.

تعتبر الحوكمة العمومية الإلكترونية من أكثر الممارسات الحديثة والمبتكرة في مجال الحوكمة؛ فهي تهدف إلى توفير خدمات حكومية عالية الجودة وتسهيل الوصول إليها، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والإنترنت، لرفع كفاءة الخدمات وتحسين الأداء الحكومي وتقليل التكلفة.

وتأتي أهمية الحوكمة العمومية الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تأثيرها الإيجابي على مختلف مجالات التنمية، كتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين في عدة مجالات كالصحة والتعليم والبيئة، وتوفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرقمي، وتشجيع التعاون بين الأطراف المختلفة والمؤسسات في تنفيذ المشاريع المستدامة.

[1] نادية ضريفي،عبد الوهاب دراج،**الحكم الراشد كأساس للإصلاح وترقية الخدمة العمومية المحلية في الجزائر**، **مجلة العلوم القانونية والإجتماعية،جامعة عاشور زيان،الجلفة**،الجزائر ،مجلد 4،العدد2،جوان2019،ص 183.

لذا يتوجب أنْ تكون الحوكمة العمومية الإلكترونية جزءًا من استراتيجية التنمية المستدامة المتكاملة والشاملة في مختلف الدول، وتعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات والمواطنين في تنفيذها، وتطوير البنية التكنولوجية والدعم الفني وتعزيز الوعي الرقمي والتدريب وتنمية الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال.

ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور هام في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وقد أظهرت الدراسات التي اعدت قبل صياغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مدى مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية، وما إنْ تبين مستوى التشعب والتعقيد في أهداف التنمية المستدامة حتى بات ينظر إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار كأداة حاسمة لتحقيق تلك الاهداف في إطار الثورة المعرفية، واستثمار الإمكانات الهائلة التي يتيحها التقدم التكنولوجي واستغلالها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية لسكان المدن والتوجه نحو المدن الذكية، هذه الأخيرة التي ترتكز بنيتها وإدارتها بالكامل على حلول تكنولوجية متقدمة ومستدامة تلبي احتياجات التنمية بها وتتماشى مع متطلبات العصر وهذا في حدود إمكانياتها والفرص المتاحة لها، وتماشيا مع التوجه العالمي بدأت بعض المدن العربية في التحول إلى نموذج المدن الذكية منذ بداية القرن الحالي فنجد مشروع التحول الرقمي لمدينة دبي سنة 2005، والتركيز على التوسع في الحوكمة الإلكترونية، ثم مدينة مصدر الذكية صديقة البيئة سنة 2007، ثم التوجه لإنشاء المدن العمرانية الذكية في الدوحة والرياض، كما عملت جمهورية مصر على إعلان مشروع إنجاز (14) مدينة ذكية.[1]

[1] **احمد سمير مجر، صفاء احمد غنيم،** " تطوير أداة لقياس كفاءة التحول الرقمي للمدن العربية نحو المدن الذكية بالتطبيق على حالتين دراسيتين مدينة ينبع البحر ومدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية"، **المجلة الدولية للتنمية**، المجلد 11، **العدد1**، 2022، ص62 .

وقد أعدت الأمم المتحدة استطلاعا في جوان 2016 للحكومة الالكترونية بعنوان "الحكومة الالكترونية لدعم التنمية المستدامة"[1] ، يقدم دراسة حقيقية للاتجاهات المختلفة في تطوير الحكومة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم، ووفقا للمسح فإنّ كثير من الحكومات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات، وإشراك الناس في عمليات صنع القرار في جميع مناطق العالم.

يوفر المسح دليلا جديدا على أنّ الحكومة الإلكترونية لديها القدرة على المساعدة في دعم تنفيذ جدول أعمال 2030، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر(17)، ويشير هذا الأخير إلى توجه عالمي إيجابي نحو مستويات أعلى من تنمية الحكومة الإلكترونية، إذْ أنّ الدول في جميع المناطق تحتضن بشكل متزايد الابتكار والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لتقديم الخدمات وإشراك الناس في عمليات صنع القرار.

وفي نفس الوقت، لا تزال هناك فوارق داخل البلدان وفيما بينها بخصوص عدم الحصول على التكنولوجيا ساهم في ذلك الفقر واللامساواة في الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبتدارس الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة نراه يركز على إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وبناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة، ومن أهم الوحدات القاعدية المحلية الواجب تطويرها هي الجماعات الإقليمية.

وبهذا برزت مقاربات التشاركية والمساءلة والتنمية المستدامة على المستوى المحلي وبروز فواعل جديدة كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، فتنازلت الدولة عن بعض أدوارها في المجالات الاقتصادية

[1]UN-e-Government-Surveys."https://news.un.org/ar/story/2016"..Consulter le: 18 / 10 /2023.

والاجتماعية والسياسية لصالح المجتمع المحلي من خلال تمكينه من المشاركة في رسم السياسات العامة وتعزيز مكانته. هذا الانفتاح دعم التوسع في العمل اللامركزي في الإدارة المحلية، حيث اعتمدت الجزائر هذا النهج بشكل متزايد على مستوى الجماعات المحلية (البلدية والولاية) مع صلاحيات أوسع، كما ساعد التطور التكنولوجي في مجال الاعلام والإتصال على إدراج الدولة لرؤى جديدة تتعلق بالحوكمة الإلكترونية في القطاع العمومي بصفة عامة وفي الجماعات الإقليمية بشكل خاص.

وفي هذا السياق، تبنّت الجزائر مقاربة الحوكمة العمومية الالكترونية على المستوى المحلي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث تبرز أهمية مبادئ الحوكمة الإلكترونية في توفير فضاء شفاف ملائم لتفعيل الشراكات وتحفيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتنفيذها ومساءلة المتقاعسين في تطبيق سياسات الدولة.

وقد تم اعتماد الإدارة المحلية بولاية المسيلة كنموذج في هذا الإطار، نظرًا لما تتميز به من مؤهلات بشرية واقتصادية وجغرافية بارزة، ما يجعلها نموذجًا مناسبًا لتحليل الصعوبات التي قد تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية على المستوى المحلي ومدى علاقتها بأهداف التنمية المستدامة.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

- **المبررات الموضوعية والعلمية:** من الأسباب الموضوعية لإختيار موضوع البحث هو الثورة الرقمية العالمية، وما أحدثته من تغيرات في مجال التسيير العمومي والخدمة العمومية، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصال لإرساء حوكمة الكترونية كنهج جديد في صناعة القرارات العمومية التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة، ومنه دراسة حالة الجزائر والإدارة المحلية خصوصا في هذا المجال، والسعي إلى فهم إشكالية علاقة الحوكمة العمومية

الإلكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية بأهداف التنمية المستدامة في الفترة الممتدة بين 2013-2021.

- **المبررات الذاتية:** ومن مبررات اختيار الموضوع أيضا ما يلي:

شغف الباحث لتناول موضوع مستحدث يساعد على تطوير المناجمنت العمومي الذي يشكل مجال اهتمام شخصي. وبالتالي سوف تشكل هذه الدراسة البحثية إثراء لمعلومات الباحث من جهة، ومساهمة في سد النقص في هذا المجال بالنسبة للمكتبة الجامعية الجزائرية من جهة أخرى.

- ❖ **أهمية الدراسة:** تنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية، وأخرى عملية.

- **الأهمية العلمية:**

تُعدّ الحوكمة العمومية الإلكترونية من أهم المقاربات الحديثة خاصة في الدول السائرة في طريق النمو وآلية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة، نحاول تسليط الضوء على هذه المقاربة خاصة على المستوى المحلي(ولاية المسيلة)، من خلال دراسة وصفية تحليلية ميدانية، نسعى من خلالها إلى تقديم تحليل موضوعي، مصحوباً بالحلول الممكنة لأهم التحديات التي تواجهها هذه المقاربة وعليه نعتقد أن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال العناصر التالية:

- على الرغم من الجهود الفكرية والعلمية المبذولة في مجال دراسة مقاربة الحوكمة العمومية الإلكترونية في الجزائر، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى المعادلة العلمية التي يمكن تطبيقها على كافة هيئات الدولة وهياكلها، لوجود خصوصيات تميز كل قطاع. وبالتالي فإنّ الأسباب والظروف التي تعيق تطبيق الحوكمة الالكترونية المحلية قد تختلف من قطاع لآخر ومن منطقة لأخرى. وبما أنّ موضوع بحثنا يتمحور حول دراسة **ولاية المسيلة كجماعة إقليمية وبعض البلديات** ؛ فقد تساعد هذه

الدراسة في تعميم النتائج التي تم التوصل إليها على باقي البلديات ، وهذا التعميم المحدود قد يسهم في معالجة المشاكل التي تعيق التنمية المستدامة في تلك البلديات وتحسين أدائها.

– تعتبر وحدة التحليل في بحثنا هذا هي **الولاية كهيئة إقليمية تسعى الى خدمة الصالح العام**، حيث يسعى البحث إلى إيجاد طرق من شأنها تقديم خدمات **الكترونية للمواطنين بعدالة وكفاءة وجودة عالية**، ممّا يقود حتماً إلى تحقيق الرضا والاستقرار المجتمعي، ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة العمومية الإلكترونية محليا.

–الأهمية العملية:

تكمن أهمية البحث في متابعة جهود الإدارة المحلية في مجال تسهيل إجراءات التمكين للمواطن المحلي من خلال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وكذا معرفة دور الحوكمة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج التنموية.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي:
  - التعرف على الحوكمة العمومية الإلكترونية والتنمية المستدامة وتحديد مفاهيمها.
  - تحديد أطر مساهمة الحوكمة الإلكترونية في التنمية المستدامة بالتركيز على الإدارة المحلية.
  - الوقوف على التحديات التي تواجه الإدارة المحلية لإرساء حوكمة الكترونية رشيدة.
  - توعية المواطن المحلي بضرورة المساهمة في البرامج التنموية الكترونيا.
  - ابراز دور الحوكمة الالكترونية في إدارة الأزمات خاصة ازمة الوباء العالمي كوفيد 19.
- **أدبيات الدراسة:**

هناك دراسات مختلفة تطرقت لموضوع الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة، وتناولته من زوايا مختلفة وأغلب الدراسات في هذا المجال كانت باللغة الأجنبية مع دراسات قليلة باللغة العربية أغلبها بحوث ودراسات الهيئات الأممية.

وسوف نستعرض مجموعة من الدراسات والأعمال القريبة من موضوعنا والتي تم الاستفادة منها، والتعليق على نتائجها والمقارنة بينها وبين البحث موضوع الأطروحة، ويمكن الإشارة إلى أهمها كما يلي:

1- **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه للطالبة أمينة نغموشي، بعنوان " دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، سنة 2023 جامعة قالمة، في ميدان العلوم الاقتصادية .**

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري للإقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة وواقعهما في الجزائر وقامت الدراسة بتحديد مدى جاهزية البنية التحتية للحكومة الجزائرية للإندماج في الاقتصاد الرقمي، ومعرفة ما إذا كان للإقتصاد الرقمي دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج مؤشر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الجزائر لا يعكس الوضع الحقيقي للمستوى المعيشي المتدني للأفراد، وأن نتائج تتناول الدراسة التخطيط الإستراتيجي المحلي كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. حيث تناول الباحث بالدراسة التخطيط مؤشرات الإقتصاد الرقمي الضعيفة تدل على كبر الفجوة الرقمية في الجزائر، كما أن إندماج الدولة في الإقتصاد الرقمي لا يزال حديث النشأة مما يضعف دوره المتوقع في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تدفق الإنترنت ضعيف مقارنة بما تحتاجه تطبيقات الإقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات

والإتصال، وقد أكدت الدراسة الإحصائية وجود علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية بين الإقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

2- **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه للطالب صالحي بن صالح من جامعة الجزائر 3، موسومة بـ : " التخطيط الإستراتيجي للجماعات الإقليمية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2010-2020 ، دراسة برنامج كابدال كمقاربة نموذجية لتفعيل التخطيط الإستراتيجي بالبلدية الجزائرية: دراسة حالة بلدية مسعد ".**

وتهدف الدراسة إلى معرفة التخطيط الإستراتيجي باعتباره أهم آلية لإتخاذ القرار ورسم السياسات العمومية في الدول. وباعتبار الجماعات الإقليمية نواة التنظيم السياسي والإداري في الدولة فإنها بحاجة للتخطيط الإستراتيجي من أجل وضع تصور وأهداف لإقليمها يستجيب لحاجيات مواطنيها وتطلعاتهم من جهة، ولمقتضيات التنمية المستدامة من جهة أخرى. وكانت مخرجات الدراسة النظرية والميدانية المبنية على استبيان موجه للفواعل المحلية متطابقة، حيث تم التوصل الى النتائج التالية:

- قصور حكامة التنمية المستدامة في ظل مركزية التخطيط واستراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية في الجزائر، مما أدى الى ضعف الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتواصل مظاهر الهشاشة على الرغم من الحجم الكبير للإنفاق العمومي، والمنجزات التنموية المحققة وإن كانت مرضية الى حد بعيد إلا أنها غير كافية
- قصور وظيفة التخطيط والتنمية للجماعات الإقليمية، والدور الهامشي للفواعل المحلية في حوكمة التنمية المستدامة، نتيجة ضعف اللامركزية والاستقلالية وضعف مستويات التفاعل والتشاور والمشاركة للفواعل المحلية في مجال التخطيط للبرامج التنموية

- توصل الباحث وتوصلنا الى نتيجة عامة مفادها أن الخطط التنموية المستدامة لا يمكن أن تتحقق ولا يمكن ضمان فعاليتها إلا بتظافر جهود الإرادة السياسية المركزية واللامركزية. كما أن التخطيط الفعال لا يمر إلا عبر التنسيق بين القطاعات الوزارية المختلفة من جهة.
- التشاور والحكامة المؤسساتية والتآزر بين أجزاء السياسات، وتنسيق محلي تشاركي تشاوري.
- الديمقراطية التشاركية– أي مقاربة شاملة مندمجة ومستدامة وفق تخطيط استراتيجي مندمج.

3– **دراسة طارق الشامري،" The Role of E-Governance in the Success of Organizational Change Strategies: A Field Study of a Sample of Government Departments in Iraq " دور الحوكمة الإلكترونية في نجاح استراتيجيات التغيير التنظيمي: دراسة ميدانية على عينة من الدوائر الحكومية في العراق"**. مقال باللغة الانجليزية ادرج سنة 2018 بموقع **البوابة البحثية " Research Gate " .**

- وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى قدرة الدوائر الحكومية في العراق على تبني آليات حديثة وفعالة مثل الإدارة الإلكترونية لتقليص الفجوة بينها وبين المواطنين، واستخدامها في إجراء تغييرات تنظيمية ناجحة لتحسين الواقع التنظيمي الإداري لتحقيق الحوكمة.
- ويتضمن تحليل العلاقة بين الإدارة الإلكترونية: الشفافية، والمساءلة الإلكترونية، والتدقيق الإلكتروني، واستراتيجيات التغيير التنظيمي وتشمل استراتيجية المشاركة والتغيير، واستراتيجية الحوار والتفاوض، واستراتيجية الخداع والتمويه، واستراتيجية التعلم والاتصال، واستراتيجية تيسير الدعم. تكونت العينة من(80) مديراً يشغلون مستويات تنظيمية مختلفة في الدوائر الحكومية في العراق. تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وتم إجراء مقابلات مع عدد من المستجيبين للتأكد من النتائج التي توصل إليها الباحث.

- للحكم يشمل جميع الأطراف المعنية، استنادًا إلى دراسة معمقة للتاريخ والمجتمع ككيان ذاتي والمؤسسات العامة، بالمعنى المؤسسي والسياسي والقانوني، في مملكة كمبوديا، وهي دولة نامية أقل تقدمًا، الدراسة إلى أن الدوائر الحكومية في العراق استخدمت التدقيق والمسائلة الإلكترونيين لتعزيز نجاح استراتيجيات التغيير لديها، وكان لهذه السياسات دور واضح في تعزيز استراتيجية المشاركة الإلكترونية ، أمّا الشفافية الإلكترونية فكان لها حظ ضئيل من سياسات الحكومة، ومن أهم توصيات الباحث: ضرورة استثمار التدقيق الإلكتروني، والمساءلة الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية، والشفافية الإلكترونية، والعمل على دعمها والاستفادة منها في تعزيز النجاحات المستقبلية.

4- أطروحة دكتوراه حول "الحكم الرشيد: رؤية للتنمية المستدامة في كمبوديا"

''Sambath Chhay, La bonne gouvernance : une vision pour le développement durable ''.[1]

تهدف هذه الرسالة إلى اقتراح نموذج وتركز الدراسة أكبر على البعد الخاص بالتنمية المستدامة، من خلال تحليل عملية الحكم في كمبوديا، تسعى هذه الرسالة إلى فهم الأثر الحقيقي للسياسة المعاصرة للحكومة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال مصطلح محدد بوضوح وهو التنمية المستدامة. تتحدث هذه الدراسة عن المجتمع الكمبودي ككيان ذاتي، وعلاقته بالدولة، والهيكل والقدرة المؤسسية لمؤسسات الدولة في الحكم العام، وتداعيات هذا الحكم على المجتمع. دون نسيان التنمية المستدامة التي تعد الهدف الرئيسي لهذا البحث، يحاول هذا العمل إثبات نموذج الحكم الكمبودي كمثال سيء للتنمية المستدامة.

[1] **Sambath Chhay,** ''La bonne gouvernance: une vision pour le développement durable **''.** Présentée en vue de l'obtention du grade de Docteur en Droit d'Université Côte d'Azur,(Laboratoire de droit international et européen **-2022).**

يشكل سوء الحكم عائقا أمام تحقيق النتائج الفعالة للتنمية المستدامة. ينتج سوء الحكم عن ضعف التشريع وعدم تأمين حقوق الملكية مما يشجع الفساد، وهو الظاهرة التي تثير الريبة وتمنع من دخول رؤوس الأموال الأجنبية. ويمكن أن يؤدي سوء الحكم المرتبط بالفساد إلى تقليل جودة الاستثمارات، حيث يمكن أن تقلل البنية التحتية ذات الجودة السيئة بسبب الفساد من عمر البنية التحتية الجديدة. بالإضافة إلى البنية التحتية الممولة من الأموال العامة، يمكن أن تتأثر مشاريع البنية التحتية الخاصة بشكلٍ خطير وسلبي بتأثيرات الفساد وسوء الحكم على التنظيم.

ويرتبط سوء الحكم بالنمو الاقتصادي المنخفض من خلال ثلاثة آليات: أولاً، يؤدي فشل الحكم إلى جودة رديئة أو استثمارات غير كافية في توفير السلع العامة الضرورية لتحسين رأس المال البشري. ثانيًا، يؤدي فشل الحكم إلى عدم المساواة في الملكية وسوء استخدام الموارد الطبيعية، وهي عوامل تقلل النمو الاقتصادي. وثالثًا، يتصل الفساد والفشل في التطبيق وعدم القدرة على تطبيق قواعد القانون التي تنبع من سوء الحكم كفرض تكلفة عالية على المستثمرين المحليين والأجانب. وبالتالي، يتم تعطيل الاستثمار الخاص ويكون النمو الاقتصادي أقل ممّا ينبغي أنْ يكون.

في البحث الذي قدمه **Sambath Chhay** ، يمكن تحليل الجوانب التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ أو التي تحتاج إلى تعميق إضافي أهمها:

- **التفاعل بين الحكم والمجتمع المدني** :على الرغم من الحديث عن المجتمع **الكمبودي** ككيان ذاتي، غير أنّ المجتمع المدني لا يساهم فعليا في تحسين الحوكمة أومقاومة الفساد. كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية التأثير على الحكم؟.
- **الاستدامة الاجتماعية والثقافية:** يركز البحث بشكل رئيسي على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، ولكن ماذا عن الاستدامة الاجتماعية والثقافية؟ كيف يؤثر الحكم الفاسد

على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية في كمبوديا، وهل يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة المجتمع على تبني إصلاحات حقيقية؟.

5- دراسة بلعتروس، شمس الدين وصفو، نرجس. " حوكمة الصفقات العمومية الالكترونية في التشريع الجزائري: المرسوم الرئاسي 15-247"[1] .

هدفت الدراسة إلى تحديد إذا ما كانت التكنولوجيات الحديثة ستساهم بفعالية في حوكمة الصفقات العمومية بالجزائر، وبالنتيجة تقليص معدلات الفساد الإداري والمالي بها، وذلك من خلال تحليل المعطيات المتاحة حول هذا المجال في عدد من التقارير المختارة الوطنية والدولية.

تم اقتراح مخطط عملي يوضح أهم الخطوات المرحلية الواجب اتخاذها لتجسيد مشروع الصفقة العمومية الإلكترونية، وكذا تم توقع أهم النتائج المترتبة عن اعتماده، وتحديد المعوقات التي تحول دون تجسيده. خلصت الدراسة إلى ضرورة رقمنة الصفقات العمومية بالإدارات العمومية الجزائرية في أقرب الآجال، والإسراع في اعتماد الإطار القانوني المنظم للصفقة العمومية الإلكترونية.

6- دراسة لكحل محمد وتقرورت محمد وابن عدة أمحمد " القيمة المضافة لمشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر 2021"[2]؛ عكفت هذه الدراسة إلى إبراز التجربة الجزائرية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية من خلال مشروع الجزائر الالكترونية 2013 المرتبط بتحسين دور الإدارات العمومية في توفير النماذج تكنولوجية ذات جودة عالية، وبأقل تكلفة تضمن تحقيق التفاعل بين الإدارة والمواطن ، ومن ثم الوصول إلى حوكمة المرفق العام وسعيا للتطبيق الفعلي للإدارة الالكترونية ، تم عرض الخدمات الإعلامية التفاعلية والمعاملاتية المتعلقة بالوثائق

[1] بلعتروس وأخرون. " **حوكمة الصفقات العمومية الالكترونية في التشريع الجزائري: المرسوم الرئاسي 15-247**"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، **مجلد** 8، **العدد2** ،2021، ص، (408-424).

[2] **لكحل، محمد ، تقرورت، محمد ،ابن عدة أمحمد،** "القيمة المضافة لمشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر 2021"، **مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ،جامعة الشلف،الجزائر، مجلد7، العدد 2**، 2021 ، ص ص، (211-229).

البيومترية والمعاملات الإدارية وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية تمثل في عصرنة الخدمة العمومية وتفعيل المتغيرات الكمية والفنية في الإدارات والمؤسسات العمومية في الجزائر تناولت أدبيات الدراسة احدى المتغيرين ، كما أن هناك دراسات تناولت المتغيرين معا أهمها:

7- مقال بعنوان "اكتشاف العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة" :

'Lopatkova Iana, Ebenezer Agbozo and Zhanna Belyaeva. Exploring the relationship between E-Government and Sustainable Development'.[1]

هدفت الدراسة إلي تقييم تأثير الحكومة الإلكترونية على التنمية المستدامة، وقد أظهرت مراجعة الأدبيات أنّ الرقمنة هي شرط أساسي للاستدامة على المدى الطويل. وللإجابة على السؤال موضوع الدراسة، تم تحليل بيانات لبلدان عدّة لعام 2018، باستخدام إطار الانحدار القياسي. أظهرت النتائج أنّ الحكومة الإلكترونية تفسر بشكل إيجابي وملحوظ الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّه إذا كانت الحكومة الإلكترونية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الاستدامة العالمية؛ فيجب أنْ يتم تضمين الرقمنة في بيان الأعمال والحكومة والمجتمع.

وتشير النتائج الإيجابية لهذه الدراسة إلى أنّه من الضروري إجراء بحوث في مجال التنمية المستدامة و الرقمنة لسد الفجوة في المعرفة النظرية والعملية. وتسهم هذه الدراسة نظريًا وعمليًا في المناقشة حول التحول الرقمي وتأثيره على تحقيق التنمية المستدامة. وتوصيات الدراسة تهدف إلى تعزيز المجالات الناقصة في المجتمع، والتي تتعين على صانعي السياسات الإشراف عليها عبر إدخال الابتكارات التكنولوجية، بالتركيز على تحسين سبل العيش وحماية حقوق وحريات الأفراد الدستورية والإنسانية. كما يجب على الحكومة الإلكترونية زيادة مشاركة المواطنين وتوفير إمكانية

[1] **Lopatkova Iana, Ebenezer Agbozo and Zhanna Belyaeva**.''Exploring the relationship between E-Government and Sustinable Development'', Conference Paper , XIV International Conference «Russian Regions in the Focus of Changes» Ekateringburg, Russian Federation, 14-16 November, 2019,by Graduate School of Economics and Management, Ural Federal University, Russia.

الوصول الفعالة إلى تقنيات المعلومات والاتصالات، وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما ذكر سابقًا؛ فإنّ الهدف من هذه الدراسة هو تحليل تأثير الحكومة الإلكترونية على التنمية المستدامة بشكل تجريبي. تحاول الورقة تقييم تأثير الرقمنة على التنمية المستدامة العالمية بناءً على عينة من (114) دولة في سياق العام 2018. تم تقيّيم النموذج باستخدام حزمة برامج **(Stata)** يكشف التحليل الوصفي أنّ الرقمنة ترتبط بشكل قوي بالتنمية المستدامة، ومؤشر تطوير الحكومة الالكترونية **(EGDI)** يترابط بشكل قوي مع: مؤشر أهداف التنمية الاستدامة**(SDGI)**، وعامل الاستدامة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومؤشر الاستدامة الاجتماعية**(HDI)** ومؤشر الاستدامة البيئية **(EPI)**.

من خلال ما تقدم ذكره، نلاحظ أنّ الدراسة الحالية عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب، بتطرقها لموضوع العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية على المستوى المحلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دراسة حالة ولاية المسيلة كنموذج تطبيقي. وقد شملت العينة عددًا من الفاعلين المحليين من إداريين وإطارات ذوي علاقة مباشرة بالخدمات الرقمية، ممّا منح نتائج الدراسة مصداقية ميدانية. وتعددت أدوات البحث بين الاستبيانات، والمقابلات الميدانية، وتحليل الوثائق الرسمية ذات الصلة، ممّا ساهم في إثراء التحليل الكمي والنوعي للظاهرة المدروسة. أمّا المنهج المعتمد؛ فكان المنهج الوصفي المدعوم بأساليب إحصائية لتحديد طبيعة العلاقة بين مكونات الحوكمة الإلكترونية وأبعاد التنمية المستدامة.

❖ **إشكالية الدراســـة:**

تتمحور المشكلة البحثية في امكانية الحوكمة العمومية الالكترونية في تحقيق التنمية المحلية والوصول إلى الاستدامة في جميع مجالات حياة المواطن المحلي، وبصيغة أدق:

هل توجد علاقة بين الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وأهداف التنمية المستدامة : دراسة حالة الإدارة المحلية لولاية المسيلة 2013 – 2021 ؟.

ويرفع عن الإشكال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة بأهدافها ؟.

-إلى أي مدى يمكن للحوكمة الالكترونية أنْ تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟.

-كيف ساهمت الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة **2013 – 2021 ؟.**

ولمناقشة مشكلة الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية العامة :** يوجد علاقة بين أبعاد الحوكمة العمومية الالكترونية (الشفافية الالكترونية؛ المساءلة الالكترونية؛ المشاركة المجتمعية الالكترونية؛ الكفاءة والفعالية؛ محاربة الفساد؛ الخدمات الإلكترونية؛ التدقيق الالكتروني؛ الامن الإلكتروني) وأهداف التنمية المستدامة (بيئية؛ اجتماعية؛ اقتصادية).

وتتفرع على الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية تخص الجانبين النظري والتطبيقي وهي كالتالي:

- **فرضيات الشق النظري:**

***الفرضية الفرعية الأولى:** تطبيق مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية لها علاقة بمؤشرات وأهداف التنمية المستدامة ؛

***الفرضية الفرعية الثانية:** يؤثر استخدام التكنولوجيا الرقمية في الإدارة المحلية إيجابياً على مستوى الشفافية ومكافحة الفساد الإداري؛ من خلال دعم البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار.

- **فرضيات الشق التطبيقي:**

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد علاقة بين تحديات البنية التحتية الرقمية للإدارة المحلية بولاية المسيلة وكفاءة الحوكمة الإلكترونية؛
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يوجد علاقة ارتباطية بين مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية ودرجة تطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب آراء المبحوثين بالإدارة المحلية لولاية المسيلة 2013–2024؛
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في كل من مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وتطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغيرات (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الخبرة المهنية، والوظيفة).

***الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروق معنوية تبعا لمتغير الجنس في تطبيق كل من مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وتطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة .

***الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروق معنوية تبعا لمتغير العمر في تطبيق كل من مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وتطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة.

***الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروق معنوية تبعا لمتغير الدرجة العلمية في تطبيق كل من مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وتطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة.

***الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد فروق معنوية تبعا لمتغير الخبرة المهنية في تطبيق كل من مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وتطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة.

***الفرضية الفرعية الخامسة:** توجد فروق معنوية تبعا لمتغير **الوظيفة** في تطبيق كل من

مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وتطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة.

❖ **حدود الدراســـة:**

من أجل التوصل إلى نتائج تتسم بالثبات والموضوعية، والوصول إلى تحليل أقرب للواقع، قمنا بتحديد المجال الزماني والمكاني والموضوعي لإشكالية بحثنا، والتي تمثلت في:

أ. الحدود المكانية: :تناولت دراستنا مقاربة الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على الحيز المكاني المتمثل في ولاية المسيلة.

ب. الحدود الزمنية: أما بخصوص الإطار الزماني لموضوع الدراسة، فهو يمتد من نهاية مشروع الجزائر الإلكترونية(2008-2013) إلى وقت الإنتهاء من كتابة هذه الدراسة سنة 2024، مع العلم أن التاريخ المقرر سابقا كان سنة 2021 لكن تزامنت الدراسة الميدانية بفترة الكوفيد، والتي منع خلالها

كل تواصل واحتكاك مباشر، الأمر الذي أجبر الباحثة للقيام بالدراسة الميدانية إلي غاية نهاية سنة 2024 ؛ فمن المنطقي تغيير السنة في المجال التطبيقي للتحلي بأكثر موضوعية في التحليل.

ج. **الحدود الموضوعية** تمثلت في المتغيرين للموضوع: **مقاربة الحوكمة العمومية الإلكترونية** كمتغير مستقل، الذي يتحكم في المتغير التابع المتمثل في **أهداف التنمية المستدامة**، أما الإدارة المحلية الجزائرية فتمثل الحدود المكانية للبحث فقط لذا لم نقم بإدراجها كمتغير وسيط.

❖ **منهجية الدراســـــة:**

بخصوص طبيعة المناهج المستعملة في هذه الدراسة، نعتقد أن طبيعة الموضوع تفرض علينا استخدام مجموعة من المناهج والمقاربات التي تتلخص كما يلي:

- **المنهج التاريخي:**

يُعرَّف المنهج التاريخي بأنّه وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقديم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو عن الدوافع والصفات الإنسانية[1]. قمنا باستخدام المنهج التاريخي في تتبع المسار التاريخي للمفاهيم المستخدمة في دراستنا، مثل الحوكمة، والحوكمة المحلية، التنمية المحلية والبلدية، وذلك لفهم التطورات التي وصلت إليها الظاهرة محل الدراسة. وهذا ما سهل علينا تحليل الظاهرة من خلال الاعتماد على المعطيات المتعلقة بالمسار التاريخي لها.

- **منهج دراسة الحالة :**

1عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة** ، طبعة 1، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،2007، ص، 225.

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من أجل التعمق أكثر في موضوع بحثنا، واختبار صحة فروضنا أو بطلانها، قمنا بجمع المعلومات حول نموذج دراستنا. ثم تم معالجة المعلومات المتحصل عليها من خلال تحليلها كيفياً، ومعالجتها إحصائياً وكمياً، بهدف التوصل إلى نتائج علمية قد تكون قابلة للتعميم على حالات مشابهة.

- **المنهج الإحصائي :**

تم استخدام المنهج الإحصائي في معالجة دراسة الحالة، حيث تم توزيع مجموعة من الاستمارات على مجتمع الدراسة بغية تفحص أبعاد موضوع بحثنا. ثم قمنا بمعالجة البيانات الناتجة عن الاستبيان باستخدام برنامج **SPSS V25** ، بهدف التوصل إلى نتائج أكثر دقة.

❖ **أساليب جمع المعلومات :**

قمنا باستخدام مجموعة من الأساليب لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع دراستنا، والتي تُمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة. وتتمثل هذه الأساليب في التالي:

- **الملاحظة المباشرة:** تمثل الملاحظة المباشرة أحد الأساليب الأساسية في جمع المعلومات، حيث قمنا بتربص ميداني مفتوح من شهر مارس لسنة 2023 إلى غاية إتمام الدراسة الميدانية بمقر ولاية المسيلة بهدف التعرف على واقعها بشكل عملي، وذلك من خلال تقييم مستوى البرامج والتطبيقات الرقمية المستخدمة ومدى مساهمتها في ترسيخ الشفافية والمشاركة والتمكين للمواطن المحلي.

- التطبيقات المختلفة المستعملة بالولاية والبلديات التابعة لها: قمنا بمعاينة وولوج مختلف التطبيقات الرقمية المعمول بها بالولاية والموضوعة على مستوى البلديات والتي ترتبط مباشرة بالسلطة المركزية .
- **الاستبيان:** تم توجيه استبيان الذي تضمن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بمحتوى البحث إلى مجتمع الدراسة المتكون من إطارات بالإدارة المحلية لولاية المسيلة وبلدية بوسعادة من ملحقين بديوان الوالي إلى رؤساء مكاتب ونواب مديرية ومدراء تنفيذيين وإطارات بالمديريات التنفيذية للصحة والبيئة بمجموع (87) فردا .

❖ **الصعوبات التي واجهت الدراسة:**

من الطبيعي أن يواجه أي عمل علمي جاد مجموعة من الصعوبات، وقد واجهتنا عدة تحديات خلال إنجاز هذا البحث، ولعل أبرزها:

- صعوبة جمع المعلومات المتعلقة بنموذج الدراسة، بسبب تحفظ الموظفين عن التصريح ببعض المعلومات.
- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية عن طريق الاستبيان، نظراً لحساسية الموضوع، خاصة في شقه السياسي، بالإضافة إلى نقص وعي بعض المستخدمين بموضوع الدراسة.
- تحفظ بعض إطارات الإدارة المحلية في تقديم المعلومات الكافية حول الموضوع والإجابة بتحفظ على الاستبيان.

❖ **تقسيم الدراسـة:** ولطرح الموضوع في قالب منهجي تم وضع الخطة التالية:

تناول **الفصل الأول** من الدراسة مدخل نظري للحوكمة العمومية الالكترونية والتنمية المستدامة،

وقد تضمن **مبحثين رئيسيين: تناول المبحث الأول** " الإقتراب المفاهيمي للحوكمة الإلكترونية " حيث قدمنا من خلاله وصفًا شاملاً لمفهوم الحوكمة الإلكترونية والمصطلحات المقاربة لها؛ فتضمن أربعة مطالب: الحوكمة (التعريف، الفواعل والآليات)، الإدارة الإلكترونية، الحوكمة العمومية الإلكترونية. تلا ذلك **المبحث الثاني**، والذي تناول" التنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية" ، تم تناولها في أربع مطالب تشمل: مفهوم التنمية، مفهوم التنمية المحلية، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة.

أمّا في **الفصل الثاني**؛ فتطرقنا لمدى مساهمة الحوكمة العمومية الالكترونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تمت معالجة المضمون ضمن **ثلاث مباحث**؛ تناول **المبحث الأول** مبادرات الجزائر لإرساء حوكمة إلكترونية فعالة، تم تقسيمه لأربع مطالب تضمنت على الترتيب، دوافع وأهداف الحكومة الجزائرية من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية ، متطلبات تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، تقييم الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية في الجزائر.

أمّا **المبحث الثاني**؛ فقد تضمن علاقة الحوكمة العمومية الإلكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر بأهداف التنمية المستدامة، تم تقسيمه لأربع مطالب، معايير الحوكمة الإلكترونية وارتباطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة ، فواعل الحوكمة العمومية الإلكترونية وعلاقتهم بأهداف التنمية المستدامة، الحوكمة لإلكترونية والمدن المستدامة، وآخر مطلب كان حول مساهمة المدن الذكية تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وأمّا **المبحث الثالث** عالج كل ما يتعلق بـ: "الجماعات الإقليمية في الجزائر في مواجهة الفجوة الرقمية لتحقيق تنمية محلية مستدامة" حيث تناولنا من خلال مطالبه الأربع، الجماعات الإقليمية في

الجزائر طبقا لقانوني البلدية والولاية، واقع إصلاح وعصرنة الجماعات المحلية في الجزائر، متطلبات إرساء حوكمة إلكترونية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية.

وتضمن **الفصل الثالث** الجانب التطبيقي " للإدارة المحلية لولاية المسيلة 2013-2021، قسمناه على **المباحث** التالية؛ **مبحث تقديمي** لمحل الدراسة(ولاية المسيلة)، **ومبحث ثاني** تضمن استراتيجية الجماعات المحلية بولاية المسيلة لإرساء حوكمة إلكترونية تخدم التنمية المستدامة حيث عرضنا مجموع التطبيقات المستخدمة في هذا المجال، أمّا **المبحث الثالث** فضم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الدراسة، العراقيل التي تواجه تحقيق الحوكمة الإلكترونية بولاية المسيلة، البدائل الممكنة لإرساء حوكمة الكترونية فعالة تحقيقا للتنمية المستدامة بولاية المسيلة . وتختتم هذه الدراسة بعرض أبرز النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:
الحوكمة العمومية الإلكترونية والتنمية المستدامة إطار مفاهيمي

تمهيد:

رسّخت الحركة المتنامية والمتسارعة لظاهرة العولمة العديد من المقاربات، وغيرها من المفاهيم التي تهدف إلى ضرورة تسيير وتكيّيف وانسجام المنظمات مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية المتغيرة باستمرار، هذا التنافس عزّز دور ومسؤولية الإدارة العامة وكل مسيِّر مسؤول في مثل هذه المنظمات، لذلك أضحت هذه المنظمات تتسابق على استحواذ التطبيقات والبرمجيات المتطورة، والذكية، وكذا تحيين منظومتها التشريعية والتنظيمية مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة، والعمل على تكييفها مع أهداف التنمية المستدامة، ومع كل مّا حملته من تغييرات في أدورار ووظائف وبنيات هياكل الإدارة العامة للإدارة المحلية.

هذا الاتجاه دعم الرؤية التي تؤكد على ضرورة إصلاح وتحديث الإدارة العامة للإدارة المحلية، وإيلائها المكانة الرائدة من قبل الإدارات المركزية بغية تحسين أدائها بكفاءة وفعالية عالية. لذلك ستعكف دراستنا بادئ ذي بدء على تقصي طبيعة المفاهيم الجديدة والمركبة التي ظهرت في عمليات تسيير الشأن المحلي، كالتسيير العمومي، التسيير العمومي الجديد، حوكمة العمومية الجديدة، الحكومة الإلكترونية، الحوكمة الذكية للمدن، وغيرها من المفاهيم التي تستدعي التفسير والتفكيك لتيسير فهم تطور سيرورتها وعملياتها وعلاقتها بالإطار المفاهيمي للحوكمة العمومية الإلكترونية. ثم نستعرض مفهوم احكومة الالكترونية التعريف والأبعاد والأهداف، يلي ذلك سنتطرق للتنمية المستدامة وأهدافها لنتمكن في الفصل الموالي من إيجاد العلاقة بينها وبين الحوكمة العمومية الإلكترونية. لذلك سيتم معالجة هذه الأطروحة في فصلها الأول من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: الاقتراب المفاهيمي للحوكمة العمومية الإلكترونية.**
- **المبحث الثاني: التنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية.**

المبحث الأول: الاقتراب المفاهيمي للحوكمة العمومية الإلكترونية

شكلت عيوب البيروقراطية وتحدياتها عائقا أمام التطوير والتغيير في القطاع العمومي فكان لزاما على الحكومات إدراج آليات تسيير القطاع الخاص في القطاع العام وهذا لضمان تجويد الخدمات واتباع مبدأ الكفاءة والفعالية الاقتصادية وضمان العدالة والمساوات في الحصول على الخدمات، فجاءت الحوكمة لتصحح عيوب البيروقراطية وتعطي دفعا للمؤسسات العمومية كما فعلت مع الشركات الاقتصادية.[1]

يتطلب احداث التغيير الفعال في المنظمات والإدارات العامة وتطوير خدماتها وتحديثها آليات تسيير فعالة ترقى بواقع الأداء الحكومي عامة وأداء الهيئات المحلية بصفة خاصة، ونتيجة للتطور التكنولوجي في جميع مجالات الحياة توجهت الإدارة نحو التحديث لمواكبة هذا التحول فاهتمت بإنشاء مستودعات البيانات لنظام المعلومات الإدارية وحوسبة السجلات وهذا تحضيرا لتقديم الخدمات للمواطنين إلكترونيا حيث تشكل الإدارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية معا ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، هذه الأخيرة التي تعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين قدرتها على تلبية حاجات المجتمع،2 وتتطور مهامها إلى نشر المعلومات المتعلقة بالسياسات والبرامج التنموية وإشراك المواطن فيها فنرى تحولا واضحا نحو حوكمة الكترونية والمتجذرة أصلا من التسيير العمومي الجديد (**New public management**)، والتي تمثل حركة إصلاح أوإعادة اختراع الحكومة والتي بدأت في بريطانيا ونيوزيلاندا في الثمانينات واتسعت إلى دول أخرى شملت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993، وقد ظهر مصطلح التسيير العمومي الجديد كبراديغم (**Paradigm**) جديد من اجل إصلاح الإدارة التقليدية وتقليص البيروقراطية وتأكيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

[1] مريزق عدمان، **التسيير العمومي: بين إتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة**، طبعة 2، الجزائر: جسور للنشر، 2015 ، ص ص، (35-101).

[2] **Besseyre des horts Charles-henri et Isaac Henri**, « L'impact des TIC mobiles sur les activités des professionnels en entreprise », **Revue française de gestion .** N°.168-169, 2006/9-10. P,p (03-18).

وإدخال مبدأ التنافس بين المصالح الإدارية، [1]والتركيز على تمكين العاملين ومشاركتهم في التسيير، وتفعيل المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار وتمكين المواطن وتطوير مهاراته من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوجه نحو حوكمة إلكترونية فعالة .[2]

واستنادا لما تقدم ذكره سنحاول فيما يأتي وضع تصور للحوكمة العمومية الإلكترونية وأهم المفاهيم المتصلة بها.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

اكتسب مفهوم الحوكمة أهميته في الكتابات الحديثة في ثمانيات القرن الماضي، كما ارتبط بمؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد والقرض، وظهور المفهوم كان نتاجا للجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المساءلة المالية للحكومات. فوفقا للحوكمة فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، بل لابد أيضا أن تكفل العدالة والمساواة للقضاء على الفساد بكل أنواعه وإخضاع العملية السياسية واتخاذ القرار إلى ضوابط أخلاقية، من هنا وصفت العلوم السياسية بأنها دراسة منهجية الحوكمة وتطبيق لأساليبها[3]، ونتيجة لحداثة مفهوم الحوكمة، فإن تحديد مضمونه وتحليل مفرداته لا يزالان محلاً لخلاف بين

[1] مريزق عدمان، **مرجع نفسه**، ص، (126-132). أنظر كذلك:

-**Marcel Guenoun,**'' Le management de la performance publique locale, etude de l'utilisation des outils de gestion dans deux organisations intercommunales '', (These pour l'obtention du doctorat en sciense de gestion de l'université Paul Cezanne, institut de management public et de gouvernance territoriale, 2009). P, 58.

[2] **طارق عاشور**، " مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنضمات الحكومية "، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، **العدد** 1، مارس 2012، ص، 110.

[3]R.A.W, Rhodes & Susan Hodgett (Eds.), **'' what political science can learn from the humanities, Novels and Narratives: The Pursuit of Forms and Perceptive Policymaking''**, Switzerland: springer nature , 2021, p,82.

المؤسسات المعنية بتعريفه كالبنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمراكز البحثية، والدوريات العلمية والموسوعات العامة[1].

وتكمن أهمية الحوكمة في تطوير البيئات التنظيمية(مؤسسات الدولة والشركات المختلفة)، وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يعد أحد العناصر المهمة في نظام الحوكمة الذي يساهم في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطور المستمر؛ فالحوكمة لم تعد أسلوب للتنظيم الإدراي فحسب بل أضحت نظام حكم.

كما يشير الحوكمة إلى عملية الإدارة من خلال إشراك مختلف الفواعل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلد ما، واستخدام موارده الطبيعية والمالية والبشرية لصالح جميع الناس، وبطريقة ترتكز على مبادئ العدالة والكفاءة والشفافية والمساءلة.[2]وعرفت الحوكمة من بعض الهيئات الأممّية كما يلي:

- **البنك الدولي:** هي ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الأمة[3]

في سنة 1989 قدم البنك الدولي تقريرا حول التنمية في افريقيا وصف فيه الحوكمة انها حالة تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة.[4]

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): أعطى مفهوم الحكم الرشيد تعريفاً أشمل وأعم يقوم على مفهوم التمكين؛ إذْ عرفه بأنه: " ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شؤون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن يمكن

[1] صالح زياني ، مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكاليات**. ط 1، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010، ص ص، (03-89).

[2] Ali Farazmend, **Sound of governance, policy and administrative innovations**, westport: springer, 2004, p,88.

[3] R.A.W, Rhodes & Susan, OP-Cit, p,82.

[4] (ب.مؤ) هل أجندة الحكم الراشد محايدة سياسياً؟ – مركز المجدد للبحوث والدراسات: .[www. almojaded.com] [Consulter : le 24/2/2022].

للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وخياراتهم والتمتع بحقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم."[1]

ويستفاد من تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الرشيد تتضمن ثلاثة أبعاد متكاملة: أولها البعد المؤسسي(أي الإداري)، ويتعلق بطبيعة الإدارة العامة ومدى فاعليتها وكفاءتها. وثانيها البعد الاقتصادي– الاجتماعي، ويتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيرها في حياة المواطنين وتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، كما يعنى بطبيعة بنية المجتمع المدني وحيويته واستقلاليته في مواجهة مؤسسات الدولة، وتفعيل دوره في تعبئة الأفراد والجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثالثها البعد السياسي– التمثيلي، ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية في الدولة وشرعية تمثيلها، ومدى توافق البيئة السياسية والقانونية مع متطلبات تطوير آليات التنمية السياسية في المجتمع وفي مقدمتها المشاركة السياسية.

-مؤسسة التمويل الدولية (IFC): تعرف الحوكمة أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات وتسيير أعمالها.[2]

-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تعرف الحوكمة بأنّها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وأصحاب الأسهم والمساهمين.[3]

-أمّا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف الحوكمة بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وتشمل الحوكمة الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن حاجاتهم، وممارسة حقوقهم والتزاماتهم القانونية[4].

[1] Harvard business review: [{https://www ،mfnca ،gov ،ae, good-governance-and-political-participation, 30/12/2013}].[Consulter 24/2/2022].

[2]Harvard business review ,https://hbrarabic ،com/ , consulter le 1-9-2023, à 8h 49mn .

[3] **المرجع نفسه.**

من خلال تعريف الهيئات الأممّية للحوكمة يلاحظ أنّ مفهومها ارتبط بتسيير الشركات والمؤسسات الاقتصادية، بعدها انتقل إلى حقول معرفية جديدة لاسيما العلوم السياسية ضمن حقلي تحليل السياسات العامة من خلال طرح مفهوم شبكة السياسات، وحقل الإدارة العامة بظهور التسيير العمومي الجديد، ويعكس مفهوم الحوكمة التغير في مقاربات اتخاذ القرار ووضع السياسات العامة بالانتقال من النمط الهرمي في الحكومة التقليدية إلى اعتماد نمط أفقي بين نختلف الفواعل (مجتمع مدني–حكومة –جماعات المصالح)؛ فمفهوم الحوكمة ارتبط بالتداخل والتشابك في عملية صنع السياسات العامة ما بين فواعل سياسية واجتماعية واقتصادية بعد أن كانت حكرا على القطاع الحكومي والمؤسسات الرسمية للدولة، أمّا بالنسبة للنشاطات فهو مرتبط بجميع مستويات النشاط السياسي الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي وهو يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد مع توخي مبدأ العدالة والمساءلة والشرعية.

ويؤكد التقرير المتعلق بالتنمية الإنسانية العربية على أنّ الحوكمة ، هو الحكم الذي يعزز ويدعم رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.[1]

من خلال التعريف السابق نلاحظ أنّ الحوكمة هي مدخل أساسي للوصول إلى التنمية البشرية المستدامة من خلال رفع الحدود بين الفواعل المؤثرة وهي:

–الدولة كصانع أول للقرار والمشرع للقوانين والمؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الاستفادة من مخرجات الهيئة، وهيئاتها اللامركزية كفاعل رئيسي على المستوى المحلي في قيادة قطار التنمية.

---

[4]John Blewitt, **Governance, Democracy and Eco-welfare, Understanding Sustainable Development**, UK : Earthscan, 2008, p,107.

[1] أحمد, حضراني، **الحكامة المحلية والتنمية**، الموقع [hadrani-gouvernancelocaledvp:، blogspot com]

15 ذو القعدة 1431، اطلع عليه يوم 2022/3/2.

-القطاع الخاص وهو المسؤول الأول عن فعل النمو بمؤشراته الاقتصادية.

-المجتمع المدني والمتمثل في الجمعيات والنقابات والأحزاب والذي تعتبر ميدانا للتشاركية في صنع القرار وفق استراتيجية اجتماعية واضحة وقنوات رئيسية تؤطرها وتضبطها التشريعات.

ونظرا لتغير طبيعة الحكم بشكل كبير في العقود الأخيرة ونتيجة لتحولات وتطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية في العالم قد تطورت الحوكمة العمومية إلى الحوكمة العمومية الجديدة، هذا وقد عززت مجموعة من الأسباب هذا التحول أهمها :

- **تزايد الضغط الدولي:** تزايد الضغط الدولي على الحكومات والمؤسسات لتحسين مستوى الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، وذلك في إطار جهود المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.
- **التطور التكنولوجي:** تطور التكنولوجيا واستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة لتحقيق الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة بطرق أكثر فعالية وسهولة.[1]
- **تحديات العولمة:** تسببت التحديات التي تواجه العالم، مثل التغير المناخي والفقر واللاجئين، في تزايد الحاجة إلى تحسين مستوى الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.
- **الحاجة إلى مشاركة المواطنين:** يشعر المواطنون بالحاجة إلى المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم، ويطالبون بالتعامل مع الحكومات والمؤسسات بصراحة وشفافية.

بشكل عام، يمكن القول إن تطور الحوكمة العمومية إلى الحوكمة العمومية الجديدة يعود إلى الحاجة المتزايدة لتحسين مستوى الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، وتعد جزءاً

[1] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية** ، طبعة 4، عمان: دار وائل، 2002، ص، 251.

أساسياً من جهود المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.[1]

ومن بين أهم عناصر الحوكمة العمومية الجديدة، يمكن ذكر التركيز على المشاركة المجتمعية والشفافية، وتعزيز الابتكار في عملية صنع القرار، وتعزيز الاستجابة لاحتياجات المواطنين، وتحسين المساءلة والتقييم، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لتمكين المواطنين وتحسين جودة الحياة في المجتمعات.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية

أدت التطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التفكير الجدي من طرف الدول والحكومات إلى اعتماد نظام الإدراة الإلكترونية هذه الخطوة أدت إلى احداث تحولا في أداء المنظمات بتحسين انتاجياتها وسرعة أدائها وجودة خدماتها.

وتهدف الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق انتقال، وتحول جذري من الأساليب الإدارية التقليدية، إلى العمل الإلكتروني لتجسيد عدد من الأهداف العامة أهمها:

-إدارة الملفات بطريقة إلكترونية والتخلي عن التسيير الورقي.

-اختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات حيث أن التعامل الإلكتروني يتم بشكل آني دون انتظار، وتخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته، والتوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء والمواطنين ...إلخ[2]

ويعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة وقد عرفه البعض بأنه وظيفة إنجاز أعمال ومعاملات المنظمة باستخدام الوسائل الالكترونية المختلفة.[3]

---

[1] بلال خلف السكارنة ، **الفساد الإداري**. طبعة 1، عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع، 2011. ص ص، (245-371).

[2] **مولود بلقاسمي**،" تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الأمية الإلكترونية وإشكالية التطبيق"، **مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي**،جامعة المسيلة، العدد 4، سبتمبر ،2018 ص، 240.

كما عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في أساليب التسيير الإداري، التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.[1]

وكتعريف إجرائي يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي استخدام كافة التقنيات الحديثة وتوظيفها داخل المؤسسات على اختلافها، من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية وبأقل جهد ووقت ممكن، وكل هذا من اجل ضمان استمرارية المنظمة سواء كانت مؤسسة او دولة، ومن اجل الاستخدام الكفء والفعال للموارد سواء كانت بشرية او مادية.

ويتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية بنجاح الاهتمام بتطوير لعنصر البشري بالمنظمة من خلال تأهيله وتدريبه كما وجب أن يكون الإستقطاب بالمنظمة انتقائيا يتماشى مع متطلبات التسيير الحديث[2]، هذا طبعا بعد وضع بنية تحتية مكونة من وسائل حديثة ومتطورة مع إمكانية التحكم فيها وصيانتها وربط شبكات الحاسب الآلي داخليا وخارجيا وعالميا.[3]

كما يتطلب وضع إدارة إلكترونية فعالة أيضا إجراء مراجعة شاملة لآلية عمل المنظمات الإدارية وضرورة استحداث التشريعات وتعديلها لتتماشى مع النهج الجديد في العمل.

ولإنشاء البنية التحتية على أصولها وتأهيل الكوادر البشرية وتعميم الخدمات الإلكترونية فإن ذلك يتطلب رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ وتطوير واستمرار هذا المشروع[4].

المطلب الثالث: الحكومة الإلكترونية:

---

[3]حمدي القبيلات، **قانون الإدارة العامة الإلكترونية**، الطبعة 1 ، عمان، دار وائل للنشر، ، 2014 ، ص، 25.

[1] احمد يوسف عاشور، الحديدي، **أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة**، الإسكندرية: الطبعة1، دار الفكر الجامعي، 2017، ص، 20.

[2]حمدي القبيلات، **مرجع سابق** ، ص،27.

[3] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية ، مرجع سابق** 2002، ص، 251.

[4] أحمد يوسف عاشور، الحديدي، **مرجع سابق**، ص، 32.

كانت فكرة الحكومة الإلكترونية في الحقيقة موضوعا لإحدى الروايات الخيالية للكاتب **(Brunner John) برونر جون** سنة 1985، إذْ كان موضوعها حول حكومة شمولية تتحكم في شعبها من خلال شبكة حاسوب عملاقة تحتوي كل بيانات أفراد الشعب، وتأثر بها أحد الباحثين في علوم الحاسوب في طور الدكتوراه بجامعة كورنيل بأمريكا وهو **روبير موريس(Rebert Morris)** محاولا نقل الفكرة من الخيال العلمي إلى الواقع العملي سنة11988، لكنهلم يصل إلى الهدف المرجو[1].

وورد مصطلح "**الحكومة الإلكترونية**" في خطاب الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** عام 1992، ويعتقد أنه أول استخدام. إذ أعتبر بمثابة نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموما، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء.[2]

وتعد الحكومة الإلكترونية خطوة لاحقة لاعتماد إدارة إلكترونية، تسعى بمقتضاها الدولة إلى نقل معظم الأعمال إلى الفضاء الإلكتروني وتقديم الخدمات عبر بوابات إلكترونية.

وقد عرف **البنك الدولي** الحكومة الإلكترونية على أنّها إستخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات في كل المستويات الإدارية قصد إعادة تصميم العلاقات بين الحكومة والمواطن، الحكومة والمؤسسات، وبين الوكالات الحكومية فيما بينها[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص، 31.

[2] **حكومة إلكترونية: الموقع** [https://www.kau.edu.sa/Files/0001277/Subjects/E-GOV] ،اطلع عليم يوم 15-01-2022.

[3] **عامر هني ، نور الدين دخان**،"الحكومة العمومية الإلكترونية والخدمة العمومية بين التحديات والرهانات" ، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،المجلد7،العدد14، جوان 2018، ص، 547.

يتم من خلال الحكومة الإلكترونية إعلام المواطنين واشراكهم، مباشرة ودون وساطة، مما يوفر أساسا للديمقراطية المباشرة، وتحسين الاتصالات بين الاتجاهين الناخبون والممثلون وسبل أفضل للمواطنين للمشاركة في التشريعات [1].

في عام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنّها استخدام الشبكة العالمية للأنترنت في تقديم المعلومات والخدمات للمواطنين، وفي عام2003 عرفتها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** بأنّها استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والأنترنت للوصول إلى حكومة أفضل[2]

أمّا **البنك الدولي** ففي عام 2005 فقد عرفها بأنّها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات وشبكة الأنترنت لتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والخدمات مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات[3].

غير أنّ مصطلح الحكومة الإلكترونية حسب التعريفات السابقة يشوبه لبس ذلك أنّ السلطة التنفيذية تعرف بوصفين هما: الحكومة والإدارة العامة فالحكومة ترتبط بالسياسة والسيادة وممارسة الحكم وغالبا ما تعرف أعمالها بأعمال السيادة، وبالتالي فهي تخرج عن مفهوم الإدارة العامة التي نجدها أساسا في التطبيق اليومي للأنظمة والقوانين والتعليمات، وتقديم الخدمات العامة، فالإدارة العامة تترجم الوظيفة الإدارية للدولة وتطلق أيضا على الهيئات التي تمارس الوظيفة الإدارية[4].

ممّا سبق يتبين أنّ الحكومة الإلكترونية لا تقتصر على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، إنّما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاده الإدارية

---

[1] Yared, Nasser Saidi & Hala, **E-Government: Technology for good development and Democracy in MENA countries**. P, 06 [{https://erf.org.eg/app/uploads/2017/04/0304.pdf}]. Consulter le: 15.01.2022

[2]احمد يوسف عاشور **مرجع سابق**، ص، 38.

[3] **المرجع نفسه**، ص، 39.

[4]حمدي القبيلات، **مرجع سابق**، ص، 24.

والاجتماعية والسياسية، كما أنّها لا تقتصر على تقديم خدمات الكترونية للمستفيدين وإنّما هي أساليب الإلكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات، وأنّ الديمقراطية هي احد الأهداف الرئيسية للحكومة الإلكترونية وهي العمل على مشاركة المستفيدين من خلال مشاركتهم عبر تلك الآليات، كما ان الحكومة تمثل عقدا جديدا بين المؤسسات والمستفيدين حيث يتحول المستفيد من متلق للخدمة الى مشارك في صنع القرار.[1]

وقد تم إدراج الحكومة الإلكترونية في تسيير الهيئات العمومية منذ 1993في بعض الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو التي استثمرت في مجال نقل الخدمة العمومية من الطابع التقليدي إلى الخدمة الآلية الرقمية، وقد أكدت تقارير البنك الدولي الصادرة سنة 2009 الجهود المبذولة من طرف الحكومة الأمريكية من أجل وضع حيز التنفيذ برامج عصرنة الهياكل التكنولوجية كأولوية ضمن برامجها التنموية، فقامت بتخصيص مبلغ قدة 53 مليار دولار أمريكي من أجل تخفيف الإجراءات الإدارية عبر مختلف الهيئات العمومية وشملت العملية تحميل الإستمارات الإدارية بإستخدام مواقع الأنترنت، إعلام المواطنين عبر البوابات الإلكترونية، تحصيل الضرائب عن بعد، ...الخ[2]

وإذا نظرنا للدول الإسلامية فنجد ان تجربة سنغافورة تعد تجربة رائدة في هذا المجال حيث قامت هذه الدولة المسلمة الصغيرة سنة 2000 إلى اعداد بوابة رقمية لتقديم الخدمات لمواطنيها وقامت بربط جميع المدارس في شبكة واحدة مع تدريب طاقم التدريس على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وقامت بالتزامن مع ذلك بتغيير مناهجها التعليمية بما يتلائم مع الطفرة الرقمية العالمية،

[1] **مريم خالص حسين**، " الحكومة الإلكترونية "، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة**، عدد4، ب.ش، 2013 ص، 443.

[2] **محمد برهان جعفر**،" دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في ترقية سياسة الخدمة العمومية انموذج الجزائر من 2015 إلى 2019"، أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة الجزائر3، سنة 2021، ص30.

وتعمل الحكومة الالكترونية بسنغافورة على إقامة شبكة للنهوض ببوابة المواطن الالكتروني حيث وضعت برنامج، تدريب لحوالي 400 الف فرد سنويا.[1]

أما في الدول العربية فتعد الإمارات العربية المتحدة أول دولة اعتمدت نظام الحكومة الإلكترونية وكان ذلك سنة 2001 تقربا بشكل متكامل خاصة في إمارة دبي، وطبقا لتقرير الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية الصادر في فيفري 2012 فقد حققت دولة الإمارات قفزة نوعية في هذا المجال حيث تقدت من المرتبة 49 إلى المرتبة 28 عالميا والأولى عربيا، حيث وصل عدد مستخدمي الأنترنت 21% من عدد السكان وهي نسبة كبيرة مقارنة بالدول العربية الأخرى.[2]

من خلال التجارب العالمية والعربية للحكومة الإلكترونية تظهر أهمية هذه الأخيرة في جميع المجالات خاصة المجال الإداري والاجتماعي و الإقتصادي: [3]

-تجميع كافة الأنشطة المعلوماتية في موقع الحكومة الرسمي ووكالاتها.

-تحقيق سرعة التنسيق والإنجاز بين كل الدوائر وتحسين إنتاجيتها وفعاليتها فضلا عن تخفيض تكاليف المعاملات الورقية والمكتبية على المدى المتوسط و البعيد .

-اتصال دائم بالمواطنين وتحقيق الشعور بالأمان والثقة تجاه حكومتهم بتوفير احتياجاتهم ومتطلباتهم، فالإدارة في الحكومة الالكترونية تكون أكثر شفافية في التعامل مع المواطن وأكثر وضوحا وتلغي المحسوبية والمجاملة.

-القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية للمواطن فالخدمة هي التي تذهب للعميل وليس العكس.

---

[1] مريم خالص حسين، **مرجع سابق**، ص، 452.

[2] **المرجع نفسه**، ص، 453.

3 نبيلة شطارة، سارة لبرش، " التجارب الدولية في مجال إرساء الحكومة الإلكترونية " ، **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، المجلد3، العدد1، جوان 2019، ص 143..

-تحقيق الاتصال الفعال وتقليل التعقيدات الإدارية وإتاحة مصادر معلومات دقيقة لمتخذي القرار والجمهور[1].

-المرونة في التعامل مع المواطنين، وكسر الحواجز بين المواطن والحكومة، والقضاء على البيروقراطية والروتين المتأصلين في الحكومة التقليدية.

-تعتبر وسيلة فعالة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وهذا بالضبط ما طرحة الكاتب Heeks في مقاله: " **Information Systems and Developing Countries: Improvisations Failure, Success, and Local** " ، حيث يناقش كيف يمكن لنظم المعلومات بما فيها الحكومة الإلكترونية، أن تساهم في تحسين الأداء الإداري والاقتصادي إذا تم تنفيذها بما يتوافق مع الواقع المحلي. يركّز على نموذج "الفجوة بين التصميم والواقع" الذي يوضح أن نجاح المشاريع الرقمية في الدول النامية يعتمد على مدى توافقها مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.[2] .

-مساندة برامج التطوير الاقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي للحكومة الالكترونية.

يتطلب التحول نحو الحكومة الإلكترونية بنجاح وجود مقومات استراتيجية وهي الرؤية، الفئة المستهدفة، الأهداف، البرامج والمشاريع، وتمر عملية التحول بمراحل حددها البنك الدولي في ما يلي: [3]

[1] احمد يوسف عاشور، الحديدي, **مرجع سابق**، ص، 44.

[2] Rechard ,Heeks, **Information systems and developing countries: Failure, success, and local improvisations.** The Information Society,march 2002 ,p 106.

[3] **أحمد لعمي, خيرة، الداوي**،" مراحل ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية"، **مجلة المؤسسة**، جامعة الجزائر 3، العدد1، المجلد1،سبتمبر،2012، ص 62.

- **مرحلة النشر:** في هذه المرحلة يتم نشر الكتروني على شبكة الأنترنت للتشريعات والأنظمة والنماذج اللازمة للحصول على الخدمة، من خلال إعداد مواقع لكل هيئة حكومية.

- **مرحلة التفاعل:** وهذه المرحلة تتيح الاتصال المتبادل بين المواطن والحكومة دون الحاجة للتنقل وهذا عبر البريد الإلكتروني وارسال أو الحصول على استمارات الكترونية.

- **مرحلة التعامل أو تبادل المعلومات والخدمات:** ويتم من خلال الشبكة بين المستفيدين وأجهزة الدولة مع توافر وسائل الدفع الإلكتروني وهي تشبه التجارة الإلكترونية في القطاع الخاص[1].

- **مرحلة التكامل:** في هذه المرحلة تتكامل الخدمات الحكومية بين الفاعلين الحكومة ووكالاتها، الحكومة والمواطنين، والحكومة وقطاع الأعمال[2]

وقد قسم الباحثون في مجال الحكومة الإلكترونية المعاملات إلى ثلاث أشكال[3]:

- **من الحكومة إلى المواطن(Government to Citizen (G2C:**

وفقا للخبراء، يشمل هذا الشكل من الحكومة جميع التفاعلات التي يمكن أن تتم إلكترونيا بين الحكومة ومواطنيها، والهدف منها هو تزويد المواطنين بالخدمات بشكل أسرع وأكثر استجابة وملاءمة وأقل تعقيدا.

ويتعبر النشر البسيط للنماذج والتسجيلات وإلغاء الطوابير من أكثر الفوائد شعبية لهذا القسم من المعاملات.

[1] احمد يوسف عاشور، الحديدي, **مرجع سابق** ، ص، 47.

[2] أحمد، لعمي، **مرجع سابق**، ص، 63.

[3] **Ari-Veikko Anttiroiko and Matti Mälkiä** (Dir.). **Encyclopedia of digital government,** London: Idea groupe reference, volume 3, 2007. Donna Evans and David C. Yen (Eds.). (American E-government service sectors and applications).P, (49-55).

- **من الحكومة إلى الحكومة(Government to Government (G2G:** تسعى المعاملات من الحكومة إلى الحكومة لتحسين كفاءة الخدمة عند التعامل مع المعلومات بين مستويات الحكومة المحلية والولائية والفيدرالية، وتفيد تطبيقاتها في زيادة قدرة الحكومة من حيث الكشف عن الجريمة، أنظمة الاستجابة للطوارئ والأمن الداخلي، ومن الأمثلة على هذه المعاملات بين الحكومة والحكومة تنسيق معلومات موقع الكوارث أثناء الأزمات باستخدام التكنولوجيا على المستويات الحكومية المحلية والولائية والفيدرالية.[1]

- **من الحكومة إلى الخواص Government to Business (G2B):** يركز هذا القطاع على المعاملات بين الحكومة وقطاع الأعمال بهدف خفض التكلفة وجمع معلومات أكثر دقة، والغرض من هذه الفئة من الخدمة هي السماح للحكومة بالقيام بالأعمال التجارية بفعالية أكثر وتكلفة أقل، وكذلك للمساعدة في الحصول على البيانات التي تساعدها في صنع القرار، كما تهدف المعاملات من الحكومة إلى الخواص بنشر اللوائح عبر الإنترنت للوكالات وزيادة القدرات الضريبية الإلكترونية للأعمال التجارية.

وثمة هدف آخر يتمثل في توحيد المعلومات التجارية من أجل بيانات التصدير/الاستيراد، وإنشاء مركز معلومات "الامتثال للأعمال" يساعد الشركات على تسجيل الوصول من مكان واحد لقواعد الصحة والسلامة والتوظيف والبيئة والضرائب.

ويضيف بعض الخبراء شكل رابع من أشكال الحكومات[2]

- **من الحكومة إلى المستخدمين أو العمال (Government to employes (G2E:** تشمل الحكومة إلى الموظفين الأنشطة والخدمات بين الوحدات العامة وموظفيها. كما يوحي

[1]Ibid, p, 50.

[2]**Nerdjes frioua**,''Les perspectives du Gouvernement électronique en Algérie'', **Revue d'économie et de développement humain**, université Blida 2, numéro 16, juin 2017,p 488 ،

المصطلح، الهدف من (G2E) هو تطوير وتنمية القدرات بين موظفي الحكومة الفعالين وتقديم خدمات فعالة من حيث التكلفة.

المطلب الرابع: الحوكمة العمومية الإلكترونية

قمنا من خلال المطالب السابقة بمحاولة الإلمام النسبي بمفاهيم متداخلة ومترابطة فيما بينها حول استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التسيير والحكم وهذا من أجل الوصول إلى مصطلح الحوكمة الالكترونية، هذا المصطلح حديث الظهور والنشأة.

لقد أدى ظهور شبكة الإنترنت والشبكة العالمية واستخدامها على نطاق واسع في تقديم الخدمات القطاعية بكل أنواعها بداية التسعينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء الوظائف الإدارية الأساسية مثل التخطيط الاستراتيجي، والإحصاء، والتمويل، والسجلات القانونية وقد أمكن إنشاء هذه الشبكة الرقمية الواسعة بفضل التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطيات الحديثة والإدارة العامة، وتم الاعتراف بها عالمياً كشرط مسبق للحكم الرشيد وقد استثمرت الشركاتالتجارية والمواطنون في التحول الرقمي في القرن الحادي والعشرين مما أدى إلى زيادة المحتوى الإلكتروني[1].

ويكتب **إريك هوبسباوم (Eric Hobsbawm)** أن الثورة في مجال النقل والاتصالات قضت تقريباً على الوقت والمسافة، وتشير البلدان التي تحركت بالفعل في اتجاه تطبيق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحوكمة إلى أن هذا التغيير هو أكثر بكثير من مجرد أداة حكم، إن الحكم يتوافق بالفعل مع مصطلح " إلكتروني " الذي يشير إلى "الحكم الإلكتروني" أو "الحكم الرقمي"

[1] Singh, Amita, **A Critical Impulse to e- governance in the asia pacific**, New Delhi: Springer, 2013. P,01.

حتى يتسنى تجاوز العديد من الأمراض الموروثة تقليدياً مثل البيروقراطية وتحقيق حكم "منخفض التكلفة "وانخفاض الاحتكاك**'Low cost and low friction' governance**[1]"

تعرّف منظمة اليونسكو الحوكمة الإلكترونية بأنها "استخدام القطاع العام لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تقديم المعلومات والخدمات، وتشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وجعل الحكومة أكثر مساءلة وشفافية وفعالية".

ويعرّفها مجلس أوروبا بأنه "استخدام تكنولوجيا الإعلام لرفع نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومات للمواطنين والأعمال التجارية. ومن المأمول فيه أن يعزز أيضاً الصلة بين الموظفين العموميين والمجتمعات المحلية بما يؤدي إلى ديمقراطية أقوى وأكثر قابلية للمساءلة.[2]

وتعرف الحوكمة العمومية الإلكترونية حسب بعض الباحثين على أنها توجه الحكومة إلى الإنترنت لتقديم خدماتها وبرامجها، وتوفير المعلومات الحكومية من قبل القطاع العام والتفاعل مع المواطن، وتشمل الحوكمة الإلكترونية الرؤية والاستراتيجيات والتخطيط والقيادة والموارد لتنظيم السلطات السياسية والاجتماعية في إطار الدستور الوطني[3] .

وحسب آخرين فالحوكمة العمومية الإلكترونية كمفهوم تهدف إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية الإدارة العمومية لضمان زيادة الخدمات العامة وكفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة وضمان التفاعل الفعال مع الجمهور[4]، وضمان أن تكون العملية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات العامة من الحكومة إلى المواطنين أو مجتمع الأعمال بسيطة ومعنوية وخاضعة للمساءلة

[1] Ibid. P,02.

[2] Obi, Toshio, **Global E-Governance Series, E-Governance a Global Perspective on a New Paradigm,** v1, Amsterdam: Ios Press, 2007.P, 39.

[3] Kumar, T ،M ، Vinod, **Electronic governance for smart cities**, springer,2014, p,4.

[4] **Flichy Patrice et Dagiral Éric**, « L'administration électronique: une difficile mise en cohérence des acteurs », **Revue française d'administration publique**, N.110, (2004/2), P.(245, 249).

ومتجاوبة وشفافة، وينصب تركيز الحوكمة الإلكترونية على استخدام الإنترنت، والتكنولوجيات الأخرى القائمة على شبكة الإنترنت، والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال المعلومات والاتصالات سواء داخل الحكومة أو مع الجمهور .

والعلاقة بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية تكمن في أن الحوكمة الإلكترونية تستخدم التكنولوجيات الرقمية لتعزيز مختلف العمليات الإدارية من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية فهي تتجاوز مجرد التشغيل الآلي للعمليات الداخلية ومعالجة البيانات داخل الحكومة.

فممارسة الحوكمة الإلكترونية قد انتقلت من شبكة الأنترانات* إلى شبكة الإنترنت، ممّا يوفر زخما "للتفكير المشترك"، وزيادة المساءلة، وتحسين الخدمات، ودعم التعلم والعمل المتضافر، للوصول إلى تنمية شاملة، فهي بذلك مرحلة متقدمة من مراحل تقديم الحكومة الإلكترونية ولا يمكن تطبيقها أولا لما تحتاجه من تهيئة على المستوى الفني التقني والسياسي والإقتصادي وحتى الإجتماعي.

وتركز الحكومة الإلكترونية، من ناحية أخرى، على نهج مؤسسي، وبالتالي فهي مجموعة فرعية للحوكمة الإلكترونية تسعى في المقام الأول إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمليات القائمة على الإنترنت في إدارة النظم العامة لإنجاز مهام مثل "التجهيز، الإيداع واسترجاع المعلومات وغيرها". فالفرق بينهما يكمن في أن الحكومة الإلكترونية هي بروتوكول إتصال أحادي الإتجاه في حين أن الحوكمة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال متعدد الإتجاهات.

* **الشبكة الداخلية انترانيت intranet** : هي شبكة يتم تشغيلها في نطاق محدد داخل المؤسسة وتعتمد على تقنية الشبكة الداخلية أوما يدعى بالانترانات وتسهم في تقديم البيانات والمعلومات وتبادلها داخل المنظمة وتخضع لحماية عالية.

يعرفها البنك الدولي بأنها مصطلح حديث يشير إلى اكتشاف وسائل جديدة باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن.[1]

ويمكن حصر التعاريف السابقة للحوكمة الإلكترونية فيما يلي: [2]

- إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات للجمهور
- سهولة الوصول للحكومة ووكالاتها باستخدام بوابات أو مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- عملية إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الجوانب بهدف تعزيز قدرة الحكومة لمواجهة تحديات الجمهور.
- استخدام التكنولوجيا في وظائف الإدارة و"يعني استخدام الإنترنت للخدمة العامة" وتجويد المرفق العام.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقييم الخدمات الحكومية.

أ. أهداف تطبيق الحوكمة الإلكترونية:[3]

تتمثل أهداف إرساء مشروع الحوكمة الإلكترونية في المؤسسات والهيئات الحكومية في:

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار وضمان تفاعل المواطن مع الدولة

[1] **محمد بن عيشوش،**" محيط الحوكمة الإلكترونية في الجزائر الفرص والتحديات"، **مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات ، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، نوفمبر 2021، ص، 22.

[2] **خليل محمد حسن الشماع** ، خضير كاظم حمود، **نظرية المنظمة**، طبعة 4 ،عمان: دار المسيرة،2009. ص ص، (337 - 341).

[3] **أسماء صبحي**،أبعاد الحوكمة الإلكترونية، الموقع: {https://www.almrsal.com/post/1039346}، أطلع عليه يوم 05-02-2022.

- ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين في الوصول للخدمات المعروضة إلكترونيا
- ضمان استخدام واسع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات من طرف الهيئات العمومية ضمانا لفعالية والسعي لتوفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص من الولوج للعالم الحديث إستجابة أكبر وتعزيزا للمساءلة والشفافية.
- ترسيخ الشفافية وجعل معلومات الحكومة بهيئاتها متاحة للجميع للصالح العام
- تقليل تكاليف الحكومة التقليدية وهذا على المدى المتوسط والطويل

ب.فوائد تطبيق الحوكمة الإلكترونية: بسعي الحكومة لتعزيز الحوكمة الإلكترونية ستحقق مجموعة من الفوائد أهمها: [1]

- **فوائد إدارية:** من اهم الفوائد الإدارية للحوكمة الإلكترونية تخفيف البيروقراطية المتحجرة في الإدارة التقليدية وتحسين الأداء الوظيفي واختصار الإجراءات المقسمة على مستويات الهرم الإداري الطويل وتسريعها.
- **فوائد إجتماعية:** تعتبر الحوكمة الإلكترونية بمثابة نسق متكامل لتوفير الشفافية.

-سرعة التواصل الاجتماعي من خلال القنوات الإلكترونية للأفراد والهيئات.

- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة وتحقيق التكافل من خلال التطبيقات الإلكترونية المختلفة.

- فوائد إقتصادية: تعمل الحوكمة الإكترونية على إنشاء بنية مواتية لقيام إقتصاد سليم قائم على الشفافية والمنافسة العادلة بمحاربة جميع صور الفساد، وكذا إشراك القطاع الخاص كفاعل رئيسي للحوكمة في التسيير، والمساهمة في توفير مصادر تمويل لمشاريع التنمية.

[1] **دريوش عمار ، حواتية أسماء سارة**، "الحوكمة الالكترونية كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة"، **مجلة التميز الفكري للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة. [{ https://asjp.cerist.dz/en/article/171079}].**

ج. آليات الحوكمة الإلكترونية:

حصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)** آليات الحوكمة الرشيدة في المشاركة، سيادة حكم القانون، الشفافية، حسن الإستجابة، التوجه نحو بناء توافق الآراء، الانصاف وتكافؤ الفرص، الفعالية والكفاءة، المساءلة والمحاسبة، والرؤية الإستراتيجية.[1]

ويمكن إسقاط نفس الآليات الخاصة بالحوكمة الرشيدة على الحوكمة الإلكترونية بفارق بسيط وهو أنه في الأخيرة تطبق هذه الآليات بإستخدام وسائل إلكترونية من أجل أنشطة إدارية فعالة وأكثر سرعة وشفافية .

وفي المخطط العام **(Plan Directeur)** لحكومة لشبونة تم تحديد مجموع من الأسس الإستراتيجية لوضع حوكمة إلكترونية على أسس صحيحة أهمها: [2]

1- **الشفافية:** يتطلب الحكم الرشيد، من الحكومات أن تنقل بوضوح ودقة وبطريقة متاحة لكل مواطن ولكل شركة القرارات المتخذة، والمعايير القانونية السارية، والممارسات أو الإجراءات الإدارية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إنتاج المعلومات ونشرها في شكل مفهوم وميسور المنال، وينبغي إتاحة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين بطريقة بسيطة وقابلة للاستخدام وسهلة المنال.

2- **الكفاءة والفعالية:** وينبغي أن تتيح الكفاءة في تنظيم وتشغيل الهياكل الحكومية توفير خدمات جيدة تلبي احتياجات المواطنين عن طريق خفض التكاليف والمواعيد النهائية، ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي تبسيط الإجراءات قدر الإمكان وتحرير الإدارات والأعمال التجارية والمواطنين من

[1] **الأمم المتحدة**،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،وثيقة السياسات العامة،جانفي 97، ص ص،(09-10).

[2] Plan-directeur-de-la-gouvernance-electronique: . [Consulterle : 03/4/2022 10h45].

الأعباء الإدارية غير الضرورية. وستتيح مسألة التماس البساطة والكفاءة للإدارات التركيز على الخدمات والإجراءات المفيدة والضرورية فعلا، وستجد الأعمال التجارية نفسها قادرة على التركيز بقدر أكبر على أنشطتها الإنتاجية وبالتالي على اكتساب القدرة التنافسية. وسيتمكن المواطنون من الاستفادة من الخدمات التي تلبي احتياجاتهم الحقيقية في الوقت المناسب وبجودة أكبر وسيكون البحث عن الكفاءة بالضرورة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعمل الرئيسي للإصلاح الإداري.

3- المشاركة الالكترونية:

عبر التاريخ، كان موضوع تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكومة، تحدياً يؤرق الكثيرين، إلا أن التقنيات التي أسفر عنها القرن الواحد والعشرون بإمكانها مساعدتنا على مواجهة هذا التحدي، لا سيما وأن المشاركة الشعبية أصبحت معياراً للشرعية الديمقراطية وفعالية المؤسسات الاجتماعية.

إن لب مفهوم المشاركة في الحوكمة الإلكترونية هو تحول الفاعلين في الحوكمة مواطنين وشركات ومجتمع مدني من مجرد مستهلكين سلبيين للخدمات إلى منتجين لها وفاعلين ومشاركين بشكل مباشر، فالمواطنة من خلال هذا المفهوم تحولت إلى مواطنة إلكترونية تهدف لتمكين المواطن وتحرير آرائه، فمشاركة المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني تشكل حجر الزاوية في إرساء الحوكمة والحوكمة الإلكترونية[1].

تعمل المشاركة الإلكترونية على تمكين الجمهور من المشاركة بشكل أوسع وأعمق في عملية صنع السياسات على جميع مستويات المشاركة الإلكترونية، مما يؤدي إلى خلق جمهور

[1] **رمضان، زبيري**، " نحو إعادة ابتكار الحكم، من الحكومة الإلكترونية إلى الحوكمة الإلكترونية المتنقلة"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة طاهر مولاي، سعيدة، العدد 8، جوان 2017، ص 09.

يتحلى بقدر أكبر من الفاعلية، ويمكن اعتماد مجموعة متنوعة من الآليات لتعزيز إشراك المواطنين في مشاريع الحوكمة الإلكترونية أهمها[1].

- **تبادل المعلومات:** حيث يتم عرض وثيقة تتضمن مجموع الخدمات المطلوبة من المواطن وتحديد مستويات تنفيذها، والأدوار والمسؤوليات المترتبة عن مزوديها من جهة وعلى المواطنين من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن عقد اجتماعات دورية وبناء مواقع وواجهات ومنصات خاصة على شبكة الأنترنت من أجل تبادل المعلومات، وفي الكثير من البلدان بدأ عدد كبير من الإدارات العامة المعنية بتقديم خدمات عمومية إضافة للمواقع الإلكترونية باستخدام الهاتف النقال.
- **التشاور:** يتم التشاور بعقد اجتماعات مباشرة أو من خلال الأنترنت مع أصحاب المصالح خلال المراحل المختلفة من دورة المشروع لاستخلاص وجهات النظر المختلفة ومحاولة اقناعهم بتبني الخدمات المقترحة.
- **التقييم التشاركي:** يهدف ذلك إلى تطوير الخدمات الإلكترونية بالتعاون مع أصحاب المصلحة طالبي الخدمات بالخصوص مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة الإلكترونية وخدماتها.
- **المنافسة الاقتصادية:** من شأن الحوكمة الإلكترونية الرشيدة أن تزيد من قدرة الدولة والقطاع الاقتصادي الخاص على المنافسة وتهيئة بيئة لتطوير أنشطة جديدة تساعد في خلق ديناميكية واستجابة أكثر، وسيعجل بإجراء اتصالات وإجراءات أكثر فعالية بين القطاعين الخاص والعام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة أن تحفز القدرة التنافسية من

[1] الأمم المتحدة ،الاسكوا اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، **نشرة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للتنمية لغربي آسيا**، الحوكمة الإلكترونية، العدد 17، 13جوان2012، ص9،

خلال تدابير للشركات لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة كفاءتها الداخلية وبالتالي إنتاجيتها.

وسوف تُدعى الدولة أيضاً إلى تشجيع البحوث والابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هـ-**مراحل تطبيق الحوكمة الإلكترونية** : [1]تُعد الحوكمة الإلكترونية تحولًا إستراتيجيًا يتطلب نمطًا متدرجًا في التطبيق، يشمل أربع مراحل أساسية حددها نموذج Layne & Lee لمراحل الحوكمة الإلكترونية تتداخل فيها الاعتبارات التقنية والتنظيمية والسياسية، ويعرف هذا النموذج أيضًا باسم "نموذج الأربع مراحل لتطوير الحكومة الإلكترونية"،الهدف منه هو توضيح كيف تنتقل المؤسسات الحكومية تدريجيًا من تقديم معلومات بسيطة إلى خدمات متكاملة عبر الإنترنت.

- المرحلة الأولى: تقديم المعلومات(**Cataloguing**)
  - تقوم الجهات الحكومية بنشر المعلومات الأساسية على الإنترنت.
  - المواقع غالبًا ما تكون ذات طبيعة ثابتة(**Static**).
  - لا يوجد تفاعل بين المواطن والمؤسسة.
  - الأمثلة: نشر القوانين، التعريف بالوزارة، الهيكل التنظيمي.
- المرحلة الثانية: التعامل الإلكتروني(**Transaction**)
  - تبدأ الجهات الحكومية بتمكين المواطنين من إجراء تعاملات عبر الإنترنت.
  - مثل دفع الضرائب، تجديد الوثائق، تقديم طلبات.

[1] **محمد بن عيشوش**، مرجع سابق، ص، 24.

- تتطلب وجود بنية تحتية رقمية مثل الدفع الإلكتروني والتحقق الأمني.

- المرحلة الثالثة: التكامل الأفقي(**Vertical Integration**)
  - ربط الخدمات بين المستويات الإدارية المختلفة (المحلية ↔ المركزية).
- المرحلة الرابعة: التكامل العمودي(**Horizontal Integration**)
  - دمج الخدمات بين وزارات وهيئات مختلفة.
  - يسمح للمواطنين بالحصول على خدمات متعددة من نقطة وصول واحدة.

تعد مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية وفق هذا النموذج (المعلومات، التفاعل، المعاملات، والتحول) أساساً تقنياً وإدارياً يمكن إعادة توظيفه لتأسيس منظومة متكاملة للحوكمة الإلكترونية. ففي المرحلة الأولى، يتحول توفير المعلومات إلى **تعزيز الشفافية** من خلال نشر البيانات الحكومية المفتوحة والتقارير المالية والإدارية، مما يتيح للمواطنين الاطلاع على أداء المؤسسات. أما مرحلة التفاعل، فتمثل مدخلاً **لتفعيل المشاركة** المجتمعية عبر منصات رقمية تتيح الاستشارات العامة واستطلاعات الرأي، بما يعزز من إشراك المواطنين في صنع القرار. وفي مرحلة المعاملات، يُعاد توظيف الخدمات الرقمية لتكريس **مبدأ المساءلة**، من خلال آليات تتبع المعاملات، وتقديم الشكاوى، وتفعيل **الرقابة الإلكترونية**.أما المرحلة الأخيرة، وهي التحول، فتُترجم إلى إعادة هيكلة شاملة للحوكمة، ترتكز على التكامل بين المؤسسات، **وتمكين المواطنين**، وتوظيف أدوات رقمية لتقييم السياسات العامة **ومراقبة الأداء**. وبهذا، يتحول النموذج من مجرد رقمنة للخدمات إلى إطار حوكمي يعزز الشفافية، المشاركة، والمساءلة، ويؤسس لبيئة رقمية داعمة للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية

مع تطور مفهوم ومجال التنمية خلال العقود الأخيرة ظهر إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية مسميات حديثة كالتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية والإنسانية والتنمية المستدامة كما برزت مفاهيم تحدد نطاق التنمية كالتنمية المحلية وطرحت هذه الأخيرة في بداية الثمانينات فتحولت التنمية إلى المستوى المحلي تساهم فيه جميع فئات المجتمع.

وفي طريقها إلى تحقيق التنمية أدركت الجزائر المستقلة أن التنمية الشاملة المتكاملة لا يمكن تحقيقها إلا بالتركيز على التنمية المحلية التي تكون فيها الجماعات الإقليمية المحرك الأول لعجلة التنمية باعتبارها الإدارة الأقرب من المواطن والأعلم باحتياجاته ومتطلباته، مع توليف الجهود مع الفاعلين المحليين مواطنين ومجتمع مدني وقطاع خاص محلي.

وفي هذا المبحث سنقوم بالتطرق لمجموع من المفاهيم المتعلقة بالتنمية أهمها مفهوم التنمية والتنمية المحلية والتنمية المستدامة والتنمية المستدامة المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

للتنمية أثر عميق على أحوال الشعوب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا تعدمن الموضوعات التي تشغل اهتمام الحكومات على مر العصور، وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء، حيث غالبا ما كان يستعمل مصطلحي التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي.

وقد استخدم المفهوم بداية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[1].

وقد تطور مفهوم ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، التنمية البشرية المستديمة والتنمية الإنسانية. كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية الوطنية، التنمية الجهوية والتنمية المحلية.

كلمة تنمية مأخوذة من الجذر الثلاثي نمى، والذي يدل على الزيادة والتكثير والارتفاع.

وقد ورد في لسان العرب تحت مادة "نمى:"[2]

"النَّماءُ: الزيادة، نَمَى يَنْمِي نَمْيًا ونُمِيًّا ونَماءً، زاد وكثر"...

ويقال: "نَمَى الشيءُ نَماءً: زاد وكثر، ونَمَّاه اللهُ: زاده وكثَّره".

أما اصطلاحا فالتنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.

وقد اعتبرت التنمية حقا من خلال وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 كما وسع الإعلان نطاق الحق في التنمية ليشمل «جميع الشعوب».

---

[1] **ماجد أحمد الزاملي**،عبر الموقع ، في 2020/04/03 ، اطلع عليه بتاريخ 2023،10.00/03/23 سا.

[2] **ابن منظور**، لسان العرب، مادة "نمى"، دار صادر،جزء 14 ،الطبعة 3، بيروت.1993، ص، 419.

وتنص المادة (1) فقرة (1) منه على أن «الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف يحق بموجبه لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإسهام فيها والتمتع بها، ويمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً كاملاً»[1].

هناك تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينصّ على أنّ التنمية هي العمليات التي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلٍّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحليّة؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

نظرا للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تصدرت مسألة التنمية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية الاهتمام كقضية مركزية خاصة بالنسبة للدول النامية حيث تقترح التركيز على إحساس الانتماء للسكان إلى مكان عيشهم والأخذ بعين الاعتبار لتطلعاتهم ومطالبهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات على المستوى المحلي في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبينما تميزت فترة الستينات والسبعينات بهاجس الانخراط في ركب التنمية، فإنه منذ الثمانينات أصبحت الأضواء تسلط على التنمية المحلية من طرف الباحثين، تعتبر مسألة التنمية المحلية التحدي الأهم للسياسات العمومية، ويقصد بها أساسا نسق من العلاقات المترابطة سياسيا واجتماعيا

[1] The Declaration on the Right to Development in the context of United Nations standard-setting. P,20.[www ،ohchr ، org/sites/default/files]. [Consulter le: 21/04/2022,].

واقتصاديا وثقافيا وبشريا وبيئيا يهدف إلى رفع المستوى المعيشي للساكنة المحلية إلى مستوى أرقى وأفضل من خلال جملة من التدابير تختارها السلطات العمومية لذلك[1]

وفي محاولة للإلمام بالمفهوم، نجده يتضمن العديد من التعاريف، أهمها التعريف الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها " ثمرة إنجاز يهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية". كما جاء فيتقرير التنمية البشرية لسنة 2003، والذي عرف التنمية المحلية على أنها: "إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية أوالجغرافية أوالثقافية"[2].

في حين يعرف **كسافيي غريف(Xavier Greffe)** التنمية المحلية بأنها: "عملية تنويع وإغناء الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها".[3]

ويعرفها **محي الدين صابر** بأنها " أسلوبًا للعمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة. يقوم هذا الأسلوب على أساس قواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية"..."[4]

---

[1] عبد الله, بلغيث، **محاضرات السداسي الاول في مقياس سياسات التنمية المحلية** – السنة الثانية ماستر تخصص ادارة محلية، جامعة مستغانم، 2021.

[2] **UNDP الأمم المتحدة**، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، مطبعة كركي،بيروت،لبنان، 2003.

[3] Xavier Greffe, **Le développement local**.Tour-d'Aigue **:** Éditions de l'Aube, 2002, chapitre 1 : "La logique du développement local".(S.P).

[4] **عبد الله زبيري** ، التنمية المحلية نماذج تطبيقية ، محاضرات منشورة في مقياس التنمية المحلية ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مسيلة، السنة الجامعية 2020.2021، ص، 12.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسين، الأول يهم المشاركة الشعبية التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهم توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات خاصة الرامية منها الى تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في أخلقة الحياة العامة وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد من نقلهم من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة، وترسيخ حرص المواطنين للمحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها على أرض الواقع، أكثر من هذا كذلك تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء وتحسين الولوج الى الخدمات كالصحة والتعليم والإدارة العمومية. فمنطلق التنمية المحلية اذن هو مبدأ البناء من أسفل الى أعلى، حيث نجعل من تنمية قدرات السكان نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع[1].

انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن التنمية المحلية هي عملية مركبة تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان في مجال ترابي معين، وذلك عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المجال الترابي، وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة ومخططة، تهدف إلى الانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه.

ونظرا للتمايز الحاصل في قدرات الجماعات المحلية فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية، وهي: [2]

أ. التنمية المحلية الداخلية: وهي تهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

[1] **هشام طنيبو**، موقع:{ http://www meknespress.com}، اطلع عليه 2022/04/26.

[2] Hadrani-gouvernance locale dvp. [https://blogspot ،com/2010/10/blog-post_23].[consulter le:03-03-2022.].

ب. التنمية المحلية القائمة على التضامن: نظرا للتفاوت الحاصل مابين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفادها أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لايتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج مابين الجماعات المجاورة.

ج. التنمية المحلية المندمجة: تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الإقتصادي، وهذه المقاربة تعيد الإعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية، كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الخيرات.

ومما لاشك فيه أن تحقيق التنمية المحلية في سياقها العام تستدعي توفر شروط معينة يمكن إجمالها فيما يلي:

-وجود هيئات محلية فعالة تتقاسم الاختصاصات التنموية مع الدولة، أي وجود سلطة محلية مستقلة الاختصاص عن الدولة ومزودة بالإمكانات القانونية والبشرية والمالية الكافية.

- وجود مصالح ومتطلبات للساكنة المحلية.

-اعتماد المقاربة المندمجة والمقاربة التشاركية باعتبارهما آليتين تسمحان بتعدد الفاعلين وتدخلهم وفقا للتشخيص التشاركي لاحتياجات الساكنة المحلية.

و انطلاقا من ذلك، يمكن القول أنه من أجل كسب رهان التنمية المحلية وتحقيق شروطها، لابد من تعبئة تضافر جهود مختلف الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين، وذلك باعتبار التنمية المحلية، هي عملية متكاملة لا تتم بواسطة تدخل فاعل محلي دون آخر، وإنما تتم بواسطة سياسات متكاملة ومندمجة، تأخذ بعين الاعتبار المحيط والاعتبارات السوسيواقتصادية والاختلالات المجالية، وذلك في إطار من التكامل والتشارك بين مختلف هؤلاء المتدخلين. فالهدف من التنمية المحلية هو

العمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات المحلية، عن طريق العمليات التي توحد بين جهود سكان تلك الجماعات وجهود السلطات الإدارية في إطار التعاون والتكامل، من أجل حياة أفضل للمواطنين.

فمنطلق التنمية المحلية يرتكز على مبدأ البناء من الأسفل، مما بجعل تنمية الجماعات المحلية أساس انطلاق تنمية بشرية مستدامة.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة

1- ظهور مصطلح التنمية المستدامة:

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة وجب التمييز بين "التنمية المستدامة" والاستدامة " حيث أن الاستدامة تُفهم عمومًا على أنها وجهة أو حالة نهائية، والتنمية المستدامة هي وسيلة للوصول إلى هذه الحالة.

بين عامي 1972 و2002 عقدت الأمم المتحدة ثلاث مؤتمرات دولية هامة، الأول عقد في ستوكهولم بالسويد عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 تحت اسم البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا في سبتمبر2002 تحت اسم التنمية المستدامة.[1]

ففي عام 1972أصدر نادي روما تقريره "حدود النمو" الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات استهلاكها فإنها لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف

[1]محمد عبد الفتاح القصاص، " أبعد من جوهنزبرغ " ، **مجلة البيئة والتنمية**، شركة المنشورات التقنية المحدودة، لبنان، المجلد7، العدد52، 53، اوت 2002، ص،22.

الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة يهدد مستقبل الأجيال القادمة وقدرة حصولهم على الموارد الطبيعية[1].

وقد اكدت أزمة البترول العالمية سنة 1973 إلى محدودية الموارد الطاقوية غير المتجددة وفي عام 1980 صدرت وثيقة الاستراتيجية العالمية للصون أكدت هذه الأخيرة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين ما يستعمله الإنسان من موارد بيئية وقدرة البيئة على توفيرها.

وقد أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أو «مفوضية برونتلاند» في تقريرها في11ديسمبر 1987 «مستقبلنا المشترك» التي حملت رسالة تدعو من خلالها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها حفاظا على حاجات الأجيال اللاحقة.

وتبنى مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 حول قمة الأرض فكرة التنمية المستدامة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن 21، وتم إضافة أبعاد اجتماعية للتنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية في الحفاظ على البيئة، كما أسفر المؤتمر على إصدار 27 مبدأ يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة.

وبعد عشر سنوات من مؤتمر ريو ديجانيرو انعقد سنة 2002 مؤتمر جوهانسبورج ضم الآلاف من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني ودام 11 يوما، انعقد ليراجع التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو ووضع خطة لتأكيد تنفيذ ما اتفق عليه في أجندة (21) *، ولعل القارئ لتقرير

[1] **السيد, مصطفى كامل،** " التنمية والبيئة نقاش نظري " ، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، المجلد1، العدد1، سنة 2006، ص، 373.

* **عرف مركز أبحاث التنمية العالمي (GDRC)الأجندة 21 محليا بأنها " جهد تشاركي موجه من طرف الإدارة المحلية يمتد إلى المجموعة المحلية بأكملها بغية وضع إستراتيجية عمل متكاملة للحفاظ على البيئة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والإنساني للسكان المحليين، وهي تستدعي إدماج أنشطة التخطيط والعمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ويهدف هذا التخطيط للإستجابة لمشاكل التنمية المستدامة محليا.**

مستقبلنا المشترك وإعلان قمة الأرض في ريو يجد الأفكار نفسها ليأتي إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة ليوسع قائمة التحديات التي تواجد التنمية المستدامة، حيث لم يكتف الإعلان بأهداف تنموية كالقضاء على الجوع والفقر والأمراض المختلفة الناتجة عنه بل أضاف الأعضاء قائمة طويلة من الأهداف منها رفض الاحتلال الأجنبي والنزاعات المسلحة والفساد والإرهاب والتجارة غير المشروعة ورفض الدعوة إلى كراهية المنتمين إلى جماعات عرقية أو عنصرية أو دينية كل حكومة أضافت ما رأته يضر بها وبشعبها[1]

وبعده بعشر سنوات انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بريو ديجانيرو الموسوم مؤتمر ريو+20 صدر عنه وثيقه بعنوان "مستقبلنا الذي نصبو إليه" تحتوي على خطوات واضحة وعملية لتنفيذ التنمية المستدامة[2].

2- تعريف التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة بقوة في النقاش الدولي حول قضايا البيئة فأصبح الربط بين التنمية المستدامة وقضايا البيئة أمر لا خلاف عليه في المجتمع الدولي.

وتطور المفهوم لكي يشمل ليس فقط الاعتبارات البيئية التي يمكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية

والتعريف الأكثر اقتباسا للتنمية المستدامة صاغته المفوضية العالمية للبيئة والتنمية أو ما تسمى مفوضية برونتلاند في تقريرها في1987/12/11 مستقبلنا المشترك، " التنمية المستدامة

[1] **السيد, مصطفى كامل ، مرجع سابق**، ص، 387.

[2] **الأمم المتحدة**، " المستقبل الذي نصبو إليه " 288/66، **تقرير الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة** سبتمبر، 2012.

تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[1].

وبحكم أن الفقراء يعانون أكثر من غيرهم من آثار تدمير البيئة ويساهمون بفقرهم في هذا التدمير فإن التعريف يعطي أولوية مقدمة للحاجات الأساسية، بينما تفرض الثقافة والتنظيم الاجتماعي محدودية قدرة البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية، لذا يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية المستدامة رؤية للحاجات البشرية والرفاهية تشمل متغيرات غير اقتصادية كالتعليم والصحة والهواء والماء النقيين وحماية الجمال الطبيعي والحصول على هذا بصفة عادلة هذه العدالة التي وجب تحقيقها من نظم سياسية تضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار وتشجيع الديمقراطية، فالتنمية المستدامة تدعو إلى تلبية الحاجات الأساسية ومراعات العدالة الاجتماعية وضمان مشاركة المواطنين كأسلوب لإتخاذ القرارات السياسية[2]

وبعد إصدار تقرير برونتلاند ظهر عدد من الدراسات حاولت وضع تعريفات للتنمية المستدامة.

فقد عرفها الدكتور مصطفى كمال في كتابه "التنمية المستدامة القيود والفرص " عام 1987 بأنها تتضمن مساعدة الفقراء لأنهم إذا تركوا بدون بديل فسوف يدمرون بيئتهم[3]

[1] Joachim Monkelbaan, **Governance for the sustainable development goals,** Singapor : Springer nature,2019. P,09.

[2] **السيد, مصطفى كامل** ، مرجع سابق ، ص، 359 .

[3] **علا محمد، الخواجة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، "العولمة والتنمية المستدامة** "، المجلد 1، العدد1، سنة 2006، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص، 416 .

أما المشرع الجزائري فقد عرفها في المادة 4 من القانون 10-03 بأنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية إجتماعية وإقتصادية، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" [1]

3- **مؤشرات التنمية المستدامة:** لقياس مستوى التنمية المستدامة وضعت الهيئات الأممية مجموعة من المؤشرات أهمها:

-التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات لحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

-التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

-العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.

-الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم

-الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أي تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.[2]

4- أهداف التنمية المستدامة

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم10/03** المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية** العدد43 ، الصادرة في 20 جويلية 2003. المادة: " 04".

[2] حسن كريم (مد) ، " **مفهوم الحكم الصالح**" ، إسماعيل الشطي وآخرون(مح)، "**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص، 97.

ترتكز التنمية المستدامة الأممية على نسق معقد من الأهداف والغايات ذات العلاقات المتشابكة فيما بينها، وقبل التطرق لمجمل أهداف التنمية المستدامة وجب تحديد أبعاد التنمية المستدامة والمتمثلة في ثلاث أبعاد رئيسية قامت بوضعها مجموعة عمل التنمية المستدامة للأمم المتحدة[1]:

-البعد البيئي: ويقصد به القيود الطبيعية (البيئية) على التنمية البشرية.

-البعد الاقتصادي: ويقصد به النمو الاقتصادي ويعد العنصر الأساسي في تحسين مستويات معيشة الأفراد، وتدور الإستدامة الاقتصادية حول الاستخدام العقلاني لعوامل الإنتاج، لإنتاج السلع والخدمات دون الإضرار بالصحة الاقتصادية للمجتمع بأكمله. [2]

-البعد الاجتماعي: وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها حيث يمكن أن يطلق على التنمية المستدامة بالتنمية العادلة والمتوازنة، ويعزز هذا البعد تطوير رأس المال البشري؛ فالتنمية المستدامة تعنى بالعدالة والمساواة في فرص الرفاه وشمولية الأهداف، حيث لا يمكن

تجاهل بعض الأهداف والسعي لتحقيق أهداف معينة لأن ذلك سيؤدي لإبطاء مسيرة التنمية في المجالات الأخرى.

وعلى ضوء الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة ظهر مصطلح "الخط الثلاثي الأسفل"، الذي صاغه جون إلكينغتون عام 1994، يسعى إلى تجسيد الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لأنشطة المؤسسة بدلاً من التركيز السابق فقط على النتائج المالية، فمن وجهة نظر إلكينغتون يتركز جدول

[1] علا محمد، الخواجة، **مرجع سابق** ، ص، 419.

أعمال الخط الثلاثي الأسفل على توجيه الشركات ليس فقط على القيمة الاقتصادية التي يضيفونها، ولكن أيضًا على القيمة البيئية والاجتماعية التي يضيفونها – أو يدمرونها[1]

وقد دعمت "**التقانة**" الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة وأصبحت وسيط هام ومسيطر نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث لعبت دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، فساهمت في تطوير والرفع من أداء المؤسّسات الخاصة، وعزّزت أنشطة البحث، كما ساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، حفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما خفف من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

كما لعبت الاتصالات نفس الدور المهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث إنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي.

ومن خلال الأبعاد الثلاث يمكن حصر الأهداف كالتالي:

-أهداف اقتصادية: النمو–الفعالية–الاستقرار

-أهداف اجتماعية: العمالة –عدالة –أمان–تعليم–صحة –مشاركة –هوية ثقافية

أهداف بيئية: بيئة نظيفة للبشر – استخدام رشيد للموارد الطبيعية المتجددة – الحفاظ على الطبيعية غير المتجددة .

وقد حددت الأهداف الإنمائية للألفية[2] (**Millennium Development Goals MDGs**)، بثمانية أهداف وهذا بحلول 2015:

[1]**Hossam Alhaddi**, "Triple Bottom Line and Sustainability: A Literature Review**" , Business and Management Studies** 1, no. 2 (2015): pp 6–10

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛

2- تحقيق التعليم الابتدائي العالمي؛

3- تعزيز المساواة النوعية وتمكين المرأة؛

4- تقليل وفيات الأطفال؛

5- تحسين الصحة النفسية؛

6- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى؛

7- التأكيد على الاستدامة البيئية؛

8- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية؛

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة **بون كيمون** فإن أهداف الألفية الثمانية قد ساعدت على إخراج أكثر من بليون إنسان من دائرة الفقر المدقع وتحقيق تقدم في مكافحة الجوع وتمكين البنات من دخول المدارس، كما أقامت هذه الأهداف شراكات جديدة وحشدت الرأي العام لتحقيق هذه الأهداف كما أعادت تشكيل عملية صنع القرار في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء[1].

وأردف الأمين العام قائلا إن هذا التقدم كان متباينا، ففي سنة 2011 كان 60 بالمئة ممن يعانون الفقر المدقع وعددهم بليون شخص لا يزالون في نفس البلدان، كما أن التباين بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية لازال قائما، من هنا وجب الإستفادة من هذه التجربة بدمج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وهذا ما تسعى الخطة الناشئة للتنمية لما بعد عام 2015اليه،

[2] [{https://www.un.org/millenniumgoals/.}]. Consulté le : 19/1/2023 a 8 ،49.

[1] **الأمم المتحدة**، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، [https://www ،un org] اطلع عليه يوم 2023/03/19 على .9.00

ففي العام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو ما تضمنته وثيقة الأمم المتحدة، الصادرة بتاريخ 25 سبتمبر 2015، المعنونة بـ"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة، جاءت بمدة زمنية طويلة، بعد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وتضمنت هذه الأخيرة 17 هدف و169 غاية ومؤشر 231وتنقسم هذه الأهداف إلى أربع محاور أساسية: اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية.

وتضم هذه المحاور سبعة عشر هدفا: [1]

1. القضاء على الفقر بكل اشكاله
2. القضاء على الجوع والوصول للأمن الغذائي وتحسين وترقية الفلاحة المستدامة
3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الاعمار
4. ضمان جودة التعليم الشامل العادل وتعزيز فرص التعلم للجميع
5. الوصول للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء
6. ضمان إدارة مستدامة للمياه، توفير مياه نظيفة وصرف الصحي للجميع
7. ضمان الوصول للطاقة المتجددة النظيفة وتمكين الجميع منها بأسعار معقولة
8. تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال عن طريق خلق فرص عمل وهذا لا يتأتى إلا بتحقيق نمو اقتصادي قادر على إنتاج العمالة.
9. تأسيس بنية تحتية وتعزيز التصنيع الشامل المستدام والابتكار.
10. الحد من أوجه الاختلاف والطبقية بين الدول وداخل الدولة نفسها.

[1] **Ali, farazmend**,(dir), **global encyclopedie of public administration ,public policy and governance**, westport,Springer International Publishing,2018,pp,(2382 ،2383).

11. جعل المدن والمجتمعات المحلية بيئة آمنة، مرنة ومستدامة.
12. ضمان انتاج واستهلاك مستدام وذلك بتغيير الطرق التي ننتج ونستهلك بها، فالزراعة مثلا تعد أكبر مستهلك للمياه حيث تمتص 70% من الاستخدام البشري للمياه، تشجيع المنتجين والمستهلكين على انتاج واستهلاك أقل للنفايات والحث على إعادة تدويرها، حث بلدان العالم الثالث على التوجه نحو نمط استهلاك أكثر استدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة التغيرات المناخية وتأثيراتها وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية، ولتحقيق هذا الهدف قطعت البلدان المتقدِّمة، في عام 2009، التزاماً بتخصيص 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بغية تمويل مكافحة تغيُّر المناخ لصالح البلدان النامية حتى عام 2020.
14. الحفاظ على البحار والمحيطات وضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية.
15. حماية وتعزيز وترقية الحياة البرية على نحو مستدام عن طريق إدارة الغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي والتنوع البيولوجي.
16. تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وبناء مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة لتحقيق الفعالية والعدالة في كل المجالات.
17. تعزيز التعاون والشراكة العالمية لتحقيق تنمية مستدامة.[1]

تطلب مسار تجسيد مبادئ التنمية المستدامة، ضمن السياسة العامة للدول، إلى جعل هذه المبادئ قابلة للتنفيذ، من خلال تحويلها إلى أهداف وتحويل الأهداف إلى استراتيجيات وطنية.

وقد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات الدولية المخصصة لحماية البيئة، بدءًا من مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، وذلك للانضمام إلى جهود التنمية المستدامة عالميًا،

[1] **ibid**,pp, (2382 ،2383).

وبتبنيها لمختلف الترتيبات والتدابير المتعلقة بحماية البيئة، تمكنت الجزائر من تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، قامت الجزائر بتقييم الوضع البيئي وسياسات التنمية الاقتصادية والمحلية، بما يتعلق بالنتائج المترتبة على الأنشطة البشرية الاجتماعية والاقتصادية والصناعية، كما قدمت الجزائر اقتراحات للتدابير والسياسات التصحيحية لمختلف الاختلالات التي تم رصدها، سواء في مضمون السياسات أو في شبكة الأجهزة والتدابير الإدارية والتنظيمية والإجراءات التقنية المطبقة، وتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، المعروفة باسم "المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة"، في يناير 2002.[1]

ليُشكّل بذلك أول إطار مؤسساتي يُعنى بإدماج مفاهيم التنمية المستدامة ضمن السياسات العمومية. وانطلق من تشخيص شامل للوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي. وقد تميز بانفتاحه على المقاربة التشاركية، حيث ساهمت فيه جهات حكومية، ومؤسسات بحث، وممثلون عن المجتمع المدني. ويُعد هذا المخطط حجر الأساس في مسار جزائري طويل نحو تعزيز الحوكمة البيئية، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو وحماية الموارد الطبيعية.

تتضمن أهداف المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة تعزيز الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين. وتتضمن الاستراتيجية العديد من الأهداف الفرعية والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، وتعزيز الطاقة المتجددة والاستدامة البيئية في الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والصحة.

[1] Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Janvier 2002, (PNAE-DD 2002),

تتضمن الإجراءات المقترحة في المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة العديد من المبادرات، بما في ذلك تحسين القانون والتشريعات المتعلقة بالبيئة وتعزيز التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة. كما تشمل المبادرات تعزيز الوعي البيئي وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحفاظ على البيئة وتحسين إدارتها.

بشكل عام، يهدف المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر إلى تحقيق توازن متكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وتعزيز الاستدامة على المدى البعيد.

5- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة:

عندما وُضعت الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، لم يكن المجتمع الدولي قد تجاوز مرحلة البحث في فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحفيز ودفع برامج التنمية وأولوياتها. وقد تجلّى التطلّع إلى نشر فوائدها في الهدف الثامن 08 من الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة الغاية المتصلة به والداعية للتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبدو أن تحقيق هذه الغاية بات ممكناً في المجالات المتصلة بالنفاذ إلى خدمات الهاتف النقّال، وذلك قبل الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسنتين. ومع ذلك، لم تُدرَك الإمكانات الكامنة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات إدراكاً تاماً وبشكل كافٍ كركائز أساسية للتنمية الشاملة، تماما كما لم تُسخّر هذه الإمكانات لتحقيق جميع الغايات الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية[1].

[1] **الأمم المتحدة، الاسكوا** (اللجنة الاقتصادية والإجتماعية في غربي آسيا)، **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات**، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا، العدد 20، بيروت، مارس 2014 ، ص، 31 .

يوجد اليوم إجماع شبه كامل حول الدور المحوري الذي يؤديه التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي والتنمية البشرية المستدامة، ويبرز ذلك جلياً في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015.

حيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف الحكومات الإلكترونية لتعزيز التنمية من خلال ما تقدّمه من خدمات والقدرة على رفع مستوى العلاقات مع المواطنين ومع كافة المؤسسات في الدولة وتطويرها. لذا أصبح الإطار العام لتطوير المنصات الحكومية الإلكترونية يركّز على أهمية تصميم خدمات حكومية محورها المواطن، تكون شاملة وملائمة لتطلعاتهم واحتياجاتهم. ويشهد عدد كبير من الدول المتقدّمة تطوّراً في هذا المجال، إذ يتمّ إشراك المواطنين في تطوير مشاريع الحكومة الإلكترونية ومبادراتها، بحيث يتحوّل دورهم من مجرد مستفيدين من الخدمات إلى مشاركين فعّالين في إنتاجها وتطويرها، فهذه الخدمات ليست إلا مجموعة من الخدمات العامة التي تقدّمها الحكومة لمواطنيها ومؤسساتها بطريقة فعّالة، متطوّرة، سهلة، وسريعة[1]، كما تسعى لتنظيم عملية نشر المعلومات على المواقع إلكترونية الرسمية والتفاعل مع المواطنين، الأمر الذي يزيد من الشفافية ويسمح للمواطنين بالاطلاع على المعلومات الحكومية التي كانت سرية ومخفية في ظل الحكومة الورقية التقليدية، وبالتالي يضمن مشاركتهم في صنع القرار بطريقة فعّالة. وبذلك، تسهم الحكومة الإلكترونية في دعم المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة، وفق إطارها الاستراتيجي، وذلك من خلال تلبية احتياجات الناس، مع التركيز على مشاركة الجميع والمساواة بين جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والدينية[2]

[1] **موسى اللوزي، التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة**، ط5 ، عمان: دار وائل للنشر،2012، ص، 43 .

[2] **الأمم المتحدة** ، الاسكوا، (اللجنة الاقتصادية والإجتماعية في غربي آسيا)، **مرجع سابق** ، ص، 4.

ويمتد دور الحكومة الإلكترونية وأدواتها إلى تعزيز المكوّن الإضافي للتنمية المستدامة، وهو احترام الحق في ممارسة الحرية واكتساب المعارف وتوظيفها في مجالات تنمية القدرات البشرية والتنمية المجتمعية والإنسانية .

ومن خلال الفكر التنموي المعاصر، الذي يعتبر التنمية البشرية أساس التنمية المستدامة، أدركت العديد من الدول العربية الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الحكومة الإلكترونية، فأطلقت مبادرات وبرامج عديدة في مجال الحكومة الإلكترونية تهدف إلى تنمية قدرات المواطنين وتمكينهم من استخدامها وإلى تعزيز مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل إحدى الفوائد الهامة لاستخدام التطبيقات الإلكترونية الحكومية، التي تصبّ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، زيادة الشفافية في المعاملات والحد من الفساد والرشاوى وغيرها من الممارسات غير السليمة في القطاع العام. وهذا ما يعزّز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، ويرفع من فرص مشاركتهم في القرارات الحكومية، ويسمح بتكريس مبدأ اللامركزية في تقديم الخدمات ونشر المعلومات في المجتمع .

وتتضمن أبرز المبادئ الرئيسية التي تعتمدها الاستراتيجيات الحديثة للحكومة الإلكترونية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقا بمبدأ التنمية المستدامة، ما يلي[1]

-تقديم خدمات حكومية عالية الجودة لجميع فئات المجتمع، أفراداً ومؤسسات؛

-مراجعة الإجراءات المعمول بها داخل المؤسسات الحكومية، بما يتلاءم ومتطلبات التعامل الإلكتروني الدقيق والسريع مع المواطنين، وهذا من شأنه الإسهام في تحسين الأداء عموماً في مرافق الخدمات الحكومية؛

[1] **الأمم المتحدة** ، الاسكوا اللجنة الاقتصادية والإجتماعية في غربي آسيا **مرجع سابق** ، ص، 5.

-تحديث المعلومات الحكومية واعتماد الطرق المناسبة لنشرها على المواطنين، بما يسهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في الخدمات الحكومية في الدوائر والأقسام الحكومية المعنية بخدمات المواطنين مثلا؛

-وضع سياسات قطاعية مناسبة من خلال تخطيط يستند إلى بيانات حديثة؛

-زيادة التفاعل مع المواطنين وتعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار .

يتعيّن على الحكومات رسم وتنفيذ استراتيجيات متكاملة تتجاوز تحسين الأنظمة الإدارية التقليدية وتطويرها، وتشمل بعداً رئيسياً أصبح يُعتبر أساساً لعملية التنمية المستدامة، هو مشاركة جميع المعنيين في صنع القرار ومناقشته، ويشكّل ذلك نقطة تحوّل بالنسبة إلى أصحاب المصلحة. فالحكومات تعمل حالياً على مراجعة الحلول المتاحة والبديلة لتعزيز مشاركة المواطنين في مشاريع الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال اعتماد الآليات المناسبة والأساليب الابتكارية والتقنيات الحديثة التي تعتمد في جزء منها على الشبكات الاجتماعية.

يقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 لمحة عامة عالمية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، باستخدام أحدث البيانات. وهو يتتبع التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي نحو تحقيق الأهداف 17 بتحليلات متعمقة لمؤشرات مختارة لكل هدف.[1]

ووفقًا للتقرير، فإن الأزمات المتتالية والمترابطة تعرض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لخطر جسيم، إلى جانب بقاء البشرية نفسها. ويبرز التقرير خطورة وضخامة التحديات الماثلة أمامنا. إن التقاء الأزمات، الذي يهيمن عليه COVID-19، وتغير المناخ، والصراعات، يخلق آثارًا عرضية على الغذاء والتغذية، والصحة، والتعليم، والبيئة، والسلام والأمن، ويؤثر على جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ويعرض التقرير بالتفصيل عكس مسار سنوات التقدم المحرز في القضاء على

[1] **المرجع نفسه**، ص، 5.

الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وتوفير الخدمات الأساسية، وغير ذلك الكثير. كما يشير إلى المجالات التي تحتاج إلى إجراءات عاجلة من أجل إنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تقدم ذي مغزى للناس والكوكب بحلول عام 2030.[1]

الشكل1: أهداف التنمية المستدامة

الأمم المتحدة، مجلة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا الاسكواESCWA التقرير السنوي 2015. ص 17

[1] Sustainable development progress report, []. [{https://unstats.un.org/sdgs/report/2022}].[Consulté le: 22/09/2022].

الفصل الثاني

مساهمة الحوكمة العمومية الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي

تمهيد:

تعد الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة أهم توجهات الحياة العصرية، حيث يتمثل هدف ورؤية الحوكمة الإلكترونية في القطاع العام في تعزيز تقديم الخدمات العامة عبر الأنترنت بفعالية وكفاءة، ومن خلالها تسعى الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة المحلية المستدامة، وتحاول الدراسة في هذا الفصل استخلاص العلاقة بين مفهومي الحوكمة العمومية الإلكترونية والتنمية المستدامة وإيضاح إمكانية مساهمة الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة التنمية عل المستوى المحلي، ولكي نتمكن من إعداد دراسة أقرب إلى الدقة قررنا الإعتماد على بعض الغايات ضمن أهدافها في إستنتاج هذه العلاقة، وهي الأهداف التي لها علاقة بسير المؤسسات العمومية وتحقيق العدالة والمساوات والشفافية وكذا ما تعلق بمشاركة المواطن في الحياة العامة وتمكين المرأة في هذا المجال . وسيتم معالجة جل هذه النقاط ضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مبادرات الجزائر لإرساء حوكمة الكترونية فعالة (مشروع الجزائر الإلكترونية)
- **المبحث الثاني:**علاقة الحوكمة العمومية الإلكترونية في الإدارة المحلية بأهداف التنمية المستدامة
- **المبحث الثالث:**الجماعات الإقليمية الجزائرية في مواجهة الفجوة الرقمية لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

المبحث الأول: مبادرات الجزائر لإرساء حوكمة الكترونية فعالة (مشروع الجزائر الإلكترونية)

اتجهت جهود الجزائر منذ بداية الألفية إلى الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة ومحاولة إدراجها في الهيئات العمومية من أجل تحسين الخدمة العامة وتقريب الإدارة من المواطن، وكانت الانطلاقة الفعلية من خلال مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013، حيث قامت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بإطلاق المشروع الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ شارك أكثر من 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها خلال 16شهرا، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف [1]

المطلب الأول: دوافع وأهداف الحكومة الجزائرية من خلال (مشروع الجزائر الإلكترونية):

أولا- الدوافع: إن التحول نحو إرساء خدمات وهياكل الكترونية لم يأت من فراغ بل نتيجة دوافع أهمها:

1 -الثورة التكنولوجية الرقمية: إن التقدم التكنولوجي الحاصل في العالم والذي افرزته تقنيات الاتصال الحديثة في ظل الثورة الرقمية زاد من حاجة الإدارة العامة الي تطوير أدائها بربط هيئتها وهياكلها عبر آليات التكنولوجيا لتقديم خدمات أفضل وأسرع.[2]

[1] **عبد القادر مطاي، كريمة بن شنينة**، "واقع و متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد7، العدد2، جوان2019، ص، 186.

[2] **عابد عبد الكريم غريسي، محمد شريف**،" دورة الإدارة الكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، العدد 3 ، ديسمبر 2013، ص، 30.

2 – **الضـغط الجمـاهيري** علـى الحكومـات طلبـا لاختصـار الوقـت والسـرعة فـي تقـديم الخدمات وإنجاز المعاملات دون أن يضطر إلى التنقل للإدارة مع تقليل الوثائق لتجنب اهدار الوقت والجهد هذا ما دعمه وعي المواطن بحقه في الوصول للخدمة بأسهل طريقة.

3 –**التحـولات الديمقراطيـة** التـي رافقتهـا إصـلاحات مختلفـة تقتضـيها العولمـة وتوجهاتهـا، حيث أصبح المواطن يطالب بمنظومة إدارية أكثر شفافية ومنفتحة تمكنه من المشاركة في القضايا التي تهمه.

4 –**البيروقراطيـة الإداريـة** وتشـعب الإيـرادات وتعقدها وكـذا تضـخم المسـتويات الإداريـة وتفتحها كلها تؤدي الي ارتفاع التكاليف مما دفع الحكومات الي إيجاد وسيلة لتخفيفها.

5 –**التنميـة الاقتصـادية** فرغبـة الدولـة فـي تنميـة مـداخيلها اجبرتهـا علـى التحـول الرقمـي لمواكبـة الـدول المنافسـة وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة بـالإدارة الالكترونيـة لتحسـين بيئـة تقـديم الخدمات

ثانيا–أهداف تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر

ان الغايـة مـن تطبيـق الإدارة الالكترونيـة لـيس مجـرد تطـوير العمـل الإداري فحسـب بـل لتجسيد جملة من الأهداف العامة تتمحور حول دعم قواعد الخدمة العمومية المتمثلة في المساواة والاسـتمرارية والتطـور والمجانيـة النسـبية والفعاليـة والشـمولية ويمكـن تلخـيص أهـداف الإدارة الالكترونية فيما يلي:

1 – **أهداف الإدارة الالكترونية بالنسبة للمواطنين**(متلق الخدمة)

تهدف الإدارة الإلكترونية في تقديمها للخدمة العمومية للفرد إلى:

– تقريب الإدارة من المواطن وتسريع الإجراءات الإدارية

– تبسيط المعاملات الإدارية وتخفيف كلفتها.

– القضاء على البيروقراطية والروتين الإداري.

– ضمان مشاركة المواطن في ابداء الرأي في كل القضايا التي تهمه.

– اختصار مسافات التنقل وإمكانية الحصول على الخدمات من المنزل في أي وقت وأي مكان.

2–**أهداف الإدارة الالكترونية بالنسبة للمرفق العمومي**(مقدم الخدمة)

توجهت الدول الي استعمال الإدارة العمومية الالكترونية او الحكومة الالكترونية في جميع مجالاتها السياسية الاقتصادية الاجتماعية وهذا التحول فرضته تحولات دولية في مجال المعلومات والخدمات والاتصال وهذا لزيادة فعالية المنظمة الحكومية[1] من خلال:

– تحقيق السرعة والشفافية في تقديم الخدمات المختلفة.

– تعزيز الاتصال والتفاعل بين الهيئات الحكومية والمواطن.

– تجويد الخدمة العمومية: تضمن الحكومة من خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومعالجتها الي توفير دقة في الإجراءات والمعاملات وتخفيف التجاوزات الإدارية المباشرة

– ضمان الشفافية اثناء تقديم الخدمة: الرقابة الإلكترونية المبرمجة داخل نظم المعلومات تفرض على الموظف التحلي بالشفافية في أداء المهام [2]كما تفرض على المسؤول اتخاذ القرار في أسرع وقت دون شرط او قيد خارج عن الإجراءات المفروضة الكترونيا وهذا ما يضمن العدالة الاجتماعية.

---

[1] **وليد حسين ، امال عميرات**،" استراتيجية الاتصالية للإدارة الالكترونية"، **المجلة الجزائرية للامن السياسي** مجلد 5، **العدد1**، جانفي ، 2020، ص، 365.

[2] **Fouzia Chergui**, ''The Turbulence of digital transition in Algerian'', GLOBAL BUSINESS SCHOOL & RESEARCH CENTRE 2nd International Research Conference (Online) on "Corporate Social Responsibility & Sustainable Development" 10th, 11th & 12th December, 2020. Pune, India. P, p (07-13).

– سهولة إدارة ومراقبة الهيئات والهياكل التابعة للدولة وكأنها ادارة واحدة.

– تخفيف تكاليف الإجراءات الإدارية والمعاملات وعقلنة وترشيد الانفاق العام

– الالغاء التدريجي لنظام الأرشيف الورقي وجعله الكترونيا مع العمل على اتاحته للجهات الإدارية المختلفة التي تحتاجه وهذا يوفر للمواطن [1]عناء التنقل للدوائر المركزية للحصول على الوثائق التي تهمه.

–ترقية المعاملات الإدارية في المؤسسات العمومية مع شركائها في كل الدوائر الحكومية الوطنية والمحلية من اجل دفع عجلة التنمية والتخفيف من مظاهر الفساد الإداري خاصة في الصفقات العمومية.[2]

– تعزيز الاستقلالية وتقليل عدد المستويات الهرمية وإنشاء منظمة شاملة، والانتقال من الإدارة المتسلسلة إلى الإدارة التفاعلية التنافسية[3]

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية

أبدت الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية استعدادا ورغبة لتبني استراتيجية التحول الرقمي الذي يتطلب تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في المؤسسات العمومية، حيث ان الإدارة الالكترونية ليست وصفة او خبرة يتم نسخها ولصقها بالإدارة الجزائرية بل هي مجموعة متكاملة من الإجراءات والأساليب والإمكانيات والهياكل والتشريعيات، فلتطبيق أي سياسة ناجحة وجب

[1] **توفيق رفاع، فائزة عدمان**،" الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية"، **المجلة الدولية للإداء الاقتصادي** ، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، **العدد3**، جوان2019، ص، 147.

[2] نادية ضريفي،عبد الوهاب دراج،**مرجع سبق ذكره**،ص 182.

[3] **Fouzia Chergui**, Op-cit. P, p (07-13).

حصر المتطلبات لمعرفة النقائص والتمكن من إدراكها، ويمكن حصر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية فيما يلي:

أولا-المتطلبات الادارية والبشرية:

المتطلبات الإدارية هي كل ما يتعلق بوضع الاستراتيجيات والخطط وتهيئة البنية التحتية ووضع الأسس الإدارية على المستوي المركزي والمحلي وكذا إعادة تنظيم الإدارة تدريجيا بما يتناسب مع الواقع المأمول من خلال تهيئة الظروف والامكانيات والكوادر البشرية والهياكل التنظيمية.

- ويتطلب بخصوص المورد البشري ضرورة تصميم برامج تدريبية لتمكين جميع العاملين بالمؤسسة، فالمورد البشري يعد أساس كل مشروع اداري فمن اجل وضع قواعد الإدارة الالكترونية يجب الاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها.

-استقطاب الموظفين المؤهلين في مجال نظم المعلومات وتطويرهم وتحفيزهم.

-تمكين الإطارات المؤهلة وتزويدهم بكل المعلومات والوسائل التي يحتاجونها [1]

ثانيا-المتطلبات التقنية والثقافية:

على الإدارة توفير أجهزة الكترونية علمية متطورة وعلى الحكومة اتاحتها للزبون بنفس الأهمية باعتبار الإدارة والمواطن هما طرفي العلاقة الخدماتية وهذا ما جاء به مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013.

-تعميم استعمال شبكات الحاسب الآلي المترابطة سواء كانت داخلية **(intranet)**أوخارجية **(extranet)**أو عالمية **(internet)**.[2] مع ضمان تدفق عال.

[1] **انيسة بركان، سهام قوجيل،** "تفعيل الإدارة الكترونية في إدارة الازمات والكوارث" ، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، مجلد 14، **العدد2** ، 2021، ص، 38 .

– ضرورة نشر الثقافة الالكترونية[1]فبسبب حداثة نظام الإدارة العامة الإلكترونية فانه ولاشك سيواجه مقاومة متعددة الجهات، ولذلك فنشر الوعي والثقافة الالكترونية وتحفيز مانح ومتلقي الخدمة عن طريق خفض الرسوم مثلا او سرعة الإنجاز في تقديم الخدمة يساعدان على تقبل التغيير.

ثالثا: المتطلبات التشريعية والمالية: إن خلق المناخ التشريعي الملائم يعتبر اللبنة الأساسية لإرساء إدارة الكترونية محمية قانونا وهذا من خلال:

–وضع قوانين تفرض على الإدارات والهيئات الحكومية في شتى القطاعات وكذا الزبون او متلقي الخدمة بالحصول على التقنية اللازمة لتحصيل الخدمات ويعتبر مشروع الجزائر الالكترونية اولي البوادر التشريعية.

–وضع قوانين تحمي الزبون والإدارة من العصابات الالكترونية وتكفل الامن والسرية للمعلومات وضمان الخصوصية الفردية حيث ان أي خرق لنظم الامن المعلوماتي يشكل خطورة على الامن القومي والشخصي للدولة والافراد 2

– كما أن وضع البنية التحتية بجميع التقنيات اللازمة وتأهيل الكوادر البشرية وتمكينها ووضع التشريعات وإعادة تأهيلها يتطلب رصد ميزانيات هامة في كل القطاعات المقدمة للخدمات.

وتجسدت هذه المتطلبات في مجموعة من الخطط حضرتها الحكومة من أجل تجسيد برنامج الحكومة الإلكترونية، واهما برامج تطوير التشريعات، برامج تطوير البنية المالية، برامج

---

[2]حمدي القبيلات، **مرجع سابق** ، ص،29.

[1] **المرجع نفسه**، ص، 32.

[2]**سيد احمد مسيردي، خديجة سعيدي**، "مشروع الجزائر الالكترونية واقع وتحديات"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**،جامعة سعد دحلب،البليدة،الجزائر، العدد4، ديسمبر 2013، ص، 268.

التطوير الإداري والتنظيمي، برامج التطوير الفني، برامج تنمية الكوارد البشرية، برامج الإعلام والتوعية.[1]

المطلب الثالث: تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر

بعدما كانت الجزائر تحتل المرتبة 150دوليا[2]حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية العالمي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة سنة 2016 أصبحت في المرتبة 120 من بين 193دولة لسنة 2020 [3] وهذه المكانة فرضتها تحديات جمة، ولمعرفة واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر وجب التطرق لبعض النماذج التطبيقية والتجارب القطاعية.

أولا: واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في بعض القطاعات بالجزائر:

في إطار سعي الحكومة الجزائرية نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية وضعت مجموعة من المخططات أهمها:

- **اتفاقية اوراكل مع شركة سوناطراك ووزارة البريد:** واوراكل ORACLEهي شركة أمريكية مختصة في مجال برمجيات المؤسسة، حيث تضمنت الاتفاقية مع المدرسة الوطنية للبريد والموصلات على ضبط وتنظيم مختلف البرامج الحكومية في مجال التقنيات الحديثة الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال في حوالي 12مؤسسة جامعية، وفي إطار هذه الشراكة قدمت أوراكل مجموعة من التجهيزات المختلفة للإعلام الآلي وبعض برامج التكوين، والاتفاقية

---

1 **نسيمة سليماني، كنزة مالق**،" تقييم مؤشرات مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة للأداء الحكومي الإلكتروني الجزائري، دراسة تحليلية 2008– 2020"، **مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، عدد خاص بالملتقى الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، نوفمبر 2021، ص،139.

2 **ابتسام خطاف، شريف غياط**،" توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الواقع والتحديات"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر، المجلد 11، العدد2، ديسمبر،2018 ، ص348.

3**جوهر عنتر**، "واقع مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر استنادا إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لمنضمة الأمم المتحدة"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، جامعة سيدي بلعباس، مجلد 13، العدد 1، جويلية 2021، ص، 150.

التي تمت مع شركة سوناطراك كانت في مجال إعادة تأهيل الكارد البشري وتوفير البرمجيات اللازمة للعمل .[1]

- **برنامج أسرتك:** جاء هذا البرنامج على مرحلتين، من أجل تعميم المعلوماتية بين أوساط المجتمع ويهدف إلى منح كل عائلة حاسوب، حيث سعت في صيغته الأولى إلى تزويد 6 ملايين أسرة بحواسيب مربوطة بالأنترنت بحلول سنة 2010، وهذه السياسة اتبعتها وزارة بريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل بناء قاعدة معلوماتية تعتمد عليها من اجل إرساء حكومة الكترونية وقد مس هذا المشروع مجموعة من المجالات منها: [2]

- عملية أسرتك الخاصة بقطاع التربية: وذلك من اجل تحضير التلاميذ الذين يزيد عددهم عن ثمانية ملايين لتبني التكنولوجيا الحديثة .
- عملية أسرتك الخاصة بالإدارة: من اجل وضع في متناول جميع المواطنين عددا من الخدمات الالكترونية كالحالة المدنية، الضرائب، الإسكان وغيرها؛
- عملية أسرتك الخاصة بقطاع الصحة: من اجل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع الصحة، من خلال متابعة الملفات على جميع مستويات سلسلة العلاج، غير أن العملية تسير بخطى متثاقلة يتم كل سنة إعادة بعث المشروع لكن تبقى النتائج ضعيفة لا تخدم الصحة وهذا راجع لإنعدام الرؤية الإستراتيجية بالقطاع والحرص على تقديم تعليمات ومناشير دون توفير البنية التحتية اللازمة، حيث تم سنة 2021 تزويد جميع المؤسسات الصحية في الوطن في عملية هي الأكبر من نوعها بأجهزة حاسوب وشاشات كبيرة لقاعات الإستقبال من

[1] **عبد القادر مطاي، كريمة بن شنينة، مرجع سابق**، ص، 187.

[2] **سلمى عبد العزيز عشبة، منيرة بوراس**، "مشروع الجزائر الإلكترونية بين التخطيط و التجسيد"، **مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، **العدد14**،أكتوبر 2021، ص، 66.

أجل تفعيل الرقمنة والولوج لإعداد الملف الإلكتروني للمريض كهدف استراتيجي ليتم لاحقا ربط المؤسسات الصحية مع الوزارة وهيئات الضمان الاجتماعي وكذا الخواص، لكن العملية تحتاج لميزانية ضخمة وكفاءات تقنية وكادر بشري مؤهل في هذا المجال .

هذا وقد مست مخططات الحكومة الإلكترونية مجموعة لا بأس بها من القطاعات الوزارية:

أ- **على مستوي الإدارة المحلية:** ظهرت أولى بوادر الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارات المحلية سنة 2005-2006 ، ويتعلق الأمر برقمنة ملف الإستثمار ضمن مشروع **(S.T.F.O)**، الذي تكلفت بتسييره وزارة الداخلية والمجموعات المحلية ، إذْ سخرت كل مواردها المالية والبشرية لتنفيذ هذا المشروع ، إذْ تولت على عاتقها تدريب إطارات الولايات على مستوى مقر الوزارة ضمن ندوات للمساهمة في صياغة محتويات البرنامج الالكتروني **(S.T.F.O)**[1] .

ومن أهم الإصلاحات الرقمية بالإدارة المحلية الجزائرية:

-رقمنة مصلحة الحالة المدنية حيث يمكن للمواطن استخراج بعض عقود الحالة المدنية الخاصة من أي بلدية ويتعلق الامر بشهادات الميلاد -الإقامة-عقود الزواج، وطبق المشروع لأول مرة في الجزائر بولاية باتنة بتاريخ 04مارس 2010 والتي أصدرت في شباكها أول شهادة ميلاد رقم 12 [2]

- التسجيل الالكتروني للمحتاجين في قفة رمضان.

-التسجيل الالكتروني للحج حيث شرعت العملية سنة 2016 لتخفيف عبء التنقل على المواطن.

[1] **Fouzia Chergui**, Op-cit. P, p (07-13).

[2] **عامر هني، نور الدين دخان، مرجع سابق**، ص، 554.

-البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الالكترونية.

- بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين بعد التأكد من حصول المواطن على شهادة ميلاد بيومترية.

كما أطلقت الجزائر البوابة الالكترونية للمواطن في أوت 2010 ، والتي تقوم وزارة البريد والمواصلات وتكنولوجيا الاعلام بالإشراف عليها: {**http/elmouwatin.dz** }، وعند ولوجك للبوابة نجد خدمات مختلفة .

ب- الخدمات العامة في قطاع البريد والمواصلات:

تعتبر وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومؤسساتها أكبر مقدم للخدمات العامة في الجزائر نظرا لوضعية مؤسسات بريد الجزائر الاحتكارية وأهم الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة هي:

-خدمات الحساب البريدي الجاري كالاطلاع على الرصيد

-الدفع والسحب -الطرود البريدية -بطاقة السحب الالكترونية.

-خدمات الانترنت والاطلاع على الرصيد وطلب نماذج الصكوك البريدية.

-خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت، حيث اشرف الوزير الأول وزير المالية السيد **أيمن بن عبد الرحمن** يوم: 2021/12/23، على مراسيم التوقيع على اتفاقية اطلاق خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت لتي تم ابرامها بين مؤسسة بريد الجزائر وشركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم "حيث شجع الوزير الأول في كلمة القاها على تعميم استخدام الدفع الالكتروني في التعاملات للحاملين البطاقة الذهبية والبطاقة البنكية على حد سواء، كما صرح ان هناك اكثر من 10 ملايين مواطن يحمل البطاقة النقدية اكد السيد الوزير ان الجزائر ماضية في تجسيد مخطط يهدف الي توسيع مسار تعميم الدفع الالكتروني في آفاق

2024 سيتم تخصيص موزع آلي لكل 5000 نسمة وتوفير مايفوق 16مليون بطاقة دفع قابلة للاستعمال على الشبكتين البنكية والبريدية كما سيتم تزويد اكثر من 1 مليون تاجر بأجهزة دفع الكتروني وتوفير 10 آلاف خدمة عبر الانترنت[1].

ج: الإدارة الالكترونية في قطاعي التعليم العالي والتربية

يعتبر مشروع التعليم الإلكتروني من العمليات الكبرى المدرجة ضمن استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 وقد تم في هذا السياق:

- إنشاء مكتبة إلكترونية ودليل إلكتروني
- تطوير أرضيات التعليم عن بعد **(E.learning)** وإستغلالها في التسيير الإداري والتعليمي

كما استفادت جميع الجامعات ومراكز البحث العلمي من خدمات الانترنت ويتم استخدامها من طرف الطلبة في تسهيل التسجيلات والتحويلات واستخراج الوثائق الهامة وكذا التسجيل الالكتروني في مسابقات الدكتوراه ومسابقات التوظيف.

وقد خلفت جائحة كورونا وضعا جديدا أجبر الطلاب على الاستعانة التامة بالأنترنت للحصول على الدروس والبرامج وغيرها، دون اغفال مواقع المكتبات الجامعية الالكترونية التي تقدم خدمات كثيرة للطلبة.

اما في قطاع التربية والتعليم فقد مكنت الوزارة التلميذ والولي من الولوج الي الخدمات الخاصة بالتسجيل في مختلف الامتحانات والحصول على الدروس كما مكنت الاولياء من فضاء

[1]موقع وزارة الاعلام والاتصال الجزائرية، .{WWW.MTP.GOV.d2}. يوم 2022/4/18 ، 10.00 سا.

خاص يساعدهم على متابعة أبنائهم المتمدرسين دون الحاجة للتنقل للمؤسسة التربوية عبر تطبيق **فضاء الأولياء**.

هـ: الإدارة الالكترونية في قطاعي الضمان الاجتماعي والصحة:

وتعتبر بطاقة الشفاء الإلكترونية للتأمينات الاجتماعية أحسن وسيلة لتسهيل الحصول على الدواء من طرف المؤمن وكذا الحصول على التعويض اللازم به.

أما في قطاع الصحة فقد عكفت وزارة الصحة والسكان على مواكبة التحول الرقمي من خلال تعليمات وإجراءات تفرض على كل مؤسسة صحية مجموعة من التدابير لخلق ملفات طبية الكترونية.

على غرار بعض القطاعات يعتبر قطاع الصحة أكثر القطاعات تأثيرا وتأثرا خلال جائحة كورونا خاصة مصالح علم الأوبئة والطب الوقائي اين أطلقت الوزارة بوابة لتسجيل المصابين لتسهيل احصائهم وكذا إحصاء المستفيدين من التلقيحات.

د: الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة :

إن أول قطاع وزاري اهتم بالإدارة الكترونية وعصرنة التسيير هو قطاع العدالة حيث كانت أولى البوادر في التسعينيات بحفظ الملفات القضائية إلكترونيا، أما في 2003 تم انجاز أرضية انترنت واستحداث موقع الكتروني للوزارة وانشاء بوابة القانون وانشاء المركز الوطني للسوابق العدلية ورقمنة الأرشيف القضائي[1]

إضافة لمجموعة من الأنظمة الالكترونية كنظام تسير الملف القضائي حيث يتمكن من خلاله المواطن الاطلاع على القضية التي تهمه من خلال شباك الكتروني دون الحاجة للتنقل

[1]مولود بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص، 272.

للبحث عنها في مكاتب أمناء الضبط بالإضافة للنظام الآلي لتسير الجمهور العقابي [1]ونظام صحيفة السوابق العدلية المفتوح للمواطن عند الطلب ومجمل هذه الأنظمة مفعلة ومهيكلة ضمن شبكة قطاعية لوزارة العمل.

ثانيا: تحديات ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر

حالت مجموعة من التحديات دون تعميم استراتيجية الدولة الجزائرية في مجال الادارة الالكترونية نتج عنه سوء تسيير وضعف الخدمات المقدمة للمواطن ومن اهم هذه المعوقات ما يلي:

ا-**تحديات معرفية ثقافية:** وتتمثل بالخصوص في الالية الالكترونية ومعرفة استخدام التقنية والتي تمس جل فئات المجتمع مما يفرض على الدولة ضرورة دعم برامج التعليم وتطوير المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المستويات التعليمية.

ب-**تحديات تقنية ومالية:** عدم اكتمال البنية التحتية للاتصالات وعجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تلبية حاجات المواطن من خطوط الهاتف[2] باعتباره اهم وسيلة لدخول الشبكة العنكبوتية [3].

-محدودية انتشار الانترنت في الجزائر وضعف التدفق مقارنة بالدول العربية الأخرى أدى الي ضعف الوصول الي المعلومات المطلوبة وعزوف نسبي بسبب ارتفاع سعر استخدام الانترنت.

---

[1] عابد عبد الكريم غرسي ,شريف محمد ، **مرجع سابق**، ص، 102.

[2] **Bertrandet al.,** « Nouvelles technologies et management dans les pays du Sud méditerranéen », **Revue française de gestion , N**166, 2006/7.(174-189). Voir aussi : Bellon B., Ben Youssef A., M'henni H., La diffusion - -des TIC comme technologie générique en Méditerranée (dividendes ou fractures numériques ?, Rapport Femise, Commission des communautés européennes, 2004.

[3] عامر هني، نور الدين دخان، **مرجع سبق ذكره**، ص، 554.

أما بالنسبة للجانب المالي فارتفاع تكاليف الآليات التكنولوجية وضعف الميزانيات القطاعية أدي بالمؤسسات العمومية الي تأجيل تطبيق التعليمات الحكومية حول رقمنة جميع العمليات الإدارية فقطاع الصحة وعلى سبيل المثال لا الحصر يعاني من ضعف في التمويل بخصوص التجهيز بأجهزة وأنظمة الاعلام الآلي وكمثال حي خصصت وزارة الصحة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بوسعادة سنة 2021 ميزانية قدرت ب 1.650.000 دج في تجهيزات العتاد والاثاث[1]، ولم يتم تخصيص أي مبلغ لقسم اقتناء أجهزة الاعلام الآلي والبرامج لعدم كفاية المبلغ المخصص الامر الذي حال دون الالتزام بالتوصيات الوزارية القاضية بضرورة ربط جميع العيادات التابعة للمؤسسة وعددها 12 بشبكة الاعلام الآلي لتسيير ملف المريض الكترونيا، وتقوم إدارة المؤسسة بتخصيص نبالغ زهيدة كل سنة لتجسيد توصيات الوزارة الوصية القاضية بضرورة الإسراع في تفعيل الملف الإلكتروني للمريض.

فالتحول من الادارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية يتطلب تسخير كافة الامكانيات المالية للهيئات العمومية المرفقية من اجل بناء البنية التحتية، ونظرا للتطور المستمرفي التقنيات المستعملة عالميا فان اللحاق بهذه التطورات صعب جدا في ظل ميزانيات مهترئة وتموين متقطع لمشاريع الإدارة الالكترونية وأكبر دليل على ذلك قطاع الصحة والمثال مذكور سالفا, وتبقي القطاعات التي تحضي بحصة الأسد من الميزانية هي القطاعات الناجحة والمتطورة في هذا المجال كقطاع العدل والبريد والمواصلات والدفاع.

- ج- التحديات الإدارية

-عدم قابلية الإدارة العامة بذاتها للتعديل والتعميم نتج عنه عدم وجود جدية من قبل بعض المسؤولين في تسيير الخدمات الكترونيا وضعف الإرادة التسييرية.

[1] **المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بوسعادة** : ميزانية التسيير للمؤسسة ، بعنوان السنة المالية 2021.

-مقاومة التغيير التي تعاني منه جل القطاعات والاكثر حدة من الداخل أي من طرف المستخدمين في الإدارة مقدم الخدمة.

-استمرار ثقل الملفات الورقية المرافقة الالكترونية فلم تغني التسجيلات الالكترونية عن تقديم ملفات ورقية مما يثقل كاهل المواطن كملفات التوظيف والسكن والمسابقات في كل المجالات.

- ضعف التأهيل والمعرفة للمستخدمين في الهيئات العمومية وغياب الرغبة في المعرفة بالتقنيات الجديدة وهذا يرجع لحداثة مشروع الجزائر الالكترونية وعدم نجاعة بعض الدورات التدريبية بسبب ضعف استيعاب الموظف الذي كان غارقا في الوثائق والسجلات كما ان الموظف يحتاج بأن يحس انه جزء من عملية التغيير وأنه عنصر هام وفعال في نجاح المشروع ويجي إشراكه في عملية التغيير والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية.

-اختلاف النظم الإدارية داخل المنظمة الإدارية الواحدة وعد تجانسها

- غياب الإرادة السياسية العليا وعدم اقتناع القيادات بالمنظمة بدواعي التحول ومتطلباته[1] وهذا ما تعاني منه جل القطاعات بالجزائر.

هـ- المعوقات والتحديات الأمنية والقانونية:

- شح النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال الإدارة الالكترونية وعدم تفعيلها والصعوبة القانونية المتعلقة بملاحقة مخترقي المعلومات وصعوبة اثبات تورطهم وكذا غياب تشريعيات خاصة بأنظمة العمل الالكتروني والعقود الالكترونية.

- مشكل اختراق المنظومة المعلوماتية للهيئات العمومية يترتب عليه فقدان الخصوصية للمستخدمين وسريتهم ويلاقي هذا عزوف المواطن عن استعمال هذه التقنيات لفقدان الثقة [2]

[1] حمدي القبيلات، **مرجع سابق**، ص ، 47.

– غياب التصديق أوالإمضاء الالكتروني حال دون التطبيق الفعلي للمعاملات الالكترونية.

يعتبر دعم الإرادة السياسية العليا لمشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر والحرص على تطبيقها في الإدارات العمومية لتحسين الخدمات وضمان رضا المواطن هو حجر الأساس لنجاح هذا المشروع على ان يصاحب هذا الدعم حشد كافة الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية، فالجزائر ليست عاجزة ماديا لكن القفزة التي انتهجتها الحكومة في تطبيق هذا المشروع لم تكن موفقة لعدم احترام الخطوات اللازمة وضعف الاستراتيجية لضمان انتقال آمن وفعال نحو التغيير.

ورغم كل التحديات السابقة الذكر إلا أن الإدارة العليا وفي كل مناسبة تأكد على ضرورة التوجه نحو الرقمنة التي بدورها ستساهم في توفير حوكمة إلكترونية تساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وهذا ما جاء في بيان رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2020/08/23 حيث وجه تعليمات لقطاع الرقمنة والإحصائيات جاء في محتواه[1]:

الإسراع في رقمنة القطاعات والدوائر الوزارية وتحقيق الربط بينها لتقاسم وتنسيق المعلومات وتدارك التأخر المسجّل في رقمنة دوائر حيوية تقدم للدولة مؤشرات اقتصادية تساعدها على تجسيد المقاربة الاقتصادية الجديدة

استخدام الرقمنة في إحصاء الثروة الوطنية لمعرفة قدراتنا واحتياجاتنا لأنّ الإحصائيات الحالية ليست دائما دقيقة، بالإضافة إلى أن الرقمنة والإحصائيات أساسَ ومركز اهتمام الحكومة في بناء أي استراتيجية ذات فعالية وهما أداة لتسهيل عملها.

---

[2]احمد يوسف عاشور الحديدي ، **مرجع سابق**، ص، 56.

[1] محمد برهان جعفر، **مرجع سابق**، ص272،

-استغلال الرقمنة ميدانيا في محاربة البيروقراطية والفساد، والتصّدي للمناورات الهادفة إلى الإبقاء على الضبابية في إدارة الاقتصاد الوطني.

-إيجاد حلّ نهائي لمشكل بطء تدفق الأنترنيت وتحديد عوامل العرقلة حتّى إذا استدعى الأمر إحالة الملف على مجلس الوزراء، لأنّ تدفق الأنترنيت شرط أساسي للرقمنة والإحصائيات، وهنا أمر السيد الرئيس وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بإنهاء مشكلة تدفق الأنترنيت فورا وإعداد تقرير مفصّل عن ذلك.

أما بالنسبة للإحصائيات ألح السيّد الرئيس على:

-إشراك الجماعات المحلية في بناء الشبكة الوطنية للإحصائيات، وتدارك الثغرات والنقائص من خلال توظيف أعوان مختصين في كلّ هياكل الدولة بما فيها البلديات لتحديد القدرات والاحتياجات بأرقام دقيقة محليا ومركزيا.

المطلب الرابع: تقييم الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية بالجزائر:

وضعت الأمم المتحدة مجموع من المؤشرات الدولية والعالمية لتقييم أداء الحكومة الإلكترونية بالدول الأعضاء البالغ عددها 193 عضو، وأهم هذه المؤشرات " مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية" **(EGDI)**، فمنذ عام 2001 تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بنشر دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية، وتعد الدراسة الوحيدة عالميا التي تقيم حالة تنمية الحكومة الإلكترونية لجميع الدول الأعضاء .

وعلى مدى الإصدارات العشر، أثبتت الدراسة نفسها كمرجع رائد في مجال الحكومة الإلكترونية وكأداة سياسية لصانعي القرار تبين نقاط الضعف والقوة وتسمح للدول بالإستفادة من تجارب بعضها البعض.[1]

و**مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية** : هو مؤشر مركب يحتوي على ثلاث مكونات يتم قياسها وتقييمها لمعرفة مدى استعداد المؤسسات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تقديم الخدمات العامة، وكل المؤشرات الفرعية هي مقياس مركب يمكن استخلاصه وتحليله بشكل مستقل، ويمكن تسوية القيمة المركبة لكل مؤشر مكون يتم تسويتها ضمن النطاق من 0 إلى 01، ويستمد مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الإجمالي من أخذ المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية الثلاث التالية[2]:

- **(EGDI)=مؤشر الخدمة عبر الأنترنت+ مؤشر البنية التحية للإتصالات+ مؤشر الراس المال البشري/3**. كلما اقتربت القيمة من واحد دل ذلك على قيمة جيدة للمؤشر، ويتم ترتيب الدول بناء على قيمة المؤشر الإجمالي [3] .

- مؤشر البنية التحية للإتصالات: يتم تقييمه بناء على البيانات المقدمة من الإتحاد الدولي للإتصالات، ويقيس درجة توفر وسائل الاتصالات وتمكين المواطنين من الوصول إليها،
- مؤشر الراس المال البشري: بياناته تقدم من منظمة اليونسكو

[1] **تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤوون الاقتصادية والإجتماعية** سنة 2020، مسح الحكومة الإلكترونية ، 2020، بيويورك.

[2] **طيب بولحية، سمير سالمي**، "دراسة تحليلية لمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للجزائر مقارنة بالدول العربية"، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، جامعة الوادي، الجزائر مجلد7، العدد1، مارس 2022، ص، 239.

[3] **المرجع نفسه** ، ص، 239.

- مؤشر الخدمة عبر الأنترنت: يقاس من البيانات التي تم جمعها عبر إستبانة الخدمات الإلكترونية

الجدول رقم 01 : تصنيف الجزائر الدولي حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

المرتبة	التصنيف	المنطقة	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	مؤشر الخدمة عبر الأنترت	مؤشر البنية التحية للإتصالات	مؤشر الراس المال البشري
120	H1	شمال افريقيا	0.5173	0.2765	0.5787	0.6966

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية، دراسة الأمم المتحدة 2020 نيويورك، تقرير مسح الحكومة الإلكترونية 2020، جدول الملحق رقم 04، ص، 295.

من خلال الجدول تنتمي الجزائر إلى مجموعة مؤشر تنمية الحوكمة الإلكترونية المرتفع بمعدل تصنيف **(H1)** مقدر بـ (0.5173) وتعد الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة الذي يضم 193 دولة من بين 12 دولة تقدمت في الترتيب من معدل تصنيف متوسط إلى مرتفع سنة 2020. وهذا ما يُبيّنه الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : قيمة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر 2008-2020

السنوات	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	الترتيب الدولي
2008	0.3515	121
2010	0.3181	131
2012	0.3608	132
2014	0.3106	136
2016	0.2999	150
2018	0.4227	130
2020	0.5173	120

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية، دراسة الأمم المتحدة من 2008 إلى 2020 نيويورك، تقرير مسح الحكومة الإلكترونية 2020، من مجموع ملاحق التقرير.

يعكس تطور مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين 2008 و2020 مسارًا متذبذبًا، يمكن تقسيمه لمراحل:[1]

- **مرحلة التراجع (2008–2016)**::شهدت الجزائر تراجعًا تدريجيًا في قيمة المؤشر من **0**.3515 (2008) إلى 0.2999 (2016).، الترتيب الدولي انخفض من 121 إلى 150، ما يعكس تأخرًا في مواكبة التحول الرقمي مقارنة بدول أخرى، هذا التراجع يُعزى إلى:
  - ضعف التنسيق المؤسساتي.
  - بطء تنفيذ مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013".
  - غياب تقييم دوري للأداء الرقمي.
- **مرحلة التحسن (2016–2020)**::بدءًا من 2018، سجلت الجزائر قفزة نوعية في قيمة المؤشر: من 0.2999 (2016) إلى 0.4227 (2018) ثم 0.5173 (2020). ،الترتيب الدولي تحسّن من 150 إلى 120، هذا التحسن يعكس:
  - إطلاق مشاريع رقمية جديدة.
  - رقمنة بعض الخدمات العمومية (الحالة المدنية، السجل التجاري، الضمان الاجتماعي).
  - بداية تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.

رغم البداية المتعثرة، فإن الجزائر أظهرت تحسنًا ملحوظًا بعد 2016، خاصة في ظل الإرادة السياسية الجديدة لتعزيز الرقمنة ، إلا أن قيمة المؤشر في 2020 (0.5173) تبقى **دون**

[1] United Nations Department of Economic and Social Affairs. E-Government Development Index – Algeria. EGOVKB Database..[https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria]. Accessed July 2025.

المتوسط العالمي، ما يشير إلى أن الجزائر لا تزال في **المرحلة المتوسطة** من تطور الحكومة الإلكترونية.

المبحث الثاني: علاقة الحوكمة العمومية الالكترونية في الإدارة المحلية بأهداف التنمية المستدامة

بعد أن شغل مفهوم الحوكمة حيزا واسعا في التقارير الدولية التي أرجعت ضعف التنمية في البلدان النامية إلى آليات صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة، وضعت هذه التقارير آليات لصنع القرار للحد من الحكم العشوائي الذي يفتقد للشفافية والكفاءة وتغييب المشاركة المجتمعية خاصة على المستوى المحلي والتوجه نحو أكثر لامركزية من أجل تجويد الخدمات على المستوى المحلي والرفع من مستوى أداء هيئاتها، لذا ظهر مفهوم الحوكمة المحلية حيث يرى البنك الدولي انها الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل إدارة الموارد الاقتصادية والإجتماعية لأي بلد بغية التنمية، كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها ممارسة السلطة السياسية والإدارية والإقتصادية لإدارة شؤون الدولة[1]

من التعريفين السابقين نستشف ثلاث أبعاد للحوكمة المحلية :

- البعد التقني: يعني وجود إدارة فعالة وشفافة وحديثة
- البعد الاقتصادي: يعني فتح المجال للخواص في العمل والمشاركة في صنع القرار وتحقيق تنمية متكاملة مع القطاع العام
- البعد السياسي: يقوم على احترام الحريات الفردية وتحقيق الديمقراطية التشاركية

[1] **العياشي زرزار**،" من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة الإلكترونية للإدارة المحلية"، **مجلة القانون والمجتمع**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر ،العدد 05،جوان 2015، ص ،91.

وقد كان لظهور الحوكمة المحلية بقوة مجموع من العوامل أهمها: [1]

- الجهود الدولية لإرساء قيم الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان
- ظهور الليبرالية الحديثة نهاية الثمانينيات
- ظهور مفاهيم التنمية والتنمية الشاملة والمستدامة
- توجه المؤسسات العمومية إلى تطوير إدارتها وتنظيماتها بظهور التسيير العمومي الجديد
- تعزيز اللامركزية للحصول على جماعات إقليمية أكثر إستقلالية لتحقيق الكفاءة والفعالية والاستجابة
- البيروقراطية وسلبياتها أثرت بشكل كبير على تقليص المشاركة الشعبية والرقابة على صنع وتنفيذ السياسات العامة

من خلال العوامل السابقة الذكر كان لزاما على الهيئات المحلية التوجه نحو الحوكمة، وحسب رأينا وفي ظل التطور التكنولوجي العالمي ظهر بعد رابع للحوكمة المحلية وهو البعد الإلكتروني لتنتقل الإدارة المحلية من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة المحلية الإلكترونية من خلال إدراج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في عمليات صنع القرار المحلي حيث تمثل عوامل الجهد والكلفة والوقت أحد أهم الأعباء التي تلقى على كاهل الإدارة المحلية ومعيارا مهما لتقييم كفاءتها.

وكل هذا التطور الحاصل والتحديث المستمر للإدارة المحلية ينتج عنه بالمقابل إحداث تنمية اجتماعية وسياسية واقتصادية محلية شاملة ومستدامة دون إغفال السير نحو استدامة بيئية على المستوى المحلي والوطني كتحصيل حاصل.

[1] **المرجع نفسه.**

فكيف يمكن للحوكمة الالكترونية المحلية أن تحقق التنمية الشاملة المستدامة خاصة بالأبعاد المذكورة آنفا؟

نحاول فيما يلي ربط مؤشرات الحوكمة والحوكمة المحلية الإلكترونية بأهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الاستدامة الاجتماعية السياسية والإقتصادية والبيئية.

عند الحديث عن الحوكمة المحلية وأهميتها في الإدارة الإقليمية فلا بد من الحديث عن نواة هذه الهيئات وهي البلدية خاصة بعد أن بدأت أغلب البلديات عبر الوطن بالانتقال إلى الفضاء الالكتروني من أجل تقديم خدماتها مستعملة مختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة وهذا سعيا منها لتأسيس حكومة إلكترونية فعالة حيث تعتبر هذه الأخيرة أرضا خصبة لزراعة مباديء الحوكمة الإلكترونية وأحد فواعلها بجانب المجتمع المدني والقطاع الخاص الإلكترونيين.

المطلب الأول: معايير الحوكمة العمومية الإلكترونية وإرتباطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة

ترتبط معايير الحوكمة العمومية الإلكترونية ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة، وأهم معيار للحوكمة الإلكترونية على المستوى المحلي يمكن تحليله وربطة بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة هو المشاركة والديمقراطية الإلكترونية.

أولا: المشاركة والديمقراطية الالكترونية: تهدف الديمقراطية الإلكترونية إلى تقريب الحكومات المحلية من الشعب، وتعتبر رمزا لتحول الخدمة العامة من حيث ثقافتها وتنظيمها نتيجة للإنتشار المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي من خلالها تضاعف فرص الوصول للمعلومات وتسهم في تسهيل التواصل والتفاعل بين المواطن والحكومة وتمكن المواطن من إبداء رأيه حول السياسات والخدمات، فهي بذلك تعد امتدادا منطقيا للحوكمة الإلكترونية خاصة مع انتشار شبكة الويب حيث توسعت دائرة الفواعل والشركاء لتشمل المواطنين والشركاء

الاجتماعيين فالديمقراطية الإلكترونية هي تفاعل منسق بين الهيئات الحكومية والتداولية والمنتخبين، وآلية لتكريس المسار الديمقراطي من خلال مشاركة المواطنين في العمليات السياسية الانتخابية وتسيير شؤونهم[1]

أ: مفهوم الديمقراطية الإلكترونية:

تعددت تسميات الديمقراطية الالكترونية فهناك من يطلق عليها الديمقراطية السبرانية **(Cyber Democracy)**، وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين ظهر مصطلح الديمقراطية الالكترونية **(Electronic Democracy)**، والذي كان نتيجة لانتشار الانترنت المتزايد [2]، كما أطلق عليها تسمية الديمقراطية الرقمية والإفتراضية، كل هذه التسميات جاءت لتعبر عن مفهوم واحد وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إدارة مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعزز وتزيد من حجم مشاركة المواطنين في جميع القضايا والمسائل السياسية [3]

كما عرفت الديمقراطية الالكترونية بأنها استخدام الانترنت كوسط لإختيار المنتخبين ورسم السياسات بطريقة ديمقراطية عن طريق نقل العملية السياسية من الوصول السلبي للمعلومات إلى المشاركة الفعالة للمواطنين بعد تزويدهم بمعلومات ومعارف عن المرشحين ومشاريع الأحزاب وغيرها[4]، ونتج عن التطور العالمي في حقوق الإنسان والديمقراطية إلى التطور في ظاهرة

---

[1] **محمد برهان جعفر، مرجع سابق**، ص،50.

[2] **عبد العالي هبال**، الديمقراطية الالكترونية ، المفهوم الاليات والتحديات دروس مستخلصة من تجارب دولية، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد1**، المجلد9،جانفي 2022، ص،449 .

[3] **نوال مغزيلي**، "دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية:الديمقراطية الإلكترونية"، ، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، العدد3، 2017،الموقع الاكتروني، { https//democraticac } . تم تصفحه بتاريخ: 2022/09/20 .

[4] **وداد قوقة**، "دور الحكومات الالكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، **عدد26**، المجلد ب، ديسمبر 2016، ص106،

الديمقراطية الرقمية حيث نجحت البيئة الرقمية في توفير بنية أساسية متكاملة للديمقراطية، من خلال منظومة متكاملة قادرة على تداول المعلومات في شأن الممارسة الديمقراطية والأوضاع السياسية بسهولة وسرعة.

وفي تعريف آخر فالديمقراطية الرقمية هي توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، فهي بهذا لا تعتبر نوع من الديمقراطيات لكنها وسيلة جديدة لممارسة الديمقراطية فمن خلالها يتم توظيف أدوات التكنولوجيا إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو توسيع مجال الديمقراطية وعملها، أو حتى إعادة تشكيل قواعد العملية الديمقراطية [1].

ويظهر للديمقراطية الإلكترونية مفهوم مزدوج، الأول يضع استخدام التكنولوجيا الجديدة من قبل المؤسسات الرسمية في مركز الاهتمام، من خلال بناء مؤشراتها الخاصة على أساس استراتيجيات الاتصال المتجددة من قبل الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات، على النقيض من ذلك، يؤكد الثاني على دور المواطنين، لأن زيادة المشاركة في الحياة العامة أو زيادة الرضا عن الخدمات الإدارية تعتبر دليلاً على مرحلة متقدمة في تحقيق الديمقراطية الإلكترونية، ولا يتعارض المفهومان ؛ بل على العكس من ذلك، يقترحون وضع منهجيات تقييم أكثر تطورا.[2]

[1] (ب.مؤ)، موقع مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي ، الديمقراطية الرقمية التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة، القاهرة 2017،{ WWW. ORG HRDOEGYPT}، تم تصفحه بتاريخ: 2022/9/21.

[2] **Ari-Veikko Anttiroiko and Matti Mälkiää**(dir), Encyclopedia of digital government,london , idea groupe référence , volume 3,2007. Francisco amoretti (Ed.), article: (Benchmarking electronic democracy).P,137.

من هذا المنطلق نلاحظ أن تكنولوجيا الاعلام والاتصال والانترنت بصفة خاصة لعبت دورا هاما في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية لكن هذا لا يعني إلغاء الديمقراطية التقليدية بتاتا بل يستوجب وجودها وتحويلها إلى الرقمية.

ب: آليات الديمقراطية الإلكترونية [1]:

- الحكومة الإلكترونية:

ومن خلالها يتم التنفيذ الالكتروني لجميع المعاملات التي تتم بين هيئتين أو أكثر في الدولة أو بين الهيئة العمومية والمواطن، وتوصف الحكومة الإلكترونية بأنها مجموعة من شبكات المعلومات المتوازية والمتوافقة مع بعضها مع البعض.

-التصويت الإلكتروني:

استرعى التصويت الإلكتروني اهتمام المؤسسات العامة والأحزاب السياسية والسياسيين، وتم استخدامه لأول مرة في انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة 2004، حيث يتم اعداد القوائم والتصويت والفرز واعلان النتائج باستخدام قواعد بيانات للناخبين ويتم باستخدام البطاقة الالكترونية الذكية للانتخاب، وقام الاتحاد الأوروبي سنة 2006 بتمويل برنامج تجريبي بقيمة 3.2 مليون يورو مدته 3 سنوات لاستخدام التصويت الإلكتروني في ثلاثة انتخابات محلية، واحدة في فرنسا والآخران في ألمانيا والسويد.[2]

وفي موسوعة الحوكمة الإلكترونية "التصويت الإلكتروني هو إمكانية ممارسة الحقوق السياسية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك بطاقات الاقتراع ومبادرات

[1] موقع مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي، الديمقراطية الرقمية التكنولوجيا وطاهرة رقمنة السياسة، القاهرة 2017، { ORG www. HRDOEGYPT}،تم تصفحه بتاريخ: 2022/9/21،

[2] TM ،vinod kumar,E ،**Op-cit**. P, 25.

التوقيع والاستفتاءات. بالاصافة للتصويت الإلكتروني بمعنى أضيق أيضًا بطاقات اقتراع بسيطة على مواقع الويب" [1] .

فهو يساعد على تقليص الهوة بين المواطنين والنخب السياسية من خلال إيجاد فضاء إلكتروني يجمع بين الأحزاب والناخبين ويسهل عملية التواصل بين هذه الفواعل لتعزيز المشاركة وتوسيعها.

- الحملات الانتخابية الإلكترونية:

لم تعد الحملات الانتخابية تعتمد فقط على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة فقط كالراديو والتلفزيون بل تعدتها نتيجة للتطور التكنولوجي إلى استعمال أدوات الويب أو الانترنت للتواصل مع الناخبين وإدارة الحملات الانتخابية، حيث أصبح يطلق عليها الباحثون بتكنولوجيا الانتخابات. [2]

- إستطلاع الرأي والتعبير عنه:

تعتبر من الأدوات المهمة التي تستخدم في مجال المشاركة الإلكترونية والاستشارات تستعملها بعض الحكومات لتحديد انشغالات الساكنة وتقييمها وتحويلها إلى برامج، كما تستعمل من طرف أشخاص أو مواقع إخبارية وغيرها بهدف بناء رأي تجاه قضية ما أو دراسة ظاهرة مجتمعية إما محاربتها أو تدعيمها.

- الاستشارة الإلكترونية:

[1] **Ari-Veikko Anttiroiko and Matti Mälkiä**(Dir.). **Encyclopedia of digital government**, London: Idea groupe reference, volume 3, 2007. Donna evansand David c.yen (Eds.). article: (American e.government service sectors and applications).Pp,49-55.

[2] **يوسف بن يزة، وهيبة سغيري**، "إسهام البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية :أدوات المشاركة عن بعد أنموذجا"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة 1، مجلد 20، **عدد** 1، جوان 2019، ص، 265.

يوفر هذا خيارًا للجمهور عبر الإنترنت لمناقشة السياسة العامة للحكومة في الوقت الحقيقي مع تسجيلها وحفظ وأرشفة المناقشات والجلسات العامة والمشاركة فيها[1].

من هنا ظهر مصطلح المواطن الإلكتروني الناشط عبر الفضاء الافتراضي الذي فتح المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الأنترنت وتحولت هذه الشبكات إلى مجال لتعزيز وتبادل قيم ومفاهيم وقناعات مشتركة[2].

وتأخذ الاستشارة الإلكترونية خطوة أخرى إلى الأمام من المشاركة الإلكترونية، مما يسهل التعليق عبر الإنترنت على قضايا سياسية أو تنظيمية محددة، في حين أن هذه القضايا قيد الدراسة النشطة من قبل الحكومة.[3]

ومن خلال الديمقراطية الرقمية يمكن التعبير عن الآراء بدون قيود عبر فضاء الأنترنت وقد ساهم ذلك في ضهور حركات المعارضة حيث شكل الربيع العربي نقلة نوعية لفكرة المشاركة دفعت بالحكومات المستبدة إلى فرض الرقابة والتحكم في الأنترنت من خلال حجب المواقع وقطع الاتصالات في أوقات الاحتجاج مثل ما حدث في مصر شهر جانفي2011.[4]

-المشاركة الرقمية في الفعل السياسي:

تعتبر المشاركة الإلكترونية محور الديمقراطية الإلكترونية وآلية من آليات الحوكمة الإلكترونية وترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيق عدالة تساعد النظم السياسية على ضمان مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرارات وزيادة الديمقراطية، فالتنمية

[1]**Ari-Veikko Anttiroiko and Matti Mälkiä**(Dir.).OP-Cit.fransisco amoretti (Ed.),article:(Benchmarking electronic democracy). P,p (135-140).

[2] نوال مغزيلي، **موقع سابق**، اطلع عليه يوم 2022/09/22.

[3] TM ،vinod kumar,E ،**Op-cit**. P, 24.

[4]**موقع مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي ، موقع سابق**، اطلع عليه يوم 2022/9/22.

المستدامة تدعو إلى تلبية الحاجات الأساسية ومراعاة العدالة الاجتماعية وضمان مشاركة المواطنين كأسلوب لاتخاذ القرارات السياسية.[1]

وتندرج الديمقراطية والمشاركة ضمن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة التي تنص إحدى غاياته على "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات"

وتساعد المشاركة الإلكترونية في تحقيق ما يلي: [2]

- ربط المواطن البسيط بالعملية السياسية وتمكينه من فهم آليات صنع القرار
- تقريب المواطن من صناع القرار وتسهيل التواصل معهم
- ضمان مشاركة المواطن بشكل مباشر في السياسات والبرامج الحكومية وقراراتها وتقديم الخدمات.

ولضمان نجاح المشاركة الإلكترونية يتطلب: [3]

- تحلي الحكومة ومحللي الآراء والإحصائيين برؤية ثاقبة
- توفير الدعم السياسي والمادي للمشاركة الإلكترونية
- التجاوب مع تدخلات المشاركين والتفاعل الإيجابي معهم
- تحديد سبل جمع المدخلات وتحليلها وتحويلها لسياسات
- تعزيز الوضوح والشفافية والمساءلة في كل ما تقدمه الحكومة

---

[1] **الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة**، المجلد1، الطبعة1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الأكاديمية العربية للعلوم، 2006، محمد محمود الامام (مؤ.)، المقال : **السكان والموارد والبيئة والتنمية التطور التاريخي** ، ص، 359.

[2] **الاسكوا الأمم المتحدة** ، (اللجنة الاقتصادية والإجتماعية في غربي آسيا)، **مرجع سابق**، ص،27 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص، 32.

- وتستخدم أدوات المشاركة الإلكترونية لجمع ومناقشة آراء المواطنين والشركات

لذلك يتم تمثيل مصالحهم واحتياجاتهم بشكل أفضل في البرامج أو العمليات الحكومية. وتشمل الأدوات الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت، والنشرات الإخبارية الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، نماذج التعليقات ومنتديات الويب حيث يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم.[1]

ومن خلال المشروع التمهيدي للجماعات الإقليمية المعد سنة 2018 أراد المشرع أنْ يطور من مشاركة المواطنين حيث نصت المادة 22 منه عل ما يلي "تضمن الجماعات الإقليمية وبكل وسيلة متاحة لاسيما التكنولوجيات الحديثة الحق في المساهمة والمشاركة في تحديد وتحقيق النشاطات العمومية المحلية ذات المنفعة العامة، في إطار منظم يدعى هيئة تشاركية ..." وقد أراد المشرع بهذا تنظيم مشاركة المواطن ووضعها في إطار رسمي نوعا ما لتجنب العشوائية، هذا وقد استحدث المؤسس الدستوري من خلال دستور 2020 تشجيعا للديمقراطية التشاركية هيئة استشارية جديدة تدعى المرصد الوطني للمجتمع المدني التي أقرته (المادة :213) منه ومهمته تقديم آراء وإقتراحات وتوصيات متعلقة بإنشغالات المواطنين، كما يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.[2]

- **مشاركة المواطن في التنمية المستدامة:** يمكن للمواطنين المشاركة بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها:

[1]T.M ،vinod kumar.**Op.cit**. P,24.

[2]**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي 251/20** بتاريخ 2020/09/15 متعلق بإستدعاء الهيئة الناخبة للإستفتاء لتعديل الدستور، سبتمبر2020، **ج. ر. ج .ج العدد**54. "المادة:213 ".

- **تبني أساليب حياة مستدامة:** يمكن للمواطنين تبني أساليب حياة مستدامة، مثل استخدام الطاقة المتجددة والتخلص من النفايات بشكل صحيح، والاعتماد على وسائل النقل العامة والدراجات الهوائية بدلاً من السيارات الخاصة.
- **المشاركة في الحملات البيئية:** يمكن للمواطنين المشاركة في الحملات البيئية التي تهدف إلى تنظيف الشوارع والشواطئ والأماكن العامة، والحد من التلوث وحماية البيئة.
- **المشاركة في الحوارات العامة:** يمكن للمواطنين المشاركة في الحوارات العامة الافتراضية أو غيرها حول القضايا البيئية والتنموية المستدامة.
- **توعية الآخرين:** يمكن للمواطنين توعية الآخرين بأهمية الحفاظ على البيئة وتحسين إدارتها، وتشجيعهم على تبني الأساليب الحياتية المستدامة بصفة مباشرة أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي أضحت متنفسا ومنصة لطرح مختلف المشاكل البيئية عبر الوطن ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة.
- **المشاركة في الجمعيات البيئية:** يمكن للمواطنين المشاركة في الحركات البيئية والمجموعات التي تعمل على حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر.

ثانيا: الفعالية والاستجابة الإلكترونية:

وتعني سعي الهيئة العمومية لخدمة المواطنين والاستجابة لمطالبهم عن طريق مختلف البوابات الإلكترونية المنشأة من قبل الهيئات العمومية المركزية أو المحلية، وهذا بدوره يتطلب جاهزية وقدرة هذه الهيئات على توفير الموارد وتحويلها إلى برامج فعالة تخدم طالبي الخدمة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبين.

فمن خلال شباك الفضاء الرقمي " نشكي" { nechki.interieur.gov.dz }، وهو فضاء رقمي موضوع تحت تصرف المواطنين والمتعاملين يمكنهم من توثيق عرائضهم وشكاويهم لدى

مختلف مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، يمكن للمواطن توفير عناء التنقل لتقديم شكاوي أوطلبات مقابلة مسؤولين محليين لطرح انشغالاتهم وقضاياهم.

ثالثا: الرؤية الاستراتيجية:

الرؤية الاستراتيجية وجب أن تسبق كل تصور أو برنامج أو مخطط حيث تمثل حجر الأساس لإرساء حكم راشد، وإذا قلنا حوكمة الكترونية فإننا نضيف وسيلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإرساء حكم راشد مبني على رؤية واضحة من طرف صناع القرار ترتكز على معرفة عملية التأثير والتأثر القائمة بين الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة الوطنية أوالمحلية هذه الرؤية بعيدة المدى التي تركز على تحليل جميع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية لدراسة الفرص وحسن استغلالها وتحديد التحديات وكيفية مواجهتها

رابعا: سيادة حكم القانون ومحاربة الفساد:

من أهم آليات الحوكمة والحوكمة العمومية الإلكترونية سيادة القانون، ونجاح الحوكمة يتطلب وجود بنية تحتية قانونية وتشريعية وقضائية كافية لتحقيق العدالة الإجتماعية، ويتطلب محاربة الفساد الكترونيا ضمان شفافية واسعة في عمل الوحدات الحكومية، وقد بذلت الجزائر خلال العقدين الأخيرين مجهودات جبارة في طريق محاربة الفساد على مستوى جميع الهياكل والأجهزة الحكومية بما فيها الإدارة المحلية، ومن أهم مظاهرها تبسيط كبير للإجراءات الإدارية والقضاء على التعقيدات البيروقراطية، والتقليل من مظاهر المحاباة والوساطة من خلال جعل العديد من العمليات تتم بشكل إلكتروني، وهو ما انعكس على راحة المواطن الذي أصبح يتجنب مختلف الممارسات الإدارية الفاسدة بفضل الأتمتة، وفي حال وجود عرقلة من أي نوع أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية البوابة الإلكترونية {nachki.interieur.gov.dz } ، وهي

البوابة الرسمية للشكاوى والتي تسمح للمواطنين بتقديم عرائضهم لدى مختلف مصالح وزارة الداخلية وتتولى كل من مصالح الولاية والبلدية والمديريات التنفيذية كل حسب إختصاصه بالتكفل بالعرائض ومتابعتها والرد عليها حسب طبيعة الإنشغال المطروح، كما يمكن من خلالها المواطن التبليغ عن التجاوزات المرتكبة من طرف المسؤولين والمنتخبين المحليين.

ومن الآليات القانونية لمحاربة ظاهرة الفساد في الجزائر **قانون 06-01**[1] ، والذي صدر بعد تصديق الدولة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 بموجب **المرسوم الرئاسي 128/04** المؤرخ في 2004/04/19،[2] وقد كرس هذا القانون مبدأ الشفافية في التعامل مع الجمهور باعتماد إجراءات تمكنه من الحصول على المعلومات من المؤسسات والهيئات العمومية .

كما يعتبر التسيير الإلكتروني للصفقات العمومية من أهم الآليات المعتمدة من طرف الحكومة لمحاربة الفساد حيث سعت الإرادة السياسية في الجزائر إلى إزالة الصفة المادية للصفقات العمومية والتي نعني بها انتقال إجراءات إبرام الصفقات والتعاقد من الوسائل المادية الورقية إلى التعامل الرقمي في شكل حافظات إلكترونية، مما يسمح بالتسيير الإلكتروني للمعطيات والوثائق الممكن تبادلها بين أطراف العقد باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[3]

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 14.

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي 128/04** المؤرخ في 2004/04/19، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003،ج ر ج ج،العدد 26، 2004، "المادة : 10، "13.

[3] **زكريا رقراقي**،" نزع الصفة المادية عن إجراءات إبرام الصفقات العمومية في الجزائر"، **مجلة صوت القانون**، المجلد7، **العدد1**، ماي 2020، ص، 32.

فجاء المرسوم 236/10 المؤرخ في 2010/10/07، [1] المتضمن تنظيم الصفقات العمومية ولأول مرة بإجراء الاتصال والتبادل بطريقة إلكترونية في هذا المجال، من خلال تأسيس البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية والتي تشكل تقدما مهما في مجال تسيير الطلب العمومي ويتم من خلالها نشر المعلومات وتبادل الوثائق المتعلقة بالصفقات بطريقة إلكترونية بهدف الاستبدال التدريجي للوسائط المادية للمعلومات بملفات إلكترونية، لتكريس فعالية الإجراءات وتسهيل العلاقات بين المتعامل الاقتصادي والمصلحة المتعاقدة، وضمان حرية الوصول إلى الطلب العمومي تأسيسا للمساوات بين المتنافسين وبالتالي شفافية الإجراءات.

وقد جاء القرار الصادر عن وزارة المالية في 17 نوفمبر 2013 المتضمن تحديد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، ليوضح كيفيات تسييرها وسبل تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية.

ولم يتوانى المشرع الجزائري عن المجهودات المبذولة لتطوير مجال الصفقات العمومية ورقمنتها، فصدر المرسوم الرئاسي رقم 247/15، [2] الذي تضمن إصلاحات عميقة في نظام الصفقات العمومية، وكيفيات إبرامها، مع التوسع في آلية نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية، حيث خصص المرسوم القسمين الأول والثاني من الفصل السادس للإتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية وهذا ضمن المواد: " 203، 204، 205، 206 منه".

حيث نصت المادة: (203) على ما يلي "تؤسس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية تسير من طرف الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال"، وهي البوابة

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي** رقم 236/10 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 ، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 58 .

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي** رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 50 ، سبتمبر 2015.

التي تم تحديد محتواها وكيفيات تسييرها وكذا كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 13 نوفمبر 2013 سابق الذكر.

وقد واجه هذا الإجراء في الجزائر عدة تحديات أهمها إشكالية حماية سرية المعلومات المتعلقة بالمنافسة وكذا أمنها، وهذا ما أشارت اليه المادة: (7) من قرار وزارة المالية المذكور سابقا حيث تنص على"يجب أن يصمم نظام المعلوماتية للصفقات العمومية في إطار احترام المبادئ الآتية:

1- سلامة الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية، يجب أن تضمن صيغ وأشكال رقمنة الوثائق الإلكترونية عدم المساس بسلامتها، توقيع الوثائق بالطريقة الإلكترونية المؤمنة مع احترام الأحكام التشريعية..،

2- سرية الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية وذلك عن طريق نظام ترميز الوثائق" ...ويقصد بالترميز وضع شيفرات على العروض. كما نصت على ضرورة تأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية .

لكن حتى مع التشفير قد تتعرض الملفات للتلف بسبب مشاكل الأنظمة الإلكترونية المختلفة كالفيروسات والقرصنة وغيرها، ولتفادي ذلك، جاءت المادة 12 نفس القرارلتسمح بامكانية إرفاق نسخة من العرض على حامل مادي ورقي أو إلكتروني عندما يرد المترشحون للصفقات العمومية على إعلانات المنافسة بالطريقة الإلكترونية، توضع في ظرف منفرد ومختوم يحمل عبارة "نسخة بديلة" لا تفتح إلا في حال تلف النسخة الأصلية للعرض أوعدم وصول العرض في الأجال القانونية أو لم يتمكن من فتحة بسبب عائق تكنولوجي.

خامسا: الشفافية والمساءلة:

الشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان ببعضهما البعض خاصة في عملية صنع القرار السياسي حيث أن المساءلة مبنية على الشفافية، ونظرا للثورة التكنولوجية ومتطلبات التحولات الاقتصادية الجديدة، وجب تضمين شفافية الحكومة في تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، حيث أنه من النادر معرفة كيفية إتخاذ الحكومة لقراراتها من طرف المواطن بسبب الإفتقار للشفافية مما يعيق الجمهور عن المشاركة الفعلية في فعاليات الحكومة، أو معارضة القرارات السيئة التي تصدرهاالحكومة وتثمين القرارات الصائبة، وقد أصبحت الشفافية الإلكترونية سياسية كانت أو إقتصادية أحد المعايير اللازمة لجذب الإستثمارات الأجنبية كما أدت إلى إبراز ظاهرة الفساد القائمة[1].

إن قضايا الشفافية والمساءلة تعتبر أساسية لتحقيق الحوكمة، ويقصد بالشفافية الإلكترونية حرية تدفق المعلومات وتبسيط سبل الحصول عليها عبر المواقع الإلكترونية المختلفة لكلهيئة عمومية وهذا لتمكين المواطن من الحصول على الخدمات في وقتها المناسب وبكل يسر [2]، كما تساهم الشفافية في تعزيز المشاركة المتواصلة في القضايا التنموية، ومما لا شك فيه أن التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له الأثر الإيجابي في ترسيخ مبدأ الشفافية الإلكترونية وتوسيع مجالات تطبيقها خاصة في الدول المتقدمة حيث فتحت للجمهور مجالا سهلا لرصد وتقييم السياسات العامة للحكومة والمشاركة في إعدادها .

ونظرا للمشاكل الجمة التي تواجهها الإدارة المحلية في الجزائر، واعتبارا أن مبدأ الشفافية من مبادئ ومرتكزات التنمية الشاملة المحلية والمستدامة، بات لزاما على الجماعات المحلية أكثر

[1] قواسم بن عيسى، **تكنولوجيا المعلومات والإتصال ورهاناتها في تحقيق الحكم الراشد**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020، ص، 148.

[2] **المرجع نفسه**، ص، 144.

من أي وقت مضى اعتماده في تسيير الشأن المحلي، وهذا من أجل تأسيس نظام معلومات واضح وفعال يساعد على تعزيز ثقة المواطن بالهيئة المحلية ويفتح المجال للرقابة على أعمال الهيئات المحلية في جميع نشاطاتها هذا طبعا بعد تمكينه من جميع القرارات المتخذة أو التي سيتم إتخاذها في المجالات التي تمس الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية له.

وإذا تكلمنا عن المساءلة الإلكترونية مقارنة بالإجراء القانوني للمساءلة التقليدية فبتطلب الأمر التحول نحو البرلمان الإلكتروني بإستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتفادي البيروقراطية وتضيعة الوقت في تقديم الأسئلة المكتوبة من طرف النواب لأعضاء مجلس الحكومة خاصة أن بعص التساؤلات لا تحتمل تأخر الإجابة من هنا يمكن للنائب البرلماني الإعتماد على السؤال الإلكتروني بإستعمال شبكة الأنترنت عبر البريد الإلكتروني ويحصل على الجواب بنفس الطريقة، ويمكن نشر السؤال والجواب للإطلاع عليه من طرف جميع المواطنين تكريسا للشفافية.[1]

وما قيل عن المسائلة الإلكترونية يمكن أن ينطبق على الإستجواب الإلكتروني إذ وبفضل تكنولوجيا المعلومات والإتصال يمكن لنواب البرلمان تجاوز الإجراءات القانونية التقليدية المتعلقة بشروط الإستجواب حيث يتم إيداع هذا الأخير عبر البريد الإلكتروني ونشره في الموقع الإلكتروني للبرلمان حتى يطلع عليه الجميع لتكريس الشفافية في العمل الحكومي والبرلماني، وكذلك توزيع نص الإستجواب بطريقة إلكترونية على أعضاء الغرفة المعنية بإستعمال البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال الخاص بكل عضو.[2]

[1] قواسم بن عيسى، **مرجع سابق**، ص، 197.

[2] **المرجع نفسه**، ص، 198.

وتبني الإدارة المحلية لمبدأ الشفافية في تسيير برامجها التنموية عززته القوانين الخاصة بالولاية والبلدية 10/11 و07/12 في مجموعة من المواد، وبالرغم من عدم ذكر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن قانوني البلدية والولاية إلا أنه ولمواكبة التطور التكنولوجي بادرت الجماعات المحلية كما وأن سبق وذكرنا إلى إنشاء بوابات رقمية تقدم مجموعة من الخدمات للمواطنين على غرار هيئات حكومية ووحدات وزارية مختلفة.

لكن يبقى اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الإدارة المحلية مقتصرا عل بعض الخدمات الرقمية دون غيرها ولم يتعداها إلى المشاركة الفعلية في التنمية المحلية وإعداد البرامج التنموية ومراقبة تطبيقها وهذا لوجود أيادي فاسدة تسعى جاهدة لإضفاء السرية والتعتيم على هذه البرامج الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود بين المواطنين وهيئات المجتمع المدني لكشف هذه التصرفات السلبية ومحاربتها، والسعي للتطبيق الفعلي للمواد المتعلقة بالشفافية والمسائلة والمشاركة في قانوني البلدية والولاية وتطويرها بالمطالبة برقمنة جميع لخدمات التي تتطلب تنقل المواطن لشبابيك البلدية وكذا نشر الاجتماعات والمداولات وتسهيل الاطلاع عليها.

المطلب الثاني: فواعل الحوكمة العمومية الإلكترونية وعلاقتها بأهداف وغايات التنمية المستدامة

تشير المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى أن الحوكمة الإلكترونية تشمل مجموعة من الفواعل تشمل الحكومة، المجتمع المدني أو المنظمات غير الربحية وكيانات القطاع الخاص، [1] ويشير استخدام مصطلح الحوكمة الإلكترونية بدلا من الحكومة الإلكترونية إلى فكرة تطوير وتوسيع العلاقات المؤسسية عن طريق إشراك فواعل جديدة للمساهمة في صنع القرار .

[1] العياشي زرزار، **مرجع سابق**، ص، 99.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة التي اهتمت بالتنمية المستدامة أن الحكم الجيد لا يتحقق إلا بقيام شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني

أولا: الحكومة الإلكترونية:

تعتبر الحكومة الإلكترونية وعاء وقاعدة الحوكمة الإلكترونية حيث وقبل إرساء حوكمة إلكترونية وجب تعزيز الرقمنة لإنشاء إدارة إلكترونية كركيزة أساسية للوصول للحكومة الإلكترونية وقد فصلنا في مبحث سابق حول هذه الأخيرة.

وكفاعل من فواعل الحوكمة الإلكترونية نحن بصدد التكلم عن القطاع العام كمحرك رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال رسم السياسات التنموية ومناحي التنمية المستدامة ومراقبة تنفيذها، بالإضافة إلى وضع القوانين اللازمة التي تسهل عملية مشاركة المواطن عن طريق تكنولوجيا الإعلام في صنع السياسات التنموية .

ثانيا: المجتمع المدني الإلكتروني(الإفتراضي):

تم استخدام مصطلح المجتمع المدني في فترات مختلفة إلا أنه عاد للظهور في القرنين 17 و18 على يد عدد من الباحثين المختصين في علم الاجتماع مثل توماس هوبز، مونتيسكيو، هيغل، وروسو، وبعد فترة السبعينات من القرن العشرين إنتشرت مؤلفات عالم الاجتماع أنطونيو غرامشي في المجتمع العربي وبدأ مفهوم المجتمع المدني بإختراق الثقافة العربية وساهم في اكسابها طابع إجتماعي توعوي يقوم على الأعمال التضامنية والخيرية .

وفي ظل الجزائر المستقلة اتسمت المؤسسات بضعف وعدم فاعلية، وفي ثمانيات القرن العشرون عاشت الجزائر حالة من الغليان السياسي وتطور محوري في النظام السياسي

والاقتصادي، كل هذه التطورات انعكست على رغبات أفراد المجتمع وتطلعاتهم وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني الذي عانى من عدة أزمات أهمها: [1]

-أزمة الهوية: وتعود إلى محاولة الاحتلال في طمس بعض جذور الهوية الوطنية كالدين واللغة وتسييد اللغة الفرنسية التي أدت إلى تفجر إشكالية الهوية الجزائرية هذه الأخيرة بدورها أدت لخلق صراعات عشائرية حيدت بذلك المجتمع المدني عن دوره الأساسي كفاعل رئيسي في التنمية والتي لازالت بوادرها تظهر على مواقع التواصل الاجتماعي وحتى في المعاملات الرسمية.

-أزمة المشاركة السياسية: وتتمثل في عجز المؤسسات الحكومية على استيعاب كل قوى المجتمع المدني ورغبة هذه المؤسسات في احتكار السلطة وتحويل المشاركة المدنية إلى تعبئة تستغل في الإستحقاقات الانتخابية فقط.

وعندما نتكلم عن مجتمع مدني إلكتروني فإننا نقصد المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة من جمعيات وأحزاب ومنظمات مهنية التي تعتبر أحد الفواعل التي تحقق الحوكمة والديمقراطية التشاركية وتساهم بشكل كبير في فك احتكار السلطة، كما يمكن أن يكون شريك فعال للحكومة في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة، وقد شكل غياب مجتمع مدني فعال في الجزائر في بداية تجربة التحول الديمقراطي عامل ضعف في تحقيق حوكمة الكترونية فعالة فأصبح المجتمع المدني الإلكتروني تقتصر نشاطاته حول مجموعة من مواقع التواصل الاجتماعي وعلى عمليات التضامن المختلفة وكذا نشاطات النظافة والمحافظة على البيئة، ويغيب الجانب التشاركي في السياسة بسبب طرق التعتيم والغموض التي تنتهجه الهيئات العمومية، هذا بالرغم من ميلاد عدد

[1] **محمد صخري، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر :إشكالية الدور"،نشر في** 15-10-2019،{ WWW.POLITICS-DZ.COM } ، اطلع عليه يوم18-04-2023 .

كبير من الجمعيات منذ التسعينيات التي لا نلمس وجودها الفعلي فباتت تستنزف أموال الإعانات فقط.

وعلى الرغم من ذلك فالمشرع الجزائري عمل بجد في تطوير هذا الفاعل الرئيسي ودعمه، فقدم مشروعا تمهيديا سنة 2018 لتعديل قانون الجماعات المحلية كما وسبق ذكره خصص الباب الرابع للديمقراطية التشاركية وفي مادته 22 ضمنها ضرورة تشكيل هيئة تشاركية يسمح لها بالمشاركة في النشاطات بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة تتشكل هذه الهيئة من ممثلي الجمعيات المحلية المعتمدة ومن التعاونيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، كما تم إستحداث هيئة إستشارية وهي المرصد الوطني للمجتمع المدني ضمن دستور 2020 لدعم الديمقراطية والمشاركة الفعالة للمواطنين.

وقبل التصديق على المشروع التمهيدي للجماعات المحلية ينبغي على المشرع تجنب الإحالة على التنظيمات بل إصدارها فور التصديق على المشروع، مع ضرورة وضع أطر قانونية ومنحها الطابع الإلزامي وتحديد الآليات والوسائل المادية والقانونية للمشاركة الإلكترونية التي تخول للمواطن التمتع بحقه في التقرير والمشاركة في توجيه الخيار التنموي.

ثالثا: القطاع الخاص الإلكتروني:

يعرف القطاع الخاص بمجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات الخاصة ويشمل القطاع الخاص كل ما هو خارج عن القطاع العام وما هو سيادي، وقد برز دوره بعد تبني الجزائر النظام الرأسمالي، وللقطاع الخاص أهمية بالغة في تحقيق التنمية لما له دور في رفع معيشة المواطنين وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات وتجويدها لما يمتلكه من قدرات للابتكار والتجديد، وللقطاع الخاص الأسبقية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تسيير نشاطاته، وبتوجه الدولة للحوكمة الإلكترونية سيتنفس هذا القطاع الصعداء من البيروقراطية

والإجراءات الإدارية المطولة وسيساهم بفعالية رفقة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة سواء المحلية أوالوطنية هذا إذا تم توفير البيئة الاقتصادية المناسبة والمستقرة والشفافة، وهذا لن يتأتى دون حوكمة إلكترونية تكرسها الدولة لضمان المنافسة النزيهة والعادلة بالتالي كسب ثقة المتعامل الاقتصادي خاصة الأجنبي الذي عانى الأمرين من ظاهرة الفساد الإداري والرشوة في القطاع العمومي، فمن خلال الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الإستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، أكد مديرو المؤسسات بأن الفساد يعتبر من أهم عوائق الإستثمار بالإضافة إلى عراقيل القروض والحصول على العقار الصناعي، فهذه المؤسسات الخاصة حسب الدراسة تنفق 6% من رقم أعمالها في الرشوة لتسهيل المعاملات وتسريعها، وحسب تقارير "منظمة الشفافية الدولية" فقد صنفت الجزائر سنة 2004 في المرتبة 99 من بين 188 دولة بحصولها على 0.3 نقطة حسب مؤشر مدركات الفساد، كما انتقلت الجزائر من المرتبة 111 سنة 2009 بالنسبة للدول الأكثر فسادا إلى المرتبة 105 سنة 2010، في حين احتفظت بنفش مؤشرات الفساد وانتشار الرشوة أأما في سنة 2011 فقد احتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا في سلم الفساد من أصل 183 دولة .[1]

من هنا وجب على الدولة أن تحول معاملات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلكترونيا مع العمل على توسيع نطاق الشراكة من تقديم الخدمات البسيطة إلى بناء البنى التحتية للمدن مثل الطرقات والمياه والإنارة وغيرها وتشغيلها لمدة معينة منصوص عليها في العقد، وقد واكب المشرع الجزائري هذا الطرح من خلال إصدار قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق

[1]قواسم بن عيسى، **مرجع سابق**، ص،157.

العام لسنة2015 ، وتم إلحاقه بالمرسوم التنفيذي 199/18 المؤرخ في 2 أوت 2018 المتعلق بتفويضات المرفق العام.[1]

المطلب الثالث: الحوكمة الإلكترونية والمدن المستدامة

كان للتنمية المستدامة الأثر الكبير على مختلف جوانب الحياة فانعكس ذلك على نمط المدن فظهرت المدن الخضراء والمدن الذكية والمدن المستدامة، وتصنف المدينة باعتبارها مستدامة عندما تكون مهيئة اقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا وماليا مع توفرها على حوكمة جيدة ومؤسسات معززة، مع استخدام فعال للتكنولوجيا في تسييرها.

طبقا للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 وغاياته السبعة، هناك اهتمام أممي كبير بالتحضر المستدام وهذا من خلال العمل على جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنه ومستدامة فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون تحقيق تنمية حضرية مستدامة[2]، ومن خلال الغايات السبعة الخاصة بالهدف الحادي عشر "مدن ومجتمعات محلية مستدامة" يمكن الحصول على مدن مستدامة وتتمثل هذه الغايات في [3]:

- كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.
- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، وخاصةً بتوسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي 199/18** المؤرخ في 2 أوت 2018، المتعلق بتفويضات المرفق العام، **ج**. ر.ج.ج، **العدد48** ، 5 أوت 2018.

[2] **عبد العزيز خنفوسي، عبد المومن بن صغير**،" استراتيجيات وركائز التحول نحو المدن الذكية المستدامة"، **مجلة البناء والتعمير**، ، جامعة بن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد4، **العدد1**، مارس،2020، ص، 3.

[3]{ ttps://www ،unescwa ،org/ar } . اطلع عليه يوم 29-01-2023، 9.45 سا .

اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.

- تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.
- تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030.
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطُرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.
- وفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.

ولن يتأتى تحقيق هذه الغايات دون إقامة **حوكمة حضرية صحيحة** والتي يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انها مجموعة من العمليات التي بمقتضاها تقوم المؤسسات والأفراد بتسيير المدن [1].

[1]تعريف برنامج الأمم المتحدة للحوكمة الحضرية، الموقع ، https://unhabitat.org/governance}، تم تصفحه: 2023/01/24}.

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية*مجموعة من الأهداف العالمية لتحقيق حوكمة حضرية ومدن مستدامة وتتمثل في:

- دعم تنمية المدن والمستوطنات البشرية المتكاملة والشاملة والمستدامة، القادرة على توفير مستوى معيشة ملائم للأطفال والشباب والنساء والرجال، والتي تتمتع بالحكم الرشيد والقدرة على التكيف مع الصدمات: ومن أجل ذلك توضع استرتيجية تقوم على نهج ثلاثي المنحى يرتكز على ثلاث محركات رئيسية للتنمية الحضرية المستدامة "**التصميم المادي الشمولي والفعال للمدن** لتصبح منتجة اقتصاديا ومنصفة اجتماعيا؛ **التخطيط المالي المستدام** و هو يوفر الآلية التي يمكن من خلالها تحويل اقتصاد المدينة وقيمة الأرض والممتلكات إلى إيرادات حسب الاقتضاء لتوفير الوصول إلى الخدمات الحضرية الأساسية للجميع ولتمويل التوسع المستدام؛ **القواعد والأنظمة الخاصة بالتخطيط والحكم الشامل**" والذي يضم توزيع السكان، ونظام العلاقات المتبادلة بين القرى، والبلدات، والمدن، والممرات، ونمو المناطق الحضرية، مع الأخذ في الاعتبار كثافة الأماكن العامة والربط بينها، واستخدامات الأراضي فيها، وترسيم الأماكن العامة[1]، وهذه الإستراتيجة لا يمكن أن تتحقق دون حوكمة حضرية تستجيب بفعالية للمشاكل الحضرية مع وجود حكومة محلية موثوقة تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطن والمجتمع المدني .

ورغم وجود تطور مستمر في الحياة في المدينة من النقل وتوزيع الطاقة والمياه وتطوير المرافق بمختلف أشكالها لازالت المدن تواجه العديد من المشاكل كالازدحام المروري وارتفاع

* **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل) هو برنامج يعمل نحو مستقبل حضري أفضل، وتتمثل رسالته في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المجالات الإجتماعية والبيئية وتوفير المأوى المناسب للجميع، و يعتبر الدفة المُحركة لهذا التغيير حيث يتولى دور قيادي وتحفيزي طبيعي فيما يخص الأمور الحضرية، من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1978 لتناول قضايا النمو الحضري فإن البرنامج يعتبر بمثابة مؤسسة على معرفة بعمليات التنمية الحضرية ووعي بطموحات المدن وقاطنيها، و دأب البرنامج دعم المستوطنات البشرية في كافة أرجاء العالم مع التركيز تدعيم كل تجمع بشري عبر العالم، يعمل حاليًا برنامج الموئل بفاعلية فيما يزيد عن حول العالم، ، يتم تمويل البرنامج من ميزانية الأمم المتحدة والمساهمات الطوعية المختلفة حكومية وغير حكومية.**

1 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الموقع،{ https://unhabitat.org }، تم تصفحه يوم: 23-01-2023.

تكاليف المعيشة كالسكن والطاقة، لكن بوجود تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لم يصبح أمر إدارة المدن بطريقة ذكية صعبا، وهذا بوجود تطبيقات ذكية تسهل العيش في المدينة وتجعل المواطنون يحصلون على حاجاتهم بسهولة ومتعة مع توفير التنقل المريح والطاقة النظيفة في مجال يدعى"المدن الذكية" التي لا يمكن أن تقوم دون حكم رشيد يرافق عملية تكوينها .[1]

1- تعريف المدينة المستدامة والمفاهيم المقاربة لها:

تعرف المدينة بأنها تجمع بشري بالغ الكثافة يتميز بالتعقيد والتنظيم في أن واحد، ويضم مكونات مادية وإقتصادية وإجتماعية وعمرانية وأخرى لامادية أخلاقية وثقافية وتاريخية متلاحمة فيما بينها. [2]

وقد عرف الشارع الجزائري المدينة من خلال القانون التوجيهي للمدينة 06-06 في المادة 3 من الفصل الثاني بأنها كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية.[3]

أ- **المدينة المستدامة:**

بدأ البحث والتفكير في المدينة المستدامة في ثمانيات القرن العشرين وكان إطلاق أكبر حملة أوروبية للمدن المستدامة من خلال أول مؤتمر للمدن المستدامة في الدانمارك سنة 1994 بمشاركة 80 دولة التزمت بترقية التنمية المستدامة بعد المصادقة على الميثاق الأوروبي للمدن

[1] Kumar, T. M. Vinod. **Op-cit,p 17.**

[2] **الهام شهرزاد روابح**،" مقومات المدينة المستدامة"، **مجلة القانون العقاري**، **العدد14**، جوان سنة 2021، ص، 22.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 06-06**، المؤرخ في 20، 02، 2006، **المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، ج.ر.ج.ج، **العدد15**.

المستدامة AALBORG، وأهم التوصيات التي جاء بها المؤتمر هي ضرورة مساهمة المدينة في ترقية التنمية المستدامة .[1]

وتعرف المدن المستدامة بالتجمعات الحضرية التي تتركز فيها التنمية المستدامة من خلال تكامل أنشطة التنمية الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية التي تلبي طلبات السكان وتسهل عليهم العيش وهذا هو محور اهتمام المدن المستدامة[2].

ولكي نصف مدينة ما بالإستدامة استلزم الأمر النظر إلى المبادئ العامة لسياستها الحضرية والمتمثلة خاصة في[3] :

- الطاقة المتجددة: تعد مصادر الطاقة المتجددة أهم البدائل الصديقة للبيئة .
- النفايات: تأثر النفايات بشكل سلبي على الكائنات الحية والبيئة، لذا وجب وضع استراتيجية فعالة للتسيير المستدام للنفايات من الإنتاج إلى غاية إعادة التدوير، وحسب الأمم المتحدة يعتبر تسيير مياه الصرف الصحي اهم قطاعات الاقتصاد الأخضر .
- المياه: إن ترشيد استعمال المياه وتطوير استخدامات أكثر كفاءة للموارد المائية من أولويات المدن المستدامة،
- المناطق المفتوحة الخضراء: تركز المدن المستدامة على المساحات الخضراء لخلق بيئة عامة مريحة ونظيفة .

---

[1] **عايدة مصطفاوي**، " تعريف المدن المستدامة "، **مجلة القانون العقاري**، جامعة البليدة2، الجزائر، **العدد** 12، جانفي 2020، ص18.

[2] **نور الدين بالقلقيل**، "حوكمة المدن والتنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص، 163.

[3] عايدة مصطفاوي، **المرجع نفسه**، ص،21.

- النقل المستدام: استغلال وسائل النقل ذات التأثير المنخفض على البيئة أو ما يسمى بوسائل النقل الخضراء.

وقد ظهرت في العصر الحالي عدة مصطلحات اقترنت بالمدينة في صورتها الحديث وشكلت نمطا جديدا من المدن ومنها المدن الخضراء والمدن الذكية .

ب-**المدن الخضراء: Green cities** : ظهر كفهوم المدن الخضراء أو ما يصطلح عليه **بالإيكو سيتي (eco-city)** في كتاب **Richard register** عام 1987بعنوان "بيركلي المدينة البيئية، بناء مدن من أجل مستقبل صحي"، كما ظهرت في الإتفاقيات البيئية الحضرية للأمم المتحدة لعام2005 والتي وضعت خطط استراتيجية لوضع وبناء مدن خضراء تركزت على الطاقة النظيفة والمتجددة، التقليل من النفايات والمخلفات من الإنتاج إلى الإستهلاك، توسيع الفضاءات الخضراء، النقل ومحاولة التقليل منه، الصحة البيئية والتركيز على التغذية العضوية وتشجيع استخدامها، السلامة الإيكولوجية لمصادر المياه...الخ[1]

ت-**المدن الرقمية: (Digital cities)**: المدينة الرقمية مفهوم أشمل من الرقمنة والتحول الرقمي حيث يتطلب تحقيق المدينة الرقمية أن يكون مختلف جوانب الحياة داخل المدينة قد تم تحويلها إلى صور رقمية ومنها طريقة إدارة السكان لاحتياجاتهم اليومية باستخدام آليات رقمية للتخطيط والمتابعة والتنفيذ.

ث-المدن الذكية: (Smart cities):

ظهر مفهوم المدن الذكية أواخر القرن العشرين، وأثناء مناقشة تعريف المدن الذكية في كتاب "نظم المعلومات الجغرافية للمدن الذكية" واجهت مجموعة مؤلفي هذا الكتاب صعوبة كبيرة في اعتماد التعريف الحالي والذي خلص بأن المدن الذكية هي مدن قائمة على المعرفة وتقدم

[1] نور الدين بالقلقيل، **مرجع سابق**، ص 196،

خدمات بصفة متواصلة كالتنقل المريح، والحفاظ على الطاقة والبيئة والموارد الطبيعية الأخرى، وخلق مجتمعات نشطة واقتصاد حضري نابض بالحياة، هذا باستخدام تطبيقات ذكية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1]، فتكون المدن مدناً ذكية حين تحقق الاستثمارات في رأس المال البشري والاجتماعي، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل أنظمة مرور ذكية تُدار بصورة ذكية ألياً بحسب أوقات الازدحام المروري، وكما تعتمد على التنمية الاقتصادية المستدامة وكذلك الطاقة من كهرباء وغاز والجودة العالية لحياة المواطنين مع الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية.

ويرى العديد من المنظرين المعاصرين أن المدن الذكية هي المدن التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بهدف زيادة نوعية حياة سكانها مع توفير التنمية المستدامة[2].

وتتميز المدن الذكية بخصائص هامة منها[3]:

- الحركة الذكية: وتشمل البنية التحتية الذكية للنقل العاموالإتصالات.

- الإنسان الذكي: فيتم الاستثمار في بناء الإنسان الذكي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لجل البيانات التي تنظم خدمات المدينة الذكية والمستهلك لمنتجات تحليل تلك البيانات، والمدن الذكية لا تقتصر على المواطنين فحسب بل تشمل المقيمين والزائرين والشركات الراغبة في المشاركة في المدينة[4].

---

[1] Kumar T. M. Vinod,**Op-cit**.P,17.

[2] **إبراهيم جواد آل يوسف، محمد مهدي حسين،** " المدن الذكية المستدامة آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين"، عبر الموقع:{ academia، www edu ،https ://}. { اطلع عليه يوم: 29، 01، 2023} ،

[3] (ب.مؤ) ، "المدن الذكية من الموقع الإلكتروني "{https//e3arabi com }.{اطلع عليه يوم: 26-01-2023، ساعة 10.39.

[4] **محفوظ برحماني**،" المدينة الذكية بين الحتمية الإدارية والضرورة البيئية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**،جامعة الجلفة،الجزائر، المجلد10، **العدد2**، جوان 2017، ص، 319.

- البيئة الذكية: وتضمن الحماية من مسببات التلوث وإدارة الموارد الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة والعمل للحد من تفاقم المشاكل البيئية من خلال ترشيد استعمال الطاقة بأقل ضرر ممكن للبيئة.

- الاقتصاد الذكي: بتشجيعها على الابتكار والريادة والإنتاجي نهدف المدن الذكية إلى بناء بيئة مستدامة تتيح النمو والتنوع الاقتصادي .

- الحياة الذكية: وتشمل الثقافة والصحة والإسكان والأمن.

- تتكون منظومة إدارة المدن الذكية من ثلاث مجالات1 :

- المجال التقني: المدينة الذكية هي مدينة رقمية وإفتراضية مزودة بالتقنيات الحديثة للإتصالات، الشبكات اللاسلكية، الواقع الإفتراضي وشبكات أجهزة الإستشعار وتشكل التقنية عنصرا أساسيا من البنية العمرانية، وتعد تمثيلا رقميا للمدينة المستقبلية الواقعية ونظاما لتشغيل المجتمع الذكي والإدارة العمرانية الذكية والنقل الذكي وغيرها.

- المجال البيئي: هي مدينة صحية بيئيا، حيث تتوفر فيها شبكات لتوزيع الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة والتقنيات الحديثة لحماية البيئة.

- المجال الإجتماعي: هي مدينة إبداعية ومعرفية، تركز على النشاطات المعرفية وتتميز بالتعليم والإبداع الذي يركز على الإبداع الفردي ومؤسسات انتاج المعرفة والبنية التحتية الرقمية للإتصالات وإدارة المعرفة، فنلاحظ إندماج بين الجانب الاجتماعي والثقافي لتحقيق الأهداف المرجوة .

[1] **أحمد صالح عبد الفتاح**، "مداخل واستراتيجيات دعم وتعزيز التحول إلى المدن الذكية"المقومات والتحديات"، **المجلة الدولية للتنمية**، الجمعية الاكاديمية لتنمية البيئة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 7، **العدد1**، 2018، ص، 157.

المطلب الرابع: مساهمة المدن الذكية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تم تحسين حياة السكان في المدن في العصر الحالي فوصلت إلى مستويات متقدمة عن طريق التركيز على اتجاهين رئيسيين. الأول يتعلق بالمدن المستدامة، والذي يركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية والطاقات المتاحة للبيئة وضرورة استخدامها بطرق أكثر استدامة بيئياً. والاتجاه الثاني يتمثل في نموذج المدن الذكية، والذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين المدينة وتحقيق أهدافها. ويعد هذا التوجه الثاني وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في المدن، من خلال تحسين الخدمات المقدمة وتوفير احتياجات السكان وتحسين جودة الحياة في المدينة.

ولوحظ من خلال الخطط الاستراتيجية الحديثة للتسيير الحضري للمدن وجود ترابط بين مبادئ التوجهين السابقين، فمؤشرات المدن في القرن الواحد والعشرين تهدف إلى تحقيق الاستدامة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من هنا كان لزاما وضع نموذج مستدام للتحكم بالتحضر السريع والنمو السكاني المتوقع في المدن دفع الاتحاد الدولي للاتصالاتITU إلى صياغة مصطلح "المدن الذكية المستدامة" ليركز على الدمج بين خصائص المدن الإيكولوجية وخصائص المدن الذكية.

المبحث الثالث: الجماعات الإقليمية الجزائرية في مواجهة الفجوة الرقمية لتحقيق تنمية محلية مستدامة .

تعتبر الجماعات الإقليمية في الجزائر من الأطر الهامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ولكنها تواجه تحديات كبيرة أهمها الفجوة الرقمية، والتي تعني عدم التكافؤ في استخدام التكنولوجيا الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهذا يمثل عائقًا أمام التنمية المنشودة.

المطلب الأول: الجماعات الإقليمية في الجزائر (نظام الإدارة المحلية في الجزائر):

تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وتنظيمها يستوجب تقسيمها إلى جماعات إقليمية وهي الولاية والبلدية، فالولاية هي جماعة عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية، الذمة المالية المستقلة.

إن تقسيم الدولة إلى جماعات إقليمية يهدف إلى تحديد إقليمي للولايات والبلديات طبقا لمبادئ اللامركزية ولا تمركز كل ولاية وكل بلدية، تم ملائمة القاعدة الإقليمي مع أهداف تنمية البلدية وترقية المجتمع.

تعد الإدارة المحلية فرعا من فروع الإدارة العامة وتعرف بأنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات في مجال الوظيفة الإدارية التي تطلع بها السلطة اللامركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوعها لقدر من الرقابة من السلطة المركزية، وتعتبر الوحدات المحلية النواه الرئيسية في التنمية المحلية الشاملة بحكم قربها من المواطن، وعرف نظام الإدارة المحلية منذ القديم وأخذ شكله القانوني بقيام الدولة الوطنية الحديثة.

وتعتبر الجماعات المحلية أحسن مكان لتجسيد الديمقراطية والتي تتطلب مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام المحلي إما بصفة مباشرة أو عن طريق ممثليهم.[1]

تبنت الجزائر بعد الاستقلال النظام اللامركزي وظهرت بوادره بصدور ميثاق البلدية بتاريخ 18 يونيو 1965، في سياق بناء دولة ما بعد الاستقلال، ويُعتبر أول محاولة لتأطير العمل

[1] نادية ضريفي،عبد الوهاب دراج،**مرجع سبق ذكره**،ص 181.

البلدي ضمن رؤية وطنية تنموية. وهو الذي مهد لأول قانون للبلدية[1] الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967 بمقتضى الأمر 24/67، يليه صدور قانون الولاية[2] بمقتضى الأمر 38/69، ومن خلال هذين القانونين أوكلت للجماعات المحلية مهام أساسية منها سياسية، إقتصادية، إجتماعية وثقافية، وهذا في فترة (الحزب الواحد)، ثم شهدت الجزائر بعد ذلك عدة أحداث وتغيرات مستجميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تم إقرار نظام التعددية السياسية إذ عدل الدستور سنة 1989، [3] وتمت مراجعة القوانين ومنها قانوني البلدية والولاية؛ فصدر القانون رقم 08/90 المتعلق بالبلدية والقانون رقم 09/90 المتعلق بالولاية، [4] وظل الأمر على ما هو عليه إلى غاية صدور أخر قانون البلدية رقم 10/11 ، وأخر قانون للولاية 12-07، في انتظار التصديق على مشروع الجماعات المحلية المطروح منذ 2018.[5]

ويتجلى اهتمام الدولة الجزائرية بالجماعات الإقليمية من خلال الدساتير وتعديلاته المتتالية، فنص دستور 1963 في المادة "9 "على أن الجمهورية تتكون من مجموعات إدارية والبلدية أساس المجموعات الترابية وتعتبر البلدية المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية، وجاء ميثاق 1964 وبعده دستور 1976 ليسيرا في نفس اتجاه دستور 1963 حيث اعتبر المجلس الشعبي المؤسسة القاعدية للدولة وأساسا للامركزية، ونص دستور 1989 على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية والمجلس المنتخب هو قاعدة

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر**24/67، **بتاريخ 18** جانفي 1967، المتضمن **قانون للبلدية الصادر ج.ر.ج.ج، العدد** 08 .

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، بمقتضى **الأمر** 38/69، المتضمن **قانون الولاية ج.ر.ج.ج، العدد** 44.

[3] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989. الجريدة الرسمية، العدد** 15، 10 أبريل 1989.

[4] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07** المتعلق بالبلدية،**ج.ر.ج.ج، العدد** 15 ، **والقانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07** المتعلق بالولاية، **ج.ر.ج.ج، العدد** 15.

[5] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية رقم 10/11 ،المؤرخ في** 2011/07/22 **ج.ر.ج.ج، العدد** 37 **وقانون للولاية 12-07، المؤرخ في 21**/02/2201 **ج.ر.ج.ج، العدد** .12

اللامركزية ومكان لمشاركة المواطنين في الشؤون العامة وأبقى دستور 1996 على نفس الطرح، تلاه التعديل الدستوري سنة 2020 الذي اعتبر في مادته 17 الجماعات المحلية للدولة هي الولاية والبلدية، والبلدية هي الجماعة القاعدية.[1]

الفرع الأول: الجماعات الإقليمية حسب قانوني 11-10 (البلدية) و12-07 (الولاية):

صدرت آخر القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية تجسيدا لمجموع الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها الحكومة بعد خطاب رئيس الجمهورية السابق في 15 أفريل 2011 حيث صرح (..في إطار لامركزية أوسع وأكثر نجاعة وحتى يصبح المواطنون طرفا في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية وبيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا بد من مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة لممارسة اختصاصاتها، ولهذه الغاية ذاتها ستتم مراجعة قانون الولاية..) كما أضاف قائلا (...أيها المواطنون الأفاضل: لا يفصلنا سوى عام واحد عن موعد الاستحقاقات الانتخابية الوطنية المقبلة، وهي فترة زمنية كافية للقيام بمراجعة الأسس القانونية لممارسة الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتحسينها وتعزيزها بما يستجيب لآمالكم في تمثيل نوعي أوفى ضمن المجالس المنتخبة..)[2].

---

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963**، المؤرخ في 1963/09/08، **الجريدة الرسمية العدد** 64، لسنة 1963؛ **ج.ج.د.ش.ميثاق 1964**،المصادق عليه في أفريل 1964. **ودستور 1976 المؤرخ في 1976/11/19** ، **ج.ج.د.ش،العدد 94. التعديل الدستوري الجزائري لسنة 1996**، الصادر **بالمرسوم الرئاسي رقم 438/96** بتاريخ 1996/12/07، **الجريدة الرسمية العدد** 76 بتاريخ 1996/12/8؛ **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020،. 1976 ، ج.ج.د.ش،العدد 82 المؤرخ في 2020/12/30.**

[2] **منشورات مجلس الأمة**، " خطاب رئيس الجمهورية: السيد عبد العزيز بوتفليقة، يوم 15 أفريل 2011" ، **مجلة مجلس الأمة**، الجزائر، **العدد** (46)، 2011، ص، 8.

ومنح هذا الإصلاح القانوني للجماعات المحلية مجموعة من السلطات والمهام في إطار مسامتها في تحقيق التنمية المستدامة وإرساء آليات حكامة محلية جيدة نوجزها فيما يلي:

أولا: السلطات الموكلة للبلدية حسب قانون البلدية 11-10لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

يمارس المجلس الشعبي البلدي كهيئة منتخبة عدة مهام في مختلف مجالاتالتنمية سواء البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أهمها:

1- في مجال التنمية والتهيئة: وقد تضمنتها المواد من 107 إلى 112 من قانون البلدية ففي مجال التنمية والتهيئة العمرانية تقوم البلدية بما يلي:

- إعداد البرامج السنوية والمتعددة والمصادقة عليها والسهر على تنفيذها. في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية.
- إعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها.
- حماية الاراضي الفلاحية والمساحات الخضراء. خاصة عند إقامة المشاريع على الاقليم.
- التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية متماشية مع طاقات البلدية ومخططاتها التنموية.
- حماية التربة والموارد المائية والسهر على استغلالها بشكل أفضل.

2- و في ما يتعلق بالتعمير والهياكل القاعدية والتجهيز بالمواد فجاء في المواد من 113 إلى 121 ما يلي:

- تقوم البلدية في إعداد المخططات العمرانية منها المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية: حيث يحدد مناطق التجمعات السكنية والتجهيزات العمومية والمناطق اللازم حمايتها، ومخطط شغل الأراضي الذي بمقتضاه يتم التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الاراضي وتحديد حقوق البناء, وتحديد كمية البناء الدنيا والقصوى المسموح به، وكذلك ضبط القواعد المتعلقة

بالمظهر الخارجي للبنايات وتحديد المرافق العامة، وتحديد الاحياء والشوارع ومواقع الاراضي الفلاحية الواجب حمايتها،

- بمساهمة المصالح التقنية تتولى البلدية:
  - التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها.
  - السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
  - السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
  - الاهتمام بالجانب البيئي بحيث باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية والخاضعة لأحكام حماية البيئة، يستوجب موافقة المجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع يحتمل الأضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي نتجت أنشطة أثرت على التوازنات الإيكولوجية فكان لزاما على الدولة إنشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى الوطني تقوم البلدية بتجسيد تعليماتها فتتكفل بالتراخيص الخاصة بالمشاريع التي من الممكن إلحاق الضرر بالبيئة وهذا ما نصت عليه المادة 109 "تخضع إقامة أي مشروع استثمار و/أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة"، كما تتكفل البلدية بحماية الوسط الطبيعي من غابات وحدائق .
  - حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والأثرية والمتاحف وكل ما ينطوي على قيمة تراثية تاريخية وجمالية.

- تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها وصيانتها .ويمكنها أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.
- محاربة البناء الفوضوي وتطبيق القوانين في حال المخالفة، والمحافظة على الأراضي الزراعية من خلال التوسع العمراني على حسابها.
- وضع شروط تحفيزية للترقية العقارية, والمساهمة في ترقية برامج السكن, وتشجيع وتنظيم كل عمل يهدف إلى حماية وصيانة أو ترميم المباني أو الاحياء تقوم به كل جمعية سكان تحقق هذا الغرض.
- تساهم وتعمل البلدية على ضمان المحافظة على الممتلكات الدينية فتساهم في صيانة المساجد والمدارس القرانية على مستوى اقليمها.
- تهيئة المساحات الخضراء والعتاد الحضري، كما تساهم في صيانة اماكن الترفيه والتسلية والشواطئ بغية تحسين الإطار المعيشي للأفراد.

3- في مجال الصحة ونظافة المحيط تتولى البلدية:

- انجاز قاعات العلاج وتحسين استغلالها وصيانتها والسهر على الصحة العمومية بإقليمها .
- اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمة الصحية.
- الحفاظ على صحة الاغذية والأمان والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة المسببات في نقل الأمراض المتنقلة.

وقد كانت لجائحة كورونا الدور في إبراز أهمية النشاطات المحلية في مجال النظافة والتنظيم وتجسيد التباعد والقيام بحملات التطهير للشوارع والهياكل وأماكن التجمعات السكانية منعا لانتقال العدوى.

4- في مجال التربية والثقافة والرياضة والسياحة:

- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها، مع إنشاء وتسيير المطاعم المدرسية.

- السهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ.

- اتخاذ التدابير الموجهة لترقية ثقافة الطفل في جميع المجالات خاصة الرياض وحدائق الاطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.

- إحصاء الفئات الاجتماعية المحرومة والمعوزة وضمان التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية، وهذا الإجراء سيساهم مستقبلا في وضع النظام التعاقدي مع هيئات الضمان الاجتماعي فتقوم البلدية بالتكفل بالفئات المعوزة بخصوص التداوي والعلاج.

- اتخاذ التدابير الرامية الى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها، فتوفر البلدية المناخ الملائم والآمن للتكفل بالسياح مع تشجيع الجمعيات السياحية الناشطة في إقليم البلدية ودعمها

والملاحظ لمجمل المهام المنصوص عليها في قانون البلدية نلاحظ الغياب التام لذكر مشاركة المواطن في التنمية المحلية، ويأتي ذكر المشاركة في باب آخر لم توسع عملية

المشاركة حيث اكتفى المشرع بحضور المواطنين لمداولات المجلس المنتخب، لكن ما يلاحظ عمليا أن هناك تخوف من التواصل الجماهيري من طرف المجلس المنتخب وممثيله ورئيسه بسبب عوامل حزبية أو عروشية أو خوفا من المحاسبة والمسائلة كذلك من تزايد طلبات المواطن خاصة مع ضعف الإمكانيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعاني مختلف بلديات ولاية المسيلة من تراكم النفايات وسوء تسييرها وهذا بسبب قدم الحضائر البلدية ونقص الموارد البشرية والمادية اللازمة لصيانتها أو التزويد بعتاد جديد .

ثانيا: السلطات الموكلة للولاية حسب قانون الولاية 12-07 في مجال التنمية المستدامة :

خلافا لقانون البلدية فإنه فيقانون الولاية لا يوجد باب خاص بصلاحيات الولاية، فقد جاء في المادة الأولى منه أن الولاية فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وأنها تساهم في إدارة وتهيئة الإقليم، التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، حماية البيئة، حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما أن لها ذمة مالية وميزانية تمكّنها من تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي ولتحديد صلاحيات الولاية بدقة فلابد من الرجوع إلى صلاحيات هيئاتها.

حددت صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في المواد: (73-101) من قانون الولاية ساري المفعول، وتتمثل مجالات اختصاصه فيما يلي:

أ. إعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط حيث يبين فيه الاهداف والبرامج والوسائل المعبئة من الدولة ومناقشته، ومن خلال هذا المخطط يحدد المناطق الصناعية التي سيتم

إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل.

ب. يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي، يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية كما يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ التدابير الضرورية.

ج. التكفل بتوفير الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالولاية والتي تعتبر بمثابة العلبة السوداء للسياسات العامة المحلية والوطنية.

د. تطوير التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات تكوين البحث العلمي والادارة المحلية.

هـ. يبادر بكل الأعمال المختلفة بحماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز.

و. المبادرة بالأعمال الموجهة في حماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة.

ز. مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.

ح. مساعدة البلديات في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب

ط. التكفل الاجتماعي خاصة بالفئات الهشة.

ي. إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية، الرياضية والترفيهية، والعمل على حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي، كذا تطوير السياحة وترقيتها.

ك. إنجاز البرامج السكنية وإعادة تطهير الحظيرة العقارية المبنية عن طريق الحفاظ على الطابع المعماري والقضاء على السكنات الهشة.

من خلال القانونين نلاحظ أن للجماعات المحلية في الجزائر دور كبير في مجال التنمية المستدامة ولمهامها علاقة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة الرامية إلى التنمية البشرية بمختلف أشكالها، كما تتجسد الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة (البعد البيئي–البعد الإقتصادي–البعد الإجتماعي والسياسي) من خلال الصلاحيات المذكورة.

وبالحديث عن صلاحيات الجماعات الإقليمية وجب إلقاء نضرة عليها بمسودة المشروع التمهيدي للجماعات المحلية لسنة 2018 ، والذي لم يتم اعتماده إلى يومنا هذا حيث أبقى مشروع القانون على الصلاحيات المذكورة في قانون البلدية والولاية خاصة في مجال التنمية وأضاف مهام تتعلق بالتنمية المستدامة كترقية التحول الطاقوي والطاقات المتجددة التي تعد غاية أساسية للتنمية المستدامة للحفاظ على الموارد وكذا على البيئة، كما نص المشروع على مبادرة الجماعات المحلية في انشاء وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص تجسيدا للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والغاية منه تنمية الشراكات المحلية والوطنية والدولية، كما يمكن للمجلس المنتخب المحلي أن يبادر بمشاريع واستثمارات منتجة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والأولويات الاقتصادية للجماعة الإقليمية خاصة في مجالات الصناعة الحرفية والغذائية والسياحة والنقل والفلاحة والصيد.

في ديسمبر 2018 وعلى هامش أشغال جلسة علنية للمجلس الشعبي الوطني وفي رد على سؤال عضو من مجلس الأمة حول مشروع تعديل قوانين الجماعات الإقليمية أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم **نور الدين بدوي** أن مفهوم اللامركزية تغير إلى مفهوم ديناميكي تطبعه قيم التشاركية وهو ما استلزم إعداد مشروع القانون للسماح للجماعات الإقليمية خاصة البلدية من اعتلاء دور ريادي في التنمية المحلية، وذلك بتعزيز صلاحيات المجالس المنتخبة ومنحهم أكثر استقلالية في اتخاذ القرار من خلال "إعادة النظر في رقابة الوصاية

وإعادة تنظيم أساليب ممارستها " بالإضافة الى "تثمين" قيم التضامن والتعاون ما بين الجماعات المحلية كآليات "ناجعة" في متناول المنتخب المحلي من أجل تنمية مستدامة ومتوازنة[1]."

كما سيتم اعتماد تفويضات المرفق العام لإشراك الفاعلين والشباب الحاملين للمشاريع في تسيير المرافق المحلية، كما أكد المشروع على توضيح صلاحيات المنتخب في شتى المجالات وتكوينهم وتحسين مستواهم، هذا دون إغفال دور المواطن الذي سيمكنه المشروع من المساهمة في تسيير الشأن المحلي وفق مبادئ الديمقراطية التشاركية .

أعلن السيد الوزير في تصريح له للصحافة أن هذا المشروع سيتم المصادقة عليه قبل نهاية السداسي الأول من سنة 2018 لكن ولحد الآن لم يتم المصادقة على المشروع.

وفي تصريح له بجريدة الشروق اونلاين بتاريخ 2022/10/22 أكّد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مرّاد على ضرورة استكمال مشروع تعديل قانوني الولاية والبلدية، قبل نهاية السنة الجارية، وأكد هذا الأخير لدى إشرافه على مراسم تنصيب لجنة الخبراء المكلّفة بإثراء المشروع أنه تم تحديد رزنامة زمنية تمتدّ إلى نهاية 2022، لاستكمال مشروع القانونين والمضيّ في التنفيذ الفعلي لأحكامهما.ويشارك في إثراء أشغال اللجنة عدد من ولاة الجمهورية، وممثلون للبرلمان بغرفتيه، ونواب محليون، وإطارات تابعة لمراكز البحث المتخصصة، وأساتذة وخبراء جامعيون، تسعى اللجنة لإبراز أوجه القصور التي يواجهها تطبيق الأحكام القانونية السارية منذ 10 سنوات. للوصول إلى اقتراحات فعالة تصبّ في التكفل بانشغالات المواطن، وتتناسب مع التوجه الجديد لجعل الجماعات المحلية إطارا لخلق الثروة الاقتصادية[2].

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، انظر الموقع الإلكتروني، اطلع عليه بتاريخ 2022/10/19 على الساعة 08.39.

[2] الشروق اونلاين، https://www.echoroukonline.com أطلع عليه في 2022/10/24،

المطلب الثاني: واقع إصلاح وعصرنة الجماعات المحلية:

في إطار أنشطة إعادة تأهيل الجماعات المحلية والمرفق العمومي باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطلاق مجموعة من مشاريع العصرنة لتجسيد الحوكمة في الإدارة المحلية وتدعيم اللامركزية وترقية المساعي التشاركية وتقريب الإدارة من المواطن .

تطبيق هذه المشاريع والبرامج يهدف إلى تحسين الخدمة، تقريب الإدارة من المواطن، تعميم المعلومة وأنواع التسيير المعلوماتي في الخدمة العمومية.

مسار العصرنة هذا عرف تسارع في الوتيرة من خلال جملة من التدابير الخاصة بالمرفق العمومي على غرار تبسيط إنتاج الوثائق البيومترية وتعميم الإدارة الإلكترونية. هذه التدابير التي تدخل في إطار الإستراتيجية الحكومية الجديدة التي تهدف لأنسنة الإدارة وتقريبها من المواطن وضمان خدمات عمومية ذات نوعية، وكفاعل رئيسي في هذه الإستراتيجية التزمت مديرية السندات والوثائق المؤمنة بوزارة الداخلية بمخطط عمل الحكومة من خلال برنامج يرمي إلى تجسيد جانب العصرنة ورقمنة المرفق العمومي من خلال انتاج وتسليم الوثائق الإلكترونية البيومترية المؤمنة، بطاقة التعريف وجواز السفر ورخصة السياقة وبطاقة ترقيم السيارات[1].

و تضمن مديرية السندات والوثائق المؤمنة من خلال هذه الانجازات على إدخال وسائل تكنولوجية جديدة في إنتاج الوثائق الإدارية الحساسة وفتح مجال جديد للدولة وللمواطن الذي تصبح لديه وثيقة عصرية مؤمنة بجعله محصن عن محاولات انتحال الشخصية. التحكم في هذه التكنولوجيا مس في بادئ الأمر جواز السفر الذي يشكل أول خطوة في بناء الإدارة العصرية.ومست بعدها بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية ورخصة السياقة البيومترية

[1] **وزارة الداخلية والجماعات المحلية** ،رقمنة الإجراءات، استصدار الوثائق المؤمنة وتقريب الإدارة من المواطن، **مجلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية** ،العدد 2، جويلية 2018، ص، 33.

الإلكترونية بالتنقيط. هذه الإنجازات تمثل تقدم ملحوظ في محاربة تزوير الوثائق وتندرج في إطار الإمتثال إلى المعايير الدولية .[1]

وتعتبر رقمنة سجلات الحالة المدنية أولى مراحل الرقمنة في قطاع الجماعات المحلية حيث سمحت هذه العملية من عصرنة المرفق العام للحالة المدنية عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على مستوى البلديات وفروعها، وليصل للهدف المسطر وهو تقريب الإدارة من المواطن مر هذا المشروع بعدة مراحل[2]

1- رقمنة السجلات الورقية للحالة المدنية وإدخال بيانات أكثر من 98 مليون صورة لشهادات الميلاد والوفاة وعقود الزواج لتشكيل قاعدة بيانات محلية على مستوى البلديات، وقاعدة بيانات وطنية .

2- إصدار وثائق الحالة المدنية الثلاث، شهادة الميلاد، شهادة الوفاة، عقد الزواج على مستوى أي بلدية أو ملحقة من التراب الوطن.

3- تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات للوثائق السابقة الذكر

4- ربط مختلف القطاعات بسجل الحالة المدنية حتى يتسنى لها الحصول على الوثائق دون طلبها من المواطن.

5- تنبيه للنسخ الأوتوماتيكي للبيانات الهامشية

[1] **المرجع نفسه**، ص، 34.

[2] **وزارة الداخلية والجماعات المحلية** ، "عصرنة المرفق العام مكاسب هامة ومشاريع متواصلة "، **مجلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية** ، العدد 2، جويلية 2018، ص،29 .

كما عمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على إعتماد رقم تعريف وطني موحد يمثل شخصية كل مواطن ويشكل الرقم الوطني دعامة أساسية لربط قاعدة البيانات لمجموع الوثائق البيومترية.

ومرت عملية عصرنة الإدارة المحلية في مجال استخراج الوثائق الرسمية للحالة المدنية بخطوات هامة، كانت أولها قيام وزارة الداخلية أواخر سنة 2011 بإطلاق المرحلة الأولى من إصدار جواز السفر البيومتري بداية من جانفي 2012 على مستوى 47 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة وتم تعيين هذه الدوائر كنماذج للشروع في إستخراج جواز السفر البيومتري وتم تعميمها لاحقا على جميع المقاطعات والدوائر، وفي سنة 2015 وتعزيزا للامركزية كشفت وزارة الداخلية عن تحويل إستخراج جواز السفر البيومتري للبلديات بدلا من الدوائر تخفيفا للعبء على الإدارة والمواطن[1].

وقد جاء المرسوم التنفيذي15/315المتعلق بنسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية والذي يهدف إلى تحديد كيفيات إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني للحالة المدنية بطريقة إلكترونية كدعامة قانونية لإجراءات العصرنة بالبلدية.[2]

وفي مرحلة لاحقة صدر المرسوم الرئاسي 143/17 المؤرخ في 2017/04/18 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف البيومترية وتسليمها وتجديدها [3]، وتعتبر هذه الخطوة قفزة نوعية فيما يخص إدراج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الأعمال الإدارية.

---

[1] **يوسف ازروال، ليلى لعجال**، " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية بالجزائر "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، **العدد1**، المجلد 6، سنة 2022،

[2] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 315/15** بتاريخ 2015/12/10 ،المتعلق بنسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، **العدد** 68، المؤرخ في 2015/12/27، المواد: " 1-2-5".

واستكمالا لمشروع رقمنة الوثائق الرسمية تعد رخصة السياقة البيومترية بالتنقيط ثالث وثيقة رقمية تصدر بعد بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وتم تسليم أول رخصة سياقة الكترونية في شهر افريل 2018 لفائدة السائقين الجدد المتحصلين على رخصة سياقة وهذا على مستوى أربع بلديات نموذجية مزودة بنظام الشباك الإلكتروني الذي دخل حيز الخدمة في جانفي 2018، وننوه إلى أن هذا النظام سيعفي المواطن مستقبلا من تقديم وثائق ورقية لتجديد الرخصة.

وفي نفس السياق أشرف وزير الخارجية والجماعات المحلية يوم 18 جويلية 2018 بمعية وزير الشؤون الخارجية على إطلاق خدمة إلكترونية جديدة لمعالجة ملفات طلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة عن بعد لفائدة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وكذا استصدار وثائق الحالة المدنية المدون بالخارج بكل البلديات مقر الولاية[1]

ومنذ تسليم أول جواز سفر بيومتري تم اصدار حوالي 12 مليون جواز سفر بيومتري و9ملايين بطاقة تعريف وطنية بيومترية ومليون رخصة سياقة بيومترية سلمت سنة 2018 لتصل إلى 7 ملايين سنة 2020 وفي غضون 2021 ستنتج 46 وثيقة بيومترية، وكهدف استراتيجي استبدال جميع رخص السياقة الكلاسيكية سنة 2022 وإطلاق بطاقة الترقيم

[3] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي 143/17** بتاريخ 2017/04/18، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف البيومترية وتسليمها وتجديدها ،**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 25، المؤرخ في 2017/04/19.

[1] **وزارة الداخلية والجماعات المحلية** ، "رقمنة الإجراءات، استصدار الوثائق المؤمنة وتقريب الإدارة من المواطن"، **مرجع سابق**، ص ، 40.

الإلكترونية للمركبات، غير أن واقع الحال يظهر تعثر في إعداد رخصة السياقة الإلكترونية في جل بلديات الوطن[1].

وشيئا فشيئا توسع مجال الخدمات الرقمية المقدمة للمواطن عبر البوابات الإلكترونية لوزارة الداخلية وجماعاتها المحلية ففي سنة 2016 شرعت وزارة الداخلية في التسجيل الإلكتروني للحج عبر كافة بلديات الوطن حيث ساهم هذا الإجراء في تخفيف عبء التنقل واستخراج الوثائق والانتظار مقابل الشباك.[2]

وتماشيا مع الإصلاحات الرقمية في جل القطاعات العمومية التزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإعداد إستراتيجية تهدف إلى: [3]

- تجسيد الحوكمة في الإدارة
- تقليص البيروقراطية من خلال الشباك الموحد للمواطن
- تخفيف التكاليف واستخدام أمثل للموارد
- تكوين مواطن فاعل في تنمية إقليمه

ويندرج ضمن مخطط وزارة الداخلية والجماعات المحلية خاصة البلدية مشروع "الشباك الموحد الإلكتروني" الذي يعتبر تحد جديد رفعته مديرية السندات والوثائق المؤمنة بالوزارة في مجال التحكم في استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقلة نوعية للخدمة العمومية يعمل وفق قواعد بيانات محددة، ويسمح الشباك الإلكتروني الذي وضع حيز التنفيذ في 13 ديسمبر 2018 وتم تعميمه لاحقا عبر كامل بلديات الوطن، بتخفيف وتسهيل الإجراءات الإدارية للمواطن عن

[1] **المرجع نفسه** ، ص،36.

[2] **رابح الوافي، صلاح الدين شريط**،" استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول"، **مجلة معارف الدولية**، جامعة البويرة، **العدد** 23، ديسمبر 2017، ص 375،

[3] **وزارة الداخلية والجماعات المحلية** ، عصرنة المرفق العام مكاسب هامة ومشاريع متواصلة، **مرجع سابق**، ص، 28.

طريق دراسة سريعة ومؤمنة لدراسة الوثائق البيومترية مع تقليص الوثائق الإدارية ومدة دراستها وتكاليف إصدارها من خلال حذف بعض الوثائق، حيث تم تخفيظ نسبة 50% من الملفات الورقية[1]، وتتمثل الشبابيك الموحدة في[2]:

الشباك الموحد01: يشمل خدمات إستخراج وثائق الحالة المدنية والتنظيم العام (شهادة الوفاة، شهادة الميلاد، شهادة الزواج، شهادة وبطاقة الإقامة، رخص السياقة ولوحات الترقيم وبطاقة الناخب...)

الشباك الموحد02: ويشمل تقديم الخدمات الإدارية الخاصة بالوثائق المؤمنة (بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين)

الشباك الموحد03: يخص خدمات عامة كطلبات السكن، صيغ الدعم والمساعدات الاجتماعية، رخص البناء وسندات الربط المختلفة..إلخ

وفي إطار تجسيد استراتيجية عصرنة الجماعات المحلية كانت سنة 2020 المحطة الأوفر نصيبا لتحقيق التحول الرقمي الشامل وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات، ففي مجال تنمية المناطق المعزولة ومناطق الظل تم عام 2020 وضع نظام معلوماتي وطني خاص بمتابعة ملف التنمية بالمناطق المذكورة حيث تم إحصاء 13587 منطقة مع تدوين المشاريع المسجلة بها ومتابعة نسبة تقدمها، كما تم وضع نظام معلوماتي وطني لمتابعة وضعية المدارس الابتدائية وعددها 19807 يسمح البرنامج وضعية الهياكل والنقل والإطعام والأشغال المطلوبة

[1] محمد برهان جعفر، **مرجع سابق**، ص236،

[2] **المرجع نفسه** ، ص، 238.

بهذه الابتدائيات، كما أطلق تطبيق آخر لمتابعة منحة التمدرس سمح بتسليم 2.7 مليون منحة بقيمة 5000 دج لمستحقيها.[1]

وفي مجال السكن كان للنظام المعلوماتي الخاص بالبطاقية الوطنية * لطالبي السكن الفضل في القضاء على المحسوبية والفساد الإداري في توزيع السكنات.

وكان للفئات المعوزة نصيب من النظم المعلوماتية ففي إطار تسيير العملية التضامنية لشهر رمضان الكريم تم وضع تطبيق لتسجيل وتحيين قوائم المستفيدين ومتابعة حصولهم على المنحة .

وضع برامج جديدة لإحصاء الأحياء القصديرية بهدف إنشاء ملف شامل للأسر التي تعيش بها، وإعداد استراتيجيات للقضاء على هذه الأحياء ومتابعة عمليات تطورها عبر الأقمار الصناعية [2]

المطلب الثالث: متطلبات حوكمة الكترونية فعالة على مستوى الجماعات المحلية لتحقيق تنمية مستدامة

إن تطوير نظام الحوكمة الإلكترونية في الجماعات المحلية يعتمد على ضرورة توفير متطلبات تنظيمية وتقنية وكوادر بشرية قادرة على مواكبة التغيير والالتزام بإعادة هندسة الأعمال الإدارية تماشيا مع التطور التقني العالمي، وتوفير البنية التحتية اللازمة المتمثلة في التكنولوجيا

[1] يوسف ازروال، ليلى لعجال، **مرجع سابق**، ص، 1530.

[2] **مرجع سابق** ، ص، 1530.

* البطاقية الوطنية هي نظام معلوماتي رقمي أُنشئ لحصر جميع طالبي السكن بمختلف الصيغ (اجتماعي، ريفي، ترقوي...) عبر الولايات، ويُمنح كل طالب رقمًا تعريفًا وطنيًا موحدًا. يتم تحيين البيانات دوريًا على مستوى الدوائر والمقاطعات الإدارية، مما يخلق قاعدة بيانات مركزية دقيقة وشفافة.

تماشيا مع المخطط الوطني للعصرنة ومن أهم المتطلبات التي تسعى الجماعات المحلية لتوفيرها ما يلي :

1- **المتطلبات التقنية:** نظرا للثورة المعرفية وتسارع وتيرة الإبتكار والتقدم التكنولوجي وجب من أجل تفعيل الحوكمة الإلكترونية تعزيز البنية التحتية للحكومة الإلكترونية إذ لابد من توفير التجهيزات التقنية والمعدات الإلكترونية اللازمة مع العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات .

2- **المتطلبات التنظيمية والإدارية:** تنحصر المتطلبات الإدارية الواجب مراعاتها لتطبيق الحوكمة الإلكترونية في العناصر التالية:

- الرؤية الإستراتيجية وإرادة التغيير: من بين أهم المتطلبات التي تلزم لإرساء حوكمة إلكترونية، وضع استراتيجيات تعكس وجود رؤية مستقبلية للهيئة المحلية التي بدورها تعكس وجود إرادة سياسية مركزية تدعم هذا التغيير وتؤيده، فتتيح لها الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية اللازمة بعد وضع خطط متوسطة وطويلة الأمد للقيام بالتحول المطلوب.
- التوجه نحو عصرنة الوظائف الإدارية بالجماعات الإقليمية: إن أهمية الإدارة ونجاعتها وفعاليتها ترتكز أولا على طبيعة الوظائف التي تقوم بها من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرار، وقد تطورت هذه الوظائف لتواكب الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي العالمي الذي حول الوظائف الإدارية التقليدية إلى وظائف إلكترونية من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات وربط المؤسسة أو الهيئة العمومية بالفواعل الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفيما يلي طرح لأهم الوظائف الإدارية الإلكترونية التي تفرض على الجماعات الإقليمية التوجه لها لإرساء حوكمة إلكترونية فاعلة من أجل تحقيق تنمية مستدامة محلية شاملة:

- **التخطيط الإلكتروني (E.Planing):** لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة وجب على الهيئة التوجه نحو التخطيط الأفقي الآني وقصير المدى والمتجدد خاصة مع وجود تدفقات معلوماتية عالية في البيئة الداخلية والخارجية للإدارة وللقيام بتخطيط سليم يستدعي التنسيق بين الإدارة المركزية والمحلية لجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتحويلها لقواعد بيانات تحليلية سعيا لتحقيق استجابة سريعة لاحتياجات المواطنين .[1]

ومن أهم ميزات التخطيط الإلكتروني أنه عملية ديناميكية آنية وقصيرة المدى قابلة للتجديد والتطوير المستمر حسب تدفق المعلومات وتحيينها، وانتقال وظيفة التخطيط من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الدنيا، ولا توجد حواجز بين المخططين والمنفذين في ظل مشاريع الإدارة الإلكترونية يعمل فيها جميع العاملين في الخط الأمامي مقابل سطح المكتب وكلهم يمكنهم المساهمة في عملية التخطيط الإلكتروني.

- **التنظيم الإلكتروني (E.Organizing):** من العمليات القاعدية للوظائف الإدارية، التنظيم الإداري الذي يمثل عملية إدارية تهتم بتحديد المهام والمسؤوليات وتوزيع الصلاحيات على الأفراد وتخصيص الموارد وكذا التنسيق بين الأنشطة والأقسام من أجل إنجاز المهام بشكل فعال، وفي ضل التحول التكنولوجي انتقلت مكونات التنظيم الإداري التقليدي إلى التنظيم الإلكتروني ومن أهم مظاهره:

  - التنظيم الشبكي: حيث أصبح التنظيم الإلكتروني مرنا يسمح بالاتصال والتعاون بين مختلف الأفراد والتشبيك الواسع بين العاملين في مختلف الأقسام الإدارية عن طريق الشبكات الداخلية

[1] محمد برهان جعفر، **مرجع سابق**، ص60،

- تحول أنماط الاتصال من المستوى الهرمي إلى المستوى الأفقي من خلال شبكة الأنترنت فنلاحظ غياب للسلطة السلمية التي كانت ميزة في الإدارة التقليدية، فالتنظيم الإلكتروني أفقي يعتمد على التقسيم الإداري على أساس الوحدات أو الفرق الصغيرة متعددة المرؤوسين تتبادل فيها المعلومات بشكل مرن [1].

- النجاعة التنظيمية: في ظل مقاربة المناجمنت العمومي انتشر مفهوم النجاعة للتمكن من قياس الأعمال والنشاطات في القطاع العمومي وفقا لمؤشرات نوعية وكمية .

- **التوجيه الإلكتروني(القيادة_E.Leader):**[2] وتعرف القيادة بقدرة الرئيس على توجيه وقيادة مرؤوسيه لتحقيق أهداف المنظومة ويعتبر عماد عملية التوجيه، وأدى التغير في بيئة الأعمال فرض على المنظمات الإنتقال من نمط القيادة التقليدية إلى القيادة الإلكترونية التي تنقسم إلى :

- **القيادة الذاتية:** ترتكز على مجموع مواصفات في القائد ضمن إدارة أعماله عبر الانترنت وتطوير مهاراته الذاتية والتميز بمرونة التكيف مع مستجدات البيئة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **القيادة التقنية:** يمتلك القائد الإلكتروني القدرة على تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة والبرمجيات ومختلف شبكات التطبيقات في المنظمة التي يقودها ويقوم بهده المهام بسرعة الاستجابة والمبادرة والتنفيذ واتخاذ القرار.

[1] صفاء فتوح جمعة، **مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدراة الإلكترونية**، الطبعة 01، مصر: دار الفكر والقانون، 2014، ، ص، 71 .

[2] سمية بهلول ، **دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر**، "، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية ، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة 1، سنة 2018 ، ص 169.

- **القيادة البشرية الناعمة:** يجب القائد أن يمتاز بالحرفية والمعرفة وحسن التعامل مع المرؤوسين أولاوالزبائنالذين يبحثون عن خدمات سريعة وجيدة وهنا يجب على القائد التركيز على التجديد في نوعية الخدمات

- **اتخاذ القرار الإلكتروني(E.decision):** اتخاذ القرار الإلكتروني وجودته مرهون بتوفر البيانات والمعلومات والدعائم الرقمية المناسبة التي المرتبطة بالوحدات التنظيمية وتتجلى جودة القرار من خلال[1]:

  - سرعة الحصول على البيانات
  - تكامل ودقة المعلومات
  - وفرة التقارير الإحصائية

يرى الدكتور سعد غالب ياسين في كتابه الإدارة الإلكترونية أن تحليل الوظائف الإلكترونية يتطلب دراسة أهم التغيرات الجوهرية التي طرأت على نظرية الإدراة الحديثة تحت تأثير تكنولوجيا

المعلومات والإتصالات، وتتمثل هذه التغيرات في: [2]

- الإنتقال من نظم المعلومات المحوسبة المستقلة إلى نظم المعلومات المحوسبة الشبكية والتي تعمل بتقنيات متقدمة في مجال شبكات الاتصالات والتبادل الإلكتروني للبيانات.
- الإنتقال من نظم المعلومات الإدارية التقليدية إلى نظم المعلومات الإدارية الذكية
- الإنتقال إلى المعالجة الفورية خاصة مع التطور السريع والمتجدد للمدخلات والتي تتطلب تحديد دائم للبيانات.

[1] **محمد برهان جعفر، مرجع سابق ص،62** .

[2] ياسين سعد غالب ، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية ، عدد1، ديسمبر 2017، ص، 22.

- العمل من خلال الشبكات الداخلية والخارجية intranet/extranet
- تحول الهياكل التنظيمية من المركزية الوظيفية إلى اللامركزية الوظيفية إلى الهياكل المرنة المستندة على المعلومات لا الأحكام وعلى عمل الفريق لا عمل الفرد.
- ظهور مفهوم الميزة التنافسية التي تستند على قدرات عمل المنظمة

○ **التنفيذ الإلكتروني E.Implémentation** : يشير التنفيذ الإلكتروني إلى مختلف العمليات التنفيذية التي تهدف لتجسيد مخططات تسيير المنظمة واختبار الدعائم الرقمية وإنجازها على ضوء الأهداف والاستراتيجيات والحرص على التقييم المستمر.

○ **الرقابة الإلكترونية E.Controlling:** تعنى الرقابة الإلكترونية بكشف الانحرافات لما تم التخطيط له وما تم تنفيذه وتصحيحها وتتم العملية بصفة مستمرة من خلال استخدام الشبكات الداخلية للمؤسسة وتحليل قواعد البيانات المتوفرة لإيجاد الحلول المناسبة.[1]

3- **المتطلبات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم مورد يمكن للمنظمة أن تستثمره لتحقيق التغيير والتطوير التنظيمي، فتوفير رأس مال بشري مؤهل ومدرب هو أولى خطوات إرساء حوكمة إلكترونية فهو المحرك الأساسي للتغيير،[2] فيجب على الجزائر والجماعات الإقليمية بها العمل على توفير بنية تحتية بشرية على جميع المستويات متمكنة من تكنولوجيات الإعلام الاتصال أولا، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام بسلامة ونجاعة البرامج التعليمية والتموينية خاصة في هذا المجال، وتشجيع البحث وتطوير والابتكار بحيث تستطيع أن تضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

[1] **محمد برهان جعفر، مرجع سابق**، ص،62

[2] **Fouzia Chergui**, Op-cit. P, p (07-13).

فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ببرمجة دورات تكوينية موسعة مست المنتخبين المحليين ومستخدمي الجماعات المحلية في جل التراب الوطني، من أجل تأهيل الكادر البشري وجعله فعالا لتنفيذ مخططاتها في مجال الحوكمة الإلكترونية.

4- المتطلبات التشريعية والقانونية:

تشكل المنظومة التشريعية أحد الركائز الأساسية لإنجاح مشروع الحوكمة الإلكترونية، إذ لا يمكن تصور تحول رقمي فعّال دون وجود إطار قانوني واضح، مرن، ومتكامل. وقد أظهرت الدراسات أن الجزائر، رغم تبنيها لعدد من النصوص القانونية الداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال تواجه تحديات تشريعية تعيق تجسيد الحوكمة الإلكترونية على أرض الواقع.

من أبرز المتطلبات القانونية التي ينبغي توفرها:

- **تحديث القوانين الإدارية:** ضرورة مراجعة القوانين المنظمة للعمل الإداري بما يضمن إدماج الأدوات الرقمية في الإجراءات الرسمية، وتجاوز الطابع الورقي التقليدي.
- **إصدار تشريعات خاصة بالمعاملات الإلكترونية:** مثل قوانين التوقيع الإلكتروني، العقود الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، لضمان شرعية التعاملات الإلكترونية وثقة المواطنين.
- **تعزيز الإطار القانوني لحماية الأمن السيبراني:** من خلال سن قوانين واضحة تضمن حماية المنصات الرقمية الحكومية من الاختراقات، وتؤمن بيانات المستخدمين.
- **تحديد المسؤوليات القانونية للمؤسسات والموظفين:** لضمان المساءلة والشفافية في استخدام التكنولوجيا، وتفادي التداخل في الصلاحيات بين الجهات المختلفة.

- **تفعيل مبدأ الوصول إلى المعلومات:** عبر قوانين تضمن حق المواطن في الاطلاع على البيانات الحكومية، بما يعزز الشفافية والمساءلة.
- **دعم اللامركزية القانونية:** من خلال منح الجماعات المحلية صلاحيات قانونية واضحة لتطوير منصاتها الرقمية، بما يتماشى مع خصوصياتها المجالية.

وقد خلصت الدراسات إلى أن غياب إطار قانوني متكامل يشكل أحد أبرز العوائق أمام تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر، مما يستدعي إصلاحًا تشريعيًا شاملًا يواكب التحولات الرقمية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

5- المتطلبات الأمنية:

تحتاج الجماعات المحلية وكل المؤسسات العمومية في الجزائر إلى الالتزام بالمتطلبات الأمنية اللازمة لإرساء طكحوكمة إلكترونية فعالة ومستدامة، وذلك لحماية البيانات المهمة وضمان الخصوصية ومنع الاختراقات الإلكترونية والسرقة الإلكترونية والجرائم الإلكترونية الأخرى.

ومن أهم المتطلبات الأمنية التي يجب اتباعها لإرساء حوكمة إلكترونية فعالة في الجماعات المحلية:

- **تأمين البيانات والمعلومات:** يجب على الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في الجزائر تأمين جميع البيانات والمعلومات المهمة باستخدام تقنيات الحماية المناسبة، مثل البرمجيات الأمنية والشهادات الرقمية والتشفير.
- **تحديد الصلاحيات:** يجب على الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في الجزائر تحديد الصلاحيات بشكل واضح لكل مستخدم، بناءً على دوره ومسؤولياته، وذلك لمنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات والمعلومات.

- **تحديث البرامج والأجهزة:** يجب على الإدارة المحلية القيام بتحديث البرامج والأجهزة بشكل دوري، وذلك لتجنب الثغرات الأمنية والاختراقات الإلكترونية.

- **التدريب والتوعية:** تدريب الموظفين على السلوكيات الأمنية وتوعيتهم بأهمية الأمن الإلكتروني وكيفية الوقاية من الاختراقات الإلكترونية من أهم التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية.

- **إجراء عمليات النسخ الاحتياطي:** يجب على الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في الجزائر إجراء عمليات النسخ الاحتياطي للبيانات بشكل دوري، وذلك لتجنب فقدان البيانات في حالة حدوث أي طارئ.

- **تطبيق القوانين والتشريعات:** يجب على الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في الجزائر الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالأمن الإلكتروني وحماية البيانات والخصوصية، وتتضمن هذه التشريعات العديد من الإجراءات والتدابير الأمنية التي يجب اتباعها لضمان الأمن الإلكتروني وحماية البيانات والمعلومات الحساسة والخاصة وتحدد العقوبات لمرتكبي الجرائم الإلكترونية، مما يساعد منعها وتجويد الأمن الإلكتروني.

المطلب الرابع: تحديات إرساء حوكمة إلكترونية فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية

ان عملية إرساء حوكمة الكترونية في الجزائر وفي الجماعات الإقليمية بصفة خاصة، مرتبط بمدى تغلب الدولة على العقبات التي تقف في وجه هذا المشروع، والذي يحتاج الى المزيد من الفعالية حتى تؤدي الخلية القاعدية للامركزية دورها في عصرنة المرافق العمومية وتحسين وتطوير الخدمة العمومية، بما يتماشى مع متطلبات المواطن الجزائري وما يفرضه التطور

المتسارع للعالم في مجال تكنولوجيا المعلومات وترقية وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

ورغم إدراك الجزائر لأهمية الحوكمة الإلكترونية كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة على المستوى المحلي، إلا أنها تواجه جملة من التحديات البنيوية والمؤسساتية التي تعيق تفعيلها بشكل فعّال داخل الجماعات الإقليمية. من أبرز هذه التحديات:

- **ضعف البنية التحتية الرقمية:** لا تزال العديد من البلديات والولايات تعاني من نقص في التجهيزات التقنية، وشبكات الاتصال، مما يحد من قدرتها على تقديم خدمات إلكترونية متكاملة.

- **نقص الكفاءات البشرية المؤهلة:** يفتقر العديد من الموظفين المحليين إلى التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والحوكمة الرقمية، مما ينعكس سلبًا على جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة.
- **غياب التنسيق المؤسساتي:** ضعف التكامل بين مختلف المستويات الإدارية (المركزية والمحلية) يؤدي إلى تكرار الجهود وتضارب السياسات، مما يعيق بناء منظومة رقمية موحدة.
- **الفجوة الرقمية المجالية:** التفاوت الكبير بين المناطق الحضرية والريفية في الوصول إلى التكنولوجيا يخلق فجوة في فرص التنمية، ويحد من العدالة المجالية التي تُعد من ركائز التنمية المستدامة.

- **ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي:** لا تزال القوانين المنظمة للحوكمة الإلكترونية في الجزائر غير مكتملة أو غير مفعّلة بشكل كافٍ، مما يحد من قدرة الجماعات المحلية على تبني حلول رقمية مبتكرة.
- **محدودية التمويل المحلي:** تعاني الجماعات الإقليمية من ضعف الموارد المالية، مما يعيق الاستثمار في مشاريع التحول الرقمي، ويؤثر على استدامة المبادرات الإلكترونية.

ولتجاوز كل هذه التحديات يتطلب تبني رؤية وطنية متكاملة، ترتكز على دعم الجماعات المحلية تقنيًا وبشريًا، وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى تعزيز الإطار القانوني لضمان استدامة التحول الرقمي في خدمة التنمية المحلية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية: الحوكمة الإلكترونية بالإدارة المحلية بولاية المسيلة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين 2013-2021"

تمهيد:

تعتبر الفترة الممتدة من 2013 إلى 2021 هي فترة استخلاص النتائج المتحصل عليها من تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013، لهذا تم اعتماده كمجال زمني للدراسة، وقد تم اختيار الإدارة المحلية لولاية المسيلة مجالا مكانيا للدراسة لتعزيز توجهات الجامعة وربط نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي بالنتائج المتحصل عليها من خلال العمل الميداني عبر مختلف المديريات التنفيذية، والتي تم اختيارها بدقة للإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية الرئيسية وفروعها. وسيتم معالجة جل هذه النقاط ضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الحوكمة العمومية الالكترونية بولاية المسيلة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛**
- **المبحث الثاني: تحليل علاقة الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة -دراسة ميدانية**

المبحث الأول: الحوكمة العمومية الالكترونية بولاية المسيلة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إنّ تحليل تجربة الولاية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2021 يتيح الوقوف على مساهمة الحوكمة الإلكترونية في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي عبر ترشيد الموارد وتحسين الاستثمار، البعد الاجتماعي من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية والعدالة في الحصول على الخدمات، والبعد البيئي عبر دعم السياسات الموجهة لحماية الموارد الطبيعية.

وعليه، فإن هذا المبحث يسعى إلى إبراز العلاقة التفاعلية بين تطبيقات الحوكمة العمومية الإلكترونية في الإدارة المحلية لولاية المسيلة وبين أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التحديات التي واجهت هذه التجربة والفرص التي يمكن البناء عليها لتطوير نموذج أكثر شمولية وفعالية.

المطلب الأول : التعريف بنموذج الدراسة

أولا : الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري للولاية

تأخذ المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين شرق البلاد وغربه، وما بين الشمال وجنوب الوطن، فهي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 18.175 كلم2، ب 669 200 1 نسمة بكثافة سكانية تجاوز 66 نسمة في كلم.2

1- **حدود الولاية:** تحدها ولاية برج بوعريريج من الشمال، ولاية سطيف من الشمال الشرقي، ولاية البويرة من الشمال الغربي، ولاية باتنة من الشرق، ولاية المدية من الغرب، ولاية بسكرة من الجنوب الشرقي، ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

2- **التنظيم الإداري للولاية:** تكونت الولاية من المناطق غير المأهولة من الولايات الأم (سطيف، باتنة، المدية) و التي تجمعت لتشكيل تراب الولاية في سبتمبر 1974، وتضم 23 بلدية عند إنشائها و التي أصبحت47 بلدية تشرف عليها 15 دائرة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984.

. **طابع الولاية:** تعتبر ولاية المسيلة ذات طابع فلاحي رعوي وهذا بفضل المناطق الرعوية كما أن بلديات الولاية مصنفة إلى صنفين صنف حضري و صنف ريفي على النحو التالي:

. **البلديات الحضرية:** المسيلة- المعاضيد- حمام الضلعة- أولاد دراج- الخبانة- الشلال- مقرة- برهوم- اولاد عدي القبالة- سيدي عيسى- عين الحجل- ونوغة- بوسعادة- أولاد سيدي إبراهيم- سيدي عامر- بن سرور- الهامل- عين الملح- امجدل- بني يلمان- جبل مساعد.

. **البلديات الريفية:** تارمونت- المطارفة- امسيف- أولاد ماضي- عين خضرة- بلعايبة- سيدي هجرس- تامسة- أولاد سليمان- الحوامد- أولاد منصور- المعاريف- الدهاهنة- بوطي سايح- خطوطي سد الجير-زرزور- محمد بوضياف-بنزوه- بئر فضة- عين فارس- سيدي امحمد- مناعة- السوامع- سليم- اولتام.[1].

ثانيا: السكـــان:

1- **الإطار العام للسكان:** بلغ عدد سكان ولاية المسيلة حوالي 9583361 نسمة مع نهاية 2019. بكثافة سكانية تقدر ب74ن/ كلم2.

[1] موقع وزارة الداخلية عبر الرابط : https://interieur.gov.dz/Monographie أطلع عليه يوم 2023/03/14، 9.00سا.

من خلال البنية التركيبية لسكان الولاية فإننا نجد أن عدد الذكور يساوي 922 680نسمة بينما عدد الإناث 036 656 نسمة أي بمعدل 49.05%. كما نلاحظ أن تركيبة السكانية هي تركيبة فتية حيث أن عدد السكان الأقل من 25 سنة تمثل 64.64 %.بينما عدد السكان الأكثر من 60 سنة تمثل 5.47.%.

تطور السكان منذ القسيم الإداري لسنة 1984: منذ 1984 أصبحت ولاية المسيلة تتكون من 15 دائرة و47 بلدية قدر عدد السكان آنذاك ب: 642 532 نسمة وفي سنة 1987 عدد السكان أصبح يساوي 026 605 نسمة وفي سنة 1998 ارتفع عدد السكان بزيادة قدرها 2.73 % ليصبح 353 814 نسمة وفي اخر احصاء وطني من سنة 2008 عدد سكان الولاية يساوي 513 983 نسمة أي بزيادة تقدر ب:1.90 .%

2-توزيع السكان و الشغل:

- **توزيع السكان:**
  - السكان في حالة نشاط:61.52% من فئة السكان في سن العمل أي 552382 نسمة؛
  - السكان في حالة شغل: 297337 نسمة؛
  - السكان في حالة بطالة: 256 45نسمة.
- **توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي:**[1]
  - الإدارة:909 63 نسمة ؛
  - بناء وأشغال عمومية:536 45 نسمة ؛

[1] **نفس الموقع المذكور سابقا.**

- فلاحة: 189 101 نسمة ؛
- خدمات :365 54 نسمة ؛
- تجارة:119 52 نسمة ؛
- ميادين أخرى:626 1 نسمة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي

الولاية يترأسها الوالي ويشرف عليها سلميا، ويتولى تنسيقها وتنظيمها من أجل تنفيذ أحسن لمداولات المجلس الشعبي الولائي و قرارات الحكومة، ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 94/215 المؤرخ في: 1994/07/23 المحدد لأجهزة وهياكل إدارة الولاية هيكل الولاية

ويتشكل الهيكل التنظيمي للولاية من الهيئات التالية: [1]

الوالي: يعتبر الوالي شخص معنوي عام يرأس الولاية ويمثلها في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية، كما يعد الوسيط بين الإدارة والمحلية والسلطة المركزية، فهو ممثل الدولة على مستوى الولاية ومفوض الحكومة ورجل القرار والميدان بالولاية، وعميد الوساطة بين مختلف المؤسسات والأطراف، لذا يعهد إليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزراء على مستوى إقليمه، كما يتولى التنسيق بين مختلف المصالح داخل تراب الولاية.

بالإضافة إلى السلطات التي يتمتع بها الوالي على المستوى المحلي بوصفه ممثلا للولاية، فإنه يتمتع بصلاحيات أكثر أهمية باعتباره ممثلا للدولة على مستوى الولاية ومفوض للحكومة بحيث تشمل

[1] موقع ولاية المسيلة عبر الرابط www، wilaya-msila، wilaya-msila-de-la-organigramme/lawilaya/dzأطلع عليه يوم 2023/03/14، 9.00 سا.

أهم هذه السلطات الموكلة للوالي بهذه الصفة في مجال الصلاحيات التنفيذية، ثم في مجال التمثيل والرقابة، وأخيرا في مجال الضبط

الأمانة العامة للولاية: الأمانة العامة للولاية تعتبر من أهم المصالح الإدارية بالولاية، وهذا بالنظر إلى المهام والوظائف الموكلة إليها حيث يشرف على تسييرها الأمين العام الذي يحتل المرتبة الثانية بعد مركز الوالي وتتكون الأمانة العامة في الولاية من مجموعة من المصالح حسب أهمية الولاية مقسمة إلى مكاتب، ويشرف على الكتابة العامة الأمين أو الكاتب العام للولاية. وطبقا للمادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 94-215 تتمثل مهمة الكاتب العام تحت سلطة الوالي فيما يأتي: [1]

- يسهر على العمل الإداري ويضمن استمراريته.
- يتابع عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية.
- ينسق أعمال المديرين في الولاية.
- ينشط الهياكل المكلفة بالوثائق والمحفوظات والتلخيص وينسقها.
- يتابع عمل أجهزة الولاية وهياكلها.

وبهذه الصفة يكلف بما يأتي:

- ينشط مجموع برامج التجهيز والاستثمار في الولاية ويسهر على تنفيذها.
- يتابع تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي والقرارات التي يتخذها مجلس الولاية.
- يتولى رئاسة لجنة الصفقات في الولاية.
- يكون رصيد الوثائق والمحفوظات في الولاية ويسيره.

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-215**،المؤرخ في 23 جويلية 1994،الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهياكلها، **ج ر ج ج** العدد 94/48.

المفتشية العامة: هي جهاز رقابة، مهامها وصلاحياتها محددة بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 94-216، وتتولى تحت سلطة الوالي القيام بمهام عامة ودائمة لتقويم نشاط الأجهزة والهياكل والمؤسسات غير الممركزة واللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، يسيرها مفتش عام يساعده مفتشان أو ثلاثة بالإضافة إلى إطارات وأعوان إداريين يضمنون السير الحسن للمهام التي تطله المفتشية العامة بمتابعتها. وتتلخص مهام المفتشية العامة في الولاية حسب المادة: "06" من المرسوم التنفيذي رقم 94-216 القيام بما يلي: [1]

- القيام باستمرار بعملية تقييم عمل الهياكل والأجهزة والمؤسسات الموضوعة تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قصد تصحيح النقائص واقتراح التدابير التصحيحية اللازمة وكل إجراء من شأنه أن يضاعف نتائجها ويحسن نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

- السهر على الاحترام الدائم للتشريع والتنظيم المعمول بهما والمطبقة على مهام وأعمال الهياكل والمؤسسات المعنية بمجال تدخلها.

- القيام ببناء على طلب الوالي بأي تحقيق تبرره وضعية خاصة ترتبط بمهام وأعمال الأجهزة والهياكل والمؤسسات المالية المعنية بمجال تدخلها.

- تتدخل المفتشية العامة في الولاية على أساس برنامج سنوي يندرج في إطار مخطط أعمال يقره الوالي، وتبلغ التقارير التي يحررها المفتشون عقب انتهاء مهامهم إلى الوالي وترسل ملخصات منها بصفة دورية إلى الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.

الديوان: هو هيئة مساعدة للوالي وتعمل تحت إشرافه مباشرة، ويشرف على إدارتها رئيس الديوان الذي يساعد الوالي في ممارسة وتنفيذ مهامه بالولاية، كما يساعده ملحقون بالديوان يتراوح عددهم حسب

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-216**،المؤرخ في 23 جويلية 1994،المتعلق بالمفتشية العامة للولاية، **ج ر ج ج** العدد 94/48.

أهمية الولاية تحدد بناء على قرار وزاري مشترك بين وزير الداخلية ووزير المالية والوزير المكلف بالداخلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، أما بالنسبة للمهام التي يضطلع بها الديوان فهي تتمثل في :

- العلاقات الخارجية والبروتوكولات
- العلاقات وأجهزة الإعلام والصحافة
- أنشطة مصلحة الاتصالات السلكية واللاسلكية والشفرة
- ويلاحظ أن جهاز الديوان له مكانة معتبرة في تسيير وفعالية الأجهزة الإدارية عموما والولاية.

مديرية الادارة المحلية: تتمثل مهمتها الأساسية في التنسيق بين الولاية والبلديات وممارسة الوصاية عليها، وتتكون مديرية الإدارة المحلية التي يشرف عليها مديرها من ثلاثة مصالح هي:

- مصلحة التنشيط المحلي والنفقات والبرمجة
- مصلحة تسيير المستخدمين
- مصلحة الميزانية والممتلكات

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 95 -265 صلاحيات مديرية الإدارة المحلية في[1] :

- إعداد ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في الولاية والسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة.
- دراسة اقتراح ووضع كيفيات تسيير المستخدمين المعنيين لدى المصالح المشتركة في الولاية.
- دراسة وتطوير كل عمليات تحسين مستوى المستخدمين لدى المصالح المشتركة في الولاية.
- تجميع كل الوثائق الضرورية لسير مصالح البلديات سيرا منتظما وتحليلها وتوزيعها.
- تقوم بكل دراسة وتحليل يمكنان الولاية والبلدية من دعم مواردها المالية وتحسينها.

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-265**،المؤرخ في6 سبتمبر 1995، المحدد لصلاحيات مصالح التقنين و الشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها ، **ج ر ج ج** العدد 95/50.

- تضبط باستمرار الوثائق المتعلقة بتسيير ممتلكات الولاية.

- تدرس الميزانيات والحسابات الإدارية في البلديات والمؤسسات العمومية وتوافق عليها.

مديريـة التقنـين والشـؤون العامـة للولايـة: تعد مديريـة التقنين والشؤون العامـة أكثر مـديريات الولايـة احتكاكا بالمواطن وذلك نظرا للمهام والصلاحيات المنوطة بأدائها المتمثلة في:

- السهر على تطبيق التقنين العام واحترامه.

- تضمن مراقبة شرعية التدابير التنظيمية التي تقرر على المستوى المحلي.

- تـنظم بالاتصـال مـع الأجهـزة والهياكـل المعنيـة العمليـات الانتخابيـة وتتـولى التسـيير الإداري للمنتخبين البلديين والولائيين .

- تسهر على تبليغ القرارات الإدارية الولائية.

- تطبق التنظيم المتعلق بنقل الأشخاص.

- تدرس منازعات الدولة والولاية وتتابعها.

- تسهر على قيام البلديات بنشر القرارات التي يجب إشهارها.

- تتخذ إجراءات التسخير ونزع الملكية أو الوضع تحت حماية الدولة وتتابع ذلك.

كما تضم مديريـة التقنين والشؤون العامـة للولاية ثلاث مصالح كل مصلحة بها ثلاث مكاتب موزعة كما يلي:

مصلحة تنقل الأشخاص: وتتفرع إلى ثلاث مكاتب هي:

- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية.

- مكتب حركة المواطنين.

- مكتب حركة الأجانب

مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: وتتفرع إلى ثلاث مكاتب هي:

- مكتب نزع الملكية والمنازعات.
- مكتب العقود الإدارية ومداولات الولاية.
- مكتب العقود ومداولات البلدية

مصلحة التنظيم العام: وتتفرع إلى ثلاث مكاتب هي:

- مكتب حركة السيارات.
- مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة.
- مكتب الجمعيات والإنتخابات.

المجلس الولائي: هو جهاز يعمل تحت إشراف وسلطة الوالي، ويقوم بتنفيذ قرارات الحكومة كما يعمل في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول بتفحص كل المسائل المعروضة عليه من طرف الوالي، أو أحد أعضائه.

وحسب المادة: " 22 " من **المرسوم التنفيذي رقم 94-215** يجتمع مجلس الولاية في دورة العادية مرة واحدة في الأسبوع برئاسة الوالي، وقع له مانع يخلفه الكاتب العام، كما أن عادية مرة واحدة في الأسبوع برئاسة الوالي، وللمجلس أن يعقد اجتماعات غير عادية باستدعاء من الوالي عندما يتطلب الوضع ذلك، ويكلف بما يلي : [1]

- يتخذ جميع التدابير اللازمة التي من شأنها أن تحافظ على سلطة الدولة ومصداقيتها وعلى احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- مساعدة الوالي في حالة الاستعجال.

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم** 2015/94 ، **سبق ذكره،** المادة: "22".

- برمجة وتنشيط، ربط وتقويم ومراقبة عمل المصالح أو الأسلاك المهنية التي هي تحت إشرافه

- إعداد ودراسة المشاريع والتقديرات الخاصة بتنمية القطاعات بالولاية وهذا بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

- إعطاء آرائه حول المشاريع المسطرة على مستوى الولاية

مندوب الأمن: يتولى مندوب الأمن لدى الوالي مساعدة هذا الأخير في تصور التدابير الخاصة بميدان الأمن الوقائي وتنفيذها وتقييمها وبهذه الصفة ينشط وينسق تحت سلطة الوالي أعمال المكلفين بمهمة الأمن ومساعدي الأمن في الدوائر والبلديات تحت سلطة الوالي، كما له أن يطلب في حدود اختصاصه كل الوثائق والمعلومات التي لها علاقة بالمهام المسندة إليهم، كما يتولون استغلالها وارسالها عند الاقتضاء إلى الهيئات المعنية.

المطلب الثاني: إستراتيجية الجماعات الإقليمية لولاية المسيلة لإرساء حوكمة إلكترونية خدمة للتنمية المستدامة

وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مجموعة من التطبيقات الرقمية على المستوى المركزي والمحلي، تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة وتمكين المواطن وتحسين جودة الخدمات العامة، تطبيقات تساهم مجملها في تحقيق التنمية المستدامة بأهدافها وأبعادها المختلفة، ومن خلال التربص الميداني بمقر ولاية المسيلة وبلدية بوسعادة كان لنا إطلاع مباشر بمختلف التطبيقات المستعملة وتمكنا من التعرف على أهميتها في إرساء بعض جوانب الحوكمة الكترونية وكيف انها تساهم بصورة أو بأخرى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: التطبيقات الرقمية المستعملة في ولاية المسيلة

أولا: التطبيقات المستعملة على مستوى مديرية الإدارة المحلية

- **نظام معلومات تسيير الموارد البشرية للإدارة المركزية والجماعات المحلية:** كان يعتمد في تسيير الموارد البشرية في قطاع الداخلية على الطريقة التقليدية المعتمدة أساسا على الورق والتي يعتبر جدول الارسال وسيلة الإتصال الغالبة ما بين وحداتها(الوزارة، الولاية، الدائرة، البلدية) ، من هنا كان لزاما لوزارة الداخلية وضع نضم رقمية لتسيير الموارد البشرية فتم الانطلاق بالعمل ب نظام معلومات تسيير الموارد البشرية للإدارة المركزية والجماعات المحلية بصفة رسمية سنة 2018 بموجب مراسلة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية المؤرخة في 16سبتمبر2018 غايته إبراز تسيير توقعي للموارد البشرية والوظائف وكذا تحسين مؤهلات الموظفين.

بعدها تم تدريجيا توسيع نطاق الخدمات ووثائق التسيير إلى مجالات عديدة مثل العطل والغيابات، التقييم الدوري والسنوي للمستخدمين ومتابعة ملف الإدماج المهني والإجتماعي. كما تم إطلاق خدمات جديدة في سنة 2022 على غرار أنظمة الترقية في الدرجات للموظفين واحتساب الخبرة المهنية للأعوان المتعاقدين كما يتطلع إلى توسيع نطاق خدماتها إلى احتساب رواتب وأجور الموظفين. وذلك بهدف عصرنة تسيير المورد البشري بقطاع الداخلية (وزارة الداخلية،التعليمة رقم 11773، المؤرخة في 24أكتوبر2022).

- **النظام المعلوماتي لتسيير ومتابعة برامج التجهيز العمومي:** هذه التطبيقة عبارة عن نظام فرعي عن النظام المعلوماتي الإحصائي الإقليمي الشامل المساعد على اتخاذ القرار، دخلت حيز الاستغلال بموجب التعليمة رقم 1479 المؤرخة في 07 فيفري 2022 الصادرة عن وزارة الداخلية.

في البداية تم تنصيبها على مستوى مصلحة التلخيص للأمانة العامة للولاية ،بعدها تم تحيينها وتوسيعها لتشمل قسم البرامج المسجلة في إطار ميزانية الولاية، صندوق التضامن والضمان للجماعات

المحلية الخاص بالقطاعات، و تنصيبها على مستوى مديرية الإدارة المحلية لمتابعة عمليات التجهيز المدرجة ضمن ميزانية التجهيز للولاية عبر جميع المراحل (التسجيل، التعاقد،والإنجاز المادي والمالي وأخيرا الغلق) وذلك بالولوج إلى التطبيقة من طرف الإطار المكلف بها الذي يقوم بتحيين البيانات المتعلقة بمختلف المشاريع والبرامج شهريا،حيث سمح هذا النظام المعلوماتي للمسؤولين المحليين،من متابعة تنفيذ مختلف البرامج التنموية.

- **تطبيقة متابعة المنحة المدرسية:** تم تخصيص مبلغ 5000 دج مرة واحدة بداية كل سنة دراسية لكل تلميذ ينتمي إلى إحدى الفئات الاجتماعية التالية:

-منحدر من عائلة محرومة، أو لا يتوفر أولياءه أو أوصيائه على أي دخل.

- يقل أو يساوي الدخل الشهري أولياءه أو أوصيائه الحد الوطني الأدنى المضمون.

حيث كان يعتمد على ملف ورقي يتضمن جملة من الوثائق يستوجب إيداعها حتى يتسنى التسجيل للإستفادة من هذه المنحة، كما أن هذه العملية كانت تتم بشكل متأخر بالنسبة لكل دخول مدرسي، لكن بموجب المرسوم التنفيذي 61/21 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المتضمن إحداث منحة مدرسية خاصة وتحديد شروط وكيفيات منحها[1]، تم إنشاء بطاقية وطنية رقمية لتسيير المنحة المدرسية الخاصة لدى مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ،تخص التأكد من المعلومات المتعلقة بأولياء أو أوصياء التلاميذ المعنيين بهذه المنحة، من خلال الاستعانة بقواعد المعطيات لوزارات الداخلية والتربية الوطنية والمالية و التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة و بالتنسيق مع الهيئات المعنية التابعة لوزارتي التجارة والعمل والتشغيل والضمان الإجتماعي و كذا كل الهيئات الأخرى المعنية. بحيث أصبح يتم إعداد القائمة الأولية للتلاميذ المعنيين بالمنحة على مستوى كل مؤسسة تربوية في

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي** 61/21 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المتضمن إحداث منحة مدرسية خاصة وتحديد شروط وكيفيات منحها، **ج ر ج ج** ، العدد 2021/11.

كافة الأطوار على أساس المعلومات الواردة في "استمارة طلب الإستفادة من المنحة المدرسية" التي تملأ من طرف ولي أو وصي التلميذ مرفوقة بصك بريدي فقط.

وبعد كل هذه الإجراءات الرقمية يشترط وضع ملف بالمؤسسات التربوية يضم نسخة من وثيقة الهوية البيومترية لوالدي التلميذ (الأب والأم) أو وصيّه !!

- **تطبيقة متابعة العملية التضامنية لشهر رمضان:** ككل سنة و قبل دخول الشهر المعظم يتم التحضير لإطلاق عملية تضامنية، حيث كانت عبارة عن طرود غذائية لكن بموجب صدور التعليمة الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 16 أفريل 2019 المتعلقة بالعملية التضامنية لشهر رمضان تم استبدال الطرود الغذائية بإعانات مالية لفائدة العائلات المعوزة بهدف الحفاظ على كرامة المواطن و القضاء على الطوابير و اقتصاد التكاليف المترتبة عن اعتماد نظام الطرود الغذائية.

هذه العملية تؤطر من طرف لجان ولائية ولجان الدوائر و البلديات، كما تم إعفاء المواطن من جميع الوثائق التي طلبت في السنوات قبل سنة 2019 على غرار شهادات الإنخراط في الصندوق الوطني للتأمينات لغير الأجراء والأجراء والسجل التجاري والتكليف الضريبي (**CNR.CASNOS.CNAS**) لتتكفل البلدية بالتحقيق فيها بالتنسيق مع هذه المصالح، واقتصر الملف على استمارة نموذجية بالنسبة للمو اطنين الذين سبق لهم الإستفادة و استمارة مرفقة ببطاقة الهوية بالنسبة للمسجلين الجدد

وابتداءً من سنة 2020، تم اعتماد تطبيقة إلكترونية لإحصاء قوائم المستفيدين من إعانة رمضان، وذلك تنفيذًا لما جاء في المنشور الوزاري رقم 03 المؤرخ في 20 أكتوبر 2019 المتعلق بالعملية التضامنية الخاصة بشهر رمضان وهذا بهدف:

- مراجعة وتطهير قوائم المستفيدين من الإعانات لضمان دقة البيانات.

- توزيع الإعانات عبر النظام الإلكتروني وفقًا للمعايير المحددة.
- تتبع دقيق للعملية وإحصاء شامل للعائلات المعوزة.
- توحيد عملية التوزيع على المستوى الوطني وضمان شفافيتها.
- تقديم معطيات محينة، دقيقة، ومضبوطة.
- القضاء على الطوابير وضمان وصول الإعانات قبل حلول شهر رمضان.
- اقتصاد الوقت من خلال تفادي إجراءات الصفقات العمومية.
- تسهيل مراقبة حركة الأموال المرصودة للعملية التضامنية وأوجه صرفها.

هذه المبادرة ساهمت في تنظيم العملية التضامنية بشكل أكثر فعالية، وتندرج ضمن جهود رقمنة الإدارة العمومية وفقًا لأحدث التكنولوجيات، تحت إشراف مديرية الإدارة المحلية ، مصلحة التنشيط المحلي.

- **النظام المعلوماتي لتسيير إعانات التجهيز والاستثمار الممنوحة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (FCCL – سابقًا CSGCL):** في إطار تحسين آليات متابعة وتسيير إعانات التجهيز والاستثمار الممنوحة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (FCCL)، تم تطوير نظام معلوماتي خاص لهذا الغرض.

تم تجريب النظام لأول مرة على مستوى الجماعات المحلية لولاية بومرداس، وذلك بموجب المذكرة التأطيرية رقم 903 المؤرخة في 23 أكتوبر 2022 والصادرة عن وزارة الداخلية، وبعد تحقيق نتائج إيجابية خلال مرحلة التجريب، صدر عن وزارة الداخلية التعليمة الوزارية رقم 16940 المؤرخة

في 15 نوفمبر 2023، والتي تقضي بتعميم استخدام النظام على المستوى الوطني،[1] ويهدف هذا الأخير إلى:

– تمكين البلديات والولايات من إدخال كافة المعلومات المتعلقة بمشاريع التجهيز المقترحة حسب الأولويات السنوية

– متابعة مراحل إنجاز المشاريع المصادق عليها في مختلف الولايات بشكل دقيق ومنظم

وهذا النظام يشكل خطوة مهمة نحو رقمنة تسيير الموارد المالية المحلية، ويعزز من الشفافية، الفعالية، والتخطيط الاستراتيجي في توزيع الإعانات التنموية.

ثانيا: التطبيقات المستعملة على مستوى مديرية التقنين والشؤون العامة:

- **نظام المعلومات الخاص بالجمعيات:** تم إعداد تطبيق معلوماتي خاص بالجمعيات بكل أصنافها الوطنية، مابين الولايات، الولائية ووالبلديةبموجب التعليمة الوزارية رقم 23 المؤرخة في 15 جويلية 2020 والصادرة عن وزارة الداخلية التي تتعلق بنظام المعلومات الخاص بالجمعيات.

من خلال هذا النظام تم التوصل إلى رقمنة الملفات الخاصة بالحركة الجمعوية، وتوفير فضاء رقمي لتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة بين الإدارة المركزية والجماعات لملحلية حاليا، ويطمح إلى توفيرها مستقبلا ما بين القطاعات. وتسعى الدولة من خلال هذا إلى:

– تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير الجمعيات من خلال إتاحة المعلومات بشكل منظم ومحدث

– تحسين الكفاءة الإدارية عبر تقليص الإجراءات الورقية وتسهيل الوصول إلى البيانات.

[1] **وردة حدوش،فريدة فركول،** " دور التطبيقات الرقمية في تحسين الخدمة العمومية بالإدارة المحلية :ولاية بومرداس أنموذجا"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 8،العدد 1، سنة 2024، ص، 632.

– تمكين المجتمع المدني من أداء دوره التنموي عبر آليات رقمية تضمن التفاعل والتكامل مع السياسات العمومية.

– دعم الاستدامة المؤسسية من خلال بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة تساهم في التخطيط، التقييم، والتوجيه الاستراتيجي للأنشطة الجمعوية.

هذا النظام يشكل خطوة محورية نحو حوكمة إلكترونية تشاركية، ويعكس التوجه الوطني نحو رقمنة الإدارة العمومية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويعزز دور الجمعيات كشريك فاعل في تحقيقها.

- **تطبيقتي متابعة التسجيلات في قرعة الحج والتسجيل الإلكتروني للحج:**

في البداية، كانت عمليتا متابعة التسجيلات في قرعة الحج والتسجيل الإلكتروني للحج تتم حصريًا على مستوى وزارة الداخلية، حيث يُكلف موظف من مديرية التنظيم والشؤون العامة في كل ولاية بالتنقل إلى مقر الوزارة لإتمام الإجراءات، التي كانت تعتمد على الملفات الورقية.

لكن منذ سنة 2016، تم توسيع استخدام التطبيقتين إلى مستوى الولايات والبلديات، مما أتاح للمواطنين التسجيل في قرعة الحج إلكترونيًا عبر الموقع المخصص أو مباشرة في البلدية. تقوم مصالح البلدية برقمنة بيانات المسجلين، وتُجرى القرعة علنيًا على مستوى البلديات، بينما تُخصص قرعة خاصة على مستوى الولاية لفئة كبار السن (70 سنة فما فوق) والمسجلين لأكثر من 10 مرات.

يتم إعداد محضرين للفائزين: أحدهما يدوي والآخر إلكتروني، ثم تُرسل البيانات إلى وزارة الداخلية لإعداد دفاتر الحجاج، رقن المعلومات، وطلب التأشيرة إلكترونيًا، والتي تُطبع وتُسلّم للمستفيدين. وتهدف التطبيقتين إلى:

– رقمنة إجراءات التسجيل والقرعة لتقليص الاعتماد على الورق.

– تسهيل مشاركة المواطنين في العملية دون الحاجة للتنقل إلى العاصمة.

– ضمان الشفافية والعدالة في إجراء القرعة.

– تسريع معالجة الملفات وإصدار التأشيرات إلكترونيًا.

– تحسين التنسيق بين الجماعات المحلية والوزارة في تسيير ملف الحج.

ثالثا: التطبيقات المستعملة على مستوى ديوان الوالي: توجد على مستوى ديوان الوالي مجموعة مهمة من التطبيقات يكلف بمتابعتها ملحقين بالديوان منها:

- **تطبيقة "نشكي" لمعالجة عرائض المواطنين**

بموجب الإرسال رقم 13924 المؤرخ في 12 أكتوبر 2021، أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الأرضية الرقمية "نشكي"، المخصصة لمعالجة عرائض وشكاوى المواطنين بشكل فوري وفعّال. تم توجيه تعليمات إلى رؤساء الدوائر، المديرين التنفيذيين، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية لمتابعة العملية، دراسة العرائض والرد عليها، وضمان التكفل بانشغالات المواطنين.

من خلال فتح حسابات خاصة وتوزيع كلمات مرور للمكلفين بالعملية على مستوى الدوائر، البلديات، والمديريات، أصبحت السلطات المركزية قادرة على متابعة الشكاوى إلكترونيًا، والاطلاع عليها ومعالجتها عبر منصة "نشكي". كما تم تعيين نقطة ارتكاز على مستوى ديوان الوزارة لضمان متابعة دقيقة لهذا الملف.

- **نظام "PALAUDISME " لمتابعة انتشار الملاريا:**

يُعد نظام "**PALAUDISME**" نظامًا فرعيًا ضمن منظومة المعلومات الموجهة لدعم اتخاذ القرار، ويهدف إلى متابعة انتشار مرض الملاريا على مستوى ولايات الوطن، نظرًا لحساسية هذا الملف وضرورة توفر معلومات دقيقة وآنية لتسييره.

تقوم مديرية الصحة بإرسال وضعية الحالات المسجلة شهريًا وفق جدول نموذجي إلى خلية المتابعة على مستوى الديوان، وذلك في اليوم الأول من كل شهر عبر الفاكس. تُدخل هذه البيانات في التطبيقة الرقمية، مما يمكّن المصالح الوزارية المختصة من متابعة الوضع واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

- تطبيقة PALC لمتابعة وفرة المواد الغذائية ومحاربة المضاربة:

تُعد هذه التطبيقة نظامًا معلوماتيًا تم وضعه على مستوى ديوان الوالي بموجب التعليمة رقم 890 الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ 17 أكتوبر 2022، بهدف متابعة وفرة المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ومحاربة المضاربة غير المشروعة.

يتم تشغيل النظام بالتنسيق مع مديريتي التجارة والفلاحة، حيث تُرسل المعطيات اليومية حول المواد الأساسية (حبوب، بقوليات، لحوم...) إلى مصالح الديوان، ليتم رقنها في التطبيقة. هذا يسمح للوزارة بمتابعة الأسعار، الكميات، والمخزونات بشكل يومي، مما يضمن رقابة مستمرة وفعالة.

تعمل **PALC** كلوحة قيادة مركزية تتيح للسلطات العليا الاطلاع على الوضعيات المحلية بدقة، ومقارنة الأسعار بين الولايات (منخفضة، عادية، مرتفعة)، مما يُمكّن من اتخاذ قرارات فورية ومبنية على معلومات دقيقة.

في السابق، كانت كل ولاية تُدير هذه العملية بشكل مستقل، وتُبلغ السلطات المركزية كتابيًا، مما كان يُسبب تأخرًا في وصول المعلومات. أما الآن، فقد ساهم النظام في تسريع تدفق البيانات وتقليص الفجوة الزمنية بين الحدث واتخاذ القرار.

- **تطبيقة متابعة عملية التشجير:**

تم إطلاق تطبيقة متابعة عملية التشجير كنظام فرعي ضمن النظام المعلوماتي الإحصائي المساعد على اتخاذ القرار، بموجب التعليمة رقم 13722 المؤرخة في 07 أكتوبر 2021 والصادرة عن وزارة الداخلية، بهدف إحصاء وتتبع عمليات التشجير على المستوى الوطني.

تم تنصيب التطبيقة على مستوى الدائرة الوزارية، ووُضعت تحت تصرف اللجان الولائية المكلفة بمتابعة العملية، تقوم هذه الأخيرة بإعداد تقارير شهرية تُدخل في النظام من طرف موظف مكلّف على مستوى كل ولاية، وترسل إلى المصالح المعنية بالوزارة.

وتهدف التطبيقة إلى:

- إحصاء المناطق المتضررة من الحرائق والمزمع إعادة غرسها.
- تحديد عدد المشاتل التابعة للجماعات المحلية.
- رسم البرنامج الوطني لحملة التشجير ومتابعة نتائجه بدقة.
- تسهيل معالجة البيانات وتقليص آجال إرسالها مقارنة بالطريقة التقليدية.

كما ساهمت في تحسين التنسيق بين الجهات المعنية، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات بيئية فعالة، وتعزيز جهود التنمية المستدامة عبر تتبع عمليات التشجير بشكل شامل ومنظم.

- **تطبيقية تسيير النفايات المنزلية والمشابهةDMA:**

تبذل الدولة الجزائرية مجهودات حثيثة من أجل إعادة تأهيل المرافق العمومية ومن أهمها المرفق العمومي للنظافة، وحيث أن مسألة تسيير النفايات المنزلية وما شابهها قد تحولت إلى إشكالية جدية بالنظر لحجم المشاكل ذات البعد البيئي والصحي والجمالي التي باتت تطرحها لتصبح واحدة من بين التحديات الرئيسية التي ينبغي على السلطات العمومية والجماعات المحلية على وجه الخصوص مواجهتها باستمرار ووضعها في صلب اهتماماتها، ولمواجهة هذا المشكل قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية كسلطة مركزية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتسيير النفايات بتشخيص الاختلالات

الحقيقية وراء إشكالية ضعف التحكم في تسيير النفايات المنزلية وعلى أساس المعطيات تم وضع دعامة رقمية على شكل نظام معلوماتي وطني حول تسيير النفايات المنزلية وما شابهها DAM، يقوم هذا الأخير على توظيف مؤشرات كمية ونوعية تسمح بتكوين قاعدة بيانات إحصائية حول تسيير النفايات، من خلال المعلومات التي يتم حجزها من قبل الجماعات المحلية ومراكز الردم التقني بالولاية، كما تم تكليف السادة الولاة ورؤساء الدوائر بالإشراف والمتابعة على التنفيذ الصارم للتطبيق الذي وضع حيز التنفيذ سنة 2021.

وقد كانت ولاية المسيلة سباقة في استخدام التطبيق وتفعيله على مستوى البلديات ومراكز الردم التقني وتم تسجيل المعطيات ابتداء من سنة 2021، وتضم التطبيقية 21 جدول يتم استخدام 13 منها من اجل إحصاء ورصد نشاط تسيير النفايات ووضعية المخططات البلدية ومراكز الردم التقني بالولاية وكذا الإمكانيات المادية والبشرية والإحتياجات في مجال التسيير، يتم تسيير التطبيق من طرف ملحق بديوان الوالي مكلف بالبيئة يقوم بمهام تنسيق وتنشيط عملية جمع المعلومات المطلوبة وكذا تجميع الجداول التلخيصية المرسلة من طرف مسؤولي المؤسسات العمومية المحلية والبلدية ومراكز الردم التقني المكلفة بتسيير مرفق النظافة، وعلى مستوى مركزي يتم متابعة التطبيقية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عبر شبكة الأنترانات **intranet** .

وكحوصلة لمحتويات الجداول 13 رصدنا ما يلي:

وجود 4 مراكز للردم التقني بالولاية و2 في طور الإنجاز وهي:

-مركز الردم التقني المسيلة ويغطي 5بلديات.

-مركز الردم التقني بوسعادة ويغطي بلدية واحدة.

-مركز الردم التقني بسيدي عيسى ويغطي بلديتين .

-مركز الردم التقني عين الملح ويغطي ثلاث بلديات.

بمجموع 11 بلدية من مجموع47 بلدية أي بفارق 36 بلدية غير مغطات من مراكز الردم التقني الأمر الذي يطرح تساؤلا أين تقوم هذه البلديات بمعالجة نفاياتها؟

كما لوحظ من خلال المعطيات أن ولاية المسيلة لا تتوافر على مفرغة عمومية مراقبة للنفايات مقابل تزايد عدد المفرغات العشوائية والتي تم إحصاؤها من خلال التطبيقية سنة 2021:

- مفارغ على حافة الطرقات: 32 مفرغة لم يتم القضاء عليها مقابل 31 مفرغة تم القضاء عليها.
- مفارغ على حواف الوديان: 55 مفرغة لم يتم القضاء عليها مقابل 39 مفرغة تم القضاء عليها.
- مفارغ في الغابات: 05 مفرغة لم يتم القضاء عليها مقابل مفرغة واحدة تم القضاء عليها.
- مفارغ في أماكن أخرى: 28 مفرغة لم يتم القضاء عليها مقابل 19 مفرغة تم القضاء عليها.

وحسب جداول رصد الإمكانيات المادية والبشرية نلاحظ أن أغلب بلديات الولاية تعاني من نقص الأعوان المكلفين بجمع ونقل النفايات المنزلية وهذا من خلال الاحتياجات المطروحة في التطبيق، حيث تم إحصاء على مستوى بلدية بوسعادة 120 عون نظافة مقابل 100 عون مسجل كإحتياج، وهذا العجز يوازيه عجز في المركبات ووسائل التجميع والنقل سواء بالبلديات أو بمراكز الردم التقني.

- **تطبيق رصد النفايات والتبليغ عنها NADIF**

تبعا لإرسالية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 12826 بتاريخ 2022/11/14 المتعلقة بوضع حيز الإستغلال التطبيق المعلوماتي للرصد والتبليغ في مجال التكفل بالنفايات NADIF والتي تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتسيير النفايات بإعداده وتطويره والذي سيسمح بإشراك المواطنين في رصد النقاط السوداء للنفايات المنزلية والتبليغ عنها، وكذا

الاختلالات المسجلة في عملية جمع ونقل النفايات من خلال التقاط صور آنية عنها، معنونة بموقع جغرافي مع استظهار هوية القائم بالتبليغ وإرسالها عبر التطبيق إلى المسؤولين المحليين المعنيين قصد التكفل بها في حدود ثلاث أيام من التبليغ .

وقد تم تكليف الملحق بالديوان المكلف بالبيئة بمتابعة التطبيق، كما عمدت وزارة الداخلية على إنشاء ندوات تكوينية بهذا الخصوص للمستخدمين المكلفين بإستغلاله على مستوى الولاية والدوائر والبلديات آخرها كان يوم 2023/02/27 في ندوة عن طريق التحاضر عن بعد تم فيها طرح جميع الانشغالات والتساؤلات التي كانت تدور بذهن المستخدمين والإطارات المكلفة بالتطبيق، هذا في انتظار وضع التطبيق حيز التنفيذ.

- **البرنامج الرقمي لمخطط تنظيم النجدة:**

عرفت الجزائر عبر تاريخها أحداثا مأساوية كانت لها نتيجة وخيمة على الممتلكات والأرواح بسبب الكوارث الطبيعية كالزلزال الذي ضرب مدينة الأصنام سنة 1980 وخلف 2633 قتيل و8369 جريح 0348 مفقود بالإضافة لتدمير 70% من المباني بالمدينة، تليها فياضانات باب الواد سنة 2001 التي خلفت أكثر من 900 قتيل ومفقود، دون أن ننسى وزلزال بومرداس المدمر الذي خلف حصيلة ثقيلة من الخسائر، 2278 قتيل، 11000 جريح، 18000 بدون مأوى وتدمير 6715 مسكن، كل هذه الأزمات برهنت على هشاشة الإجراءات الوقائية المنتهجة وضعف المصالح المختصة وعدم تحضيرها لمواجهة قوة الطبيعة والعمل في ظروف استثنائية [1].

[1] **العقيد بن شعبان السبتي**، قائد الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال، محاضرة الأخطار الكبرى في الجزائر، ماي2013،

وللتصدي لهذه الكوارث قامت الدولة بإعداد استراتيجية لتسيير الكوارث من خلال إصدار القانون 20/04 المتعلق بالوقاية منة الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة [1] والذي يهدف إلى سن قواعد الوقاية من الكوارث والأخطار الكبرى والتكفل بآثارها على المستقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها ضمن هدف الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة وتأمين ذلك، ومن ضمن الأهداف التي نص عليها **القانون 04-20** ضمن المادة: " 7 " منه مبدأ المشاركة الذي يجب بمقتضاه أن يكون لكل مواطن الحق في الإطلاع على الأخطار المحدقة به، وعلى المعلومات المتعلقة بعوامل القابلية للإصابة المتصلة بذلك وكذا بمجموع ترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث.

ويتم وفقا للقانون إعداد مخططات النجدة الوطنية والمحلية بمشاركة حزمة من القطاعات كالحماية المدنية والصحة والتضامن والغابات وغيرها كل في مجال اختصاصه ووفقا لقدراته ومسؤولياته.

وفي سنة 2015 وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تطبيقا رقميا معلوماتيا لتنظيم مخططات النجدة على مستوى كل ولاية يشرف عليه بولاية المسيلة ملحق بالديوان مكلف بملف المخاطر الكبرى، يضم التطبيق ثلاث محاور أساسية، الأول يضم معلومات خاصة بمسؤولي مقاييس التدخل وتنظيم النجدة، والثاني يتضمن بوابة تسجيل الخسائر أثناء حدوثها وتحديد قيمتها، والبوابة الثالثة مستحدثة وتضم نشرة الأحوال الجوية لرفع درجة اليقظة تأهبا لحدوث الخطر وتجنبا لوقوع الخسائر، ويعتبر التطبيق المعمول به غير محين في انتظار صدور قاعدة بيانات جديدة لتسيير مخططات النجدة، وقد تم توجيه تعليمات لجميع الولاة طبقا للإرسالية رقم 7819 بتاريخ 7 جويلية

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 04-20** ، بتاريخ 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية منة الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ، **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 84 بتاريخ 2004/12/29 .

2022 بضرورة تحيين المعلومات ضمن البوابة الرقمية الموضوعة على مستواهم لتنظيم معلومات المخاطر الكبرى سبقتها تعليمات في 2021 ودورات تكوينية لصالح المستخدمين المكلفين بتسيير التطبيق الرقمي.

وتطبيقا لأحكام المواد: (52،53،54) من **القانون 04-20** صدر المرسوم 59/19 الصادر بتاريخ 2 فيفري 2019 [1]لتحديد كيفيات إعداد مخططات تنظيم النجدة وتسييرها في حالة وقوع الكوارث، ووفقا للمادة 14 منه يتم تأسيس قاعدة بيانات رقمية على المستوى المركزي والمحلي، تتكون قاعدة البيانات المتواجدة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية من مجموع المعطيات بموارد مخططات تنظيم النجدة لمجموع الولايات، وتتكون قاعدة البيانات الرقمية المتواجدة على مستوى الولاية من مجموع المعطيات المتعلقة بموارد مخططات تنظيم النجدة للولاية ومجموع مخططات تنظيم النجدة للبلديات التابعة لها، أما قاعدة البيانات الرقمية بالبلدية فتتكون من مجموع المعطيات المتعلقة بموارد مخططات تنظيم النجدة بالبلدية، وحسب الملاحظة الميدانية فإن قاعدة البيانات الرقمية المذكورة آنفا لم يتم إنشائها ليومنا هذا حيث يتم إعداد مخططات النجدة وتسييرها ومراقبة تنفيذها ورقيا، ويبقى العمل بالتطبيقية القديمة المتواجدة على مستوى الولاية والتي لم يتم تفعيلها في انتظار صدور الطبعة الرقمية الجديدة من التطبيقية.

وحسب المعلومات والتصنيفات للمخاطر بولاية المسيلة تعتبر الولاية من بين الولايات الواقعة ضمن منطقة الأخطار التالية: [2]

-خريطة الأخطار الصناعية: توجد المسيلة في منطقة الخطر المرتفعة ضمن7 ولايات.

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 19-59**، بتاريخ 2فيفري2019 يحدد كيفيات إعداد مخططات تنظيم النجدة وتسييرها، **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية العدد** 10، بتاريخ 10-02-2019.

[2] **العقيد بن شعبان السبتي**، قائد الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال، محاضرة الأخطار الكبرى في الجزائر، ماي2013.

-خريطة الفيضانات: توجد المسيلة في منطقة الخطر المرتفعة جدا ضمن12 ولاية.

-خريطة توزيع المناطق الزلزالية: توجد المسيلة بمنطقة "شدة زلزال ضعيفة " ضمن 15ولاية.

-خريطة المناطق المعرضة لحرائق الغابات: توجد المسيلة في منطقة الخطر المرتفعة ضمن 08 ولايات.

وما لاحظناه بهذا التطبيق عدم وجود نوافذ أو مداخل لمشاركة المواطنين والسماح لهم بالاطلاع على مجموع الأخطار التي يمكن التعرض لها.

- **تطبيقية إحصاء المستثمرات الفلاحية:** تم وضع التطبيقية بناءا على مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تم وضع التطبيقية خلال موسم الحصاد والدرس سنة 2022، فكان الإصدار الأول للتطبيقية يهدف إلى:

- إحصاء المستثمرات الفلاحية على مستوى ولاية المسيلة.
- متابعة عملية الحصاد والدرس .
- متابعة المحاصيل الموجهة لتعاونية الحبوب والبقول الجافة.

وتقوم لجان ولائية ومحلية بالدائرة والبلدية بتنظيم دورات تفقدية للمستثمرات بهدف إحصاء الكميات المنتجة من طرف الفلاح وكيفية تقسيم توزيعها (بيع-استهلاك ذاتي-علف للحيوانات ...) ويتم إعداد بطاقية لكل فلاح مستثمر، وفي حال وجود معلومات جديدة خارج أوقات الإحصاء يتوجه المستثمر الفلاح إلى مصالح الولاية لتعديل المعلومات.

أما الإصدار الثاني للتطبيقية فجاء خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 لنفس الغرض مع إضافة ملف إحصاء الثروة الحيوانية على مستوى الولاية ومختلف بلدياتها تتم عملية الإحصاء مرتين

خلال الموسم الفلاحي وهذا لإحصاء المربين الحقيقيين ومحاربة المستثمرين الوهميين الذين يتحصلون على ميزات دون ممارسة النشاط.

كما يوجد في هذا الإصدار ملف خاص بعملية الحرث والبذر التي تنطلق في أكتوبر ومن خلال الملف يتم رصد المستثمرات الفلاحية التي تم حرثها بمختلف الحبوب.

والتطبيقية بمختلف إصداراتها وضعتها الدولة من أجل إحصاء المستثمرات الفعلية ومنتوجها من الحبوب وغيره، ومنه تحسين كفاءة الخدمات الحكومية المتعلقة بالتنمية المستدامة، للوصول لهدف سام من أهداف التنمية المستدامة وهو تحقيق الأمن الغذائي.

- **تطبيقية الخدمات الأساسية للمواطن:**

بناءا على مراسلة واردة من المصالح المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 2023/04/13 تم وضع حيز التطبيق برنامج رقمي جديد يهدف إلى متابعة أهم الخدمات المقدمة للمواطن والمتمثلة في:

- خدمة التزود بالماء الشروب.
- خدمة الصرف الصحي.
- خدمة التزود بشبكة الكهرباء والغاز.
- خدمة السيولة المالية على مستوى مراكز البريد.
- خدمة تسيير النفايات.
- خدمة النقل العمومي.

يتلقى المكتب الملحق بديوان الوالي المكلف بهذا الملف المعلومات المطلوبة من طرف البلديات ومراكز جمع النفايات ومؤسسة سونلغاز والجزائرية للمياه ومؤسسة التطهير وغيرها، وتتم

متابعة النقائص مع العلم أن التطبيقية لا توجد على مستوى البلديات أو الدوائر كباقي التطبيقات، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار رأي المواطن بمنحه فضاء في التطبيقية لتقديم الشكاوى بخصوص جودة الخدمات المقدمة.

المطلب الثالث: تحليل أداء البرمجيات المستخدمة والداعمة للحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الولاية

لقد ساهمت التطبيقات الرقمية المعتمدة على مستوى ولاية المسيلة في إحداث نقلة نوعية في تسيير الشؤون المحلية، من خلال تعزيز الشفافية والفعالية الإدارية. على سبيل المثال، تطبيقة "نشكي" وخدمة الشباك عن بُعد مكّنتا المواطن من تقديم طلباته وشكاواه دون الحاجة للتنقل، مما قلّص من البيروقراطية وساهم في تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة. كما أن رقمنة توزيع إعانة رمضان وقرعة الحج ساعدت على ضمان العدالة الاجتماعية، من خلال إيصال الخدمات إلى الفئات المستحقة بطريقة منظمة وشفافة.

من جهة أخرى، مكّنت نظم مثل: PALC و FCCL من توفير لوحات قيادة مركزية تتيح للسلطات العليا الاطلاع الفوري على البيانات الميدانية، مما عزز من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات سريعة ومبنية على معلومات دقيقة. أما تطبيقة التشجير، فقد ساهمت في دعم الاستدامة البيئية من خلال إحصاء المناطق المتضررة من الحرائق وتحديد أولويات إعادة الغرس، في تنسيق مع المصالح الفلاحية. هذه التطبيقات، مجتمعة، ساعدت في ترشيد الموارد، تحسين التخطيط، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة.

رغم المكاسب المحققة، إلا أن هذه التطبيقات لم تخلو من تحديات تعيق تحقيق حوكمة إلكترونية متكاملة. أولى هذه التحديات تتمثل في ضعف التشاركية المجتمعية؛ فباستثناء تطبيقة

"نشكي"، لم تُوفر معظم الأنظمة الرقمية آليات واضحة لإشراك المواطن في صياغة القرار أو تقييم السياسات، مما جعل المشاركة تقتصر على التفاعل الإداري دون تمكين فعلي للمواطن.

كما أن الفجوة الرقمية لا تزال قائمة، حيث يواجه بعض المواطنين صعوبات في الوصول إلى هذه الخدمات بسبب ضعف التغطية التكنولوجية أو نقص المهارات الرقمية، خاصة في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، فإن مركزية القرار بقيت حاضرة رغم رقمنة البيانات، إذ لم تُسجل مبادرات فعلية لتفويض الصلاحيات أو إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار.

ومن العيوب الأخرى، غياب مؤشرات أداء واضحة لتقييم فعالية هذه التطبيقات، مما يصعب قياس مدى تحقيقها لأهدافها التنموية. كما أن بعض التطبيقات لم تُرافقها حملات توعية كافية، مما حدّ من استخدامها الواسع من قبل المواطنين، وأضعف أثرها المحتمل في تحسين الخدمات العمومية.

المبحث الثاني: تحليل علاقة الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة- الدراسة الميدانية

لكل بحث علمي إطاره المنهجي الذي من خلاله يقوم بحصر جوانب البحث في مجموعة من المراحل لتسهيل هذه الدراسة ولعرض النتائج والتحليلات اللازمة والإجابة عن مختلف التساؤلات في هذا البحث والتحقق من الفرضيات المقدمة، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الاول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا: منهج وعينة الدراسة:

1- منهج الدراسة

يتميز البحث العلمي بتعدد مناهجه فالمنهج لغة: هو الطريق الواضح والمستقيم[1]، وكأي بحث علمي يتضح غايته ومساره من خلال منهج الدراسة هذا الأخير الذي له علاقة بإشكالية الدراسة وخلفيات الموضوع النظرية والتطبيقية التي تفرض لا محال على الباحث اختيار المنهج العلمي المناسب بغاية الوصول لنتائج علمية قابلة للتمحيص والدراسة والتحقق والشمولية، ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب معه، ويعرف بأنه "يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة."[2]،

2- عينة الدراسة:

إن اختيار نوع العينة لابد أن يتم بطريقة تضمن التمثيل الصادق لمجتمع البحث، ولقد اعتمدنا على العينة الانتقائية لتلائمها مع دراستنا حيث تكون العينة الانتقائية أكثر كفاءة من العينات العشوائية ، خاصة عندما يكون الهدف هو دراسة رأي النخبة من إطارات الإدارة المحلية، كما يعتبر تحديد حجم العينة من الأمور التي على الباحث أن يوليها أهمية خاصة، ذلك أن صغر حجها قد يجعلها غير ممثلة لمجتمع الدراسة، وفي مقابل ذلك فان زيادة حجمها بشكل كبير يتطلب الكثير من الجهد والوقت. ويتكون مجتمع دراستنا من إطارات الإدارة العامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة وبلدية بوسعادة من ملحقين بديوان الوالي إلى رؤساء مكاتب ونواب مديرية وإطارات بالمديريات المختلفة بمجموع(87) فرد من مجموع 349 موظف إطار منهم 131 إناث، أي بنسبة 42% من مجموع مستخدمي الولاية البالغ عددهم 923 ، ونلاحظ أن ارتفاع نسبة التأطير ناتجة عن عملية الإدماج لحاملي الشهادات وكذا اقبال الموظفين على تحسين مستواهم العلمي.

[1] عبد الرحمن العيسوي، **مناهج البحث العلمي**، مصر: المكتب العربي الحديث، 1996، ص،76.

[2] أحمد، بدر، أصول، **البحث العلمي ومناهجه**، الكويت: وكالة المطبوعات،1979، ص،244.

- عدد الاستمارات التي تم توزيعها وجمعها: 87 استمارة، تم توزيعها وجمعها يدا بيد بالتنقل للإدارة المعنية خلال فترة التربص بمقر الولاية الممتدة من16 فيفري 2023 إلى غاية استكمال مهمة البحث.

أ- خصائص العينة:

- **خصائص العينة حسب متغير الجنس:** وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(03) يمثل خصائص العينة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	60	69,0
أنثى	27	31,0
المجموع	87	%100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(03) يتضح أن فئة الذكور أكبر تكرارا من فئة الاناث حيث جاءت بتكرار يساوي(60) وهو ما يمثل نسبة(69%) في حين جاءت فئة الإناث بتكرار يساوي(27) وهو ما يمثل نسبة(31%) من العدد الاجمالي للعينة الذي تساوي(87)، وتعكس هذه المعطيات وجود تفاوت ملحوظ في التمثيل بين الجنسين لصالح الذكور.

شكل رقم(02): يمثل خصائص العينة حسب متغير الجنس

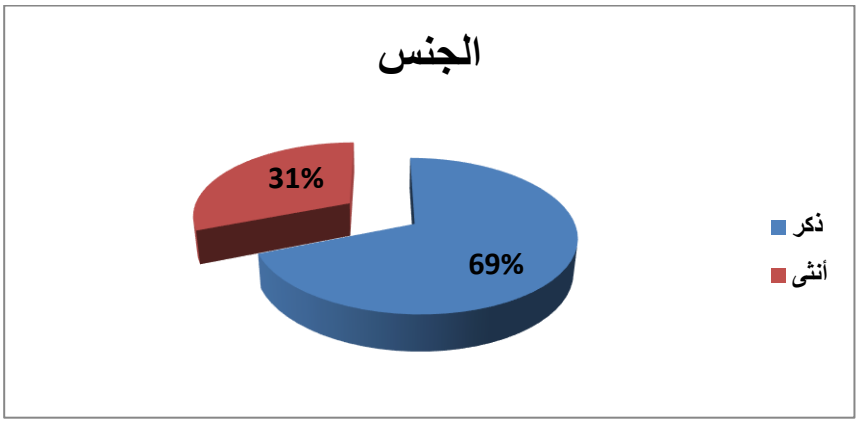

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

- **خصائص العينة حسب متغير العمر:**

وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(04) يمثل خصائص العينة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	8	9,2
من 30 إلى 40 سنة	32	36,8
من 41 إلى 50 سنة	30	34,5
أكثر من 50 سنة	17	19,5
المجموع	87	%100

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(04) يتضح بأن فئة(من 30- 40 سنة) قد احتلت المرتبة الأولى بتكرار يساوي(32) وهو ما يمثل نسبة(36.8%)، أما المرتبة الثانية فقد احتلت من قبل فئة(من 41 إلى 50 سنة) بتكرار يساوي(30) وهو ما يمثل نسبة(34.5%)، في حين احتلت المرتبة الثالثة من قبل فئة(أكثر من 50 سنة) بتكرار يساوي(17) وبنسبة مئوية تساوي(19.5%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فئة (أقل من 30 سنة) بتكرار يساوي(08) وبنسبة مئوية تساوي(9.2%) من العدد الاجمالي للعينة الذي تساوي(87).

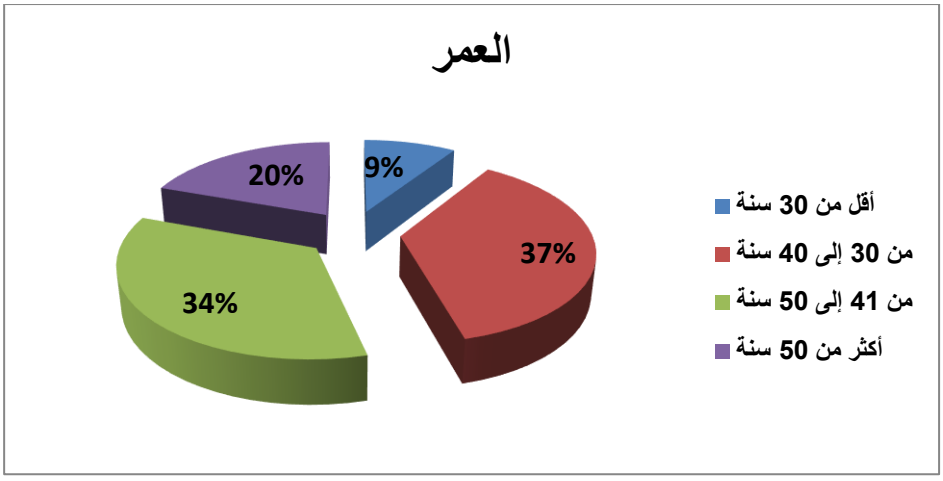

شكل رقم(03) يمثل خصائص العينة حسب متغير العمر

- **خصائص العينة حسب متغير سنوات الخبرة:**

وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(05) يمثل خصائص العينة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية%
من 0 إلى 5 سنوات	24	27,6
من 6 إلى 10 سنوات	14	16,1
أكثر من 10 سنوات	49	56,3
المجموع	87	%100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(05) يتضح بأن فئة(أكثر من 10 سنوات) قد احتلت المرتبة الأولى بتكرار يساوي(49) وهو ما يمثل نسبة(56.3%)، أما المرتبة الثانية فقد احتلت من طرف فئة(من 0 الى 05 سنوات) بتكرار يساوي(24) وهو ما يمثل نسبة(27.6%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة فئة (من 6 إلى 10 سنوات) بتكرار يساوي ((14) وبنسبة مئوية تساوي(16.1%) من العدد الكلي للعينة الذي يساوي(87).

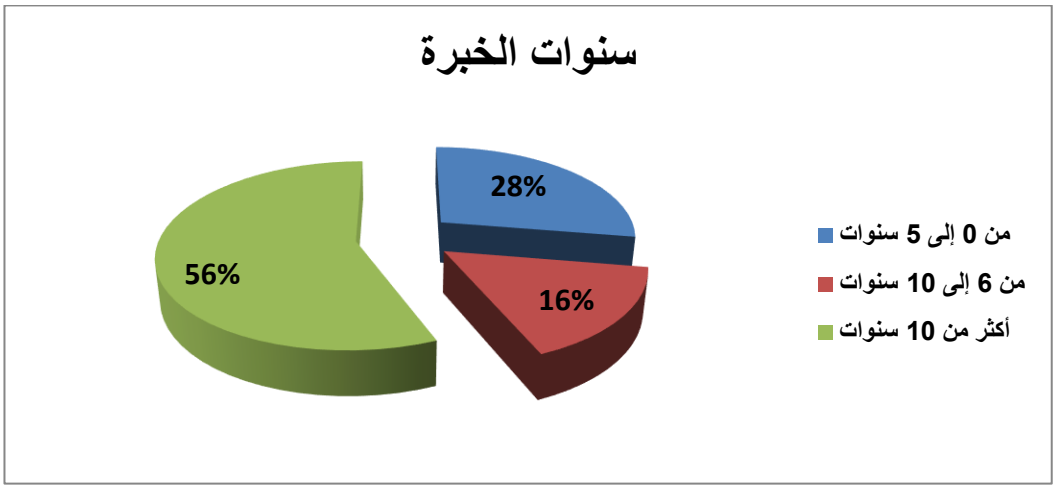

شكل رقم(04) يمثل خصائص العينة حسب متغير سنوات الخبرة

- **خصائص العينة حسب متغير المستوى الدراسي:**

وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(06) يمثل خصائص العينة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	العدد	النسبة المئوية%
الثانوية العامة فأقل	11	12,6
تقني / مهني	10	11,5
جامعي	66	75,9
المجموع	87	%100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(06) يتضح بأن فئة(جامعي) قد احتلت المرتبة الأولى بتكرار يساوي(66) وهو ما يمثل نسبة(75.9%)، أما المرتبة الثانية فقد احتلت من طرف فئة(الثانوية العامة فأقل) بتكرار يساوي(11) وهو ما يمثل نسبة(12.6%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة فئة(تقني / مهني) بتكرار يساوي(10) وبنسبة مئوية تساوي(11.5%) من العدد الكلي للعينة الذي يساوي(87)، والملاحظ من هذا التوزيع هيمنة الفئة الجامعية:(75.9%) وهذا يشير إلى أن العينة تتكوّن أساسًا من أفراد ذوي مستوى تعليمي عالٍ، وهذا ما تتطلبه طبيعة الوظائف أوالمناصب الملكفين بها.

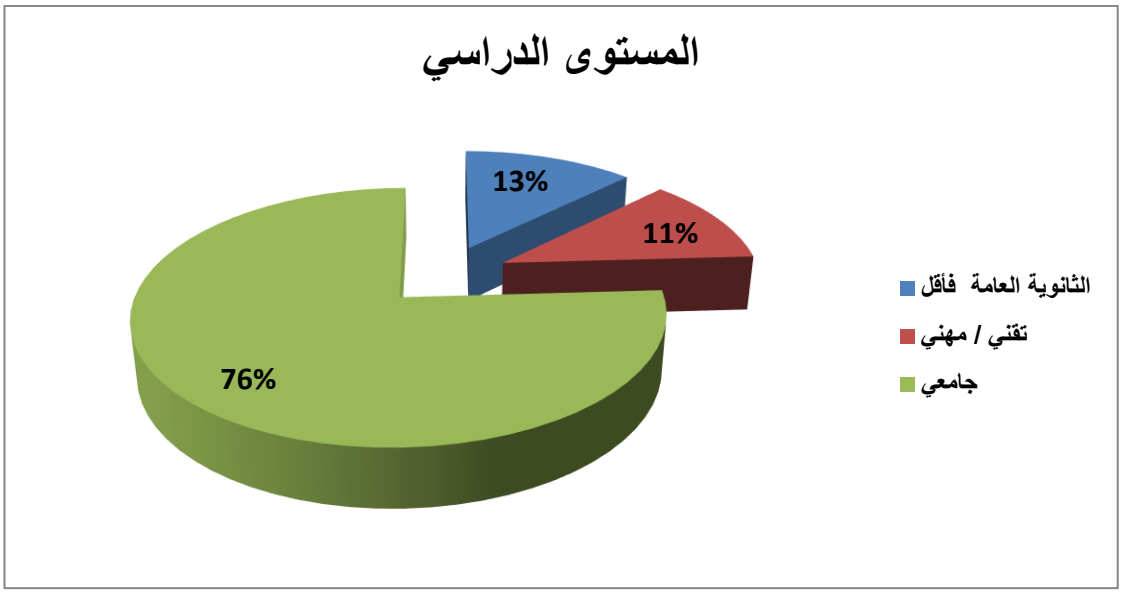

شكل رقم(05) يمثل خصائص العينة حسب متغير المستوى الدراسي

- **خصائص العينة حسب متغير الوظيفة:**

وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(07) يمثل خصائص العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية%
إطار في الإدارة المحلية	39	44,8
موظف سام(وظيفة سامية)	12	13,8
موظف يشغل منصب عال	36	41,4
المجموع	87	%100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(07) يتضح بأن فئة(إطار في الإدارة المحلية) قد احتلت المرتبة الأولى بتكرار يساوي(39) وهو ما يمثل نسبة(44.8%)، أما المرتبة الثانية فقد احتلت من طرف فئة(موظف يشغل منصب عال) بتكرار يساوي(36) وهو ما يمثل نسبة(41.4%)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة فئة(موظف سام(وظيفة سامية)) بتكرار يساوي(12) وبنسبة مئوية تساوي(13.8%) من العدد الكلي للعينة الذي يساوي(87).

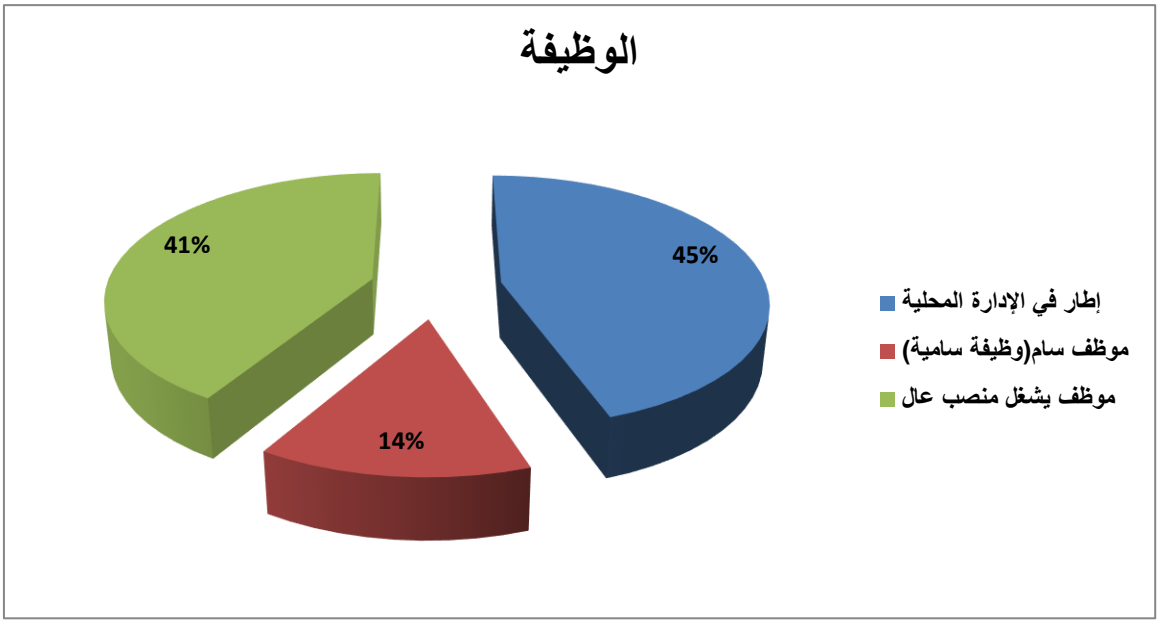

شكل رقم(06) يمثل خصائص العينة حسب متغير الوظيفة

3- وصف أداة الدراسة

يتطلب الوصول إلى حقائق عملية إتباع خطوات ومراحل معينة، واستعمال أدوات ووسائل بحث تساعد على تحقيق الهدف من الدراسة.* (راجع النموذج الخاص بالاستبانة في قائمة الملاحق)

- **محتوى الاستبانة**

تعد الاستبانة من أهم الأدوات الرئيسية في جمع البيانات والمعلومات في استخدامات البحوث، وتتكون الاستبانة المعدة من طرفنا من محورين أساسيين يحمل كل منهما معايير ومحددات وكل معيار يضم مجموعة من الأسئلة التي بها سنتمكن من التحليل والدراسة.

- **المحور الأول:** خاص بالأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية تمثلت في الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة المهنية.
- **المحور الثاني:** يتضمن الأسئلة الخاصة بمؤشر الحوكمة العمومية الالكترونية ويضم ثمان أبعاد و51 سؤال.
  - بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات: ويضم 7 أسئلة ؛
  - بعد الشفافية الإلكترونية : ويضم 6 أسئلة ؛
  - بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية: ويضم 7 أسئلة ؛
  - بعد المساءلة الإلكترونية: ويضم 6 أسئلة ؛
  - بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية: ويضم 7 أسئلة ؛
  - بعد تقديم الخدمات الإلكترونية: ويضم 7 أسئلة ؛
  - بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني: ويضم7 أسئلة ؛
  - بعد الأمن السيبراني: ويضم 4 أسئلة .
- **المحور الثالث:** يتضمن الأسئلة الخاصة بمؤشر أهداف التنمية المستدامة ويضم ثلاث أبعاد و23 سؤالا.
  - البعد الاقتصادي: ويضم 8 أسئلة ؛
  - البعد الاجتماعي: ويضم 7 أسئلة ؛
  - البعد البيئي: ويضم 8 أسئلة.

* راجع الملحق رقم (02)، المتعلق بالنموذج الخاص بالاستبانة ،

المطلب الثاني: نتائج الدراسة الإستطلاعية:

أولا: ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبانة؛ أن تعطي نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة، وتحت نفس الظروف والشروط، بمعنى إذا أعيد توزيع الاستبانة بعد فترات زمنية معينة ولأكثر من مرة نجد استقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة اعتمدنا طريقة ألفا كرونباخ **(Alpha Cronbachs)** التي تستخدم للحكم على دقة القياس من خلال قياس توافق الإجابات مع بعضها البعض، وموثوقية النتائج بأن يعطي المقياس قراءات متقاربة عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة، وأن يكون معامل ألفا كرونباخ يزيد عن القيمة المعيارية(0.6)[1]، والجداول الموالية توضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ.

1- طريقة الإتساق الداخلي للأداة (ألفاكرونباخ):

جدول رقم (08) يمثل معامل ثبات الإتساق الداخلي -ألفا كروميباخ

المتغيرات	العبارات	معامل ألفا كرونباخ	القرار عند(0.01)
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	07	0.71	دال
بعد الشفافية الإلكترونية	06	0.94	دال
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	07	0.95	دال
بعد المساءلة الإلكترونية	06	0.93	دال
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	07	0.91	دال
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	07	0.92	دال
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	07	0.91	دال
بعد الأمن السيبراني	04	0.84	دال
محور الحوكمة العمومية الالكترونية	51	0.98	دال
البعد الاقتصادي	08	0.88	دال
البعد البيئي	08	0.88	دال
البعد الاجتماعي	07	0.82	دال
محور التنمية المستدامة	23	0.93	دال
الاستبيان ككل	74	0.98	دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25).

[1] **محمد الجعفري، هديل الطاهر**،" دور الوعي بالذات في فعالية سلوك القائد الإداري دراسة حالة جامع الخرطوم"، **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، جامعة النيلين، الخرطوم، **المجلد** 4، **العدد** 13، السودان، 2020، ص، 285.

التحليل: من خلال نتائج الجدول رقم(08) تراوحت معاملات الإرتباط(معاملات الثبات) بطريقة الاتساق الداخلي ألفاكرونباخ في كل من المحاور(الحوكمة العمومية الالكترونية، التنمية المستدامة) والأبعاد المشكلة لها، وفي الاستبيان ككل بين(0.71) كأدنى قيمة و(0.98) كأكبر قيمة وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.01)، وهو ما يبين أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

2- طريقة التجزئة النصفية:

جدول رقم (09) يمثل معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للأداة

المتغيرات	معامل الارتباط بين جزئي الاستمارة	معامل الارتباط سبيرمان وبروان بعد التصحيح	القرار عند(0.01)
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	0.71	0.83	دال
بعد الشفافية الإلكترونية	0.88	0.93	دال
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	0.91	0.95	دال
بعد المساءلة الإلكترونية	0.87	0.93	دال
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	0.81	0.90	دال
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	0.77	0.87	دال
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	0.77	0.87	دال
بعد الأمن السيبراني	0.71	0.73	دال
محور الحوكمة العمومية الالكترونية	0.89	0.94	دال
البعد الاقتصادي	0.70	0.73	دال
البعد البيئي	0.72	0.83	دال
البعد الاجتماعي	0.75	0.71	دال
محور التنمية المستدامة	0.83	0.90	دال
الاستبيان ككل	0.75	0.86	دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال نتائج الجدول رقم(09) تراوحت معاملات الإرتباط الناتجة(معاملات الثبات) بطريقة التجزئة النصفية في كل من المحاور(الحوكمة العمومية الالكترونية، التنمية المستدامة)

والأبعاد المشكلة لها، وفي الاستبيان ككل بين(0.71) كأدنى قيمة و(0.95) كأكبر قيمة وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.01)، مما يشير إلى أن أداة الدراسة تمتاز بدرجة كبيرة من الثبات.

ثانيا: صدق أدوات الدراسة:

يقصد به أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وهناك أنواع كثيرة من الصدق، وسنقتصر في دراستنا على نوعين من الصدق من خلال صدق المحكمين وصدق الاتساق البنائي[1].

- **صدق المحكمين:** يعني أن تكون عباراته مناسبة للغرض الذي وضعت من أجله ويتعلق صدق المحكمين بحالتين[2] : الصدق الظاهري يبين مدى تعلق السؤال بالهدف الذي وضعت من أجله وصدق المحتوى مكمل للصدق الظاهري يبين مدى وضوح عبارات الاستبيان من ناحية المعنى والصياغة اللغوية والعلمية والتصميم المنطقي لها، وأنها تغطي المساحات المهمة لمجالها (شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها)، وللتحقق من صدق المحكمين عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين ذات الاختصاص والخبرة في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، وطلب منهم إبداء رأيهم حول عبارات وأبعاد ومحاور الاستبيان وذلك بالحذف والتعديل واقتراح عبارات جديدة ومناسبة لموضوع الدراسة، وبناءا على ملاحظات السادة المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونة من ثلاث محاور(محور المعلومات الشخصية لعينة الدراسة، محور الحوكمة الإلكترونية، محور أهداف التنمية المستدامة)، وبالتالي فإن الاستبانة تتمتع بصدق المحكمين.

[1] مؤيد الساعدي، **قياس اللاملموسيات في السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية**، ط1، عمان، الأردن : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2016، ص، 452.

- **صدق الاتساق البنائي:** يقصد به مدى اتساق كل بعد من أبعاد الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، أي أن أبعاد الاستبانة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر، وتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط كارل بيرسون بين درجة الكلية للبعد والدرجة الكلية المحور الذي تنتمي إليها تلك الأبعاد.

- **صدق المقارنة الطرفية(الصدق التمييزي):**

تم معالجة البيانات باستخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (10) يمثل الصدق التمييزي للأداة

المتغيرات	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة(ت)	مستوى الدلالة والقرار
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	الدنيا	10	3,02	0,17	18	16.00	0.00 دال
	العليا	10	4,51	0,23			
بعد الشفافية الإلكترونية	الدنيا	10	1,66	0,00	18	23.53	0.00 دال
	العليا	10	4,13	0,33			
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	الدنيا	10	2,00	0,00	18	21.58	0.00 دال
	العليا	10	4,12	0,31			
بعد المساءلة الإلكترونية	الدنيا	10	1,96	0,10	18	34.60	0.00 دال
	العليا	10	4,21	0,17			
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	الدنيا	10	2,21	0,03	18	46.05	0.00 دال
	العليا	10	4,30	0,13			
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	الدنيا	10	2,02	0,36	18	8.96	0.00 دال
	العليا	10	3,92	0,56			
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	الدنيا	10	2,21	0,46	18	7.47	0.00 دال
	العليا	10	3,98	0,58			
بعد الأمن السيبراني	الدنيا	10	2,82	0,33	18	3.86	0.00 دال
	العليا	10	3,80	0,72			
محور الحوكمة العمومية	الدنيا	10	2,30	0,03	18	20.96	0.00 دال

الالكترونية	**العليا**	10	4,02	0,26			
بعد الاقتصادية	**الدنيا**	10	3,08	0,47	18	6.90	0.00 دال
	العليا	10	4,28	0,27			
بعد البيئية	**الدنيا**	10	3,70	0,61	18	3.50	0.00 دال
	العليا	10	4,43	0,24			
بعد الاجتماعية	**الدنيا**	10	3,01	0,72	18	5.03	0.00 دال
	العليا	10	4,28	0,34			
محور التنمية المستدامة	**الدنيا**	10	3,32	0,51	18	5.23	0.00 دال
	العليا	10	4,29	0,27			
الاستبيان ككل	**الدنيا**	10	2,69	0,07	18	16.86	0.00 دال
	العليا	10	4,10	0,25			

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: يتضح من خلال نتائج الجدول رقم(10) أن هناك اختلافا بين قيم المتوسطات الحسابية للفئات الدنيا والمتوسطات الحسابية للفئات العليا في كل من المحاور(الحوكمة العمومية الالكترونية، التنمية المستدامة) والأبعاد المشكلة لها، وفي الاستبيان ككل، كما جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة مساوية للقيمة(0.00) وهي دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على وجود تمايز بين اجابات أفراد العينة، وبالتالي فإن أداة الدراسة تمتاز بدرجة عالية من الصدق التمييزي.

صدق الاتساق الداخلي:

ويتم ذلك من خلال حساب الاتساق الداخلي لفقرات الأبعاد(ارتباط فقرات الأبعاد بالدرجة الكلية للبعد)، والاتساق الداخلي لأبعاد المحاور(ارتباط الدرجة الكلية للأبعاد والدرجة الكلية للمحور)، ثم الاتساق الداخلي للمحاور أو بما يسمى بالصدق البنائي(ارتباط الدرجة الكلية للمحاور والدرجة الكلية للاستبيان وكانت النتائج موضحة فيما يأتي:

أ- الاتساق الداخلي للمحور الأول(الحوكمة العمومية الالكترونية):

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(11) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
عندي علم بمشروع الجزائر الإلكترونية	0.60	0.00 دال
الفجوة الرقمية حالت دون نجاح المشروع	0.61	0.00 دال
ضعف الإرادة السياسية حالت دون نجاح المشروع	045	0.01 دال
نقص الإمكانيات المادية حالت دون نجاح المشروع	0.79	0.00 دال
توجد تطبيقات مختلفة داخل الإدارة المحلية	0.64	0.00 دال
تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة	0.83	0.00 دال
تم رقمنة جميع المعاملات الإدارية	0.70	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(11) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.45) كأدنى قيمة، و(0.83) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني(الشفافية الإلكترونية):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(12) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد الشفافية الإلكترونية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
إمكانية الوصول إلى معلومات الحكومة والعمليات عبر الإنترنت سهلة	0.84	0.00 دال
يتم تقديم تحديثات منتظمة حول أنشطة الإدارة المحلية عبر منصات الإنترنت	0.94	0.00 دال
تتوفر معلومات حول سياسات الحكومة وقراراتها بسهولة عبر الإنترنت	0.96	0.00 دال
تُنشر البيانات المالية للحكومة على المواقع الرسمية	0.81	0.00 دال

توفر هذه التطبيقات الشفافية والفعالية	0.86	0.00 دال
تعزز هذه التطبيقات الثقة بين الحكومة والمجتمع	0.89	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(12) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.81) كأدنى قيمة، و(0.96) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث(المشاركة المجتمعية الإلكترونية):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(13) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
يساهم المواطن في عمليات اتخاذ القرارات إلكترونيا	0.81	0.00 دال
يقدم المواطن ملاحظات حول قرارات الإدارة عبر المنصات الإلكترونية	0.83	0.00 دال
تتوفر أدوات كافية عبر الإنترنت للتفاعل مع الإدارة المحلية	0.86	0.00 دال
أشعر بأنني فاعل في عمليات اتخاذ القرارات في الإدارة المحلية عبر المنصات الإلكترونية	0.95	0.00 دال
تُجرى استشارات عامة بانتظام عبر المنتديات الإلكترونية	0.93	0.00 دال
تشجع الإدارة المحلية مشاركة المواطنين في صنع السياسات من خلال القنوات الرقمية	0.95	0.00 دال
توجد آليات قانونية لمشاركة المواطن محليا	0.85	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(13) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.81) كأدنى قيمة، و(0.95) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع(المساءلة الإلكترونية):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(14) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد المساءلة الإلكترونية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
تتوفر آليات واضحة عبر الإنترنت لمحاسبة المسؤولين العامين.	0.89	0.00 دال
أستطيع بسهولة تقديم شكاوى عبر منصات الإلكترونية	0.88	0.00 دال
تُراجع الإدارة المحلية أداؤها بانتظام عبر المنصات الإلكترونية	0.78	0.00 دال
تُقارن تقاريرها من خلال القنوات الرقمية	0.87	0.00 دال
يتم مراقبة اعمال ونشاطات المسؤولين العامين إلكترونيا	0.92	0.00 دال
تستجيب الحكومة لشكاوى المواطنين في الوقت المناسب عبر المنصات الإلكترونية	0.90	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(14) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.78) كأدنى قيمة، و(0.92) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس(الكفاءة والفعالية الإلكترونية):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(15) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
تكون عمليات الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت سلسة وفعالة.	0.90	0.00 دال
المواطن راضٍ عن الوقت الذي يتلقى فيه الخدمات عبر الإنترنت	0.89	0.00 دال
تكون الخدمات الحكومية متاحة بسهولة عبر الوسائط الرقمية	0.90	0.00 دال
خففت التطبيقات من البيروقراطية	0.91	0.00 دال
تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة	0.88	0.00 دال

التطبيقات المتوفرة قليلة جدا مقارنة بالخدمات المطلوبة	0.74	0.00 دال
يدرج جميع الموظفين في دورات تدريبية لتجديد معارفهم الخاصة بالتطبيقات المستحدثة	0.89	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(15) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.74) كأدنى قيمة، و(0.90) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد السادس(تقديم الخدمات الإلكترونية):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(16) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد تقديم الخدمات الإلكترونية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلدية	0.71	0.00 دال
مجموعة الخدمات الإلكترونية المتاحة تلبي احتياجات المواطنين	0.96	0.00 دال
منصات الخدمة عبر الإنترنت سهلة الاستخدام	0.87	0.00 دال
المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من الولاية	0.88	0.00 دال
تحسن الإدارة المحلية باستمرار في تقديم الخدمات الإلكترونية استنادًا إلى ملاحظات المواطنين.	0.88	0.00 دال
تم القضاء كليا على المعاملات الورقية	0.80	0.00 دال
رقم التعريف الوطني قضى على المعاملات الورقية	0.75	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(16) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.71) كأدنى قيمة، و(0.96) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد السابع(الرقابة والتدقيق الإلكتروني):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(17) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
هناك آليات متاحة لفحص سجلات ومعاملات الحكومة بوسائل إلكترونية	0.96	0.00 دال
تُجرى فحوصات للمعاملات المالية الحكومية بوسائل إلكترونية	0.86	0.00 دال
يحارب التدقيق الالكتروني كل فساد مالي	0.94	0.00 دال
توجد تطبيقات الكترونية تساعد على كشف الفساد المالي	0.89	0.00 دال
يتم ضمان الشفافية في الإنفاق الحكومي وعمليات التوريد من خلال الرقابة الإلكترونية	0.92	0.00 دال
لا وجود للرقابة والتدقيق الالكترونيين	0.65	0.00 دال
يحصل المواطنون على تقارير الرقابة والنتائج من خلال منصات الإنترنت	0.88	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(17) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.65) كأدنى قيمة، و(0.96) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثامن(الأمن السيبراني):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(18) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد الأمن السيبراني

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الحكومية	0.83	0.00 دال
يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية	0.92	0.00 دال

تقنيات الأمن السيبراني فعالة لضمان سلامة المعاملات والمعلومات	0.81	0.00 دال
تم تكييف بيئة أنظمة الإدارة المحلية بمنظومة تشريعية وتنظيمية	0.74	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(18) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.74) كأدنى قيمة، و(0.92) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الأول(الحوكمة العمومية الالكترونية):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للمحور الأول الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(19) يوضح الاتساق الداخلي لأبعاد محور الحوكمة العمومية الالكترونية

الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	0.72	0.00 دال
بعد الشفافية الإلكترونية لشفافية	0.93	0.00 دال
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	0.94	0.00 دال
بعد المساءلة الإلكترونية	0.92	0.00 دال
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	0.96	0.00 دال
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	0.89	0.00 دال
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	0.86	0.00 دال
بعد الأمن السيبراني	0.52	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(19) جاءت معاملات الارتباط لكل من الأبعاد تساوي(0.72، 0.93، 0.94، 0.92، 0.96، 0.89، 0.86، 0.52) على الترتيب دالة عند مستوى

الدلالة(0.01) وهذا يدل على وجود اتساق بين الأبعاد المشكلة للمحور الأول(الحوكمة العمومية الالكترونية)

ب- الاتساق الداخلي للمحور الثاني(التنمية المستدامة):

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول(الاقتصادي):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(20) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات البعد الاقتصادي

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
أتمتة عمليات استخدام الموارد تساعد على تقليل الفاقد في الوقت والتكاليف	0.45	0.01 دال
أتمتة عمليات استخدام الموارد يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام	0.54	0.00 دال
سياسات الحوكمة الإلكترونية لريادة الاعمال تخلق فرص عمل جديدة	0.78	0.00 دال
القطاع الخاص فاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة	0.79	0.00 دال
المعاملات الالكترونية عززت مبدأ المنافسة للخواص	0.89	0.00 دال
الحوكمة الإلكترونية عززت فرص الاستثمار للخواص	0.88	0.00 دال
مشاريع التنمية المحلية تتم كلها الكترونيا لتجنب الفساد	0.63	0.00 دال
تتم عملية التدريب للموظف في الإدارة المحلية لتكييفه مع بيئة الحوكمة الالكترونية	0.82	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(20) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.45) كأدنى قيمة، و(0.89) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني(البيئي):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(21) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات البعد البيئي

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
تساهم الرقمنة في المحافظة على البيئة	0.76	0.00 دال
تساهم الرقمنة في استخدام الطاقات المتجددة	0.83	0.00 دال
يساهم المواطن المحلي الكترونيا في الحفاظ على البيئة	0.73	0.00 دال
يتم تقليل الأثر البيئي من خلال تقليل استخدام الورق	0.85	0.00 دال
أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد في إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة	0.83	0.00 دال
أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد على مراقبة التلوث وجعل البيئة أكثر استدامة	0.70	0.00 دال
يتم تحسين نوعية الحياة في المدن من خلال الخدمات الذكية	0.74	0.00 دال
تحسين التخطيط الحضري وإدارة المدن من خلال البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء	0.48	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(21) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.48) كأدنى قيمة، و(0.85) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث(الاجتماعي):**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين متوسطات درجات الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(22) يوضح الاتساق الداخلي لفقرات بعد الاجتماعية

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
الرقمنة تساعد على إحصاء دقيق للمحتاجين	0.40	0.02 دال
يشارك المواطن المحلي برأيه في اقتراح المشاريع التنموية وتقييمها	0.81	0.00 دال

يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في التنمية المحلية بصفة مباشرة	0.89	0.00 دال
توفير منصات للمشاركة المجتمعية يجعل الإدارة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.	0.82	0.00 دال
التسجيلات الإلكترونية للوثائق الرسمية تضمن حقوق المواطنين	0.80	0.00 دال
تحليل البيانات يساعد في توزيع الموارد بشكل عادل بين الفئات المحتاجة	0.84	0.00 دال
الملف الإلكتروني للمريض والتطبيب عن بعد يحسن من إدارة الخدمات الصحية	0.48	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(22) تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد بين(0.40) كأدنى قيمة، و(0.89) كأعلى قيمة وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على أن فقرات البعد متسقة فيما بينها.

- **الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الثاني (التنمية المستدامة) :**

ويتم من خلال حساب الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للمحور الثاني الذي تنتمي إليه وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(23) يوضح الاتساق الداخلي لأبعاد محور التنمية المستدامة

الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
البعد الاقتصادي	0.96	0.00 دال
البعد البيئي	0.81	0.00 دال
البعد الاجتماعي	0.93	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(23) جاءت معاملات الارتباط لكل من الأبعاد(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) تساوي(0.96، 0.81، 0.93) على الترتيب دالة عند مستوى الدلالة(0.01) وهذا يدل على وجود اتساق بين الأبعاد المشكلة للمحور الثاني(التنمية المستدامة)

ج- الاتساق الداخلي للمحاور(البنائي):

ويتم من خلال حساب الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبيان وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(24) يوضح الصدق البنائي

المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة والقرار
المحور الأول: الحوكمة العمومية الالكترونية	0.98	0.00 دال
المحور الثاني: التنمية المستدامة	0.77	0.00 دال

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(24) جاءت معاملات الارتباط في كل من المحاور(الحوكمة العمومية الالكترونية، التنمية المستدامة) تساوي(0.98، 0.77) على الترتيب دالة عند مستوى الدلالة(0.01) وهذا يدل على وجود اتساق بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان.

- **التوزيع الطبيعي للبيانات:**

جدول رقم(25) يمثل التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	كولموغوروف- سيميرنوف Kolmogorov-Smirnov[a]	
	درجة الحرية	مستوى الدلالة
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	87	0.06
بعد الشفافية الإلكترونية	87	0.07
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	87	0.06
بعد المساءلة الإلكترونية	87	0.08
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	87	0.10
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	87	0.11
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	87	0.13
بعد الأمن السيبراني	87	0.08
البعد الاقتصادي	87	0.06
البعد البيئي	87	0.07
البعد الاجتماعي	87	0.09
الحوكمة العمومية الالكترونية	87	0.20
التنمية المستدامة	87	0.10

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم (25) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة لاختبار كولموغوروف- سيميرنوف في كل من الأبعاد(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الشفافية الإلكترونية، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني)، والدرجة الكلية في محور(الحوكمة العمومية الالكترونية) تساوي(0.06، 0.07، 0.06، 0.08، 0.10، 0.11، 0.13، 0.08)، (0.20) على الترتيب أكبر من القيمة المعنوية لمستوى الدلالة(0.05) وبالتالي فهي غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على أن البيانات معتدلة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

كما جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة لاختبار كولموغوروف- سيميرنوف في كل من الأبعاد(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، والدرجة الكلية في محور(أهداف التنمية المستدامة) تساوي(0.06، 0.07، 0.09)، (0.10) على الترتيب أكبر من القيمة المعنوية لمستوى الدلالة(0.05) وبالتالي فهي غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على أن البيانات معتدلة وتتوزع توزيعا طبيعيا.

من خلال ما سبق وبما أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا في كلا المتغيرين والابعاد المشكلة لهما فإنه يمكننا اتباع الأساليب الإحصائية الخاصة بذلك، والمتمثلة في استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة:

تمت المعالجة التحليلية الوصفية باستخدام المتوسطات الحسابية اعتمادا على جدول المتوسط المرجح للأوزان إنطلاقا من سلم ليكارت الخماسي المستعمل في الدراسة، وكانت النتائج مبينة في الجداول الموالية انطلاقا من قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبانة.

جدول رقم(26) يمثل المتوسط المرجح للأوزان حسب مقياس ليكارت الخماسي

الإستجابة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفقرة	المستوى (الإتجاه)
لا أوافق بشدة	من 1.00 إلى 1.79	0.79	منخفض
لا أوافق	من 1.80 إلى 2.59	0.79	
محايد	من 2.60 إلى 3.39	0.79	متوسط
أوافق	من 3.40 إلى 4.19	0.79	مرتفع
أوافق بشدة	من 4.20 إلى 5.00	0.80	

المصدر: (الصيرفي، 2006، صفحة 113)

أولا: التحليل الوصفي للمحور الأول(الحوكمة العمومية الالكترونية):

1- التحليل الوصفي للبعد الأول(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات):

جدول رقم(27) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**الفجوة الرقمية حالت دون نجاح المشروع**	**3,63**	**1,12**	**أوافق /مرتفع**
02	**توجد تطبيقات مختلفة داخل الإدارة المحلية**	**3,58**	**1,07**	**أوافق /مرتفع**
03	**تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة**	**3,47**	**1,09**	**أوافق /مرتفع**
04	**عندي علم بمشروع الجزائر الإلكترونية**	**3,40**	**1,22**	**أوافق /مرتفع**
05	**ضعف الإرادة السياسية حالت دون نجاح المشروع**	**3,34**	**1,03**	**محايد/متوسط**
06	**نقص الإمكانيات المادية حالت دون نجاح المشروع**	**3,04**	**1,33**	**محايد/متوسط**
07	**تم رقمنة جميع المعاملات الإدارية**	**2,91**	**1,14**	**محايد/متوسط**
	البعد ككل	**3,34**	**0,67**	**محايد/متوسط**

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25.)

التحليل: من خلال الجدول رقم(27)؛ فقد جاءت نصف فقرات البعد مناصفة بين درجتي موافق وباتجاه مرتفع، ومحايد وباتجاه متوسط؛ إذْ جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على: (الفجوة الرقمية حالت دون نجاح المشروع) بقيمة انحراف معياري(1.12) وبمتوسط حسابي(3.63)، وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(توجد تطبيقات مختلفة داخل الإدارة المحلية) بقيمة انحراف معياري(1.07) وبمتوسط حسابي(3.58)، وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع، في حين جاء في المرتبة السادسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(نقص الإمكانيات المادية حالت دون نجاح المشروع) بقيمة انحراف معياري(1.31) وبمتوسط حسابي(3.04)، وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(تم رقمنة جميع المعاملات الإدارية) بقيمة انحراف معياري(1.14) وبمتوسط حسابي(2.91)، وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات) تساوي(0.67)، (3.34) على الترتيب، وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

3- التحليل الوصفي للبعد الثاني(الشفافية الإلكترونية):

جدول رقم(28) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد الشفافية الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها.

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	تعزز هذه التطبيقات الثقة بين الحكومة والمجتمع	3,25	1,08	محايد/متوسط
02	توفر هذه التطبيقات الشفافية والفعالية	3,00	1,12	محايد/متوسط
03	تُنشر البيانات المالية للحكومة على المواقع الرسمية	2,98	1,06	محايد/متوسط
04	تتوفر معلومات حول سياسات الحكومة وقراراتها بسهولة عبر الإنترنت	2,83	1,23	محايد/متوسط
05	يتم تقديم تحديثات منتظمة حول أنشطة الإدارة المحلية عبر منصات الإنترنت	2,80	1,20	محايد/متوسط
06	إمكانية الوصول إلى معلومات الحكومة والعمليات عبر الإنترنت سهلة	2,67	1,07	محايد/متوسط
	البعد ككل	2,92	0,85	محايد/متوسط

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(28)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(تعزز هذه التطبيقات الثقة بين الحكومة والمجتمع) بقيمة انحراف معياري(1.08) وبمتوسط حسابي(3.25) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(توفر هذه التطبيقات الشفافية والفعالية) بقيمة انحراف معياري(1.12) وبمتوسط حسابي(3.00) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط، في حين جاء في المرتبة الخامسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(يتم تقديم تحديثات منتظمة حول أنشطة الإدارة المحلية عبر منصات الإنترنت) بقيمة انحراف معياري(1.20) وبمتوسط حسابي(2.80) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(إمكانية

الوصول إلى معلومات الحكومة والعمليات عبر الإنترنت سهلة) بقيمة انحراف معياري(1.07) وبمتوسط حسابي(2.67) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(الشفافية الإلكترونية) تساوي(0.85)، (2.92)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

3- التحليل الوصفي للبعد الثالث(المشاركة المجتمعية الإلكترونية):

جدول رقم(29) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها.

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**تتوفر أدوات كافية عبر الإنترنت للتفاعل مع الإدارة المحلية**	2,90	1,27	**محايد/متوسط**
02	**يقدم المواطن ملاحظات حول قرارات الإدارة عبر المنصات الإلكترونية**	2,89	1,06	**محايد/متوسط**
03	**أشعر بأنني فاعل في عمليات اتخاذ القرارات في الإدارة المحلية عبر المنصات الإلكترونية**	2,83	1,02	**محايد/متوسط**
04	**تشجع الإدارة المحلية مشاركة المواطنين في صنع السياسات من خلال القنوات الرقمية**	2,81	0,98	**محايد/متوسط**
05	**توجد آليات قانونية لمشاركة المواطن محليا**	2,72	1,03	**محايد/متوسط**
06	**تُجرى استشارات عامة بانتظام عبر المنتديات الإلكترونية**	2,70	1,07	**محايد/متوسط**
07	**يساهم المواطن في عمليات اتخاذ القرارات إلكترونيا**	2,67	1,26	**محايد/متوسط**
	البعد ككل	2,79	0,86	**محايد/متوسط**

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(.SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(29)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(تتوفر أدوات كافية عبر الإنترنت للتفاعل مع الإدارة المحلية) بقيمة انحراف معياري(1.27) وبمتوسط حسابي(2.90) وهو ما يقابل درجة

محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(يقدم المواطن ملاحظات حول قرارات الإدارة عبر المنصات الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(1.06) وبمتوسط حسابي(2.89) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط، في حين جاء في المرتبة السادسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(تُجرى استشارات عامة بانتظام عبر المنتديات الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(1.07) وبمتوسط حسابي(2.70) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(يساهم المواطن في عمليات اتخاذ القرارات إلكترونيا) بقيمة انحراف معياري(1.26) وبمتوسط حسابي(2.67) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(المشاركة المجتمعية الإلكترونية) تساوي(0.86)، (2.79)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

4- التحليل الوصفي للبعد الرابع(المساءلة الإلكترونية):

جدول رقم(30) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد المساءلة الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**أستطيع بسهولة تقديم شكاوى عبر منصات الإلكترونية**	3,27	1,15	**محايد/متوسط**
02	**تُراجع الإدارة المحلية أداؤها بانتظام عبر المنصات الإلكترونية**	3,11	1,09	**محايد/متوسط**
03	**تتوفر آليات واضحة عبر الإنترنت لمحاسبة المسؤولين العامين.**	2,90	1,12	**محايد/متوسط**
04	**تستجيب الحكومة لشكاوى المواطنين في الوقت المناسب عبر المنصات الإلكترونية**	2,88	1,01	**محايد/متوسط**

05	يتم مراقبة اعمال ونشاطات المسؤولين العامين إلكترونيا	2,86	1,13	محايد/متوسط
06	تُقارن تقاريرها من خلال القنوات الرقمية	2,81	1,08	محايد/متوسط
	البعد ككل	2,97	0,85	محايد/متوسط

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(30)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(أستطيع بسهولة تقديم شكاوى عبر منصات الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(1.15) وبمتوسط حسابي(3.27) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(تُراجع الإدارة المحلية أداؤها بانتظام عبر المنصات الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(1.09) وبمتوسط حسابي(3.11) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط، في حين جاء في المرتبة الخامسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(يتم مراقبة اعمال ونشاطات المسؤولين العامين إلكترونيا) بقيمة انحراف معياري(1.13) وبمتوسط حسابي(2.86) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(تُقارن تقاريرها من خلال القنوات الرقمية) بقيمة انحراف معياري(1.08) وبمتوسط حسابي(2.81) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(المساءلة الإلكترونية) تساوي(0.85)، (2.97)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

5- التحليل الوصفي للبعد الخامس(الكفاءة والفعالية الإلكترونية):

جدول رقم(31) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**التطبيقات المتوفرة قليلة جدا مقارنة بالخدمات المطلوبة**	3,34	1,05	**محايد/متوسط**
02	**يدرج جميع الموظفين في دورات تدريبية لتجديد معارفهم الخاصة بالتطبيقات المستحدثة**	3,25	1,06	**محايد/متوسط**
03	**خففت التطبيقات من البيروقراطية**	3,21	1,11	**محايد/متوسط**
04	**تكون عمليات الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت سلسة وفعالة.**	3,19	0,98	**محايد/متوسط**
05	**تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة**	3,14	1,05	**محايد/متوسط**
06	**المواطن راضٍ عن الوقت الذي يتلقى فيه الخدمات عبر الإنترنت**	2,97	1,08	**محايد/متوسط**
07	**تكون الخدمات الحكومية متاحة بسهولة عبر الوسائط الرقمية**	2,94	1,09	**محايد/متوسط**
	البعد ككل	3,09	0,73	**محايد/متوسط**

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(31)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(التطبيقات المتوفرة قليلة جدا مقارنة بالخدمات المطلوبة) بقيمة انحراف معياري(1.05) وبمتوسط حسابي(3.37) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(يدرج جميع الموظفين في دورات تدريبية لتجديد معارفهم الخاصة بالتطبيقات المستحدثة) بقيمة انحراف معياري(1.06) وبمتوسط حسابي(3.25) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط، في حين جاء في المرتبة السادسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(المواطن راضٍ عن الوقت الذي يتلقى فيه الخدمات عبر الإنترنت) بقيمة انحراف معياري(1.08) وبمتوسط حسابي(2.97) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(تكون الخدمات الحكومية متاحة بسهولة

عبر الوسائط الرقمية) بقيمة انحراف معياري(1.09) وبمتوسط حسابي(2.94) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(الكفاءة والفعالية الإلكترونية) تساوي(0.73)، (3.09)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

6- التحليل الوصفي للبعد السادس(تقديم الخدمات الإلكترونية):

جدول رقم(32) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد تقديم الخدمات الإلكترونية حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**منصات الخدمة عبر الإنترنت سهلة الاستخدام**	3,12	1,05	**محايد/متوسط**
02	**تحسن الإدارة المحلية باستمرار في تقديم الخدمات الإلكترونية استنادًا إلى ملاحظات المواطنين**	3,00	1,02	**محايد/متوسط**
03	**المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من الولاية**	2,91	1,06	**محايد/متوسط**
04	**رقم التعريف الوطني قضى على المعاملات الورقية**	2,78	1,26	**محايد/متوسط**
05	**مجموعة الخدمات الإلكترونية المتاحة تلبي احتياجات المواطنين**	2,74	1,09	**محايد/متوسط**
06	**المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلدية**	2,73	1,00	**محايد/متوسط**
07	**تم القضاء كليا على المعاملات الورقية**	2,50	1,15	**لا أوافق/منخفض**
	البعد ككل	2,83	0,80	**محايد/متوسط**

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS. Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(32)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(منصات الخدمة عبر الإنترنت سهلة

الاستخدام) بقيمة انحراف معياري(1.05) وبمتوسط حسابي(3.12) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(تحسن الإدارة المحلية باستمرار في تقديم الخدمات الإلكترونية استنادًا إلى ملاحظات المواطنين) بقيمة انحراف معياري(1.02) وبمتوسط حسابي(3.00) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط، في حين جاء في المرتبة السادسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلدية) بقيمة انحراف معياري(1.00) وبمتوسط حسابي(2.73) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(تم القضاء كليا على المعاملات الورقية) بقيمة انحراف معياري(1.15) وبمتوسط حسابي(2.50) وهو ما يقابل درجة لا أوافق وباتجاه منخفض.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(تقديم الخدمات الإلكترونية) تساوي(0.80)، (2.83)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

7- التحليل الوصفي للبعد السابع(الرقابة والتدقيق الإلكتروني):

جدول رقم(33) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**يحارب التدقيق الالكتروني كل فساد مالي**	3,36	1,00	**محايد/متوسط**
02	**توجد تطبيقات الكترونية تساعد على كشف الفساد المالي**	3,19	0,98	**محايد/متوسط**
03	**يتم ضمان الشفافية في الإنفاق الحكومي وعمليات التوريد من خلال الرقابة الإلكترونية**	3,01	1,12	**محايد/متوسط**

04	لا وجود للرقابة والتدقيق الالكترونيين	2,86	1,17	محايد/متوسط
05	تُجرى فحوصات للمعاملات المالية الحكومية بوسائل إلكترونية	2,85	1,04	محايد/متوسط
06	هناك آليات متاحة لفحص سجلات ومعاملات الحكومة بوسائل إلكترونية	2,83	0,90	محايد/متوسط
07	يحصل المواطنون على تقارير الرقابة والنتائج من خلال منصات الإنترنت	2,73	1,15	محايد/متوسط
	البعد ككل	2,98	0,79	محايد/متوسط

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(.SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(33)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يحارب التدقيق الالكتروني كل فساد مالي) بقيمة انحراف معياري(1.00) وبمتوسط حسابي(3.36) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(توجد تطبيقات الكترونية تساعد على كشف الفساد المالي) بقيمة انحراف معياري(1.02) وبمتوسط حسابي(3.00) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط، في حين جاء في المرتبة السادسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(هناك آليات متاحة لفحص سجلات ومعاملات الحكومة بوسائل إلكترونية) بقيمة انحراف معياري(0.90) وبمتوسط حسابي(2.83) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(يحصل المواطنون على تقارير الرقابة والنتائج من خلال منصات الإنترنت) بقيمة انحراف معياري(1.15) وبمتوسط حسابي(2.73) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(الرقابة والتدقيق الإلكتروني) تساوي(0.79)، (2.98)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

8- التحليل الوصفي للبعد الثامن(الأمن السيبراني):

جدول رقم(34) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد الأمن السيبراني حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**تقنيات الأمن السيبراني فعالة لضمان سلامة المعاملات والمعلومات**	3,25	0,99	محايد/متوسط
02	**يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية**	3,21	0,94	محايد/متوسط
03	**تم تكييف بيئة أنظمة الإدارة المحلية بمنظومة تشريعية وتنظيمية**	3,17	0,91	محايد/متوسط
04	**يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الحكومية**	2,89	1,22	محايد/متوسط
	البعد ككل	3,13	0,89	محايد/متوسط

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(34)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(تقنيات الأمن السيبراني فعالة لضمان سلامة المعاملات والمعلومات) بقيمة انحراف معياري(0.99) وبمتوسط حسابي(3.25) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية) بقيمة انحراف معياري(0.94) وبمتوسط حسابي(3.21) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه

متوسط، في حين جاء في المرتبة الرابعة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(تم تكييف بيئة أنظمة الإدارة المحلية بمنظومة تشريعية وتنظيمية) بقيمة انحراف معياري(0.91) وبمتوسط حسابي(3.17) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الحكومية) بقيمة انحراف معياري(1.22) وبمتوسط حسابي(2.89) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(الأمن السيبراني) تساوي(0.89)، (3.13)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

9- التحليل الوصفي للمحور ككل(الحوكمة العمومية الالكترونية):

ويتم ذلك من خلال الترتيب التنازلي للمتوسطات الحسابية للأبعاد المشكلة للمحور ككل وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

1. جدول رقم(35) يمثل الترتيب التنازلي لأبعاد محور(الحوكمة العمومية الالكترونية)حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات**	3,34	0,67	محايد/متوسط
02	**بعد الأمن السيبراني**	3,13	0,89	محايد/متوسط
03	**بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية**	3,09	0,73	محايد/متوسط
04	**بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني**	2,98	0,79	محايد/متوسط
05	**بعد المساءلة الإلكترونية**	2,97	0,85	محايد/متوسط

06	**بعد الشفافية الإلكترونية**	2,92	0,85	محايد/متوسط
07	**بعد تقديم الخدمات الإلكترونية**	2,83	0,80	محايد/متوسط
08	**بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية**	2,79	0,86	محايد/متوسط
	المحور ككل(الحوكمة العمومية الالكترونية)	3,01	0,56	محايد/متوسط

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(35)؛ فقد جاءت كل أبعاد المحور بدرجة محايد وباتجاه متوسط، حيث جاء في المرتبة الأولى(بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات) بقيمة انحراف معياري(0.67) وبمتوسط حسابي(3.34) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاء في المرتبة الثانية(بعد الأمن السيبراني) بقيمة انحراف معياري(0.89) وبمتوسط حسابي(3.13) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط، وجاء في المرتبة الثالثة(بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(0.73) وبمتوسط حسابي(3.09)، وفي المرتبة الرابعة(بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني) بقيمة انحراف معياري(0.79) وبمتوسط حسابي(2.98)، وفي المرتبة الخامسة(بعد المساءلة الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(0.85) وبمتوسط حسابي(2.97)، وفي المرتبة السادسة(بعد الشفافية الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(0.85) وبمتوسط حسابي(2.92)، وفي المرتبة السابعة(بعد تقديم الخدمات الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(0.80) وبمتوسط حسابي(2.83)، وفي المرتبة الثامنة(بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية) بقيمة انحراف معياري(0.86) وبمتوسط حسابي(2.79) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور ككل(الحوكمة العمومية الالكترونية) تساوي(0.56)، (3.01)على الترتيب وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

ثانيا: التحليل الوصفي للمحور الثاني(التنمية المستدامة):

1- التحليل الوصفي للبعد الأول(الاقتصادي):

جدول رقم(36) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات البعد الاقتصادي حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**أتمتة عمليات استخدام الموارد يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام**	3,59	0,92	أوافق /مرتفع
02	**القطاع الخاص فاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة**	3,55	0,78	أوافق /مرتفع
03	**سياسات الحوكمة الإلكترونية لريادة الاعمال تخلق فرص عمل جديدة**	3,49	0,88	أوافق /مرتفع
04	**الحوكمة الإلكترونية عززت فرص الاستثمار للخواص**	3,48	0,87	أوافق /مرتفع
05	**المعاملات الالكترونية عززت مبدأ المنافسة للخواص**	3,45	0,92	أوافق /مرتفع
06	**أتمتة عمليات استخدام الموارد تساعد على تقليل الفاقد في الوقت والتكاليف**	3,43	1,05	أوافق /مرتفع
07	**تتم عملية التدريب للموظف في الإدارة المحلية لتكييفه مع بيئة الحوكمة الالكترونية**	3,26	0,98	محايد/متوسط
08	**مشاريع التنمية المحلية تتم كلها الكترونيا لتجنب الفساد**	3,14	1,05	محايد/متوسط
	البعد ككل	3,42	0,66	أوافق /مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25. Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(36)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(القطاع الخاص فاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة) بقيمة انحراف معياري(0.92) وبمتوسط حسابي(3.59) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(القطاع الخاص فاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة) بقيمة انحراف معياري(0.78) وبمتوسط حسابي(3.55) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع، في حين جاء في المرتبة السابعة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(تتم عملية التدريب للموظف في الإدارة المحلية لتكييفه مع بيئة الحوكمة الالكترونية) بقيمة انحراف معياري(0.98) وبمتوسط حسابي(3.26) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(مشاريع التنمية المحلية تتم كلها الكترونيا لتجنب الفساد) بقيمة انحراف معياري(1.05) وبمتوسط حسابي(3.14) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(الاقتصادية) تساوي(0.66)، (3.42)على الترتيب وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع.

2- التحليل الوصفي للبعد الثاني(البيئي):

جدول رقم(37) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات البعد البيئي حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد على مراقبة التلوث وجعل البيئة**	3,78	0,99	أوافق /مرتفع

	أكثر استدامة			
02	يتم تقليل الأثر البيئي من خلال تقليل استخدام الورق	3,75	0,90	أوافق /مرتفع
03	أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد في إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة	3,73	0,88	أوافق /مرتفع
04	يتم تحسين نوعية الحياة في المدن من خلال الخدمات الذكية	3,70	0,87	أوافق /مرتفع
05	تساهم الرقمنة في استخدام الطاقات المتجددة	3,59	0,84	أوافق /مرتفع
06	تحسين التخطيط الحضري وإدارة المدن من خلال البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء	3,56	0,91	أوافق /مرتفع
07	تساهم الرقمنة في المحافظة على البيئة	3,48	0,91	أوافق /مرتفع
08	يساهم المواطن المحلي الكترونيا في الحفاظ على البيئة	3,40	0,84	أوافق /مرتفع
	البعد ككل	3,62	0,69	أوافق /مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25. Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(37)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد على مراقبة التلوث وجعل البيئة أكثر استدامة) بقيمة انحراف معياري(0.99) وبمتوسط حسابي(3.78) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(يتم تقليل الأثر البيئي من خلال تقليل استخدام الورق) بقيمة انحراف معياري(0.90) وبمتوسط حسابي(3.75) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع، في حين جاء في المرتبة السابعة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(تساهم الرقمنة في المحافظة على البيئة) بقيمة انحراف معياري(0.91) وبمتوسط حسابي(3.48) وهو ما يقابل درجة أوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(يساهم المواطن المحلي الكترونيا في الحفاظ على البيئة)

بقيمة انحراف معياري(0.84) وبمتوسط حسابي(3.40) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(البيئية) تساوي(0.69)، (3.62)على الترتيب وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع.

3- التحليل الوصفي للبعد الثالث(الاجتماعي):

جدول رقم(38) يمثل الترتيب التنازلي لفقرات بعد الاجتماعية حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	**الرقمنة تساعد على إحصاء دقيق للمحتاجين**	3,74	1,15	أوافق /مرتفع
02	**توفير منصات للمشاركة المجتمعية يجعل الإدارة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع**	3,52	0,81	أوافق /مرتفع
03	**التسجيلات الإلكترونية للوثائق الرسمية تضمن حقوق المواطنين**	3,48	0,88	أوافق /مرتفع
04	**يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في التنمية المحلية بصفة مباشرة**	3,43	0,83	أوافق /مرتفع
05	**تحليل البيانات يساعد في توزيع الموارد بشكل عادل بين الفئات المحتاجة**	3,41	0,90	أوافق /مرتفع
06	**الملف الإلكتروني للمريض والتطبيب عن بعد يحسن من إدارة الخدمات الصحية**	3,36	1,11	محايد/متوسط
07	**يشارك المواطن المحلي برأيه في اقتراح المشاريع التنموية وتقييمها**	3,33	0,98	محايد/متوسط
	البعد ككل	3,47	0,63	أوافق/مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25. Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(38)؛ فقد جاءت أغلبية فقرات البعد بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(الرقمنة تساعد على إحصاء دقيق للمحتاجين) بقيمة انحراف معياري(1.15) وبمتوسط حسابي(3.74) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على(توفير منصات للمشاركة المجتمعية يجعل الإدارة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع) بقيمة انحراف معياري(0.81) وبمتوسط حسابي(3.52) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع، في حين جاء في المرتبة السادسة ما قبل الأخيرة الفقرة التي تنص على(الملف الإلكتروني للمريض والتطبيب عن بعد يحسن من إدارة الخدمات الصحية) بقيمة انحراف معياري(1.11) وبمتوسط حسابي(3.36) وهو ما يقابل درجة محايد وبمستوى أو اتجاه متوسط، أما في المرتبة الاخيرة فقد جاءت الفقرة التي تنص على(يشارك المواطن المحلي برأيه في اقتراح المشاريع التنموية وتقييمها) بقيمة انحراف معياري(0.98) وبمتوسط حسابي(3.33) وهو ما يقابل درجة محايد وباتجاه متوسط.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للبعد ككل(البيئي) تساوي(0.63)، (3.47)على الترتيب وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع.

4- التحليل الوصفي للمحور ككل(التنمية المستدامة):

ويتم ذلك من خلال الترتيب التنازلي للمتوسطات الحسابية للأبعاد المشكلة للمحور ككل وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(39) يمثل الترتيب التنازلي لأبعاد محور(التنمية المستدامة) حسب الإنحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الترتيب	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة والمستوى
01	البعد البيئي	3,62	0,69	أوافق /مرتفع
02	البعد الاجتماعي	3,47	0,63	أوافق /مرتفع
03	البعد الاقتصادي	3,42	0,66	أوافق /مرتفع
المحور ككل(التنمية المستدامة)		3,51	0,59	أوافق /مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS Vs. 25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(39)؛ فقد جاءت كل أبعاد المحور بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى بعد(البيئية) بقيمة انحراف معياري(0.62) وبمتوسط حسابي(3.62) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه؛ كما جاءت في المرتبة الثانية بعد(الاجتماعية) بقيمة انحراف معياري(0.63) وبمتوسط حسابي(3.47) وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع، وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بعد(الاقتصادية) بقيمة انحراف معياري(0.66) وبمتوسط حسابي(3.42) وهو ما يقابل درجة أوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

في حين جاءت قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي للمحور ككل(التنمية المستدامة) تساوي(0.59)، (3.51)على الترتيب، وهو ما يقابل درجة أوافق وباتجاه مرتفع، وهو ما يعكس درجة عالية من التجانس في آراء المشاركين، ويؤكد على وجود تصور إيجابي عام حول مدى تكامل أبعاد التنمية المستدامة في الأداء المحلي.

أظهرت نتائج تقييم محور التنمية المستدامة توجهًا إيجابيًا عامًا لدى المشاركين، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد ضمن مستوى "أوافق"، ما يعكس إدراكًا متقدمًا لأهمية هذا المحور في سياق تطوير الأداء المحلي. وكتحليل أعمق فقد توزعت النتائج على النحو التالي:

- **البعد البيئي**: احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وانحراف معياري (0.63)، مما يدل على وعي مرتفع لدى المشاركين بأهمية حماية البيئة، وترسيخ الممارسات المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، وهو ما يعكس توافقًا مع التوجهات العالمية نحو تعزيز البعد البيئي في السياسات المحلية.
- **البعد الاجتماعي**: جاء في المرتبة الثانية بمتوسط (3.47) وانحراف معياري (0.64)، مما يشير إلى إدراك جيد لأهمية العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وهو ما يعكس اهتمامًا متزايدًا بتقوية الروابط بين المواطن والإدارة المحلية.
- **البعد الاقتصادي**: حل ثالثًا بمتوسط (3.42) وانحراف معياري (0.66)، وهو ما يدل على وجود وعي بأهمية النمو الاقتصادي المحلي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، رغم أن هذا البعد جاء في المرتبة الأخيرة، مما قد يشير إلى تحديات قائمة في ترجمة السياسات الاقتصادية إلى نتائج ملموسة على المستوى المحلي.

تشير هذه النتائج إلى أن المشاركين يبدون اهتمامًا متزايدًا بالبعد البيئي، يليه الاجتماعي، ثم الاقتصادي، مما قد يعكس أولوياتهم في سياق التنمية المحلية. كما أن انخفاض قيم الانحراف المعياري يدل على تقارب في وجهات النظر، ويعزز من مصداقية النتائج في دعم التوصيات المستقبلية.

المطلب الرابع: عرض وتحليل نتائج الفرضيات:

1- عرض وتحليل نتائج الفرضية العامة:" يوجد علاقة ارتباطية بين الحوكمة العمومية الإلكترونية بأبعادها وأهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة(2013- 2024)"

حيث تم معالجة البيانات بحساب معامل ارتباط بيرسون بين متوسطات درجات أبعاد متغير الحوكمة العمومية الالكترونية ومتوسطات ودرجات متغير التنمية المستدامة للعينة واستخراج دلالتها الإحصائية فكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (40): يمثل العلاقة بين الحوكمة العمومية الإلكترونية بأبعادها وأهداف التنمية المستدامة

المتغيرات		العدد	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	القرار
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	أهداف التنمية المستدامة	87	**0.36	0.00	دال
بعد الشفافية الإلكترونية		87	0.05	0.58	غير دال
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية		87	**0.41	0.00	دال
بعد المساءلة الإلكترونية		87	**0.41	0.00	دال
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية		87	**0.38	0.00	دال
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية		87	*0.24	0.02	دال
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني		87	**0.31	0.00	دال
بعد الأمن السيبراني		87	**0.54	0.00	دال
محور الحوكمة العمومية الالكترونية		87	**0.46	0.00	دال

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال نتائج الجدول رقم(40)جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة

الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني) ومحور(الحوكمة العمومية الالكترونية) تساوي(0.00) دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، كما جاءت قيم معاملات الارتباط بيرسون تساوي(0.36، 0.41،0.41، 0.38، 0.24، 0.31، 0.54، 0.46) دالة عند مستوى الدلالة(0.01)، وهذا يدل على وجود ارتباط موجب بين تلك الأبعاد ومتغير أهداف التنمية المستدامة.

- أي كلما ارتفع مستوى تطبيق هذه الأبعاد، زادت المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في حين جاءت القيمة المعنوية لمستوى الدلالة لبعد (الشفافية الإلكترونية) تساوي(0.58) غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على عدم وجود ارتباط بين بعد(الشفافية الإلكترونية) ومتغير أهداف التنمية المستدامة، أي لا توجد أدلة كافية في هذه العينة على وجود علاقة ارتباط ذات مغزى بين الشفافية الإلكترونية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- وسبب غياب العلاقة هو ضعف تطبيق الشفافية الإلكترونية، وغياب وجود آليات مساءلة ومشاركة فعالة.
- كما يعكس ذلك فجوة بين السياسات المعلنة والممارسات الفعلية، وكذا ضعف وعي المواطنين بحقوقهم في الوصول إلى المعلومات.

ومن خلال الدراسة الميدانية وإطلاعنا على أغلب التطبيقات الرقمية المستغلة في الولاية يمكن تفسير ضعف التطبيق الفعلي للشفافية الإلكترونية من خلالها إلى ما يلي:

- المنصات الرقمية الرسمية محدودة الوظائف: غالبًا ما تقتصر على نشر بيانات عامة دون توفير أدوات تفاعلية تُمكّن المواطن من تقديم ملاحظات أو تتبع القرارات.
- غياب التحديث المنتظم للمعلومات: مما يُفقد الثقة في مصداقية المحتوى الرقمي ويجعل الوصول إلى البيانات غير ذي جدوى عملية.
- الشفافية كخطاب لا كممارسة: تُستخدم كمصطلح في الخطابات الرسمية دون ترجمتها إلى إجراءات ملموسة مثل نشر الميزانيات، تقارير الأداء، أو نتائج المشاريع التنموية.

كما ان غياب آليات المساءلة والمشاركة الفعالة للمواطنين راجع إلى:

- ضعف الإطار القانوني المحلي: لا توجد نصوص واضحة تُلزم البلديات بنشر المعلومات أو تتيح للمواطنين حق الطعن أو الاستفسار وهذا في أغلب التطبيقات.
- غياب المجالس التشاركية الرقمية: لا توجد منصات تفاعلية تسمح للمواطنين بالمشاركة في صياغة السياسات أو مراقبة تنفيذها.

وكحوصلة يمكن القول بأنه توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة العمومية الإلكترونية بأبعادها(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني) وأهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة (2013- 2024)

2- عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى:" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في كل من مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية وتطبيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغيرات(الجنس،العمر، الخبرة المهنية، المستوى الدراسي ، والوظيفة).

أولا: بالنسبة للفروق في متغير الجنس(ذكور، إناث):

حيث تم معالجة البيانات باستخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(41) يوضح نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الإلكترونية وفقا لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	ذكر	60	3,27	0,66	2.47	85	0.04 دال
	أنثى	27	3,50	0,70			
بعد الشفافية الإلكترونية	ذكر	60	2,74	0,84	3.11	85	0.00 دال
	أنثى	27	3,33	0,74			
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	ذكر	60	2,67	0,81	2.88	85	0.03 دال
	أنثى	27	3,05	0,93			
بعد المساءلة الإلكترونية	ذكر	60	2,80	0,79	2.94	85	0.00 دال
	أنثى	27	3,36	0,88			
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	ذكر	60	2,92	0,72	3.24	85	0.00 دال
	أنثى	27	3,45	0,62			
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	ذكر	60	2,68	0,76	2.63	85	0.01 دال
	أنثى	27	3,15	0,81			
بعد الرقابة	ذكر	60	2,84	0,74	2.47	85	0.01 دال

والتدقيق الإلكتروني	أنثى	27	3,28	0,82			
بعد الأمن السيبراني	ذكر	60	3,04	0,83	2.49	85	0.03 دال
	أنثى	27	3,33	1,01			
محور الحوكمة العمومية الالكترونية	ذكر	60	2,87	0,55	3.76	85	0.00 دال
	أنثى	27	3,31	0,48			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(41) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الشفافية الإلكترونية، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني)، والدرجة الكلية في محور(الحوكمة العمومية الالكترونية) تساوي(0.04، 0.00، 0.03، 0.00، 0.00، 0.01، 0.01، 0.03)، (0.00) على الترتيب دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على وجود اختلاف في اجابات المبحوثين من الذكور والإناث فيما يتعلق بالحوكمة العمومية الالكترونية ولصالح الإناث بمتوسطات حسابية أكبر من المتوسطات الحسابية للذكور وعليه نستطيع القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الجنس(ذكور، إناث) ولصالح الإناث، وهذا يعزي إلى اهتمام النساء بالخدمات الرقمية واستخدام أوسع من طرفهن لمختلف التطبيقات وأكثر استعداد للتفاعل معها.

الجدول رقم(42) يوضح نتائج اختبار(ت) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة وفقا لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	ذكر	60	3,31	0,64	2.94	85	0.01 دال
	أنثى	27	3,68	0,63			
البعد البيئي	ذكر	60	3,57	0,70	2.42	85	0.02 دال

	أنثى	27	3,74	0,66			
البعد الاجتماعي	ذكر	60	3,35	0,57	2.54	85	0.01 دال
	أنثى	27	3,72	0,70			
محور التنمية المستدامة	ذكر	60	3,41	0,56	2.19	85	0.03 دال
	أنثى	27	3,71	0,62			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(42) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، والدرجة الكلية في محور(أهداف التنمية المستدامة) تساوي(0.01، 0.02، 0.01)، (0.03) على الترتيب دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على وجود اختلاف في اجابات المبحوثين من الذكور والإناث فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ولصالح الإناث بمتوسطات حسابية تساوي(3.68، 3.74، 3.72)، (3.71) أكبر من المتوسطات الحسابية للذكور التي تساوي(3.31، 3.57، 3.35)، (3.41) على الترتيب وعليه نستطيع القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الجنس(ذكور، إناث) ولصالح الإناث، وهذا ربما راجع للاختلاف في الإدراك والتقييم فالنساء أكثر حساسية أو دقة في تقييم أداء الإدارة المحلية في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، خاصة في الجوانب الاجتماعية والبيئية.

ثانيا: بالنسبة للفروق في متغيرات(العمر، الخبرة، المستوى الدراسي، الوظيفة):

حيث تم معالجة البيانات باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(ف) وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

1- بالنسبة للفروق في متغير العمر:

الجدول رقم (43) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الالكترونية وفقا لمتغير العمر

المتغيرات	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	أقل من 30 سنة	8	3,42	0,66	1.61	86	0.19 غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,24	0,56			
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,25	0,65			
	أكثر من 50 سنة	17	3,64	0,86			
بعد الشفافية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,75	0,98	1.83	86	0.14 غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,93	0,86			
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,74	0,85			
	أكثر من 50 سنة	17	3,32	0,72			
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,66	0,91	1.78	86	0.15 غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,80	0,79			
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,59	0,85			
	أكثر من 50 سنة	17	3,18	0,94			
بعد المساءلة الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	3,25	0,92	1.49	86	0.22غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,86	0,88			
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,83	0,86			
	أكثر من 50 سنة	17	3,29	0,72			
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,95	0,78	2.10	86	غير دال 0.10
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,04	0,76			
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,95	0,69			

	أكثر من 50 سنة	17	3,47	0,62			
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,80	0,54	1.99	86	غير دال 0.13
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,65	0,78			
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,74	0,85			
	أكثر من 50 سنة	17	3,32	0,70			
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	أقل من 30 سنة	8	3,28	0,78	2.17	86	غير دال 0.09
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,82	0,78			
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,86	0,74			
	أكثر من 50 سنة	17	3,32	0,82			
بعد الأمن السيبراني	أقل من 30 سنة	8	2,87	1,38	0.35	86	غير دال 0.78
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,22	0,83			
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,09	0,98			
	أكثر من 50 سنة	17	3,16	0,56			
محور الحوكمة العمومية الالكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,99	0,36	1.90	86	غير دال 0.24
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,94	0,60			
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,89	0,56			
	أكثر من 50 سنة	17	3,35	0,45			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(43) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الشفافية الإلكترونية، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني)، والدرجة الكلية في محور(الحوكمة العمومية الالكترونية)

تساوي(0.19، 0.14، 0.15، 0.22، 0.10، 0.13، 0.09، 0.78)، (0.24) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف أعمارهم فيما يتعلق بالحوكمة العمومية الالكترونية، وعليه نستطيع القول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير العمر، وتفسر الباحثة هذا بوجود تقارب في مستوى الوعي الرقمي بين الفئات العمرية، خصوصًا في بيئة محلية شهدت برامج تدريبية و توعية رقمية موجهة للجميع، كما تفسرها بتعميم استخدام التكنولوجيا الذي أصبح شائعًا بين جميع الفئات العمرية، نتيجة انتشار الهواتف الذكية، الإنترنت، والتطبيقات الحكومية، مما قلّص الفجوة الرقمية بين الأجيال.

الجدول رقم (44) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة وفقا لمتغير العمر

المتغيرات	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	أقل من 30 سنة	8	3,34	0,65	0.17	86	0.91 غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,39	0,62			
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,43	0,68			
	أكثر من 50 سنة	17	3,52	0,73			
البعد البيئي	أقل من 30 سنة	8	3,23	0,94	1.10	86	0.35 غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,60	0,66			
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,70	0,57			
	أكثر من 50 سنة	17	3,72	0,78			
البعد الاجتماعي	أقل من 30 سنة	8	3,28	0,67	0.40	86	0.75 غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,54	0,58			
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,43	0,53			
	أكثر من 50 سنة	17	3,47	0,88			
محور التنمية المستدامة	أقل من 30 سنة	8	3,28	0,73	0.44	86	0.71 غير دال
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,51	0,54			
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,52	0,53			
	أكثر من 50 سنة	17	3,58	0,74			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(44) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، والدرجة الكلية في محور(أهداف التنمية المستدامة) تساوي(0.91، 0.35، 0.75)، (0.71) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف أعمارهم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير العمر، وهذا لأن تجارب الأفراد مع الإدارة المحلية متشابهة نسبيًا بغض النظر عن أعمارهم، خاصة في بيئة محلية ذات نمط خدمات موحد، هذا من جهة كما ان أدوات الدراسة صُممت بطريقة تقلل من تأثير العمر كمتغير، مما يجعل الإجابات أكثر تجانسا.

2- بالنسبة للفروق في الخبرة:

الجدول رقم (45) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الالكترونية وفقا لمتغير الخبرة

المتغيرات	الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,20	0,61	1.16	86	0.31 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,24	0,55			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,44	0,73			
بعد الشفافية الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,04	0,88	0.50	86	0.60 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,00	0,62			
	أكثر من 10 سنوات	49	2,84	0,90			
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	2,79	0,84	0.02	86	0.98 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,75	0,70			
	أكثر من 10 سنوات	49	2,80	0,93			
بعد المساءلة الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,11	0,85	0.72	86	0.48 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,76	0,66			

	أكثر من 10 سنوات	49	2,97	0,90			
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,10	0,70	0.38	86	0.68 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,93	0,73			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,13	0,75			
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	2,66	0,82	1.04	86	0.35 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,73	0,76			
	أكثر من 10 سنوات	49	2,93	0,80			
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,04	0,78	1.25	86	0.29 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,6	0,69			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,03	0,81			
بعد الأمن السيبراني	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,13	0,97	0.20	86	0.81 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,00	0,86			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,17	0,87			
محور الحوكمة العمومية الالكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,00	0,46	0.38	86	0.68 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,89	0,56			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,04	0,61			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(45) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الشفافية الإلكترونية، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني)، والدرجة الكلية في محور(الحوكمة العمومية الالكترونية) تساوي(0.31، 0.60، 0.98، 0.48، 0.68، 0.35، 0.29، 0.81)، (0.68) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف سنوات الخبرة لديهم فيما يتعلق بالحوكمة العمومية الالكترونية، وعليه نستطيع القول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير لسنوات الخبرة ، وهذا يفسر أنه في بيئة رقمية ،قد تلعب المهارات التقنية والرقمية دورًا أكبر من عدد سنوات العمل، وبالتالي فإن الخبرة التقليدية لا تؤثر كثيرًا

على تقييم الحوكمة الإلكترونية ، كما أن توفير برامج تدريبية موحدة لجميع الموظفين، ساهم في تقليص الفجوة بين المبتدئين وذوي الخبرة في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية.

الجدول رقم(46) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة وفقا لمتغير الخبرة

المتغيرات	الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,46	0,53	2.05	86	0.13 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,10	0,83			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,50	0,64			
البعد البيئي	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,51	0,71	2.13	86	0.12 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,37	0,81			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,75	0,62			
البعد الاجتماعي	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,53	0,53	1.27	86	0.28 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,22	0,78			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,51	0,63			
محور التنمية المستدامة	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,50	0,52	2.00	86	0.14 غير دال
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,23	0,77			
	أكثر من 10 سنوات	49	3,59	0.55			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(46) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، والدرجة الكلية في محور(أهداف التنمية المستدامة) تساوي(0.13، 0.12، 0.28)، (0.14) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف سنوات الخبرة لديهم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الخبرة، ويُشير هذا إلى أن الخبرة المهنية ليست العامل الحاسم في تشكيل وعي الموظفين بأهداف التنمية المستدامة، بل إن هناك عوامل أخرى مثل التكوين، الثقافة المؤسسية، و توجهات الإدارة المركزية تلعب دورًا أكبر.

3- بالنسبة للفروق في متغير المستوى الدراسي:

الجدول رقم (47) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الالكترونية وفقا لمتغير المستوى الدراسي

المتغيرات	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	الثانوية العامة فأقل	11	2,98	0,86	1.76	86	0.17 غير دال
	تقني / مهني	10	3,37	0,63			
	جامعي	66	3,39	0,64			
بعد الشفافية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,83	0,84	0.26	86	0.76 غير دال
	تقني / مهني	10	2,78	0,73			
	جامعي	66	2,96	0,88			
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,59	1,16	0.34	86	0.71 غير دال
	تقني / مهني	10	2,77	0,73			
	جامعي	66	2,83	0,83			
بعد المساءلة الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,90	0,94	0.44	86	0.64 غير دال
	تقني / مهني	10	3,21	0,64			
	جامعي	66	2,95	0,87			
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,92	0,44	0.39	86	0.67 غير دال
	تقني / مهني	10	3,02	0,71			
	جامعي	66	3,12	0,77			
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,98	0,59	0.47	86	0.62 غير دال
	تقني / مهني	10	2,64	0,65			
	جامعي	66	2,83	0,85			
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	الثانوية العامة فأقل	11	2,98	0,76	0.01	86	0.98 غير دال
	تقني / مهني	10	2,94	0,78			
	جامعي	66	2,98	0,81			
بعد الأمن السيبراني	الثانوية العامة فأقل	11	3,04	1,15	0.10	86	0.90 غير دال
	تقني / مهني	10	3,22	1,17			
	جامعي	66	3,13	0,81			
محور الحوكمة	الثانوية العامة فأقل	11	2,90	0,42	0.25	86	0.77

العمومية الالكترونية	تقني / مهني	10	2,98	0,34			غير دال
	جامعي	66	3,03	0,61			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(47) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الشفافية الإلكترونية، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني)، والدرجة الكلية في محور(الحوكمة العمومية الالكترونية) تساوي(0.17، 0.76، 0.71، 0.64، 0.67، 0.62، 0.98، 0.90)، (0.77) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف مستوياتهم الدراسية فيما يتعلق بالحوكمة العمومية الالكترونية، وعليه نستطيع القول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير المستوى الدراسي ، وهذا راجع لبساطة التطبيقات الرقمية الموضوعة تحت تصرف الإدارة المحلية ، بحيث لا تتطلب مستوى تعليمي عالي لفهمها أو التفاعل معها، مما يجعل تقييمها متقاربًا بين مختلف المستويات الدراسية.

الجدول رقم (48) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة وفقا لمتغير المستوى الدراسي

المتغيرات	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	الثانوية العامة فأقل	11	3,09	0,81	2.19	86	0.11غير دال
	تقني / مهني	10	3,28	0,60			
	جامعي	66	3,50	0,63			
البعد البيئي	الثانوية العامة فأقل	11	3,25	0,70	2.62	86	0.07غير دال
	تقني / مهني	10	3,45	0,62			

	جامعي	66	3,71	0,68			
البعد الاجتماعي	الثانوية العامة فأقل	11	3,29	0,59	2.18	86	0.06غير دال
	تقني / مهني	10	3,07	0,60			
	جامعي	66	3,56	0,63			
محور التنمية المستدامة	الثانوية العامة فأقل	11	3,20	0,63	2.99	86	0.05غير دال
	تقني / مهني	10	3,27	0,56			
	جامعي	66	3,59	0,57			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(48) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، والدرجة الكلية في محور(أهداف التنمية المستدامة) تساوي(0.11، 0.07، 0.06)، (0.05) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف مستوياتهم الدراسية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير المستوى الدراسي، وتفسر الباحثة هذا إلى أن تقييم الأفراد لأداء الإدارة المحلية في تحقيق أهداف التنمية يعتمد على تجاربهم الشخصية كمواطنين، وليس على مستواهم الدراسي.

4- بالنسبة للفروق في متغير الوظيفة:

الجدول رقم (49) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في الحوكمة العمومية الالكترونية وفقا لمتغير الوظيفة

المتغيرات	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	موظف يشغل منصب عال	39	3,20	0,68	2.03	86	0.13 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	3,29	0,53			
	موظف سام(وظيفة	36	3,51	0,69			

	سامية)						
بعد الشفافية الإلكترونية	إطار في الإدارة المحلية	39	3,03	0,80	1.77	86	0.10 غير دال
	موظف سام(وظيفة سامية)	12	1,97	0,79			
	موظف يشغل منصب عال	36	3,12	0,72			
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	موظف يشغل منصب عال	39	2,72	0,88	1.63	86	0.14 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	2,29	0,72			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,03	0,82			
بعد المساءلة الإلكترونية	موظف يشغل منصب عال	39	2,92	0,75	1.67	86	0.11 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	2,16	0,39			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,30	0,89			
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	موظف يشغل منصب عال	39	3,05	0,65	1.81	86	0.12 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	2,41	0,57			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,35	0,72			
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	موظف يشغل منصب عال	39	2,76	0,81	1.49	86	0.08 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	2,46	0,76			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,02	0,77			
بعد الرقابة	موظف يشغل منصب عال	39	2,85	0,76	1.28	86	0.10 غير دال

والتدقيق الإلكتروني	إطار في الإدارة المحلية	12	2,76	0,77			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,19	0,79			
بعد الأمن السيبراني	موظف يشغل منصب عال	39	3,25	0,93	0.67	86	0.51 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	2,97	0,07			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,05	0,99			
محور الحوكمة العمومية الالكترونية	موظف يشغل منصب عال	39	2,97	0,48	0.43	86	0.09 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	2,54	0,57			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,21	0,56			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(49)جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الشفافية الإلكترونية، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني)، والدرجة الكلية في محور(الحوكمة العمومية الالكترونية) تساوي(0.13، 0.10، 0.14، 0.11، 0.12، 0.08، 0.10، 0.51)، (0.09) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف وظائفهم فيما يتعلق بالحوكمة العمومية الالكترونية، وعليه نستطيع القول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الوظيفة.

الجدول رقم(50) يوضح نتائج اختبار(ف) لدلالة الفروق في أهداف التنمية المستدامة وفقا لمتغير الوظيفة

المتغيرات	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ف)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	موظف يشغل منصب عال	39	3,26	0,70	2.30		0.10 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	3,50	0,42			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,58	0,64			
البعد البيئي	موظف يشغل منصب عال	39	3,43	0,73	3.03		0.05 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	3,90	0,50			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,73	0,65			
البعد الاجتماعي	موظف يشغل منصب عال	39	3,41	0,62	0.82		0.44 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	3,35	0,34			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,57	0,72			
محور التنمية المستدامة	موظف يشغل منصب عال	39	3,37	0,61	2.02		0.13 غير دال
	إطار في الإدارة المحلية	12	3,59	0,39			
	موظف سام(وظيفة سامية)	36	3,63	0,60			

من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج(SPSS V25)

التحليل: من خلال الجدول رقم(50) جاءت القيم المعنوية لمستوى الدلالة في كل من الأبعاد(الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، والدرجة الكلية في محور(أهداف التنمية المستدامة) تساوي(0.10، 0.05، 0.44)، (0.13) على الترتيب غير دالة عند مستوى الدلالة(0.05)، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات في اجابات المبحوثين على اختلاف وظائفهم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الوظيفة.

الاستنتاج العام للدراسة: من خلال دراستنا لموضوع الحوكمة العمومية الالكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة: دراسة حالة الإدارة المحلية لولاية المسيلة 2013 2024-

1- توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة العمومية الإلكترونية بأبعادها(الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، المشاركة المجتمعية الإلكترونية، المساءلة الإلكترونية، الكفاءة والفعالية الإلكترونية، تقديم الخدمات الإلكترونية، الرقابة والتدقيق الإلكتروني، الأمن السيبراني) وأهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة (2013- 2024)

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الجنس (ذكور، إناث) ولصالح الإناث.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الجنس (ذكور، إناث) ولصالح الإناث.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير العمر.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير العمر.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الخبرة.

7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الخبرة.

8- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

9- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

10- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات الحوكمة العمومية الإلكترونية بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الوظيفة.

11- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالإدارة المحلية لولاية المسيلة تبعا لمتغير الوظيفة.

توصيات مفصلة ومبنية على نتائج التحليل الإحصائي، مع ربطها بالسياق المحلي لولاية المسيلة، بما يعزز التكامل بين الحوكمة العمومية الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة:

- **تعزيز الأمن السيبراني:** حيث أظهر أعلى معامل ارتباط (0.54)، مما يدل على دوره المحوري في دعم التنمية، ولهذا نقدم بخصوصه التوصيات التالية :

-إنشاء وحدة محلية للأمن السيبراني داخل الإدارة المحلية.

-تطوير بروتوكولات حماية البيانات الشخصية للمواطنين.

-تنظيم دورات تدريبية لموظفي الإدارة حول الأمن الرقمي.

-اعتماد حلول تشفير وتوثيق متعددة العوامل في الخدمات الإلكتروني

- **تفعيل المشاركة المجتمعية الإلكترونية:** حيث أظهر معامل ارتباط قوي (0.41)، مما يعكس أهمية إشراك المواطنين في صنع القرار ولهذا وجب:

-إطلاق منصات رقمية تفاعلية لاستطلاع آراء المواطنين حول السياسات المحلية وتحديث التطبيقات المتوفرة وتمكين المواطن من الولوج اليها وإبداء تفاعله .

-إدماج أدوات التصويت الإلكتروني في القرارات التنموية.

-تشجيع المبادرات المجتمعية الرقمية (مثل تطبيقات الإبلاغ عن مشاكل الأحياء).

-ضمان تمثيل الفئات الهشة (النساء، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة) في المنصات الرقمية

- **تحسين الكفاءة والفعالية الإلكترونية:** أظهر معامل ارتباط (0.38)، مما يشير إلى أن الأداء الرقمي الفعّال ينعكس على التنمية ، ونوصي في هذا الصدد بما يلي :

-رقمنة الإجراءات الإدارية الروتينية لتقليل الوقت والتكلفة.

-تطوير مؤشرات أداء رقمية لقياس فعالية الخدمات الإلكترونية.

-اعتماد الذكاء الاصطناعي لتحسين اتخاذ القرار الإداري.

-تعزيز ثقافة الجودة الرقمية داخل الإدارة.

- **تطوير تقديم الخدمات الإلكترونية:** بمعامل ارتباط دال (0.24)، رغم أنه الأضعف نسبيًا، لكنه لا يزال مؤثرًا.

-توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية لتشمل جميع القطاعات (السكن، الصحة، التعليم...).

-تحسين واجهات المستخدم لتكون أكثر بساطة وسهولة.

-توفير تطبيقات هاتفية للخدمات الإدارية.

-ضمان استمرارية الخدمة الرقمية حتى في المناطق الريفية.

- **تعزيز الرقابة والتدقيق الإلكتروني:** بمعامل ارتباط (0.31)، مما يعكس دور الرقابة الرقمية في الشفافية والمساءلة ولهذا وجب:

-إنشاء نظام تدقيق إلكتروني دوري للمعاملات الإدارية.

-نشر تقارير دورية رقمية حول الأداء المالي والإداري.

-تمكين المواطنين من تتبع ملفاتهم إلكترونيًا.

-ربط الرقابة الرقمية بمؤشرات النزاهة والشفافية

- **إعادة تفعيل الشفافية الإلكترونية:** و السبب أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية، ما يستدعي مراجعة جذرية لهذا كان من الضروري وضع التوصيات التالية:

-تطوير بوابة إلكترونية موحدة لنشر البيانات المفتوحة.

-ضمان تحديث دوري للمعلومات الإدارية والمالية.

-تبسيط لغة المحتوى الرقمي ليكون مفهوماً لعامة المواطنين.

-تعزيز التفاعل مع المواطنين عبر الرد على استفساراتهم وملاحظاتهم.

- **دمج الحوكمة الإلكترونية في التخطيط التنموي:** حيث أن محور الحوكمة ككل أظهر علاقة دالة.(0.46) مما استوجب تقديم مقترحات هامة بهذا الخصوص:

-إدراج الحوكمة الإلكترونية كعنصر أساسي في الخطط التنموية المحلية.

-تخصيص ميزانية سنوية لتطوير البنية الرقمية.

-إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير الحلول الرقمية.

-تقييم دوري لأثر الحوكمة الإلكترونية على مؤشرات التنمية المستدامة.

خاتمة

بالنظر إلى أهمية موضوع بحثنا المعنون بـ " **الحوكمة العمومية الإلكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجماعات المحلية بولاية المسيلة 2013-2021**"، قمنا من خلال هذه الدراسة بطرح مجموعة من التساؤلات التي حاولنا من خلالها التوصل إلى وصف، وشرح مفاهيم الدراسة المتمثلة في الحوكمة الإلكترونية بمختلف أبعاد وفواعلها والتنمية المستدامة بأبعادها وأهدافها السبعة عشر، بحيث حاولنا الربط بين الحوكمة العمومية الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة ، كما قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مقر ولاية المسيلة ، حيث تعرفنا من خلالها على مختلف التطبيقات الرقمية المستعملة والوقوف على أهميتها ، والنقائص المسجلة بها. ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة، نحاول تسليط الضوء على هذه المقاربة خاصة على المستوى المحلي (ولاية المسيلة)، فهي دراسة وصفية تحليلية ميدانية، نسعى من خلالها إلى تقديم تحليل موضوعي، مصحوباً بالحلول الممكنة لأهم التحديات التي تواجهها هذه مقاربة الحوكمة الإلكترونية بالإدارة المحلية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.

أظهرت الدراسة التطبيقية أنّ ولاية المسيلة بدأت في اعتماد أدوات الحوكمة الإلكترونية، خاصة على مستوى الجماعات المحلية، من خلال مجموعة من التطبيقات الرقمية التي تهدف إلى تحسين الخدمات وتقريب الإدارة من المواطن. ومع ذلك، كشف التحليل الإحصائي عن وجود فجوة بين السياسات المعلنة والتطبيق الفعلي، نتيجة ضعف التنسيق، نقص الكفاءات، ومحدودية الموارد. كما بيّنت الدراسة أن العراقيل التقنية والتنظيمية تشكل تحديًا أمام تحقيق حوكمة إلكترونية فعالة. وقد اقترحت الدراسة مجموعة من البدائل، منها تعزيز التكوين، تطوير البنية التحتية الرقمية، وتبني مقاربة تشاركية في تصميم السياسات المحلية. وخلص الفصل إلى أن نجاح الحوكمة الإلكترونية في ولاية المسيلة مرهون بمدى قدرتها على التكيف مع الواقع المحلي، وتوظيف التكنولوجيا في خدمة التنمية المستدامة.

وأشارت نتائج دراستنا إلى **وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين الحوكمة العمومية الإلكترونية بأغلب أبعادها وأهداف التنمية المستدامة في الإدارة المحلية لولاية المسيلة خلال الفترة (2013–2024)**. وقد برز بُعد الأمن السيبراني كأقوى مؤشر داعم للتنمية، يليه كل من المشاركة المجتمعية، المساءلة، والكفاءة الإلكترونية، ممّا يعكس أهمية البنية الرقمية الآمنة والتفاعل المجتمعي في تعزيز فعالية السياسات التنموية. في المقابل، لم تُظهر الشفافية الإلكترونية علاقة دالة، ما يستدعي مراجعة آلياتها وتفعيل أدواتها بشكل أكثر تأثيرًا.

بناءً على هذه النتائج، تبرز الحاجة إلى تبني مقاربة شاملة تدمج الحوكمة الإلكترونية ضمن التخطيط التنموي المحلي، ليس فقط كأداة تقنية، بل كرافعة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك:

- تعزيز الشفافية والمساءلة: توفر الحوكمة الإلكترونية أدوات رقمية لمراقبة الأداء الحكومي، مما يقلل الفساد ويعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات.
- تحسين إدارة الموارد: من خلال استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، يمكن تحسين توزيع الموارد الطبيعية والمالية بكفاءة أكبر.
- دعم الاقتصاد الرقمي: تشجيع الابتكار وريادة الأعمال الرقمية يساهم في خلق فرص عمل جديدة ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.
- تطوير البنية التحتية الذكية: الاستثمار في المدن الذكية والتكنولوجيا المستدامة يقلل من التأثير البيئي ويعزز جودة الحياة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية: توفر المنصات الرقمية فرصًا للمواطنين للمشاركة في صنع القرار، مما يعزز الديمقراطية التشاركية.

- تحسين الخدمات العامة: رقمنة الخدمات الحكومية يقلل من البيروقراطية ويزيد من كفاءة تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

رغم أنّ الجزائر قطعت أشواطًا مهمة في مسار الحوكمة الإلكترونية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خصوصًا في مجالات المشاركة الرقمية، الأمن السيبراني، وتكامل الأنظمة. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية واضحة، والاستراتيجية الوطنية الرقمية تمثل فرصة حقيقية لتحويل الإدارة الجزائرية خاصة الإدارة المحلية إلى نموذج فعال يخدم التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01) رسالة توصية للدراسة الميدانية:

المسيلة : 16 / 2023/02

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sil

إلى السيد/

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد بوضياف المسيلة.

الموضوع: ب /خ طلب مساعدة الطالب (ة) تركية شريف على إجراء التربص الميداني.

يشرفني أنْ أتقدم لحضرتكم بطلبي المذكور أعلاه؛ والذي يندرج ضمن انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري؛ والمتعلق بطلب مساعدة الطالب (ة) **تركية شريف** على إجراء التربص الميداني لدى مصالح مؤسستكم من أجل إعداد أطروحة التخرج ، والتي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم **تخصص**: إدارة محلية. والموسومة بـ : **الحوكمة العمومية الالكترونية بالإدارة المحلية الجزائرية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة- دراسة حالة الإدارة المحلية لولاية المسيلة** : 2013 . 2021.

في إنتظار قبولكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

إمضاء وختم المشرفة (الإسم واللقب)	هيئة التربص (إمضاء وختم)	إمضاء وختم رئيس فرقة التكوين (الإسم واللقب)	إمضاء وختم عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية (الإسم واللقب)
فوزية شرقي		عبد الله هوادف عبد الله هـــوادف	أ.د / لفحل زاوي

:

الملحق رقم(02) الإستبيان

المحور الأول : المعلومات الديموغرافية والوظيفية
1 - كم عمرك؟ **[ ] اقل من 30 سنة** **[ ] 30-40** **[ ] 41-50** **[ ]أكثر من 50 سنة**
2 - الجنس؟ **ذكر ☐** **أنثى ☐**
3 - خبرتك المهنية؟ **1 ☐ 5- سنة** **2 ☐ 10- سنوات** **3 ☐ أكثر من 10 سنوات**
4- المستوى الدراسي؟ **[ ]1- الثانوية العامة فأقل 2- [ ] تقني / مهني 3- [ ]مستوى جامعي**
5- الوظيفة **[ ]إطار في الإدارة المحلية** **[ ] موظف سام (وظيفة سامية)** **[ ] موظف يشغل منصب عال**

تابع الملحق رقم(02) الإستبيان

الأبعاد	المحور الثاني : مؤشرات الحوكمة الإلكترونية					
	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	عندي علم بمشروع الجزائر الإلكترونية					
	الفجوة الرقمية حالت دون نجاح المشروع					
	ضعف الإرادة السياسية حالت دون نجاح المشروع					
	نقص الإمكانيات المادية حالت دون نجاح المشروع					
	توجد تطبيقات مختلفة داخل الإدارة المحلية					
	تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة					
	تم رقمنة جميع المعاملات الإدارية					
الشفافية الإلكترونية	إمكانية الوصول إلى معلومات الحكومة والعمليات عبر الإنترنت سهلة					
	يتم تقديم تحديثات منتظمة حول أنشطة الإدارة المحلية عبر منصات الإنترنت					
	تتوفر معلومات حول سياسات الحكومة وقراراتها بسهولة عبر الإنترنت					
	تُنشر البيانات المالية للحكومة على المواقع الرسمية					
	توفر هذه التطبيقات الشفافية والفعالية					
	تعزز هذه التطبيقات الثقة بين الحكومة والمجتمع.					
المشاركة المجتمعية الإلكترونية	يساهم المواطن في عمليات اتخاذ القرارات إلكترونيا					
	يقدم المواطن ملاحظات حول قرارات الإدارة عبر المنصات الإلكترونية.					
	تتوفر أدوات كافية عبر الإنترنت للتفاعل مع الإدارة المحلية					
	أشعر بأنني فاعل في عمليات اتخاذ القرارات في الإدارة					

	المحلية عبر المنصات الإلكترونية					
	تُجرى استشارات عامة بانتظام عبر المنتديات الإلكترونية					
	تشجع الإدارة المحلية مشاركة المواطنين في صنع السياسات من خلال القنوات الرقمية.					
	توجد آليات قانونية لمشاركة المواطن محليا					
المساءلة الإلكترونية	تتوفر آليات واضحة عبر الإنترنت لمحاسبة المسؤولين العامين.					
	أستطيع بسهولة تقديم شكاوى عبر منصات الإلكترونية					
	تُراجع الإدارة المحلية أداؤها بانتظام عبر المنصات الإلكترونية					
	تُقارن تقاريرها من خلال القنوات الرقمية					
	يتم مراقبة اعمال ونشاطات المسؤولين العامين إلكترونيا					
	تستجيب الحكومة لشكاوى المواطنين في الوقت المناسب عبر المنصات الإلكترونية					
الكفاءة والفعالية الإلكترونية	تكون عمليات الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت سلسة وفعالة.					
	المواطن راضٍ عن الوقت الذي يتلقى فيه الخدمات عبر الإنترنت					
	تكون الخدمات الحكومية متاحة بسهولة عبر الوسائط الرقمية					
	خففت التطبيقات من البيروقراطية					
	تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة					
	التطبيقات المتوفرة قليلة جدا مقارنة بالخدمات المطلوبة					
	يدرج جميع الموظفين في دورات تدريبية لتجديد معارفهم الخاصة بالتطبيقات المستحدثة					
تقديم الخدمات الإلكترونية	المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلدية					
	مجموعة الخدمات الإلكترونية المتاحة تلبي احتياجات					

	المواطنين					
	منصات الخدمة عبر الإنترنت سهلة الاستخدام					
	المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من الولاية					
	تحسن الإدارة المحلية باستمرار في تقديم الخدمات الإلكترونية استنادًا إلى ملاحظات المواطنين.					
	تم القضاء كليا على المعاملات الورقية					
	رقم التعريف الوطني قضى على المعاملات الورقية					
الرقابة والتدقيق الإلكتروني	هناك آليات متاحة لفحص سجلات ومعاملات الحكومة بوسائل إلكترونية					
	تُجرى فحوصات للمعاملات المالية الحكومية بوسائل إلكترونية					
	يحارب التدقيق الالكتروني كل فساد مالي					
	توجد تطبيقات الكترونية تساعد على كشف الفساد المالي					
	يتم ضمان الشفافية في الإنفاق الحكومي وعمليات التوريد من خلال الرقابة الإلكترونية					
	لا وجود للرقابة والتدقيق الالكترونيين					
	يحصل المواطنون على تقارير الرقابة والنتائج من خلال منصات الإنترنت					
الأمن السيبراني	يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الحكومية					
	يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية					
	تقنيات الأمن السيبراني فعالة لضمان سلامة المعاملات والمعلومات					
	تم تكييف بيئة أنظمة الإدارة المحلية بمنظومة تشريعية وتنظيمية					
	المحور الثالث: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة					

	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الاقتصادية	أتمتة عمليات استخدام الموارد تساعد على تقليل الفاقد في الوقت والتكاليف					
	أتمتة عمليات استخدام الموارد يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام					
	سياسات الحوكمة الإلكترونية لريادة الاعمال تخلق فرص عمل جديدة					
	القطاع الخاص فاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة					
	المعاملات الالكترونية عززت مبدأ المنافسة للخواص					
	الحوكمة الإلكترونية عززت فرص الاستثمار للخواص					
	مشاريع التنمية المحلية تتم كلها الكترونيا لتجنب الفساد					
	تتم عملية التدريب للموظف في الإدارة المحلية لتكييفه مع بيئة الحوكمة الالكترونية					
البيئية	تساهم الرقمنة في المحافظة على البيئة					
	تساهم الرقمنة في استخدام الطاقات المتجددة					
	يساهم المواطن المحلي الكترونيا في الحفاظ على البيئة					
	يتم تقليل الأثر البيئي من خلال تقليل استخدام الورق					
	أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد في إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة					
	أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد على مراقبة التلوث وجعل البيئة أكثر استدامة					
	يتم تحسين نوعية الحياة في المدن من خلال الخدمات الذكية					
	تحسين التخطيط الحضري وإدارة المدن من خلال البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء					
الاجتماعية	الرقمنة تساعد على إحصاء دقيق للمحتاجين					

	يشارك المواطن المحلي برأيه في اقتراح المشاريع التنموية وتقييمها					
	يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في التنمية المحلية بصفة مباشرة					
	توفير منصات للمشاركة المجتمعية يجعل الإدارة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.					
	التسجيلات الإلكترونية للوثائق الرسمية تضمن حقوق المواطنين					
	تحليل البيانات يساعد في توزيع الموارد بشكل عادل بين الفئات المحتاجة					
	الملف الإلكتروني للمريض والتطبيب عن بعد يحسن من إدارة الخدمات الصحية					

الملحق رقم(03) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات التكرارات

Frequencies

Statistics

		الجنس	العمر	الخبرة	المستوى_الدراسي	الوظيفة
N	Valid	87	87	87	87	87
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	60	69,0	69,0	69,0
	أنثى	27	31,0	31,0	100,0
	Total	87	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	8	9,2	9,2	9,2
	من 30 إلى 40 سنة	32	36,8	36,8	46,0
	من 41 إلى 50 سنة	30	34,5	34,5	80,5
	أكثر من 50 سنة	17	19,5	19,5	100,0
	Total	87	100,0	100,0	

تابع الملحق رقم(03) مخرجات برنامج SPSS V25: مخرجات التكرارات

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 0 إلى 5 سنوات	24	27,6	27,6	27,6
	من 6 إلى 10 سنوات	14	16,1	16,1	43,7
	أكثر من 10 سنوات	49	56,3	56,3	100,0
	Total	87	100,0	100,0	

المستوى_الدراسي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الثانوية العامة فأقل	11	12,6	12,6	12,6
	تقني / مهني	10	11,5	11,5	24,1
	جامعي	66	75,9	75,9	100,0
	Total	87	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطار في الإدارة المحلية	39	44,8	44,8	44,8
	موظف سام (وظيفة سامية)	12	13,8	13,8	58,6
	موظف يشغل منصب عال	36	41,4	41,4	100,0
	Total	87	100,0	100,0	

الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,710	7

RELIABILITY

/VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=SPLIT.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,234
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,684
		N of Items	3b
	Total N of Items		7
Correlation Between Forms			,713
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,832
	Unequal Length		,835
Guttman Split-Half Coefficient			,829

a. The items are: س1, س2, س3, س4.

b. The items are: س4, س5, س6, س7.

RELIABILITY

/VARIABLES=س8 س9 س10 س11 س12 س13

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,944	6

RELIABILITY

/VARIABLES=س8 س9 س10 س11 س12 س13

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=SPLIT.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,928
		N of Items	3a
	Part 2	Value	,869
		N of Items	3b
	Total N of Items		6
Correlation Between Forms			,884
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,938
	Unequal Length		,938
Guttman Split-Half Coefficient			,925

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY

/VARIABLES=س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,951	7

RELIABILITY

/VARIABLES=س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=SPLIT.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0

	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,894
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,935
		N of Items	3b
	Total N of Items		7
Correlation Between Forms			,913
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,954
	Unequal Length		,955
Guttman Split-Half Coefficient			,935

a. The items are: س14, س15, س16, س17.

b. The items are: س17, س18, س19, س20.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY

/VARIABLES=س21 س22 س23 س24 س25 س26

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0

	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,939	6

RELIABILITY

/VARIABLES=س21 س22 س23 س24 س25 س26

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=SPLIT.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,853
		N of Items	3a
	Part 2	Value	,924
		N of Items	3b
	Total N of Items		6
Correlation Between Forms			,873

Spearman-Brown Coefficient	Equal Length	,932
	Unequal Length	,932
Guttman Split-Half Coefficient		,932

a. The items are: س21, س22, س23.

b. The items are: س24, س25, س26.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY

/VARIABLES=س27 س28 س29 س30 س31 س32 س33

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	**N of Items**
,911	**7**

RELIABILITY

/VARIABLES=س27 س28 س29 س30 س31 س32 س33

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=SPLIT.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,938
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,587
		N of Items	3b
	Total N of Items		7
Correlation Between Forms			,819
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,900
	Unequal Length		,902
Guttman Split-Half Coefficient			,833

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

a. The items are: س27, س28, س29, س30.

b. The items are: س30, س31, س32, س33.

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,928	**7**

RELIABILITY

/VARIABLES=س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=SPLIT.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,921
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,841
		N of Items	3b
	Total N of Items		7
Correlation Between Forms			,771
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,871
	Unequal Length		,873
Guttman Split-Half Coefficient			,853

a. The items are: س34, س35, س36, س37.

b. The items are: س37, س38, س39, س40.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY /VARIABLES=س41 س42 س43 س44 س45 س46 س47 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA. Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	**Valid**	**30**	**100,0**
	Excludeda	**0**	**,0**
	Total	**30**	**100,0**

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,919	7

RELIABILITY /VARIABLES=س41 س42 س43 س44 س45 س46 س47 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLIT.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,908
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,835
		N of Items	3b
	Total N of Items		7
Correlation Between Forms			,778
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,875
	Unequal Length		,877
Guttman Split-Half Coefficient			,874

a. The items are: س41, س42, س43, س44.
b. The items are: س44, س45, س46, س47.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY /VARIABLES=س48 س49 س50 س51 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.Reliability Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,841	4

RELIABILITY /VARIABLES=س48 س49 س50 س51 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLIT.Reliability Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	**Valid**	**30**	**100,0**
	Excludeda	**0**	**,0**
	Total	**30**	**100,0**

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,964
		N of Items	2a
	Part 2	Value	,877
		N of Items	2b
	Total N of Items		4
Correlation Between Forms			,711
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,731
	Unequal Length		,731
Guttman Split-Half Coefficient			,721

a. The items are: س48, س49.

b. The items are: س50, س51.

RELIABILITY /VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 س26 س27 س28 س29 س30 س31 س32 س33 س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40 س41 س42 س43 س44 س45 س46 س47 س48 س49 س50 س51 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.ReliabilityScale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	**Valid**	**30**	**100,0**
	Excludeda	**0**	**,0**
	Total	**30**	**100,0**

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,980	51

RELIABILITY /VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 س26 س27 س28 س29 س30 س31 س32 س33 س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40 س41 س42 س43 س44 س45 س46 س47 س48 س49 س50 س51

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLIT.ReliabilityScale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	**Valid**	**30**	**100,0**
	Excludeda	**0**	**,0**
	Total	**30**	**100,0**

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,966
		N of Items	26a
	Part 2	Value	,960
		N of Items	25b
	Total N of Items		51
Correlation Between Forms			,899
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,947
	Unequal Length		,947
Guttman Split-Half Coefficient			,942

a. The items are: س1, س2, س3, س4, س5, س6, س7, س8, س9, س10, س11, س12, س13, س14, س15, س16, س17, س18, س19, س20, س21, س22, س23, س24, س25, س26.

b. The items are: س26, س27, س28, س29, س30, س31, س32, س33, س34, س35, س36, س37, س38, س39, س40, س41, س42, س43, س44, س45, س46, س47, س48, س49, س50, س51.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY /VARIABLES=s52 s53 s54 s55 s56 s57 s58 s59 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.Reliability Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,885	8

RELIABILITY /VARIABLES=s52 s53 s54 s55 s56 s57 s58 s59 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLIT.Reliability Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0

	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,841
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,877
		N of Items	4b
	Total N of Items		8
Correlation Between Forms			,705
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,738
	Unequal Length		,738
Guttman Split-Half Coefficient			,714

a. The items are: s52, s53, s54, s55.

b. The items are: s56, s57, s58, s59.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY /VARIABLES=s60 s61 s62 s63 s64 s65 s66 s67 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.ReliabilityScale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,880	8

RELIABILITY /VARIABLES=s60 s61 s62 s63 s64 s65 s66 s67 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLIT.ReliabilityScale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0

	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,870
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,728
		N of Items	4b
	Total N of Items		8
Correlation Between Forms			,722
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,838
	Unequal Length		,838
Guttman Split-Half Coefficient			,836

a. The items are: s60, s61, s62, s63.

b. The items are: s64, s65, s66, s67.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

RELIABILITY /VARIABLES=s68 s69 s70 s71 s72 s73 s74 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.**Reliability**Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,826	7

RELIABILITY /VARIABLES=s68 s69 s70 s71 s72 s73 s74 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLITReliabilityScale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,822
		N of Items	4a
	Part 2	Value	,670
		N of Items	3b
	Total N of Items		7
Correlation Between Forms			,751
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,711
	Unequal Length		,714
Guttman Split-Half Coefficient			,796

a. The items are: s68, s69, s70, s71.

b. The items are: s71, s72, s73, s74.

RELIABILITY /VARIABLES=s52 s53 s54 s55 s56 s57 s58 s59 s60 s61 s62 s63 s64 s65 s66 s67 s68 s69 s70 s71 s72 s73 s74 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.Reliability Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	**Valid**	**30**	**100,0**
	Excludeda	**0**	**,0**
	Total	**30**	**100,0**

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	**N of Items**
,936	**23**

RELIABILITY /VARIABLES=s52 s53 s54 s55 s56 s57 s58 s59 s60 s61 s62 s63 s64 s65 s66 s67 s68 s69 s70 s71 s72 s73 s74 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLIT. Reliability Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	**Valid**	**30**	**100,0**
	Excludeda	**0**	**,0**
	Total	**30**	**100,0**

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,904
		N of Items	12a
	Part 2	Value	,867
		N of Items	11b
	Total N of Items		23
Correlation Between Forms			,830
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,907
	Unequal Length		,907
Guttman Split-Half Coefficient			,907

a. The items are: s52, s53, s54, s55, s56, s57, s58, s59, s60, s61, s62, s63.
b. The items are: s63, s64, s65, s66, s67, s68, s69, s70, s71, s72, s73, s74.

ReliabilityScale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,980	74

RELIABILITY/VARIABLES=س24 س23 س22 س21 س20 س19 س18 س17 س16 س15 س14 س13 س12 س11 س10 س9 س8 س7 س6 س5 س4 س3 س2 س1 س40 س39 س38 س37 س36 س35 س34 س33 س32 س31 س30 س29 س28 س27 س26 س25 س49 س48 س47 س46 س45 س44 س43 س42 س41 س51 س50 s52 s53 s54 s55 s56 s57 s58 s59 s60 s61 s62 s63 s64 s65 s66 s67 s68 s69 s70 s71 s72 s73 s74 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=SPLIT.

تابع الملحق رقم(04) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الثبات بطريقة الفاكرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:

Reliability

: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,977
		N of Items	37a
	Part 2	Value	,955
		N of Items	37b
	Total N of Items		74
Correlation Between Forms			,756
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		,861
	Unequal Length		,861
Guttman Split-Half Coefficient			,820

a. The items are: س1, س2, س3, س4, س5, س6, س7, س8, س9, س10, س11, س12, س13, س14, س15, س16, س17, س18, س19, س20, س21, س22, س23, س24, س25, س26, س27, س28, س29, س30, س31, س32, س33, س34, س35, س36, س37.

b. The items are: س38, س39, س40, س41, س42, س43, س44, س45, س46, س47, س48, س49, س50, س51, s52, s53, s54, s55, s56, s57, s58, s59, s60, s61, s62, s63, s64, s65, s66, s67, s68, s69, s70, s71, s72, s73, s74.

الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

Reliability

T-Test

Group Statistics

	الفئات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
m1	الدنيا	10	3,0286	,17561	,05553
	العليا	10	4,5143	,23522	,07438
m2	الدنيا	10	1,6667	,00000	,00000
	العليا	10	4,1333	,33148	,10482
m3	الدنيا	10	2,0000	,00000	,00000
	العليا	10	4,1286	,31190	,09863
m4	الدنيا	10	1,9667	,10541	,03333
	العليا	10	4,2167	,17656	,05583
m5	الدنيا	10	2,2111	,03514	,01111
	العليا	10	4,3000	,13907	,04398
m6	الدنيا	10	2,0286	,36140	,11429
	العليا	10	3,9286	,56444	,17849
m7	الدنيا	10	2,2143	,46291	,14639
	العليا	10	3,9857	,58882	,18620
m8	الدنيا	10	2,8250	,33437	,10574
	العليا	10	3,8000	,72457	,22913
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	الدنيا	10	2,3039	,03100	,00980
	العليا	10	4,0216	,26069	,08244

تابع الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
		F	Sig.	t
m1	Equal variances assumed	,235	,634	-16,005
	Equal variances not assumed			-16,005
m2	Equal variances assumed	16,640	,001	-23,532
	Equal variances not assumed			-23,532
m3	Equal variances assumed	47,779	,000	-21,581
	Equal variances not assumed			-21,581
m4	Equal variances assumed	1,185	,291	-34,601
	Equal variances not assumed			-34,601
m5	Equal variances assumed	5,145	,036	-46,050
	Equal variances not assumed			-46,050
m6	Equal variances assumed	6,961	,017	-8,965
	Equal variances not assumed			-8,965
m7	Equal variances assumed	3,430	,080	-7,479
	Equal variances not assumed			-7,479
m8	Equal variances assumed	6,492	,020	-3,864
	Equal variances not assumed			-3,864
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Equal variances assumed	45,472	,000	-20,690
	Equal variances not assumed			-20,690

تابع الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
m1	Equal variances assumed	18	,000	-1,48571
	Equal variances not assumed	16,655	,000	-1,48571
m2	Equal variances assumed	18	,000	-2,46667
	Equal variances not assumed	9,000	,000	-2,46667
m3	Equal variances assumed	18	,000	-2,12857
	Equal variances not assumed	9,000	,000	-2,12857
m4	Equal variances assumed	18	,000	-2,25000
	Equal variances not assumed	14,693	,000	-2,25000
m5	Equal variances assumed	18	,000	-2,08889
	Equal variances not assumed	10,144	,000	-2,08889
m6	Equal variances assumed	18	,000	-1,90000
	Equal variances not assumed	15,318	,000	-1,90000
m7	Equal variances assumed	18	,000	-1,77143
	Equal variances not assumed	17,050	,000	-1,77143
m8	Equal variances assumed	18	,001	-,97500
	Equal variances not assumed	12,667	,002	-,97500
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Equal variances assumed	18	,000	-1,71765
	Equal variances not assumed	9,255	,000	-1,71765

تابع الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
			95% Confidence Interval of the Difference	
		Std. Error Difference	Lower	Upper
m1	Equal variances assumed	,09283	-1,68074	-1,29069
	Equal variances not assumed	,09283	-1,68187	-1,28956
m2	Equal variances assumed	,10482	-2,68689	-2,24644
	Equal variances not assumed	,10482	-2,70379	-2,22954
m3	Equal variances assumed	,09863	-2,33579	-1,92136
	Equal variances not assumed	,09863	-2,35169	-1,90545
m4	Equal variances assumed	,06503	-2,38661	-2,11339
	Equal variances not assumed	,06503	-2,38885	-2,11115
m5	Equal variances assumed	,04536	-2,18419	-1,99359
	Equal variances not assumed	,04536	-2,18976	-1,98801
m6	Equal variances assumed	,21194	-2,34528	-1,45472
	Equal variances not assumed	,21194	-2,35094	-1,44906
m7	Equal variances assumed	,23685	-2,26904	-1,27382
	Equal variances not assumed	,23685	-2,27104	-1,27182
m8	Equal variances assumed	,25235	-1,50517	-,44483
	Equal variances not assumed	,25235	-1,52163	-,42837
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Equal variances assumed	,08302	-1,89206	-1,54323
	Equal variances not assumed	,08302	-1,90467	-1,53063

تابع الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

```
 /COMPRESSED.

DATASET ACTIVATE DataSet3.

T-TEST GROUPS=الفئات(1 2)

 /MISSING=ANALYSIS

 /VARIABLES=a1 a2 a3 التنمية_المستدامة الاستبيان_ككل

 /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

Group Statistics

	الفئات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
a1	الدنيا	10	3,0875	,47526	,15029
	العليا	10	4,2875	,27670	,08750
a2	الدنيا	10	3,7000	,61858	,19561
	العليا	10	4,4375	,24474	,07739
a3	الدنيا	10	3,0143	,72045	,22783
	العليا	10	4,2857	,34339	,10859
التنمية_المستدامة	الدنيا	10	3,3217	,51859	,16399
	العليا	10	4,2957	,27787	,08787
الاستبيان_ككل	الدنيا	10	2,6905	,07220	,02283
	العليا	10	4,1014	,25451	,08048

تابع الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
a1	Equal variances assumed	6,041	,024	-6,900	18
	Equal variances not assumed			-6,900	14,473
a2	Equal variances assumed	2,058	,169	-3,506	18
	Equal variances not assumed			-3,506	11,750
a3	Equal variances assumed	,656	,429	-5,038	18
	Equal variances not assumed			-5,038	12,888
التنمية_المستدامة	Equal variances assumed	,909	,353	-5,235	18
	Equal variances not assumed			-5,235	13,774
الاستبيان_ككل	Equal variances assumed	24,070	,000	-16,864	18
	Equal variances not assumed			-16,864	10,439

تابع الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
a1	Equal variances assumed	,000	-1,20000	,17391
	Equal variances not assumed	,000	-1,20000	,17391
a2	Equal variances assumed	,003	-,73750	,21037
	Equal variances not assumed	,004	-,73750	,21037
a3	Equal variances assumed	,000	-1,27143	,25238
	Equal variances not assumed	,000	-1,27143	,25238
التنمية_المستدامة	Equal variances assumed	,000	-,97391	,18605
	Equal variances not assumed	,000	-,97391	,18605
الاستبيان_ككل	Equal variances assumed	,000	-1,41081	,08366
	Equal variances not assumed	,000	-1,41081	,08366

تابع الملحق رقم(05) مخرجات برنامج SPSS V25

مخرجات الدراسة الاستطلاعية:

مخرجات الصدق التمييزي(صدق المقارنة الطرفية) :

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
a1	Equal variances assumed	-1,56536	-,83464
	Equal variances not assumed	-1,57185	-,82815
a2	Equal variances assumed	-1,17946	-,29554
	Equal variances not assumed	-1,19693	-,27807
a3	Equal variances assumed	-1,80166	-,74120

	Equal variances not assumed	-1,81714	-,72571
التنمية_المستدامة	Equal variances assumed	-1,36479	-,58304
	Equal variances not assumed	-1,37356	-,57426
الاستبيان_ككل	Equal variances assumed	-1,58657	-1,23505
	Equal variances not assumed	-1,59616	-1,22546

الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		س1	س2	س3	س4	س5	س6
س1	Pearson Correlation	1	,042	-,065	,499**	,125	,577**
	Sig. (2-tailed)		,824	,731	,005	,511	,001
	N	30	30	30	30	30	30
س2	Pearson Correlation	,042	1	,611**	-,273	,348	-,356
	Sig. (2-tailed)	,824		,000	,144	,059	,054
	N	30	30	30	30	30	30
س3	Pearson Correlation	-,065	,611**	1	-,036	,529**	-,013
	Sig. (2-tailed)	,731	,000		,850	,003	,944
	N	30	30	30	30	30	30
س4	Pearson Correlation	,499**	-,273	-,036	1	,339	,887**
	Sig. (2-tailed)	,005	,144	,850		,067	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س5	Pearson Correlation	,125	,348	,529**	,339	1	,328
	Sig. (2-tailed)	,511	,059	,003	,067		,077
	N	30	30	30	30	30	30
س6	Pearson Correlation	,577**	-,356	-,013	,887**	,328	1
	Sig. (2-tailed)	,001	,054	,944	,000	,077	
	N	30	30	30	30	30	30
س7	Pearson Correlation	,489**	-,247	,269	,453*	,215	,666**
	Sig. (2-tailed)	,006	,188	,151	,012	,253	,000
	N	30	30	30	30	30	30
m1	Pearson Correlation	,601**	,613	,454*	,790**	,645**	,831**
	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,012	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		س7	m1
س1	Pearson Correlation	,489**	,601**
	Sig. (2-tailed)	,006	,000
	N	30	30
س2	Pearson Correlation	-,247	,613
	Sig. (2-tailed)	,188	,001
	N	30	30
س3	Pearson Correlation	,269	,454*
	Sig. (2-tailed)	,151	,012
	N	30	30
س4	Pearson Correlation	,453*	,790**
	Sig. (2-tailed)	,012	,000
	N	30	30
س5	Pearson Correlation	,215	,645**
	Sig. (2-tailed)	,253	,000
	N	30	30
س6	Pearson Correlation	,666**	,831**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س7	Pearson Correlation	1	,707**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	30	30
m1	Pearson Correlation	,707**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:
مخرجات صدق الاتساق الداخلي:
مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

CORRELATIONS: /VARIABLES=س13 س12 س11 س10 س9 س8 m2 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.Correlations

Correlations

		س8	س9	س10	س11	س12	س13
س8	Pearson Correlation	1	,864**	,794**	,667**	,629**	,570**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,001
	N	30	30	30	30	30	30
س9	Pearson Correlation	,864**	1	,883**	,745**	,755**	,796**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س10	Pearson Correlation	,794**	,883**	1	,721**	,837**	,879**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س11	Pearson Correlation	,667**	,745**	,721**	1	,557**	,673**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,001	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س12	Pearson Correlation	,629**	,755**	,837**	,557**	1	,838**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,001		,000
	N	30	30	30	30	30	30
س13	Pearson Correlation	,570**	,796**	,879**	,673**	,838**	1
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30
m2	Pearson Correlation	,845**	,949**	,963**	,812**	,867**	,894**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:
مخرجات صدق الاتساق الداخلي:
مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		m2
س8	Pearson Correlation	,845**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س9	Pearson Correlation	,949**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س10	Pearson Correlation	,963**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س11	Pearson Correlation	,812**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س12	Pearson Correlation	,867**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س13	Pearson Correlation	,894**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
m2	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

CORRELATIONS /VARIABLES=س20 س19 س18 س17 س16 س15 س14 m3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.Correlations

Correlations

		س14	س15	س16	س17	س18	س19
س14	Pearson Correlation	1	,939**	,521**	,637**	,638**	,699**
	Sig. (2-tailed)		,000	,003	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س15	Pearson Correlation	,939**	1	,554**	,678**	,679**	,679**
	Sig. (2-tailed)	,000		,001	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س16	Pearson Correlation	,521**	,554**	1	,902**	,843**	,878**
	Sig. (2-tailed)	,003	,001		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س17	Pearson Correlation	,637**	,678**	,902**	1	,910**	,952**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س18	Pearson Correlation	,638**	,679**	,843**	,910**	1	,927**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30	30	30
س19	Pearson Correlation	,699**	,679**	,878**	,952**	,927**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30
س20	Pearson Correlation	,678**	,722**	,588**	,800**	,759**	,794**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,001	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
m3	Pearson Correlation	,814**	,837**	,865**	,951**	,930**	,958**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		س20	m3
س14	Pearson Correlation	,678**	,814**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س15	Pearson Correlation	,722**	,837**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س16	Pearson Correlation	,588**	,865**
	Sig. (2-tailed)	,001	,000
	N	30	30

س17	Pearson Correlation	,800**	,951**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س18	Pearson Correlation	,759**	,930**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س19	Pearson Correlation	,794**	,958**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س20	Pearson Correlation	1	,851**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	30	30
m3	Pearson Correlation	,851**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

CORRELATIONS /VARIABLES=س21 س22 س23 س24 س25 س26 m4 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.**Correlations**

Correlations

		س21	س22	س23	س24	س25	س26
س21	**Pearson Correlation**	**1**	**,806****	**,667****	**,612****	**,847****	**,750****
	Sig. (2-tailed)		**,000**	**,000**	**,000**	**,000**	**,000**
	N	**30**	**30**	**30**	**30**	**30**	**30**
س22	**Pearson Correlation**	**,806****	**1**	**,526****	**,758****	**,689****	**,826****
	Sig. (2-tailed)	**,000**		**,003**	**,000**	**,000**	**,000**
	N	**30**	**30**	**30**	**30**	**30**	**30**
س23	**Pearson Correlation**	**,667****	**,526****	**1**	**,618****	**,760****	**,607****
	Sig. (2-tailed)	**,000**	**,003**		**,000**	**,000**	**,000**
	N	**30**	**30**	**30**	**30**	**30**	**30**

س24	Pearson Correlation	,612**	,758**	,618**	1	,810**	,829**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س25	Pearson Correlation	,847**	,689**	,760**	,810**	1	,799**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30	30	30
س26	Pearson Correlation	,750**	,826**	,607**	,829**	,799**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30
m4	Pearson Correlation	,890**	,880**	,787**	,878**	,929**	,909**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

Correlations

		m4
س21	Pearson Correlation	,890**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س22	Pearson Correlation	,880**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س23	Pearson Correlation	,787**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س24	Pearson Correlation	,878**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س25	Pearson Correlation	,929**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
س26	Pearson Correlation	,909**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
m4	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

CORRELATIONS /VARIABLES=س33 س32 س31 س30 س29 س28 س27 m5 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.Correlations

Correlations

		س27	س28	س29	س30	س31	س32
س27	Pearson Correlation	1	,773**	,767**	,874**	,793**	,695**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000

	N	30	30	30	30	30	30
س28	Pearson Correlation	,773**	1	,917**	,700**	,684**	,584**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,001
	N	30	30	30	30	30	30
س29	Pearson Correlation	,767**	,917**	1	,736**	,725**	,607**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س30	Pearson Correlation	,874**	,700**	,736**	1	,921**	,730**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س31	Pearson Correlation	,793**	,684**	,725**	,921**	1	,829**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30	30	30
س32	Pearson Correlation	,695**	,584**	,607**	,730**	,829**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30
س33	Pearson Correlation	,106	,170	,257	,229	,172	-,103
	Sig. (2-tailed)	,576	,370	,171	,223	,365	,586
	N	30	30	30	30	30	30
m5	Pearson Correlation	,906**	,893**	,904**	,912**	,888**	,747**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		س33	m5

س27	Pearson Correlation	,106	,906**
	Sig. (2-tailed)	,576	,000
	N	30	30
س28	Pearson Correlation	,170	,893**
	Sig. (2-tailed)	,370	,000
	N	30	30
س29	Pearson Correlation	,257	,904**
	Sig. (2-tailed)	,171	,000
	N	30	30
س30	Pearson Correlation	,229	,912**
	Sig. (2-tailed)	,223	,000
	N	30	30
س31	Pearson Correlation	,172	,888**
	Sig. (2-tailed)	,365	,000
	N	30	30
س32	Pearson Correlation	-,103	,747**
	Sig. (2-tailed)	,586	,000
	N	30	30
س33	Pearson Correlation	1	,296
	Sig. (2-tailed)		,112
	N	30	30
m5	Pearson Correlation	,296	1
	Sig. (2-tailed)	,112	
	N	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS /VARIABLES=س40 س39 س38 س37 س36 س35 س34 m6 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.**Correlations**Correlations

		س34	س35	س36	س37	س38	س39
س34	Pearson Correlation	1	,696**	,544**	,731**	,545**	,535**
	Sig. (2-tailed)		,000	,002	,000	,002	,002
	N	30	30	30	30	30	30
س35	Pearson Correlation	,696**	1	,870**	,874**	,867**	,697**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س36	Pearson Correlation	,544**	,870**	1	,772**	,854**	,520**
	Sig. (2-tailed)	,002	,000		,000	,000	,003
	N	30	30	30	30	30	30
س37	Pearson Correlation	,731**	,874**	,772**	1	,819**	,628**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
س38	Pearson Correlation	,545**	,867**	,854**	,819**	1	,519**
	Sig. (2-tailed)	,002	,000	,000	,000		,003
	N	30	30	30	30	30	30
س39	Pearson Correlation	,535**	,697**	,520**	,628**	,519**	1
	Sig. (2-tailed)	,002	,000	,003	,000	,003	
	N	30	30	30	30	30	30
س40	Pearson Correlation	,251	,678**	,556**	,442*	,615**	,798**
	Sig. (2-tailed)	,181	,000	,001	,014	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
m6	Pearson Correlation	,717**	,966**	,870**	,884**	,887**	,802**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		س40	m6
س34	Pearson Correlation	,251	,717**
	Sig. (2-tailed)	,181	,000
	N	30	30
س35	Pearson Correlation	,678**	,966**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س36	Pearson Correlation	,556**	,870**
	Sig. (2-tailed)	,001	,000
	N	30	30
س37	Pearson Correlation	,442*	,884**
	Sig. (2-tailed)	,014	,000
	N	30	30
س38	Pearson Correlation	,615**	,887**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س39	Pearson Correlation	,798**	,802**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س40	Pearson Correlation	1	,755**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	30	30
m6	Pearson Correlation	,755**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

CORRELATIONS /VARIABLES=س41 س42 س43 س44 س45 س46 س47 m7 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.CorrelationsCorrelations

		س41	س42	س43	س44	س45	س46
س41	Pearson Correlation	1	,931**	,481**	,812**	,901**	,557**
	Sig. (2-tailed)		,000	,007	,000	,000	,001
	N	30	30	30	30	30	30
س42	Pearson Correlation	,931**	1	,470**	,829**	,916**	,280
	Sig. (2-tailed)	,000		,009	,000	,000	,134
	N	30	30	30	30	30	30
س43	Pearson Correlation	,481**	,470**	1	,745**	,527**	,253
	Sig. (2-tailed)	,007	,009		,000	,003	,178
	N	30	30	30	30	30	30
س44	Pearson Correlation	,812**	,829**	,745**	1	,851**	,361*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,050
	N	30	30	30	30	30	30
س45	Pearson Correlation	,901**	,916**	,527**	,851**	1	,430*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,003	,000		,018
	N	30	30	30	30	30	30
س46	Pearson Correlation	,557**	,280	,253	,361*	,430*	1

	Sig. (2-tailed)	,001	,134	,178	,050	,018	
	N	30	30	30	30	30	30
س47	Pearson Correlation	,752**	,639**	,485**	,715**	,759**	,723**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,007	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
m7	Pearson Correlation	,938**	,863**	,647**	,895**	,925**	,653**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		س47	m7
س41	Pearson Correlation	,752**	,938**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س42	Pearson Correlation	,639**	,863**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س43	Pearson Correlation	,485**	,647**
	Sig. (2-tailed)	,007	,000
	N	30	30
س44	Pearson Correlation	,715**	,895**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س45	Pearson Correlation	,759**	,925**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س46	Pearson Correlation	,723**	,653**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	30	30
س47	Pearson Correlation	1	,887**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	30	30
m7	Pearson Correlation	,887**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

CORRELATIONS /VARIABLES=س51 س50 س49 س48 m8 /PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.Correlations Correlations

		س48	س49	س50	س51	m8
س48	Pearson Correlation	1	,948**	,426*	,290	,831**
	Sig. (2-tailed)		,000	,019	,121	,000
	N	30	30	30	30	30
س49	Pearson Correlation	,948**	1	,597**	,478**	,927**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,008	,000
	N	30	30	30	30	30
س50	Pearson Correlation	,426*	,597**	1	,800**	,818**
	Sig. (2-tailed)	,019	,000		,000	,000

	N	30	30	30	30	30
س51	Pearson Correlation	,290	,478**	,800**	1	,746**
	Sig. (2-tailed)	,121	,008	,000		,000
	N	30	30	30	30	30
m8	Pearson Correlation	,831**	,927**	,818**	,746**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

CORRELATIONS /VARIABLES=m1 m2 m3 m4 m5 m6 m7 m8 الحوكمة_العمومية_الالكترونية /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.**Correlations**

Correlations

		m1	m2	m3	m4
m1	Pearson Correlation	1	,676**	,695**	,613**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30
m2	Pearson Correlation	,676**	1	,877**	,877**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30
m3	Pearson Correlation	,695**	,877**	1	,849**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30
m4	Pearson Correlation	,613**	,877**	,849**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30
m5	Pearson Correlation	,727**	,933**	,873**	,893**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30
m6	Pearson Correlation	,484**	,802**	,787**	,789**
	Sig. (2-tailed)	,007	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30

m7	Pearson Correlation	,545**	,677**	,807**	,765**
	Sig. (2-tailed)	,002	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30
m8	Pearson Correlation	,153	,370*	,593**	,518**
	Sig. (2-tailed)	,420	,044	,001	,003
	N	30	30	30	30
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Pearson Correlation	,729**	,932**	,949**	,925**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		m5	m6	m7	m8
m1	Pearson Correlation	,727**	,484**	,545**	,153
	Sig. (2-tailed)	,000	,007	,002	,420
	N	30	30	30	30
m2	Pearson Correlation	,933**	,802**	,677**	,370*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,044
	N	30	30	30	30
m3	Pearson Correlation	,873**	,787**	,807**	,593**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,001
	N	30	30	30	30
m4	Pearson Correlation	,893**	,789**	,765**	,518**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,003
	N	30	30	30	30
m5	Pearson Correlation	1	,843**	,773**	,347
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,060
	N	30	30	30	30
m6	Pearson Correlation	,843**	1	,812**	,463*
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,010
	N	30	30	30	30

m7	Pearson Correlation	,773**	,812**	1	,532**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,003
	N	30	30	30	30
m8	Pearson Correlation	,347	,463*	,532**	1
	Sig. (2-tailed)	,060	,010	,003	
	N	30	30	30	30
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Pearson Correlation	,960**	,890**	,863**	,522**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,003
	N	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الاول وأبعاده:Correlations

Correlations

		الحوكمة_العمومية_الالكترونية
m1	Pearson Correlation	,729**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
m2	Pearson Correlation	,932**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
m3	Pearson Correlation	,949**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
m4	Pearson Correlation	,925**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
m5	Pearson Correlation	,960**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30

m6		Pearson Correlation	,890**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	30
m7		Pearson Correlation	,863**
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	30
m8		Pearson Correlation	,522**
		Sig. (2-tailed)	,003
		N	30
الحوكمة_العمومية_الالكترونية		Pearson Correlation	1
		Sig. (2-tailed)	
		N	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الثاني وأبعاده:Correlations

```
CORRELATIONS  /VARIABLES=s52 s53 s54 s55 s56 s57 s58 s59 a1  /PRINT=TWOTAIL NOSIG  /MISSING=PAIRWISE.Correlations
```

Correlations

		s52	s53	s54	s55	s56	s57
s52	Pearson Correlation	1	,785**	,405*	,292	,433*	,249
	Sig. (2-tailed)		,000	,026	,117	,017	,184
	N	30	30	30	30	30	30
s53	Pearson Correlation	,785**	1	,621**	,520**	,627**	,521**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,003	,000	,003
	N	30	30	30	30	30	30
s54	Pearson Correlation	,405*	,621**	1	,787**	,636**	,547**
	Sig. (2-tailed)	,026	,000		,000	,000	,002
	N	30	30	30	30	30	30
s55	Pearson Correlation	,292	,520**	,787**	1	,743**	,635**
	Sig. (2-tailed)	,117	,003	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
s56	Pearson Correlation	,433*	,627**	,636**	,743**	1	,817**
	Sig. (2-tailed)	,017	,000	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30	30	30

s57	Pearson Correlation	,249	,521**	,547**	,635**	,817**	1
	Sig. (2-tailed)	,184	,003	,002	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30
s58	Pearson Correlation	-,201	,145	,351	,410*	,485**	,650**
	Sig. (2-tailed)	,287	,445	,057	,025	,007	,000
	N	30	30	30	30	30	30
s59	Pearson Correlation	,187	,555**	,523**	,519**	,660**	,792**
	Sig. (2-tailed)	,323	,001	,003	,003	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
a1	Pearson Correlation	,455*	,748**	,781**	,798**	,893**	,887**
	Sig. (2-tailed)	,011	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الثاني وأبعاده:Correlations

Correlations

		s58	s59	a1
s52	**Pearson Correlation**	-,201	,187	,455*
	Sig. (2-tailed)	,287	,323	,011
	N	30	30	30
s53	**Pearson Correlation**	,145	,555**	,748**
	Sig. (2-tailed)	,445	,001	,000
	N	30	30	30
s54	**Pearson Correlation**	,351	,523**	,781**
	Sig. (2-tailed)	,057	,003	,000
	N	30	30	30
s55	**Pearson Correlation**	,410*	,519**	,798**
	Sig. (2-tailed)	,025	,003	,000
	N	30	30	30
s56	**Pearson Correlation**	,485**	,660**	,893**
	Sig. (2-tailed)	,007	,000	,000
	N	30	30	30
s57	**Pearson Correlation**	,650**	,792**	,887**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	30	30	30
s58	**Pearson Correlation**	1	,592**	,636**

	Sig. (2-tailed)		,001	,000
	N	30	30	30
s59	**Pearson Correlation**	,592**	1	,823**
	Sig. (2-tailed)	,001		,000
	N	30	30	30
a1	**Pearson Correlation**	,636**	,823**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الثاني وأبعاده:Correlations

```
CORRELATIONS  /VARIABLES=s60 s61 s62 s63 s64 s65 s66 s67 a2  /PRINT=TWOTAIL NOSIG  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		s60	s61	s62	s63	s64	s65
s60	**Pearson Correlation**	1	,703**	,565**	,672**	,557**	,467**
	Sig. (2-tailed)		,000	,001	,000	,001	,009
	N	30	30	30	30	30	30
s61	**Pearson Correlation**	,703**	1	,589**	,608**	,504**	,499**
	Sig. (2-tailed)	,000		,001	,000	,005	,005
	N	30	30	30	30	30	30
s62	**Pearson Correlation**	,565**	,589**	1	,674**	,550**	,130
	Sig. (2-tailed)	,001	,001		,000	,002	,493
	N	30	30	30	30	30	30
s63	**Pearson Correlation**	,672**	,608**	,674**	1	,836**	,639**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
s64	**Pearson Correlation**	,557**	,504**	,550**	,836**	1	,660**
	Sig. (2-tailed)	,001	,005	,002	,000		,000
	N	30	30	30	30	30	30
s65	**Pearson Correlation**	,467**	,499**	,130	,639**	,660**	1
	Sig. (2-tailed)	,009	,005	,493	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30
s66	**Pearson Correlation**	,303	,534**	,515**	,641**	,870**	,473**
	Sig. (2-tailed)	,103	,002	,004	,000	,000	,008
	N	30	30	30	30	30	30
s67	**Pearson Correlation**	,340	,548**	,341	,074	,058	,304

	Sig. (2-tailed)	,066	,002	,065	,697	,763	,103
	N	30	30	30	30	30	30
a2	Pearson Correlation	,762**	,834**	,734**	,859**	,838**	,704**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الثاني وأبعاده:Correlations

Correlations

		s66	s67	a2
s60	Pearson Correlation	,303	,340	,762**
	Sig. (2-tailed)	,103	,066	,000
	N	30	30	30
s61	Pearson Correlation	,534**	,548**	,834**
	Sig. (2-tailed)	,002	,002	,000
	N	30	30	30
s62	Pearson Correlation	,515**	,341	,734**
	Sig. (2-tailed)	,004	,065	,000
	N	30	30	30
s63	Pearson Correlation	,641**	,074	,859**
	Sig. (2-tailed)	,000	,697	,000
	N	30	30	30
s64	Pearson Correlation	,870**	,058	,838**
	Sig. (2-tailed)	,000	,763	,000
	N	30	30	30
s65	Pearson Correlation	,473**	,304	,704**
	Sig. (2-tailed)	,008	,103	,000
	N	30	30	30
s66	Pearson Correlation	1	,140	,748**
	Sig. (2-tailed)		,462	,000
	N	30	30	30
s67	Pearson Correlation	,140	1	,484**
	Sig. (2-tailed)	,462		,007
	N	30	30	30
a2	Pearson Correlation	,748**	,484**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,007	
	N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الثاني وأبعاده:Correlations

```
CORRELATIONS  /VARIABLES=s68 s69 s70 s71 s72 s73 s74 a3  /PRINT=TWOTAIL NOSIG  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		s68	s69	s70	s71	s72	s73
s68	**Pearson Correlation**	1	,399*	,362*	,055	,170	,294
	Sig. (2-tailed)		,029	,049	,772	,370	,115
	N	30	30	30	30	30	30
s69	**Pearson Correlation**	,399*	1	,949**	,647**	,453*	,635**
	Sig. (2-tailed)	,029		,000	,000	,012	,000
	N	30	30	30	30	30	30
s70	**Pearson Correlation**	,362*	,949**	1	,747**	,612**	,697**
	Sig. (2-tailed)	,049	,000		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
s71	**Pearson Correlation**	,055	,647**	,747**	1	,784**	,650**
	Sig. (2-tailed)	,772	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
s72	**Pearson Correlation**	,170	,453*	,612**	,784**	1	,837**
	Sig. (2-tailed)	,370	,012	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30	30	30
s73	**Pearson Correlation**	,294	,635**	,697**	,650**	,837**	1
	Sig. (2-tailed)	,115	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30
s74	**Pearson Correlation**	-,132	,095	,191	,370*	,343	,282
	Sig. (2-tailed)	,488	,618	,313	,044	,064	,131
	N	30	30	30	30	30	30
a3	**Pearson Correlation**	,405*	,817**	,890**	,829**	,804**	,847**
	Sig. (2-tailed)	,026	,000	,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق الداخلي للمحور الثاني وأبعاده:Correlations

Correlations

		s74	a3
s68	**Pearson Correlation**	**-,132**	**,405***
	Sig. (2-tailed)	**,488**	**,026**
	N	**30**	**30**
s69	**Pearson Correlation**	**,095**	**,817****
	Sig. (2-tailed)	**,618**	**,000**
	N	**30**	**30**

s70	Pearson Correlation	,191	,890**
	Sig. (2-tailed)	,313	,000
	N	30	30
s71	Pearson Correlation	,370*	,829**
	Sig. (2-tailed)	,044	,000
	N	30	30
s72	Pearson Correlation	,343	,804**
	Sig. (2-tailed)	,064	,000
	N	30	30
s73	Pearson Correlation	,282	,847**
	Sig. (2-tailed)	,131	,000
	N	30	30
s74	Pearson Correlation	1	,481**
	Sig. (2-tailed)		,007
	N	30	30
a3	Pearson Correlation	,481**	1
	Sig. (2-tailed)	,007	
	N	30	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS /VARIABLES=a1 a2 a3 التنمية_المستدامة /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.Correlations

Correlations

		a1	a2	a3	التنمية_المستدامة
a1	Pearson Correlation	1	,648**	,654**	,860**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30
a2	Pearson Correlation	,648**	1	,861**	,916**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30
a3	Pearson Correlation	,654**	,861**	1	,930**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30
التنمية_المستدامة	Pearson Correlation	,860**	,916**	,930**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تابع الملحق رقم(06) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات صدق الاتساق الداخلي:

مخرجات الاتساق البنائي:

Correlations /VARIABLES=الحوكمة_العمومية_الالكترونية التنمية_المستدامة الاستبيان_ككل /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.Correlations Correlations

		الحوكمة_العمومية_الالكترونية	التنمية_المستدامة	الاستبيان_ككل
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Pearson Correlation	1	,632**	,981**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	30	30	30
التنمية_المستدامة	Pearson Correlation	,632**	1	,772**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	30	30	30
الاستبيان_ككل	Pearson Correlation	,981**	,772**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم(07) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات التحليل الوصفي لاجابات العينة: مخرجات التحليل الوصفي للمحور الاول:

DESCRIPTIVES VARIABLES=س7 س6 س5 س4 س3 س2 س1 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الفجوة الرقمية حالت دون نجاح المشروع	87	3,6322	1,12182
توجد تطبيقات مختلفة داخل الإدارة المحلية	87	3,5862	1,07348
تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة	87	3,4713	1,09798
عندي علم بمشروع الجزائر الإلكترونية	87	3,4023	1,22436
ضعف الإرادة السياسية حالت دون نجاح المشروع	87	3,3448	1,03236
نقص الإمكانيات المادية حالت دون نجاح المشروع	87	3,0460	1,33737
تم رقمنة جميع المعاملات الإدارية	87	2,9195	1,14342
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=س8 س9 س10 س11 س12 س13 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تعزز هذه التطبيقات الثقة بين الحكومة والمجتمع	87	3,2529	1,08068
توفر هذه التطبيقات الشفافية والفعالية	87	3,0000	1,12063
تُنشر البيانات المالية للحكومة على المواقع الرسمية	87	2,9885	1,06197
تتوفر معلومات حول سياسات الحكومة وقراراتها بسهولة عبر الإنترنت	87	2,8391	1,23772
يتم تقديم تحديثات منتظمة حول أنشطة الإدارة المحلية عبر منصات الإنترنت	87	2,8046	1,20887
إمكانية الوصول إلى معلومات الحكومة والعمليات عبر الإنترنت سهلة	87	2,6782	1,07286
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تتوفر أدوات كافية عبر الإنترنت للتفاعل مع الإدارة المحلية	87	2,9080	1,27254
يقدم المواطن ملاحظات حول قرارات الإدارة عبر المنصات الإلكترونية	87	2,8966	1,06787
أشعر بأنني فاعل في عمليات اتخاذ القرارات في الإدارة المحلية عبر المنصات الإلكترونية	87	2,8391	1,02155
تشجع الإدارة المحلية مشاركة المواطنين في صنع السياسات من خلال القنوات الرقمية	87	2,8161	,98274
توجد آليات قانونية لمشاركة المواطن محليا	87	2,7241	1,03080
تُجرى استشارات عامة بانتظام عبر المنتديات الإلكترونية	87	2,7011	1,07957
يساهم المواطن في عمليات اتخاذ القرارات إلكترونيا	87	2,6782	1,26210
Valid N (listwise)	87		

تابع الملحق رقم(07) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات التحليل الوصفي لاجابات العينة: مخرجات التحليل الوصفي للمحور الاول:

DESCRIPTIVES VARIABLES=س21 س22 س23 س24 س25 س26 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
أستطيع بسهولة تقديم شكاوى عبر منصات الإلكترونية	87	3,2759	1,15828
تُراجع الإدارة المحلية أداؤها بانتظام عبر المنصات الإلكترونية	87	3,1149	1,09359
تتوفر آليات واضحة عبر الإنترنت لمحاسبة المسؤولين العامين.	87	2,9080	1,12717
تستجيب الحكومة لشكاوى المواطنين في الوقت المناسب عبر المنصات الإلكترونية	87	2,8851	1,01644
يتم مراقبة اعمال ونشاطات المسؤولين العامين إلكترونيا	87	2,8621	1,13273
تُقارن تقاريرها من خلال القنوات الرقمية	87	2,8161	1,08401
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=س27 س28 س29 س30 س31 س32 س33 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
التطبيقات المتوفرة قليلة جدا مقارنة بالخدمات المطلوبة	87	3,3448	1,05464
يدرج جميع الموظفين في دورات تدريبية لتجديد معارفهم الخاصة بالتطبيقات المستحدثة	87	3,2529	1,06987
خففت التطبيقات من البيروقراطية	87	3,2184	1,11465
تكون عمليات الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت سلسة وفعالة.	87	3,1954	,98641
تتأكد الإدارة المحلية من تحديث مختلف التطبيقات الموجودة	87	3,1494	1,05134
المواطن راضٍ عن الوقت الذي يتلقى فيه الخدمات عبر الإنترنت	87	2,9770	1,08881
تكون الخدمات الحكومية متاحة بسهولة عبر الوسائط الرقمية	87	2,9425	1,09286
Valid N (listwise)	87		

تابع الملحق رقم(07) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات التحليل الوصفي لاجابات العينة:

مخرجات التحليل الوصفي للمحور الاول:

DESCRIPTIVES VARIABLES=س34 س35 س36 س37 س38 س39 س40 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
منصات الخدمة عبر الإنترنت سهلة الاستخدام	87	3,1264	1,05439
تحسن الإدارة المحلية باستمرار في تقديم الخدمات الإلكترونية استنادًا إلى ملاحظات المواطنين.	87	3,0000	1,02299
المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من الولاية	87	2,9195	1,06987
رقم التعريف الوطني قضى على المعاملات الورقية	87	2,7816	1,26146
مجموعة الخدمات الإلكترونية المتاحة تلبي احتياجات المواطنين	87	2,7471	1,09139
المواطن راض عن المعاملات وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلدية	87	2,7356	1,00533
تم القضاء كليا على المعاملات الورقية	87	2,5057	1,15006
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=س41 س42 س43 س44 س45 س46 س47 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يحارب التدقيق الالكتروني كل فساد مالي	87	3,3678	1,00134
توجد تطبيقات الكترونية تساعد على كشف الفساد المالي	87	3,1954	,98641
يتم ضمان الشفافية في الإنفاق الحكومي وعمليات التوريد من خلال الرقابة الإلكترونية	87	3,0115	1,12575
لا وجود للرقابة والتدقيق الالكترونيين	87	2,8621	1,17307
تُجرى فحوصات للمعاملات المالية الحكومية بوسائل إلكترونية	87	2,8506	1,04022
هناك آليات متاحة لفحص سجلات ومعاملات الحكومة بوسائل إلكترونية	87	2,8391	,90056
يحصل المواطنون على تقارير الرقابة والنتائج من خلال منصات الإنترنت	87	2,7356	1,15597
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=س48 س49 س50 س51 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تقنيات الأمن السيبراني فعالة لضمان سلامة المعاملات والمعلومات	87	3,2529	,99087
يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الشخصية	87	3,2184	,94531
تم تكييف بينة أنظمة الإدارة المحلية بمنظومة تشريعية وتنظيمية	87	3,1724	,91762
يوجد أنظمة متطورة لحماية البيانات والمعلومات الحكومية	87	2,8966	1,22032
Valid N (listwise)	87		

تابع الملحق رقم(07) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات التحليل الوصفي لاجابات العينة:

مخرجات التحليل الوصفي للمحور الثاني:

DESCRIPTIVES VARIABLES=s52 s53 s54 s55 s56 s57 s58 s59 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
أتمتة عمليات استخدام الموارد يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام	87	3,5977	,92082
القطاع الخاص فاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة	87	3,5517	,78886
سياسات الحوكمة الإلكترونية لريادة الاعمال تخلق فرص عمل جديدة	87	3,4943	,88756
الحوكمة الإلكترونية عززت فرص الاستثمار للخواص	87	3,4828	,87420
المعاملات الالكترونية عززت مبدأ المنافسة للخواص	87	3,4598	,92516
أتمتة عمليات استخدام الموارد تساعد على تقليل الفاقد في الوقت والتكاليف	87	3,4368	1,05325
تتم عملية التدريب للموظف في الإدارة المحلية لتكييفه مع بيئة الحوكمة الالكترونية	87	3,2644	,98193
مشاريع التنمية المحلية تتم كلها الكترونيا لتجنب الفساد	87	3,1494	1,05134
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=s60 s61 s62 s63 s64 s65 s66 s67 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد على مراقبة التلوث وجعل البيئة أكثر استدامة	87	3,7816	,99329
يتم تقليل الأثر البيني من خلال تقليل استخدام الورق	87	3,7586	,90175
أنظمة المعلومات الجغرافية يساعد في إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة	87	3,7356	,88212
يتم تحسين نوعية الحياة في المدن من خلال الخدمات الذكية	87	3,7011	,87756
تساهم الرقمنة في استخدام الطاقات المتجددة	87	3,5977	,84165
تحسين التخطيط الحضري وإدارة المدن من خلال البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء	87	3,5632	,91119
تساهم الرقمنة في المحافظة على البيئة	87	3,4828	,91324
يساهم المواطن المحلي الكترونيا في الحفاظ على البيئة	87	3,4023	,84165
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=s68 s69 s70 s71 s72 s73 s74 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الرقمنة تساعد على إحصاء دقيق للمحتاجين	87	3,7471	1,15354
توفير منصات للمشاركة المجتمعية يجعل الإدارة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.	87	3,5287	,81895
التسجيلات الإلكترونية للوثائق الرسمية تضمن حقوق المواطنين	87	3,4828	,88741
يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في التنمية المحلية بصفة مباشرة	87	3,4368	,83110
تحليل البيانات يساعد في توزيع الموارد بشكل عادل بين الفئات المحتاجة	87	3,4138	,90928
الملف الإلكتروني للمريض والتطبيب عن بعد يحسن من إدارة الخدمات الصحية	87	3,3678	1,11141
يشارك المواطن المحلي برأيه في اقتراح المشاريع التنموية وتقييمها	87	3,3333	,98437
Valid N (listwise)	87		

الملحق رقم(08) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات التحليل الوصفي لاجابات العينة:

مخرجات التحليل الوصفي للدرجات الكلية للابعاد والمحاور التي تنتمي لها:

DESCRIPTIVES VARIABLES=m1 m2 m3 m4 m5 m6 m7 m8 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	87	3,3432	,67937
بعد الأمن السيبراني	87	3,1351	,89638
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	87	3,0920	,73257
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	87	2,9803	,79365
بعد المساءلة الإلكترونية	87	2,9770	,85897
بعد الشفافية الإلكترونية	87	2,9272	,85616
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	87	2,8309	,80416
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	87	2,7947	,86806
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=a1 a2 a3 /STATISTICS=MEAN STDDEV /SORT=MEAN (D).Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
بعد البيئية	87	3,6279	,69151
بعد الاجتماعية	87	3,4729	,63936
بعد الاقتصادية	87	3,4296	,66053
Valid N (listwise)	87		

DESCRIPTIVES VARIABLES=الحوكمة_العمومية_الالكترونية التنمية_المستدامة /STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	87	3,0135	,56679
التنمية_المستدامة	87	3,5117	,59643
Valid N (listwise)	87		

الملحق رقم(09) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:
مخرجات التوزيع الطبيعي للبيانات:

Explore

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	87	100,0%	0	0,0%	87	100,0%
التنمية_المستدامة	87	100,0%	0	0,0%	87	100,0%

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	,075	87	,200*	,979	87	,169
التنمية_المستدامة	,116	87	,105	,980	87	,186

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم(10) مخرجات الدراسة الاستطلاعية برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات فرضية العلاقة:

Correlations

Correlations

		بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	بعد الشفافية الإلكترونية	بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Pearson Correlation	1	,446**	,479**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	87	87	87
بعد الشفافية الإلكترونية	Pearson Correlation	,446**	1	,474**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	87	87	87
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Pearson Correlation	,479**	,474**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	87	87	87
بعد المساءلة الإلكترونية	Pearson Correlation	,476**	,488**	,593**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	87	87	87
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Pearson Correlation	,470**	,612**	,560**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	87	87	87
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Pearson Correlation	,183	,499**	,422**
	Sig. (2-tailed)	,089	,000	,000
	N	87	87	87
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Pearson Correlation	,189	,318**	,494**
	Sig. (2-tailed)	,079	,003	,000
	N	87	87	87
بعد الأمن السيبراني	Pearson Correlation	,001	-,039	,277**
	Sig. (2-tailed)	,995	,717	,009
	N	87	87	87
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Pearson Correlation	,585**	,698**	,784**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	87	87	87
التنمية_المستدامة	Pearson Correlation	,360**	,059	,415**
	Sig. (2-tailed)	,001	,585	,000
	N	87	87	87

Correlations

		بعد المساءلة الإلكترونية	بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	بعد تقديم الخدمات الإلكترونية
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Pearson Correlation	,476**	,470**	,183
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,089
	N	87	87	87
بعد الشفافية الإلكترونية	Pearson Correlation	,488**	,612**	,499**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	87	87	87

بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Pearson Correlation	,593**	,560**	,422**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	87	87	87
بعد المساءلة الإلكترونية	Pearson Correlation	1	,709**	,622**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	87	87	87
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Pearson Correlation	,709**	1	,653**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	87	87	87
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Pearson Correlation	,622**	,653**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	87	87	87
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Pearson Correlation	,578**	,586**	,663**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	87	87	87
بعد الأمن السيبراني	Pearson Correlation	,202	,148	,058
	Sig. (2-tailed)	,061	,171	,594
	N	87	87	87
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Pearson Correlation	,830**	,872**	,756**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000
	N	87	87	87
التنمية_المستدامة	Pearson Correlation	,317**	,388**	,248*
	Sig. (2-tailed)	,003	,000	,021
	N	87	87	87

تابع الملحق رقم(10) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات فرضية العلاقة:

Correlations

		بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	بعد الأمن السيبراني	الحوكمة_العمومية_الالكترونية
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Pearson Correlation	,189	,001	,585**
	Sig. (2-tailed)	,079	,995	,000
	N	87	87	87
بعد الشفافية الإلكترونية	Pearson Correlation	,318**	-,039	,698**
	Sig. (2-tailed)	,003	,717	,000
	N	87	87	87
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Pearson Correlation	,494**	,277**	,784**
	Sig. (2-tailed)	,000	,009	,000
	N	87	87	87
بعد المساءلة الإلكترونية	Pearson Correlation	,578**	,202	,830**
	Sig. (2-tailed)	,000	,061	,000
	N	87	87	87
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Pearson Correlation	,586**	,148	,872**
	Sig. (2-tailed)	,000	,171	,000
	N	87	87	87
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Pearson Correlation	,663**	,058	,756**
	Sig. (2-tailed)	,000	,594	,000
	N	87	87	87
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Pearson Correlation	1	,090	,717**
	Sig. (2-tailed)		,406	,000
	N	87	87	87
بعد الأمن السيبراني	Pearson Correlation	,090	1	,267*
	Sig. (2-tailed)	,406		,012
	N	87	87	87
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Pearson Correlation	,717**	,267*	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,012	
	N	87	87	87
التنمية_المستدامة	Pearson Correlation	,312**	,549**	,466**
	Sig. (2-tailed)	,003	,000	,000
	N	87	87	87

Correlations

	التنمية_المستدامة

بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Pearson Correlation	,360**
	Sig. (2-tailed)	,001
	N	87
بعد الشفافية الإلكترونية	Pearson Correlation	,059
	Sig. (2-tailed)	,585
	N	87
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Pearson Correlation	,415**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	87
بعد المساءلة الإلكترونية	Pearson Correlation	,317**
	Sig. (2-tailed)	,003
	N	87
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Pearson Correlation	,388**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	87
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Pearson Correlation	,248*
	Sig. (2-tailed)	,021
	N	87
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Pearson Correlation	,312**
	Sig. (2-tailed)	,003
	N	87
بعد الأمن السيبراني	Pearson Correlation	,549**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	87
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Pearson Correlation	,466**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	87
التنمية_المستدامة	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	87

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم(11) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الجنس:

T-Test

Group Statistics

	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	ذكر	60	3,2714	,66264	,08555
	أنثى	27	3,5026	,70139	,13498
بعد الشفافية الإلكترونية	ذكر	60	2,7444	,84677	,10932
	أنثى	27	3,3333	,74104	,14261
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	ذكر	60	2,6786	,81606	,10535
	أنثى	27	3,0529	,93858	,18063
بعد المساءلة الإلكترونية	ذكر	60	2,8028	,79279	,10235
	أنثى	27	3,3642	,88800	,17090
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	ذكر	60	2,9296	,72268	,09330
	أنثى	27	3,4527	,62773	,12081
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	ذكر	60	2,6833	,76280	,09848
	أنثى	27	3,1587	,81039	,15596
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	ذكر	60	2,8429	,74566	,09626
	أنثى	27	3,2857	,82542	,15885
بعد الأمن السيبراني	ذكر	60	3,0458	,83170	,10737
	أنثى	27	3,3333	1,01432	,19521
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	ذكر	60	2,8765	,55014	,07102
	أنثى	27	3,3181	,48593	,09352

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means
		F	Sig.	t
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Equal variances assumed	,338	,563	-2,479
	Equal variances not assumed			-2,447
بعد الشفافية الإلكترونية	Equal variances assumed	1,506	,223	-3,115
	Equal variances not assumed			-3,277
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Equal variances assumed	,513	,476	-2,888
	Equal variances not assumed			-2,790
بعد المساءلة الإلكترونية	Equal variances assumed	1,163	,284	-2,943
	Equal variances not assumed			-2,818
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Equal variances assumed	,794	,375	-3,247
	Equal variances not assumed			-3,427
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Equal variances assumed	,288	,593	-2,638
	Equal variances not assumed			-2,577
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Equal variances assumed	,525	,471	-2,479
	Equal variances not assumed			-2,384
بعد الأمن السيبراني	Equal variances assumed	2,020	,159	-2,492
	Equal variances not assumed			-2,390
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Equal variances assumed	1,222	,272	-3,587
	Equal variances not assumed			-3,761

تابع الملحق رقم(11) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الجنس:

Independent Samples Test

t-test for Equality of Means

		df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Equal variances assumed	85	,043	-,23122
	Equal variances not assumed	47,690	,054	-,23122
بعد الشفافية الإلكترونية	Equal variances assumed	85	,003	-,58889
	Equal variances not assumed	56,876	,002	-,58889
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Equal variances assumed	85	,032	-,37434
	Equal variances not assumed	44,432	,050	-,37434
بعد المساءلة الإلكترونية	Equal variances assumed	85	,004	-,56142
	Equal variances not assumed	45,421	,007	-,56142
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Equal variances assumed	85	,002	-,52305
	Equal variances not assumed	57,284	,001	-,52305
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Equal variances assumed	85	,010	-,47540
	Equal variances not assumed	47,536	,013	-,47540
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Equal variances assumed	85	,015	-,44286
	Equal variances not assumed	45,876	,021	-,44286
بعد الأمن السيبراني	Equal variances assumed	85	,038	-,28750
	Equal variances not assumed	42,402	,074	-,28750
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Equal variances assumed	85	,001	-,44161
	Equal variances not assumed	56,376	,000	-,44161

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
			95% Confidence Interval of the Difference	
		Std. Error Difference	Lower	Upper
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Equal variances assumed	,15636	-,54211	,07967
	Equal variances not assumed	,15981	-,55259	,09015
بعد الشفافية الإلكترونية	Equal variances assumed	,18907	-,96482	-,21296
	Equal variances not assumed	,17969	-,94873	-,22905
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Equal variances assumed	,19823	-,76847	,01980
	Equal variances not assumed	,20911	-,79565	,04697
بعد المساءلة الإلكترونية	Equal variances assumed	,19074	-,94067	-,18217
	Equal variances not assumed	,19920	-,96253	-,16031
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Equal variances assumed	,16106	-,84328	-,20281
	Equal variances not assumed	,15264	-,82867	-,21742
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Equal variances assumed	,18022	-,83372	-,11708
	Equal variances not assumed	,18445	-,84635	-,10445
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Equal variances assumed	,17866	-,79807	-,08764
	Equal variances not assumed	,18574	-,81677	-,06895
بعد الأمن السيبراني	Equal variances assumed	,20661	-,69829	,12329
	Equal variances not assumed	,22279	-,73698	,16198
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Equal variances assumed	,12313	-,68643	-,19680
	Equal variances not assumed	,11743	-,67682	-,20641

تابع الملحق رقم(11) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الجنس:

T-TEST GROUPS=الجنس(2 1)

/MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=a1 a2 a3 التنمية_المستدامة /CRITERIA=CI(.95).

T-Test

Group Statistics

	الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
بعد الاقتصادية	ذكر	60	3,3146	,64460	,08322
	أنثى	27	3,6852	,63395	,12200
بعد البيئية	ذكر	60	3,5771	,70414	,09090
	أنثى	27	3,7407	,66137	,12728
بعد الاجتماعية	ذكر	60	3,3595	,57595	,07435
	أنثى	27	3,7249	,70979	,13660
التنمية_المستدامة	ذكر	60	3,4196	,56659	,07315
	أنثى	27	3,7166	,62045	,11941

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
بعد الاقتصادية	Equal variances assumed	,035	,852	-2,493	85
	Equal variances not assumed			-2,509	50,960
بعد البيئية	Equal variances assumed	,085	,771	-2,422	85
	Equal variances not assumed			-2,446	53,190
بعد الاجتماعية	Equal variances assumed	2,985	,088	-2,543	85
	Equal variances not assumed			-2,349	42,062
التنمية_المستدامة	Equal variances assumed	,601	,440	-2,196	85
	Equal variances not assumed			-2,121	46,302

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
بعد الاقتصادية	Equal variances assumed	,015	-,37060	,14863
	Equal variances not assumed	,015	-,37060	,14768
بعد البيئية	Equal variances assumed	,020	-,16366	,16021
	Equal variances not assumed	,030	-,16366	,15641
بعد الاجتماعية	Equal variances assumed	,013	-,36534	,14367
	Equal variances not assumed	,024	-,36534	,15553
التنمية_المستدامة	Equal variances assumed	,031	-,29702	,13524
	Equal variances not assumed	,039	-,29702	,14003

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means 95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
بعد الاقتصادية	Equal variances assumed	-,66612	-,07509
	Equal variances not assumed	-,66709	-,07411
بعد البيئية	Equal variances assumed	-,48220	,15488
	Equal variances not assumed	-,47735	,15003
بعد الاجتماعية	Equal variances assumed	-,65100	-,07969
	Equal variances not assumed	-,67919	-,05149
التنمية_المستدامة	Equal variances assumed	-,56592	-,02812
	Equal variances not assumed	-,57884	-,01521

الملحق رقم(12) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير العمر:

ANOVA One way

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum
						Lower Bound	Upper Bound	
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	أقل من 30 سنة	8	3,4286	,66569	,23536	2,8720	3,9851	2,43
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,2411	,56963	,10070	3,0357	3,4464	1,29
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,2571	,65239	,11911	3,0135	3,5008	1,71
	أكثر من 50 سنة	17	3,6471	,86620	,21008	3,2017	4,0924	2,00
	Total	87	3,3432	,67937	,07284	3,1984	3,4880	1,29
بعد الشفافية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,7500	,98802	,34932	1,9240	3,5760	1,00
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,9323	,86017	,15206	2,6222	3,2424	1,17
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,7444	,85066	,15531	2,4268	3,0621	1,00
	أكثر من 50 سنة	17	3,3235	,72282	,17531	2,9519	3,6952	1,67
	Total	87	2,9272	,85616	,09179	2,7447	3,1097	1,00
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,6607	,91613	,32390	1,8948	3,4266	1,43
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,8080	,79466	,14048	2,5215	3,0945	1,57
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,5952	,85310	,15575	2,2767	2,9138	1,00
	أكثر من 50 سنة	17	3,1849	,94594	,22942	2,6985	3,6712	1,57
	Total	87	2,7947	,86806	,09307	2,6097	2,9798	1,00
بعد المساءلة الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	3,2500	,92582	,32733	2,4760	4,0240	1,67
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,8698	,88368	,15621	2,5512	3,1884	1,33
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,8389	,86490	,15791	2,5159	3,1618	1,00
	أكثر من 50 سنة	17	3,2941	,72055	,17476	2,9236	3,6646	2,17
	Total	87	2,9770	,85897	,09209	2,7939	3,1601	1,00
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,9583	,78103	,27614	2,3054	3,6113	1,78
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,0451	,76973	,13607	2,7676	3,3227	1,11
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,9593	,69633	,12713	2,6992	3,2193	1,89
	أكثر من 50 سنة	17	3,4771	,62208	,15088	3,1573	3,7970	2,56
	Total	87	3,0920	,73257	,07854	2,9358	3,2481	1,11
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,8036	,54499	,19268	2,3480	3,2592	2,00
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,6518	,78325	,13846	2,3694	2,9342	1,00
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,7476	,85359	,15584	2,4289	3,0664	1,00
	أكثر من 50 سنة	17	3,3277	,70487	,17096	2,9653	3,6901	2,14
	Total	87	2,8309	,80416	,08621	2,6595	3,0023	1,00
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	أقل من 30 سنة	8	3,2857	,78618	,27796	2,6285	3,9430	2,29
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,8259	,78140	,13813	2,5442	3,1076	1,00
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,8667	,74177	,13543	2,5897	3,1436	1,86
	أكثر من 50 سنة	17	3,3277	,82956	,20120	2,9012	3,7543	2,00
	Total	87	2,9803	,79365	,08509	2,8111	3,1494	1,00
بعد الأمن السيبراني	أقل من 30 سنة	8	2,8750	1,38873	,49099	1,7140	4,0360	1,25
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,2266	,83124	,14694	2,9269	3,5263	1,25
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,0917	,98586	,17999	2,7235	3,4598	1,50
	أكثر من 50 سنة	17	3,1618	,56556	,13717	2,8710	3,4525	2,50
	Total	87	3,1351	,89638	,09610	2,9440	3,3261	1,25
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	أقل من 30 سنة	8	2,9951	,36333	,12846	2,6913	3,2989	2,37
	من 30 إلى 40 سنة	32	2,9485	,60766	,10742	2,7294	3,1676	1,84
	من 41 إلى 50 سنة	30	2,8915	,56719	,10355	2,6797	3,1033	1,80
	أكثر من 50 سنة	17	3,3599	,45437	,11020	3,1262	3,5935	2,63
	Total	87	3,0135	,56679	,06077	2,8927	3,1343	1,80

تابع الملحق رقم(12) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير العمر:

Descriptives

		Maximum
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	أقل من 30 سنة	4,43
	من 30 إلى 40 سنة	4,29
	من 41 إلى 50 سنة	4,57
	أكثر من 50 سنة	5,00
	Total	5,00
بعد الشفافية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	4,00
	من 30 إلى 40 سنة	4,83
	من 41 إلى 50 سنة	4,33
	أكثر من 50 سنة	4,33
	Total	4,83
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	4,29
	من 30 إلى 40 سنة	4,57
	من 41 إلى 50 سنة	4,43
	أكثر من 50 سنة	4,86
	Total	4,86
بعد المساءلة الإلكترونية	أقل من 30 سنة	4,83
	من 30 إلى 40 سنة	4,67
	من 41 إلى 50 سنة	4,33
	أكثر من 50 سنة	4,50
	Total	4,83
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	أقل من 30 سنة	4,11
	من 30 إلى 40 سنة	4,67
	من 41 إلى 50 سنة	4,44
	أكثر من 50 سنة	4,33
	Total	4,67
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	أقل من 30 سنة	3,57
	من 30 إلى 40 سنة	4,57
	من 41 إلى 50 سنة	4,86
	أكثر من 50 سنة	4,57
	Total	4,86
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	أقل من 30 سنة	4,43
	من 30 إلى 40 سنة	4,29
	من 41 إلى 50 سنة	4,57
	أكثر من 50 سنة	4,71
	Total	4,71
بعد الأمن السيبراني	أقل من 30 سنة	4,50
	من 30 إلى 40 سنة	5,00
	من 41 إلى 50 سنة	5,00
	أكثر من 50 سنة	4,75
	Total	5,00
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	أقل من 30 سنة	3,39
	من 30 إلى 40 سنة	4,47
	من 41 إلى 50 سنة	4,22
	أكثر من 50 سنة	4,18
	Total	4,47

تابع الملحق رقم(12) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير العمر:

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Based on Mean	2,478	3	83	,067
	Based on Median	2,048	3	83	,113
	Based on Median and with adjusted df	2,048	3	80,244	,114
	Based on trimmed mean	2,479	3	83	,067
بعد الشفافية الإلكترونية	Based on Mean	,299	3	83	,826
	Based on Median	,234	3	83	,873
	Based on Median and with adjusted df	,234	3	78,248	,873
	Based on trimmed mean	,279	3	83	,840
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Based on Mean	,244	3	83	,865
	Based on Median	,251	3	83	,860
	Based on Median and with adjusted df	,251	3	82,450	,860
	Based on trimmed mean	,250	3	83	,861
بعد المساءلة الإلكترونية	Based on Mean	,124	3	83	,946
	Based on Median	,139	3	83	,936
	Based on Median and with adjusted df	,139	3	80,110	,936
	Based on trimmed mean	,125	3	83	,945
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Based on Mean	,123	3	83	,946
	Based on Median	,219	3	83	,883
	Based on Median and with adjusted df	,219	3	79,767	,883
	Based on trimmed mean	,120	3	83	,948
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Based on Mean	,495	3	83	,687
	Based on Median	,345	3	83	,793
	Based on Median and with adjusted df	,345	3	76,688	,793
	Based on trimmed mean	,454	3	83	,715
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Based on Mean	,049	3	83	,986
	Based on Median	,107	3	83	,956
	Based on Median and with adjusted df	,107	3	76,493	,956
	Based on trimmed mean	,055	3	83	,983
بعد الأمن السيبراني	Based on Mean	6,050	3	83	,001
	Based on Median	5,814	3	83	,001
	Based on Median and with adjusted df	5,814	3	79,664	,001
	Based on trimmed mean	6,290	3	83	,001
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Based on Mean	,665	3	83	,576
	Based on Median	,794	3	83	,501

	Based on Median and with adjusted df	,794	3	75,080	,501
	Based on trimmed mean	,677	3	83	,569

تابع الملحق رقم(12) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:مخرجات الفروق في متغير العمر:

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Between Groups	2,184	3	,728	1,611
	Within Groups	37,508	83	,452	
	Total	39,692	86		
بعد الشفافية الإلكترونية	Between Groups	3,924	3	1,308	1,837
	Within Groups	59,115	83	,712	
	Total	63,039	86		
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Between Groups	3,931	3	1,310	1,787
	Within Groups	60,873	83	,733	
	Total	64,804	86		
بعد المساءلة الإلكترونية	Between Groups	3,246	3	1,082	1,492
	Within Groups	60,208	83	,725	
	Total	63,454	86		
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Between Groups	3,263	3	1,088	2,105
	Within Groups	42,890	83	,517	
	Total	46,153	86		
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Between Groups	5,437	3	1,812	1,998
	Within Groups	50,176	83	,605	
	Total	55,613	86		
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Between Groups	3,949	3	1,316	2,175
	Within Groups	50,222	83	,605	
	Total	54,170	86		
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	,878	3	,293	,356
	Within Groups	68,223	83	,822	
	Total	69,101	86		
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	2,624	3	,875	1,903
	Within Groups	25,004	83	,301	
	Total	27,627	86		

ANOVA

		Sig.
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Between Groups	,193
	Within Groups	
	Total	
بعد الشفافية الإلكترونية	Between Groups	,147
	Within Groups	
	Total	
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Between Groups	,156
	Within Groups	
	Total	
بعد المساءلة الإلكترونية	Between Groups	,223
	Within Groups	
	Total	
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Between Groups	,106
	Within Groups	
	Total	
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Between Groups	,035
	Within Groups	
	Total	
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Between Groups	,097
	Within Groups	
	Total	
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	,785
	Within Groups	
	Total	
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	,240
	Within Groups	
	Total	

تابع الملحق رقم(12) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:مخرجات الفروق في متغير العمر:

```
ONEWAY a1 a2 a3 التنمية_المستدامة BY العمر /STATISTICS DESCRIPTIVES HOMOGENEITY /MISSING ANALYSIS.
```

One way

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound
بعد الاقتصادية	أقل من 30 سنة	8	3,3438	,65721	,23236	2,7943
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,3984	,62495	,11048	3,1731
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,4333	,68129	,12439	3,1789
	أكثر من 50 سنة	17	3,5221	,73718	,17879	3,1430
	Total	87	3,4296	,66053	,07082	3,2888
بعد البيئية	أقل من 30 سنة	8	3,2344	,94830	,33527	2,4416
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,6055	,66456	,11748	3,3659
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,7000	,57760	,10545	3,4843
	أكثر من 50 سنة	17	3,7279	,78591	,19061	3,3239
	Total	87	3,6279	,69151	,07414	3,4805
بعد الاجتماعية	أقل من 30 سنة	8	3,2857	,67006	,23690	2,7255
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,5491	,58409	,10325	3,3385
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,4381	,53443	,09757	3,2385
	أكثر من 50 سنة	17	3,4790	,88919	,21566	3,0218
	Total	87	3,4729	,63936	,06855	3,3366
التنمية_المستدامة	أقل من 30 سنة	8	3,2880	,73232	,25891	2,6758
	من 30 إلى 40 سنة	32	3,5163	,54593	,09651	3,3195
	من 41 إلى 50 سنة	30	3,5275	,53479	,09764	3,3278
	أكثر من 50 سنة	17	3,5806	,74231	,18004	3,1989
	Total	87	3,5117	,59643	,06394	3,3846

Descriptives

		95% Confidence Interval for Mean Upper Bound	Minimum	Maximum
بعد الاقتصادية	أقل من 30 سنة	3,8932	2,38	4,38
	من 30 إلى 40 سنة	3,6238	2,25	4,75
	من 41 إلى 50 سنة	3,6877	1,50	4,50
	أكثر من 50 سنة	3,9011	2,25	4,50
	Total	3,5704	1,50	4,75
بعد البيئية	أقل من 30 سنة	4,0272	2,38	4,88
	من 30 إلى 40 سنة	3,8451	2,13	5,00
	من 41 إلى 50 سنة	3,9157	2,00	4,63
	أكثر من 50 سنة	4,1320	2,00	4,50
	Total	3,7753	2,00	5,00
بعد الاجتماعية	أقل من 30 سنة	3,8459	2,43	4,29
	من 30 إلى 40 سنة	3,7597	2,57	4,86
	من 41 إلى 50 سنة	3,6377	2,29	4,29
	أكثر من 50 سنة	3,9362	1,00	4,57
	Total	3,6092	1,00	4,86
التنمية_المستدامة	أقل من 30 سنة	3,9003	2,39	4,35
	من 30 إلى 40 سنة	3,7131	2,52	4,87
	من 41 إلى 50 سنة	3,7272	2,13	4,26
	أكثر من 50 سنة	3,9622	1,96	4,48
	Total	3,6389	1,96	4,87

تابع الملحق رقم(12) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير العمر:

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
بعد الاقتصادية	Based on Mean	,948	3	83	,421
	Based on Median	,235	3	83	,872
	Based on Median and with adjusted df	,235	3	72,797	,872
	Based on trimmed mean	,935	3	83	,428
بعد البيئية	Based on Mean	1,594	3	83	,197
	Based on Median	1,347	3	83	,265
	Based on Median and with adjusted df	1,347	3	79,698	,265
	Based on trimmed mean	1,516	3	83	,217
بعد الاجتماعية	Based on Mean	1,124	3	83	,344
	Based on Median	,632	3	83	,596
	Based on Median and with adjusted df	,632	3	54,256	,597
	Based on trimmed mean	,939	3	83	,425
التنمية_المستدامة	Based on Mean	2,041	3	83	,114
	Based on Median	1,080	3	83	,362
	Based on Median and with adjusted df	1,080	3	66,186	,364
	Based on trimmed mean	1,917	3	83	,133

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
بعد الاقتصادية	Between Groups	,236	3	,079	,175	,913
	Within Groups	37,286	83	,449		
	Total	37,522	86			
بعد البيئية	Between Groups	1,581	3	,527	1,106	,351
	Within Groups	39,543	83	,476		
	Total	41,124	86			
بعد الاجتماعية	Between Groups	,503	3	,168	,402	,752
	Within Groups	34,652	83	,417		
	Total	35,156	86			
التنمية_المستدامة	Between Groups	,489	3	,163	,449	,718
	Within Groups	30,103	83	,363		
	Total	30,592	86			

الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

One way

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,2024	,61901	,12635	2,9410
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,2449	,55873	,14933	2,9223
	أكثر من 10 سنوات	49	3,4402	,73241	,10463	3,2299
	Total	87	3,3432	,67937	,07284	3,1984
بعد الشفافية الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,0486	,88120	,17987	2,6765
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,0000	,62361	,16667	2,6399
	أكثر من 10 سنوات	49	2,8469	,90577	,12940	2,5868
	Total	87	2,9272	,85616	,09179	2,7447
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	2,7917	,84775	,17305	2,4337
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,7551	,70750	,18909	2,3466
	أكثر من 10 سنوات	49	2,8076	,93248	,13321	2,5397
	Total	87	2,7947	,86806	,09307	2,6097
بعد المساءلة الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,1111	,85503	,17453	2,7501
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,7619	,66895	,17878	2,3757
	أكثر من 10 سنوات	49	2,9728	,90992	,12999	2,7114
	Total	87	2,9770	,85897	,09209	2,7939
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,1019	,70875	,14467	2,8026
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,9365	,73148	,19550	2,5142
	أكثر من 10 سنوات	49	3,1315	,75314	,10759	2,9152
	Total	87	3,0920	,73257	,07854	2,9358
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	2,6667	,82729	,16887	2,3173
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,7347	,76390	,20416	2,2936
	أكثر من 10 سنوات	49	2,9388	,80284	,11469	2,7082
	Total	87	2,8309	,80416	,08621	2,6595
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,0476	,78548	,16034	2,7159
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,6735	,69857	,18670	2,2701
	أكثر من 10 سنوات	49	3,0350	,81729	,11676	2,8002
	Total	87	2,9803	,79365	,08509	2,8111
بعد الأمن السيبراني	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,1354	,97796	,19963	2,7225
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,0000	,86046	,22997	2,5032
	أكثر من 10 سنوات	49	3,1735	,87976	,12568	2,9208
	Total	87	3,1351	,89638	,09610	2,9440
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,0065	,46511	,09494	2,8101
	من 6 إلى 10 سنوات	14	2,8992	,56719	,15159	2,5717
	أكثر من 10 سنوات	49	3,0496	,61613	,08802	2,8726
	Total	87	3,0135	,56679	,06077	2,8927

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

Test of Homogeneity of Variances

	Levene Statistic	df1	df2	Sig.

بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Based on Mean	,734	2	84	,483
	Based on Median	,355	2	84	,702
	Based on Median and with adjusted df	,355	2	73,667	,702
	Based on trimmed mean	,835	2	84	,437
بعد الشفافية الإلكترونية	Based on Mean	2,617	2	84	,079
	Based on Median	2,330	2	84	,104
	Based on Median and with adjusted df	2,330	2	81,771	,104
	Based on trimmed mean	2,585	2	84	,081
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Based on Mean	2,851	2	84	,063
	Based on Median	2,264	2	84	,110
	Based on Median and with adjusted df	2,264	2	83,436	,110
	Based on trimmed mean	2,815	2	84	,066
بعد المساءلة الإلكترونية	Based on Mean	2,773	2	84	,068
	Based on Median	2,687	2	84	,074
	Based on Median and with adjusted df	2,687	2	80,175	,074
	Based on trimmed mean	2,760	2	84	,069
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Based on Mean	,573	2	84	,566
	Based on Median	,550	2	84	,579
	Based on Median and with adjusted df	,550	2	81,932	,579
	Based on trimmed mean	,546	2	84	,581
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Based on Mean	,171	2	84	,843
	Based on Median	,325	2	84	,723
	Based on Median and with adjusted df	,325	2	82,595	,723
	Based on trimmed mean	,201	2	84	,819
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Based on Mean	,489	2	84	,615
	Based on Median	,539	2	84	,585
	Based on Median and with adjusted df	,539	2	83,885	,585
	Based on trimmed mean	,514	2	84	,600
بعد الأمن السيبراني	Based on Mean	,801	2	84	,452
	Based on Median	,767	2	84	,467
	Based on Median and with adjusted df	,767	2	81,301	,468
	Based on trimmed mean	,755	2	84	,473
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Based on Mean	2,336	2	84	,103
	Based on Median	2,501	2	84	,088
	Based on Median and with adjusted df	2,501	2	81,070	,088
	Based on trimmed mean	2,387	2	84	,098

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Between Groups	1,073	2	,536	1,166

	Within Groups	38,620	84	,460	
	Total	39,692	86		
بعد الشفافية الإلكترونية	Between Groups	,744	2	,372	,501
	Within Groups	62,295	84	,742	
	Total	63,039	86		
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Between Groups	,030	2	,015	,020
	Within Groups	64,774	84	,771	
	Total	64,804	86		
بعد المساءلة الإلكترونية	Between Groups	1,080	2	,540	,727
	Within Groups	62,374	84	,743	
	Total	63,454	86		
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Between Groups	,417	2	,209	,383
	Within Groups	45,736	84	,544	
	Total	46,153	86		
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Between Groups	1,347	2	,674	1,043
	Within Groups	54,266	84	,646	
	Total	55,613	86		
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Between Groups	1,573	2	,787	1,256
	Within Groups	52,597	84	,626	
	Total	54,170	86		
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	,328	2	,164	,200
	Within Groups	68,773	84	,819	
	Total	69,101	86		
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	,248	2	,124	,381
	Within Groups	27,379	84	,326	
	Total	27,627	86		

ANOVA

		Sig.
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Between Groups	,316
	Within Groups	
	Total	
بعد الشفافية الإلكترونية	Between Groups	,608
	Within Groups	
	Total	
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Between Groups	,981
	Within Groups	
	Total	
بعد المساءلة الإلكترونية	Between Groups	,486
	Within Groups	
	Total	
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Between Groups	,683
	Within Groups	
	Total	
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Between Groups	,357
	Within Groups	
	Total	
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Between Groups	,290
	Within Groups	
	Total	
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	,819
	Within Groups	
	Total	
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	,685
	Within Groups	
	Total	

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

ONE WAY a1 a2 a3 التنمية_المستدامة BY الخبرة /STATISTICS DESCRIPTIVES HOMOGENEITY /MISSING ANALYSIS.

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound
بعد الاقتصادية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,4688	,53954	,11013	3,2409
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,1071	,83760	,22386	2,6235
	أكثر من 10 سنوات	49	3,5026	,64474	,09211	3,3174
	Total	87	3,4296	,66053	,07082	3,2888
بعد البيئية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,5156	,71600	,14615	3,2133
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,3750	,81748	,21848	2,9030
	أكثر من 10 سنوات	49	3,7551	,62341	,08906	3,5760
	Total	87	3,6279	,69151	,07414	3,4805
بعد الاجتماعية	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,5357	,53161	,10851	3,3112
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,2245	,78789	,21057	2,7696
	أكثر من 10 سنوات	49	3,5131	,63816	,09117	3,3298
	Total	87	3,4729	,63936	,06855	3,3366
التنمية_المستدامة	من 0 إلى 5 سنوات	24	3,5054	,52937	,10806	3,2819
	من 6 إلى 10 سنوات	14	3,2360	,77264	,20650	2,7899
	أكثر من 10 سنوات	49	3,5936	,55888	,07984	3,4331
	Total	87	3,5117	,59643	,06394	3,3846

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
بعد الاقتصادية	Based on Mean	,826	2	84	,441
	Based on Median	,800	2	84	,453
	Based on Median and with adjusted df	,800	2	71,991	,453
	Based on trimmed mean	,833	2	84	,438
بعد البيئية	Based on Mean	,690	2	84	,505
	Based on Median	1,384	2	84	,256
	Based on Median and with adjusted df	1,384	2	81,316	,256
	Based on trimmed mean	,854	2	84	,429
بعد الاجتماعية	Based on Mean	1,327	2	84	,271
	Based on Median	,821	2	84	,444
	Based on Median and with adjusted df	,821	2	75,452	,444
	Based on trimmed mean	1,238	2	84	,295
التنمية_المستدامة	Based on Mean	1,334	2	84	,269
	Based on Median	1,181	2	84	,312
	Based on Median and with adjusted df	1,181	2	75,141	,313
	Based on trimmed mean	1,286	2	84	,282

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
بعد الاقتصادية	Between Groups	1,753	2	,877	2,059	,134
	Within Groups	35,769	84	,426		
	Total	37,522	86			
بعد البيئية	Between Groups	1,991	2	,995	2,137	,124
	Within Groups	39,133	84	,466		
	Total	41,124	86			
بعد الاجتماعية	Between Groups	1,038	2	,519	1,278	,284
	Within Groups	34,118	84	,406		
	Total	35,156	86			
التنمية_المستدامة	Between Groups	1,394	2	,697	2,005	,141
	Within Groups	29,199	84	,348		
	Total	30,592	86			

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

Descriptives

		95% Confidence Interval for Mean Upper Bound	Minimum	Maximum
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	الثانوية العامة فأقل	3,5652	1,29	4,43
	تقني / مهني	3,8239	2,43	4,29
	جامعي	3,5569	1,71	5,00
	Total	3,4880	1,29	5,00
بعد الشفافية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	3,4043	1,17	3,83
	تقني / مهني	3,3077	1,00	3,67
	جامعي	3,1815	1,00	4,83
	Total	3,1097	1,00	4,83
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	3,3828	1,43	4,86
	تقني / مهني	3,2952	1,57	4,29
	جامعي	3,0375	1,00	4,57
	Total	2,9798	1,00	4,86
بعد المساءلة الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	3,5412	1,50	4,83
	تقني / مهني	3,6803	2,67	4,33
	جامعي	3,1680	1,00	4,67
	Total	3,1601	1,00	4,83
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	3,2284	2,11	3,44
	تقني / مهني	3,5343	1,78	4,44
	جامعي	3,3204	1,11	4,67
	Total	3,2481	1,11	4,67
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	3,3884	2,29	4,43
	تقني / مهني	3,1105	2,00	4,29
	جامعي	3,0436	1,00	4,86
	Total	3,0023	1,00	4,86
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	الثانوية العامة فأقل	3,5029	2,00	4,43
	تقني / مهني	3,5051	2,00	4,29
	جامعي	3,1841	1,00	4,71
	Total	3,1494	1,00	4,71
بعد الأمن السيبراني	الثانوية العامة فأقل	3,8181	1,25	4,75
	تقني / مهني	4,0657	1,50	5,00
	جامعي	3,3369	1,25	5,00
	Total	3,3261	1,25	5,00
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	الثانوية العامة فأقل	3,1933	2,18	3,39
	تقني / مهني	3,2332	2,63	3,69
	جامعي	3,1868	1,80	4,47
	Total	3,1343	1,80	4,47

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Based on Mean	,401	2	84	,671
	Based on Median	,336	2	84	,716
	Based on Median and with adjusted df	,336	2	74,374	,716
	Based on trimmed mean	,375	2	84	,688
بعد الشفافية الإلكترونية	Based on Mean	,729	2	84	,486
	Based on Median	1,036	2	84	,359
	Based on Median and with adjusted df	1,036	2	82,848	,359
	Based on trimmed mean	,869	2	84	,423
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Based on Mean	1,661	2	84	,196
	Based on Median	1,412	2	84	,249
	Based on Median and with adjusted df	1,412	2	70,176	,251
	Based on trimmed mean	1,545	2	84	,219
بعد المساءلة الإلكترونية	Based on Mean	,474	2	84	,624
	Based on Median	,700	2	84	,499
	Based on Median and with adjusted df	,700	2	83,366	,500
	Based on trimmed mean	,549	2	84	,579
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Based on Mean	1,634	2	84	,201
	Based on Median	1,642	2	84	,200
	Based on Median and with adjusted df	1,642	2	78,213	,200
	Based on trimmed mean	1,629	2	84	,202
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Based on Mean	1,844	2	84	,164
	Based on Median	2,136	2	84	,125
	Based on Median and with adjusted df	2,136	2	82,935	,125
	Based on trimmed mean	2,117	2	84	,127
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Based on Mean	,004	2	84	,996
	Based on Median	,008	2	84	,992
	Based on Median and with adjusted df	,008	2	83,899	,992
	Based on trimmed mean	,004	2	84	,996
بعد الأمن السيبراني	Based on Mean	2,744	2	84	,070
	Based on Median	2,369	2	84	,100
	Based on Median and with adjusted df	2,369	2	82,208	,100
	Based on trimmed mean	2,748	2	84	,070
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Based on Mean	2,322	2	84	,104
	Based on Median	2,617	2	84	,079
	Based on Median and with adjusted df	2,617	2	79,537	,079
	Based on trimmed mean	2,472	2	84	,091

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Between Groups	1,604	2	,802	1,768
	Within Groups	38,089	84	,453	
	Total	39,692	86		
بعد الشفافية الإلكترونية	Between Groups	,396	2	,198	,266
	Within Groups	62,643	84	,746	
	Total	63,039	86		
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Between Groups	,521	2	,261	,341
	Within Groups	64,283	84	,765	
	Total	64,804	86		
بعد المساءلة الإلكترونية	Between Groups	,666	2	,333	,446
	Within Groups	62,788	84	,747	
	Total	63,454	86		
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Between Groups	,433	2	,217	,398
	Within Groups	45,720	84	,544	
	Total	46,153	86		
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Between Groups	,622	2	,311	,475
	Within Groups	54,991	84	,655	
	Total	55,613	86		
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Between Groups	,016	2	,008	,012
	Within Groups	54,154	84	,645	
	Total	54,170	86		
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	,169	2	,085	,103
	Within Groups	68,931	84	,821	
	Total	69,101	86		
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	,165	2	,082	,252
	Within Groups	27,462	84	,327	
	Total	27,627	86		

ANOVA

		Sig.
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	**Between Groups**	**,177**
	Within Groups	
	Total	
بعد الشفافية الإلكترونية	**Between Groups**	**,767**
	Within Groups	
	Total	
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	**Between Groups**	**,712**
	Within Groups	
	Total	
بعد المساءلة الإلكترونية	**Between Groups**	**,642**
	Within Groups	
	Total	
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	**Between Groups**	**,673**
	Within Groups	
	Total	
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	**Between Groups**	**,623**
	Within Groups	
	Total	
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	**Between Groups**	**,988**

	Within Groups	
	Total	
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	,902
	Within Groups	
	Total	
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	,778
	Within Groups	
	Total	

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

ONEWAY a1 a2 a3 التنمية_المستدامة BY المستوى_الدراسي /STATISTICS DESCRIPTIVES HOMOGENEITY /MISSING ANALYSIS.Oneway

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound
بعد الاقتصادية	الثانوية العامة فأقل	11	3,0909	,81027	,24430	2,5466
	تقني / مهني	10	3,2875	,60107	,19007	2,8575
	جامعي	66	3,5076	,63051	,07761	3,3526
	Total	87	3,4296	,66053	,07082	3,2888
بعد البيئية	الثانوية العامة فأقل	11	3,2500	,70267	,21186	2,7779
	تقني / مهني	10	3,4500	,62138	,19650	3,0055
	جامعي	66	3,7178	,68265	,08403	3,5500
	Total	87	3,6279	,69151	,07414	3,4805
بعد الاجتماعية	الثانوية العامة فأقل	11	3,2987	,59059	,17807	2,9019
	تقني / مهني	10	3,0714	,60328	,19077	2,6399
	جامعي	66	3,5628	,63140	,07772	3,4076
	Total	87	3,4729	,63936	,06855	3,3366
التنمية_المستدامة	الثانوية العامة فأقل	11	3,2095	,63628	,19184	2,7820
	تقني / مهني	10	3,2783	,56844	,17976	2,8716
	جامعي	66	3,5975	,57647	,07096	3,4558
	Total	87	3,5117	,59643	,06394	3,3846

Descriptives

		95% Confidence Interval for Mean Upper Bound	Minimum	Maximum
بعد الاقتصادية	الثانوية العامة فأقل	3,6353	1,50	4,38
	تقني / مهني	3,7175	2,50	4,50
	جامعي	3,6626	1,88	4,75
	Total	3,5704	1,50	4,75
بعد البيئية	الثانوية العامة فأقل	3,7221	2,38	4,38
	تقني / مهني	3,8945	2,63	4,88
	جامعي	3,8856	2,00	5,00
	Total	3,7753	2,00	5,00
بعد الاجتماعية	الثانوية العامة فأقل	3,6955	2,57	4,29
	تقني / مهني	3,5030	2,29	4,14

	جامعي	3,7180	1,00	4,86
	Total	3,6092	1,00	4,86
التنمية_المستدامة	الثانوية العامة فأقل	3,6369	2,22	4,35
	تقني / مهني	3,6849	2,61	4,35
	جامعي	3,7392	1,96	4,87
	Total	3,6389	1,96	4,87

تابع الملحق رقم(13) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الخبرة:

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
بعد الاقتصادية	Based on Mean	,596	2	84	,553
	Based on Median	,597	2	84	,553
	Based on Median and with adjusted df	,597	2	78,661	,553
	Based on trimmed mean	,594	2	84	,554
بعد البيئية	Based on Mean	,608	2	84	,547
	Based on Median	,413	2	84	,663
	Based on Median and with adjusted df	,413	2	78,933	,663
	Based on trimmed mean	,609	2	84	,547
بعد الاجتماعية	Based on Mean	,035	2	84	,966
	Based on Median	,105	2	84	,901
	Based on Median and with adjusted df	,105	2	81,974	,901
	Based on trimmed mean	,046	2	84	,955
التنمية_المستدامة	Based on Mean	,213	2	84	,809
	Based on Median	,349	2	84	,707
	Based on Median and with adjusted df	,349	2	82,124	,707
	Based on trimmed mean	,235	2	84	,791

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
بعد الاقتصادية	Between Groups	1,865	2	,933	2,197	,118
	Within Groups	35,657	84	,424		
	Total	37,522	86			
بعد البيئية	Between Groups	2,421	2	1,210	2,627	,078
	Within Groups	38,703	84	,461		
	Total	41,124	86			

بعد الاجتماعية	Between Groups	2,479	2	1,239	2,186	,066
	Within Groups	32,677	84	,389		
	Total	35,156	86			
التنمية_المستدامة	Between Groups	2,035	2	1,018	2,994	,055
	Within Groups	28,557	84	,340		
	Total	30,592	86			

الملحق رقم(14) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:
مخرجات الفرضيات:
مخرجات الفروق في متغير المستوى الدراسي:

Oneway

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	الثانوية العامة فأقل	11	2,9870	,86060	,25948	2,4089
	تقني / مهني	10	3,3714	,63246	,20000	2,9190
	جامعي	66	3,3983	,64548	,07945	3,2396
	Total	87	3,3432	,67937	,07284	3,1984
بعد الشفافية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,8333	,84984	,25624	2,2624
	تقني / مهني	10	2,7833	,73304	,23181	2,2589
	جامعي	66	2,9646	,88217	,10859	2,7478
	Total	87	2,9272	,85616	,09179	2,7447
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,5974	1,16902	,35247	1,8120
	تقني / مهني	10	2,7714	,73216	,23153	2,2477
	جامعي	66	2,8312	,83934	,10332	2,6248
	Total	87	2,7947	,86806	,09307	2,6097
بعد المساءلة الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,9091	,94093	,28370	2,2770
	تقني / مهني	10	3,2167	,64812	,20495	2,7530
	جامعي	66	2,9520	,87840	,10812	2,7361
	Total	87	2,9770	,85897	,09209	2,7939
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,9293	,44520	,13423	2,6302
	تقني / مهني	10	3,0222	,71588	,22638	2,5101
	جامعي	66	3,1296	,77584	,09550	2,9389
	Total	87	3,0920	,73257	,07854	2,9358
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,9870	,59746	,18014	2,5856
	تقني / مهني	10	2,6429	,65379	,20675	2,1752
	جامعي	66	2,8333	,85552	,10531	2,6230
	Total	87	2,8309	,80416	,08621	2,6595
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	الثانوية العامة فأقل	11	2,9870	,76786	,23152	2,4712
	تقني / مهني	10	2,9429	,78593	,24853	2,3806
	جامعي	66	2,9848	,81050	,09977	2,7856
	Total	87	2,9803	,79365	,08509	2,8111
بعد الأمن السيبراني	الثانوية العامة فأقل	11	3,0455	1,15010	,34677	2,2728
	تقني / مهني	10	3,2250	1,17527	,37165	2,3843
	جامعي	66	3,1364	,81593	,10043	2,9358
	Total	87	3,1351	,89638	,09610	2,9440
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	الثانوية العامة فأقل	11	2,9073	,42573	,12836	2,6213
	تقني / مهني	10	2,9843	,34792	,11002	2,7354
	جامعي	66	3,0357	,61470	,07566	2,8845
	Total	87	3,0135	,56679	,06077	2,8927

تابع الملحق رقم(15) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الوظيفة:way One

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	إطار في الإدارة المحلية	39	3,2015	,68254	,10929	2,9802
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	3,2976	,53611	,15476	2,9570
	موظف يشغل منصب عال	36	3,5119	,69683	,11614	3,2761
	Total	87	3,3432	,67937	,07284	3,1984
بعد الشفافية الإلكترونية	إطار في الإدارة المحلية	39	3,0342	,80946	,12962	2,7718
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	1,9722	,79720	,23013	1,4657
	موظف يشغل منصب عال	36	3,1296	,72277	,12046	2,8851
	Total	87	2,9272	,85616	,09179	2,7447
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	إطار في الإدارة المحلية	39	2,7289	,88537	,14177	2,4419
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	2,2976	,72705	,20988	1,8357
	موظف يشغل منصب عال	36	3,0317	,82886	,13814	2,7513
	Total	87	2,7947	,86806	,09307	2,6097
بعد المساءلة الإلكترونية	إطار في الإدارة المحلية	39	2,9231	,75978	,12166	2,6768
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	2,1667	,39568	,11422	1,9153
	موظف يشغل منصب عال	36	3,3056	,89310	,14885	3,0034
	Total	87	2,9770	,85897	,09209	2,7939
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	إطار في الإدارة المحلية	39	3,0570	,65232	,10445	2,8455
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	2,4167	,57662	,16646	2,0503
	موظف يشغل منصب عال	36	3,3549	,72342	,12057	3,1102
	Total	87	3,0920	,73257	,07854	2,9358
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	إطار في الإدارة المحلية	39	2,7656	,81308	,13020	2,5020
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	2,4643	,76599	,22112	1,9776
	موظف يشغل منصب عال	36	3,0238	,77309	,12885	2,7622
	Total	87	2,8309	,80416	,08621	2,6595
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	إطار في الإدارة المحلية	39	2,8535	,76965	,12324	2,6040
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	2,7619	,77850	,22473	2,2673
	موظف يشغل منصب عال	36	3,1905	,79649	,13275	2,9210
	Total	87	2,9803	,79365	,08509	2,8111
بعد الأمن السيبراني	إطار في الإدارة المحلية	39	3,2564	,93978	,15048	2,9518
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	2,9792	,07217	,02083	2,9333
	موظف يشغل منصب عال	36	3,0556	,99123	,16521	2,7202
	Total	87	3,1351	,89638	,09610	2,9440
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	إطار في الإدارة المحلية	39	2,9744	,48181	,07715	2,8182
	(موظف سام (وظيفة سامية	12	2,5425	,57370	,16561	2,1780
	موظف يشغل منصب عال	36	3,2130	,56141	,09357	3,0230
	Total	87	3,0135	,56679	,06077	2,8927

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Based on Mean	2,681	2	84	,074
	Based on Median	4,632	2	84	,012
	Based on Median and with adjusted df	4,632	2	77,941	,013
	Based on trimmed mean	3,858	2	84	,025
بعد الشفافية الإلكترونية	Based on Mean	,097	2	84	,907
	Based on Median	1,225	2	84	,299
	Based on Median and with adjusted df	1,225	2	69,560	,300
	Based on trimmed mean	,399	2	84	,672
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Based on Mean	,742	2	84	,479
	Based on Median	2,533	2	84	,085
	Based on Median and with adjusted df	2,533	2	75,361	,086
	Based on trimmed mean	1,255	2	84	,290
بعد المساءلة الإلكترونية	Based on Mean	4,464	2	84	,014
	Based on Median	5,681	2	84	,005
	Based on Median and with adjusted df	5,681	2	82,131	,005
	Based on trimmed mean	5,000	2	84	,009
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Based on Mean	,938	2	84	,396
	Based on Median	2,273	2	84	,109
	Based on Median and with adjusted df	2,273	2	80,597	,110
	Based on trimmed mean	1,601	2	84	,208
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Based on Mean	,049	2	84	,952
	Based on Median	1,096	2	84	,339
	Based on Median and with adjusted df	1,096	2	75,501	,339
	Based on trimmed mean	,221	2	84	,802
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Based on Mean	,150	2	84	,861
	Based on Median	1,376	2	84	,258
	Based on Median and with adjusted df	1,376	2	70,820	,259
	Based on trimmed mean	,323	2	84	,725
بعد الأمن السيبراني	Based on Mean	9,946	2	84	,000
	Based on Median	8,769	2	84	,000
	Based on Median and with adjusted df	8,769	2	72,654	,000
	Based on trimmed mean	10,181	2	84	,000
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Based on Mean	,469	2	84	,627
	Based on Median	1,383	2	84	,256
	Based on Median and with adjusted df	1,383	2	66,595	,258
	Based on trimmed mean	,625	2	84	,537

تابع الملحق رقم(15) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الوظيفة:

ANOVA One way

		Sum of Squares	df	Mean Square	F
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Between Groups	1,833	2	,916	2,033
	Within Groups	37,859	84	,451	
	Total	39,692	86		
بعد الشفافية الإلكترونية	Between Groups	12,865	2	6,433	1,770
	Within Groups	50,174	84	,597	
	Total	63,039	86		
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Between Groups	5,157	2	2,578	1,631
	Within Groups	59,648	84	,710	
	Total	64,804	86		
بعد المساءلة الإلكترونية	Between Groups	11,879	2	5,940	1,674
	Within Groups	51,575	84	,614	
	Total	63,454	86		
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Between Groups	8,010	2	4,005	1,819
	Within Groups	38,144	84	,454	
	Total	46,153	86		
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Between Groups	3,119	2	1,560	1,496
	Within Groups	52,494	84	,625	
	Total	55,613	86		
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Between Groups	2,790	2	1,395	1,281
	Within Groups	51,380	84	,612	
	Total	54,170	86		
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	1,093	2	,547	,675
	Within Groups	68,007	84	,810	
	Total	69,101	86		

الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	4,154	2	2,077	1,433
	Within Groups	23,473	84	,279	
	Total	27,627	86		

تابع الملحق رقم(15) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الوظيفة:

تابع الملحق رقم(15) مخرجات الدراسة الاستطلاعية ضمن برنامج SPSS V25:

ANOVA One way		Sig.
بعد الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Between Groups	,137
	Within Groups	
	Total	
بعد الشفافية الإلكترونية	Between Groups	,100
	Within Groups	
	Total	
بعد المشاركة المجتمعية الإلكترونية	Between Groups	,141
	Within Groups	
	Total	
بعد المساءلة الإلكترونية	Between Groups	,110
	Within Groups	
	Total	
بعد الكفاءة والفعالية الإلكترونية	Between Groups	,120
	Within Groups	
	Total	
بعد تقديم الخدمات الإلكترونية	Between Groups	,089
	Within Groups	
	Total	
بعد الرقابة والتدقيق الإلكتروني	Between Groups	,109
	Within Groups	
	Total	
بعد الأمن السيبراني	Between Groups	,512
	Within Groups	
	Total	
الحوكمة_العمومية_الالكترونية	Between Groups	,091
	Within Groups	
	Total	

مخرجات الفرضيات:

مخرجات الفروق في متغير الوظيفة:

ANOVA One way a1 a2 a3 التنمية_المستدامة BY الوظيفة /STATISTICS DESCRIPTIVES HOMOGENEITY /MISSING ANALYSIS.Oneway

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error
بعد الاقتصادية	إطار في الإدارة المحلية	39	3,2660	,70430	,11278
	موظف سام (وظيفة سامية)	12	3,5000	,42640	,12309

	موظف يشغل منصب عال	36	3,5833	,64849	,10808
	Total	87	3,4296	,66053	,07082
بعد البيئية	إطار في الإدارة المحلية	39	3,4391	,73386	,11751
	موظف سام (وظيفة سامية)	12	3,9063	,50319	,14526
	موظف يشغل منصب عال	36	3,7396	,65695	,10949
	Total	87	3,6279	,69151	,07414
بعد الاجتماعية	إطار في الإدارة المحلية	39	3,4139	,62425	,09996
	موظف سام (وظيفة سامية)	12	3,3571	,34727	,10025
	موظف يشغل منصب عال	36	3,5754	,72400	,12067
	Total	87	3,4729	,63936	,06855
التنمية_المستدامة	إطار في الإدارة المحلية	39	3,3712	,61608	,09865
	موظف سام (وظيفة سامية)	12	3,5978	,39940	,11530
	موظف يشغل منصب عال	36	3,6353	,60961	,10160
	Total	87	3,5117	,59643	,06394

Test of Homogeneity of Variances

		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
بعد الاقتصادية	Based on Mean	4,879	2	84	,010
	Based on Median	4,483	2	84	,014
	Based on Median and with adjusted df	4,483	2	81,101	,014
	Based on trimmed mean	4,782	2	84	,011
بعد البيئية	Based on Mean	3,056	2	84	,052
	Based on Median	3,532	2	84	,034
	Based on Median and with adjusted df	3,532	2	80,992	,034
	Based on trimmed mean	3,716	2	84	,028
بعد الاجتماعية	Based on Mean	4,007	2	84	,022
	Based on Median	4,384	2	84	,015
	Based on Median and with adjusted df	4,384	2	69,321	,016
	Based on trimmed mean	4,476	2	84	,014
التنمية_المستدامة	Based on Mean	4,503	2	84	,014
	Based on Median	3,643	2	84	,030
	Based on Median and with adjusted df	3,643	2	81,629	,031
	Based on trimmed mean	4,393	2	84	,015

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
بعد الاقتصادية	Between Groups	1,954	2	,977	2,307	,106
	Within Groups	35,568	84	,423		
	Total	37,522	86			
بعد البيئية	Between Groups	2,769	2	1,384	3,032	,054
	Within Groups	38,355	84	,457		
	Total	41,124	86			
بعد الاجتماعية	Between Groups	,675	2	,337	,822	,443
	Within Groups	34,481	84	,410		
	Total	35,156	86			
التنمية_المستدامة	Between Groups	1,408	2	,704	2,026	,138
	Within Groups	29,184	84	,347		
	Total	30,592	86			

قائمة المراجع

■ قائمة المراجع باللغة العربية

I– الموسوعات والمعاجم:

1 ـ الموسوعات:

1- **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد 1، **العدد1**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006 .

2 ـ المعاجـــم :

2- ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "نمى"، دار صادر، جزء14 ، الطبعة 3، بيروت.1993.

II– الكـــــتب :

3- أحمد يوسف ، عاشور الحديدي، **أثر التكنولوجيا الحديثة على وسائل القانونية لجهة الإدارة**، طبعة 1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2017.

4- بدر أحمد، **أصـول البحث العلمي ومنـاهجه**، الكويت، وكالة المطبوعات،1979.

5- حسن كريم (مد.)، **مفهوم الحكم الصالح** ماعيل الشطي وآخرون (مح.)، "**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

6- حمدي القبيلات، **قانون الإدارة العامة الالكترونية**، طبعة 1، عمان: دار وائل للنشر،2014.

7- خليل محمد حسن الشماع ، خضير كاظم حمود، **نظرية المنظمة**، طبعة 4،عمان: دار المسيرة،2009 .

8- زياني صالح ، بن سعيد مراد ، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكاليات**. طبعة 1، باتنة: دار قانة للنشر و التوزيع، 2010.

9- سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية ، عدد1، ديسمبر 2017.

10-السكارنة بلال خلف ، **الفساد الإداري**. طبعة 1 ،عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع، 2011.

11-السكارنة بلال، خلف، **التطوير التنظيمي والإداري**. طبعة 1 ،عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع، 2009.

12-صفاء فتوح جمعة، **مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدراة الإلكترونية**، طبعة 1 ، مصر: دار الفكر والقانون، 2014.

13-عاشور، أحمد صقر، **إصلاح إدارة الحكومية: أفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1995.

14-عبد الرحمن العيسوي ، **منـاهج البحث العلمـي**، مصر: المكتب العربي الحديث، 1996.

15-عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، طبعة1، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2007

16-عدمان مريزق ، **التسيير العمومي: بين إتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة**، طبعة 2 ، الجزائر: جسور للنشر، 2015.

17-قواسم بن عيسى، **تكنولوجيا المعلومات والإتصال ورهاناتها في تحقيق الحوكمة**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد،2020.

18-اللوزي موسى ، **التطوير التنظيمي أساسيات ومفاهيم حديثة**، طبعة 5، عمان: دار وائل للنشر،2012.

19-اللوزي موسى ، **التنمية الإدارية** ، طبعة 4 ، عمان: دار وائل للنشر، 2002.

III– المقالات و الدوريات :

20-**ازروال يوسف** ، **لعجال ليلى** ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية بالجزائر، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، **العدد1**، المجلد 6، سنة 2022.

21-**برحماني محفوظ**، المدينة الذكية بين الحتمية الإدارية والضرورة البيئية، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة الجلفة،الجزائر، المجلد10، **العدد2** ، **جوان 2017**.

22-**بركان انيسة، قوجيل سهام**، تفعيل الإدارة الكترونية في إدارة الازمات والكوارث، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، مجلد 1414، العدد، 2021.

23-بلعتروس، شمس الدين وصفو، نرجس. " **حوكمة الصفقات العمومية الالكترونية في التشريع الجزائري: المرسوم الرئاسي 15-247**"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، **مجلد** 8، **العدد2** ،2021

24-**بلقاسمي مولود**، " تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر بين الالية الكترونية واشكالية التطبيق "، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة مسيلة، **العدد004**، **سبتمبر**2018.

25-**بن عيشوش محمد**،" محيط الحوكمة الإلكترونية في الجزائر الفرص والتحديات"، **مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات**، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، نوفمبر 2021.

26- **بن يزة، يوسف ، سغيري وهيبة**، "إسهام البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية: أدوات المشاركة عن بعد أنموذجا"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة 1، مجلد 20، **عدد** 1، جوان 2019.

27-**بولحية طيب**، سمير سالمي، دراسة تحليلية لمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للجزائر مقارنة بالدول العربية، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، جامعة الوادي الجزائر، مجلد7، **العدد1**، مارس 2022.

28-**حدوش وردة ، فركول فريدة** ،دور التطبيقات الرقمية في تحسين الخدمة العمومية بالإدارة المحلية :ولاية بومرداس أنموذجا، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8،العدد 1، سنة 2024،

29-**حسين وليد، عميرات امال**، "استراتيجية الاتصالية للإدارة الالكترونية"، **المجلة الجزائرية للامن السياسي**، مجلد 5، **العدد1**، جانفي ، 2020.

30-**خطاف ابتسام ، غياط شريف** ، "توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الواقع والتحديات"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية**، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر، المجلد 11، ديسمبر، 2018 .

31-**خنفوسي عبد العزيز، بن صغير عبد المومن**، استراتيجيات وركائز التحول نحو المدن الذكية المستدامة، مجلة البناء والتعمير، جامعة بن خلدون، تيارت، الجزائر **العدد1**، مارس 2020.

32-**دريوش، حواتية عمار، أسماء سارة**، "الحوكمة الالكترونية كمدخل لإصلاح الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة"، **مجلة التميز الفكري للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات** ، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، نوفمبر 2021.

33-**رفاع توفيق، عدمان فائزة** ، "الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية"، **المجلة الدولية للإداء الاقتصادي**، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، **العدد3**، جوان2019.

34-**رقراقي زكريا**،" نزع الصفة المادية عن إجراءات إبرام الصفقات العمومية في الجزائر"، مجلة صوت القانون، المجلد 7، **العدد1**، ماي 2020.

35-**روابح الهام شهرزاد**، " مقومات المدينة المستدامة "، **مجلة القانون العقاري، العدد14**، جوان، 2021.

36-**زبيري رمضان**، "نحو إعادة ابتكار الحكم، من الحكومة الإلكترونية إلى الحوكمة الإلكترونية المتنقلة"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة طاهر مولاي، سعيدة، **العدد** 8، جوان 2017.

37-**زبيري عبد الله**، التنمية المحلية نماذج تتطبيقية،محاضرات منشورة في مقياس التنمية االمحلية،قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مسيلة، السنة الجامعية 2020.2021،

38-**زرزار العياشي**، " من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة الإلكترونية للإداراة المحلية"، **مجلة القانون والمجتمع**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد 15،جوان 2015.

39-**سليماني نسيمة، مالق كنزة**، " تقييم مؤشرات مسح الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة للأداء الحكومي الإلكتروني الجزائري، دراسة تحليلية 2008-2020"، **مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد خاص** بالملتقى الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، نوفمبر 2021.

40-**شطارة نبيلة ، لبرش سارة** ، التجارب الدولية في مجال إرساء الحكومة الإلكترونية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد3، العدد1، جوان 2019.

41-**عابد عبد الكريم غريسي**، "محمد شريف، دورة الإدارة الكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، **العدد 3**، ديسمبر 2013.

42-**عاشور طارق**، " مقاربة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءة المنضمات الحكومية"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، **العدد** 1، مارس 2012.

43-**عبد العزيز عشبة سلمى، بوراس ممنيرة**،" مشروع الجزائر الإلكترونية بين التخطيط والتجسيد ، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث "، **مجلة المركز الديمقراطي العربي**، برلين، ألمانيا، **العدد14** أكتوبر ،2021.

44-**عبد الفتاح أحمد صالح**، "مداخل واستراتيجيات دعم وتعزيز التحول إلى المدن الذكية: المقومات والتحديات"، **المجلة الدولية للتنمية**،جامعة عين شمس،مصر، المجلد 7، **العدد1**، 2018.

45-**عنتر جوهر**، واقع مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر استنادا إلى مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لمنضمة الأمم المتحدة، ، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، جامعة سيدي بلعباس، مجلد 13، **العدد** 1، جويلية 2021.

46-**القصاص محمد عبد الفتاح**،"أبعد من جوهنزبرغ "، **مجلة البيئة والتنمية**، شركة المنشورات التقنية المحدودة، لبنان ، المجلد7، **العدد52- 53**، اوت 2002.

47-**قوقة وداد**، "دور الحكومات الالكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، **عدد26**، المجلد ب، ديسمبر 2016.

48-**لعمي أحمد، الداوي، خيرة**، "مراحل ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية"، **مجلة المؤسسة جامعة، الجزائر** 3، **العدد1**، المجلد1. سبتمبر،2012

49-لكحل، محمد، تقرورت، محمد ،ابن عدة أمحمد، **القيمة المضافة لمشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر 2021،مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال** ،جامعة الشلف،الجزائر، مجلد7، العدد 2، 2021

50-**مجر أحمد سمير، غنيم صفاء احمد،** " تطوير أداة لقياس كفاءة التحول الرقمي للمدن العربية نحو المدن الذكية بالتطبيق على حالتين دراسيتين مدينة ينبع البحر ومدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودي"، **المجلة الدولية للتنمية**، المجلد 11، **العدد1**، 2022.

51-**مريم خالص حسين،**" الحكومة الإلكترونية "، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد4** (ب.ش) 2013.

52-**مسيردي سيد احمد، سعيدي خديجة،** "مشروع الجزائر الالكترونية واقع وتحديات"«، مجلة**الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر ، العدد4 ،ديسمبر، 2014 .

53-**مصطفاوي عايدة،** "تعريف المدن المستدامة"، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة2، الجزائر، **العدد** 12، جانفي 2020.

54-**مطاي عبد القادر، بن شنينة كريمة،**" واقع ومتطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر "، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد7، **العدد2**، جوان2019.

55-**منشورات مجلس الأمة،** " خطاب رئيس الجمهورية: السيد عبد العزيز بوتفليقة، يوم 15 أفريل 2011 "، **مجلة مجلس الأمة**، الجزائر العدد 46 ،2011.

56-**هبال عبد العالي،**" الديمقراطية الالكترونية: المفهوم الاليات والتحديات دروس مستخلصة من تجارب دولية "، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، **العدد1**، المجلد9، جانفي، 2022.

57-**هني عامر، دخان نور الدين،** "الحكومة العمومية الإلكترونية والخدمة العمومية بين التحديات والرهانات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلد 7، **عدد** 14، جوان 2018.

58-**الوافي رابح، شريط صلاح الدين،**" استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول "، **مجلة معارف الدولية**، جامعة البويرة، **العدد** 23، ديسمبر 2017.

59-**وزارة الداخلية والجماعات المحلية،** " رقمنة الإجراءات، استصدار الوثائق المؤمنة وتقريب الإدارة من المواطن"، **مجلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،عدد** 2، أوت 2018.

60-**وزارة الداخلية والجماعات المحلية،** "عصرنة المرفق العام مكاسب هامة ومشاريع متواصلة"، **مجلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، العدد** 2، أوت 2018.

61-نادية ضريفي،عبد الوهاب دراج،**الحكم الراشد كأساس للإصلاح وترقية الخدمة العمومية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية،جامعة عاشور زيان،الجلفة**،الجزائر ،مجلد 4،العدد2،جوان2019

III– الأطاريح :

62-**محمد برهان جعفر**، " دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في ترقية سياسة الخدمة العمومية انموذج الجزائر من 2015 إلى 2019 "، أطروحة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة الجزائر3، سنة 2021.

63-**بالقلقيل نور الدين** ، "حوكمة المدن والتنمية المستدامة "، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018.

64-**بهلول سمية** ، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، "، أطروحة دكتوراه في العلوم الفانونية ، تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة 1، سنة 2018

IV– الوثائـــــــــــق الحكومية:

1– النصوص التشريعية :

أ- الدساتير:

65-**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1963** ، المؤرخ في 1963/09/08، **الجريدة الرسمية العدد** 64، لسنة 1963.

66-**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1964، مشروع دستور لم يعتمد .**

67-**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1976، المؤرخ في 1976/11/19 ، ج.ج.د.ش،العدد 94، 1976.**

68-**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1989 ،المؤرخ في 1989/04/10 ، ج.ج.د.ش،العدد 15 ،1989.**

69-**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1996،** الصادر **بالمرسوم الرئاسي رقم 438/96** بتاريخ 1996/12/07.

70-**الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 2020، ج.ج.د.ش،العدد 82 المؤرخ في 2020/12/30.**

71- **الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، ميثاق الجزائر 1964 ، مصادق عليه في أفريل 1964.**

ج ـ القوانين:

72-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-08،** المتعلق بالبلدية و**القانون 90-09** المتعلق بالولاية المؤرخان في 07 أفريل 1990. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.**

73-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03- 10** ، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد43** ،الصادرة في 20 جويلية 2003.

74-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-20،** بتاريخ 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية منة الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد** 84، بتاريخ 2004/12/29 .

75-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06 -01،** المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد** 14، 2006 .

76-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06- 06،** المؤرخ في 20\ 02\ 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، **ج. ر.ج. ج ، العدد** 15 ،2006.

77-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 11-10،** المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية. **ج. ر.ج. ج ، العدد37.**

78-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-07** المؤرخ في 29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية ، **ج. ر.ج. ج ، العدد12.**

ب ــ الأوامـــــــر:

79-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 67-24** ، المؤرخ في 18 جانفي 67 المتضمن قانون البلدية، **ج. ر.ج. ج ، العدد** 06 المؤرخة في 1967/01/18.

80-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر 69- 38**، المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية، **الجريدة الرسمية العدد 44** لسنة 69.

ج ــ المراسيـــــم الرئاسية:

81-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي** 251/20 بتاريخ 2020/09/15، متعلق بإستدعاء الهيئة الناخبة للإستفتاء لتعديل الدستور سبتمبر2020، **ج. ر.ج. ج** ، عدد 54. " المادة: 213 ".

82-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي** رقم 17/ 143 ، بتاريخ 18، 04، 2017، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف البيومترية وتسليمها وتجديدها، **ج. ر.ج. ج ، العدد** 25، المؤرخ في 19، 04، 2017.

83-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي** رقم 236/10 ، المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 ،المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، **ج. ر.ج. ج ، العدد** 58 ، المؤرخ في 2010.

84-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي** رقم 247/15 ، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، **ج. ر.ج. ج ، العدد** 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

85-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي 128/04** المؤرخ في 2004/04/19، يتضمن التصديق، بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003،**ج ر ج ج**،العدد 26، 2004.

2- النصوص التنظيمية:

أ ـ المراسيم الوزارية:

86- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي 199/18** المؤرخ في 2 أوت 2018، المتعلق بتفويضات المرفق العام، **ج. ر.ج.ج، العدد48** ، 5 أوت 2018.

87-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 19-59** بتاريخ 2فيفري2019 يحدد كيفيات إعداد مخططات تنظيم النجدة وتسييرها، **ج. ر.ج. ج ، العدد** 10، بتاريخ 10-02-2019 .

88-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي 15-315** ، بتاريخ 10، 12، 2015 ، المتعلق بنسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، **ج. ر.ج. ج ، العدد** 68، المؤرخ في 27\ 12\ 2015. (المواد: 1-2-5).

89- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي 199/18** المؤرخ في 2 أوت 2018، المتعلق بتفويضات المرفق العام، **ج. ر.ج.ج، العدد48** ، 5 أوت 2018.

90-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-216**،المؤرخ في 23 جويلية 1994،المتعلق بالمفتشية العامة للولاية، ج ر ج ج العدد رقم 94/48.

91- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-265**،المؤرخ في6 سبتمبر 1995، المحدد لصلاحيات مصالح التقنين و الشؤون العامة والإدارة المحلية وقواعد تنظيمها وعملها ، ج ر ج ج العدد رقم 95/50.

3 ـ وثائق رسمية غير منشورة:

92-**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعليمة الوزارية المشتركة للوزير المنتدب المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي** رقم 253 المؤرخة في 27 جويلية 1999.

93-**المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بوسعادة** : ميزانية التسيير للمؤسسة ، بعنوان: السنة المالية، 2021.

III- تقارير رسمية و دراسات غير منشورة:

94-**الأمم المتحدة،** تقرير UNDP للتنمية البشرية لعام 2003، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، مطبعة كركي، بيروت،لبنان،2003.

95-**الأمم المتحدة،** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،وثيقة السياسات العامة،جانفي 97.

96-**تقرير الأمم المتحدة،** دائرة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية سنة 2020، مسح الحوكمة الإلكترونية 2020 ، بيويورك.

97-**تقرير الأمم المتحدة،** دائرة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية سنة 2022، مسح الحكومة الإلكترونية 2022،مستقبل الحكومة الرقمية، نيويورك 2022.

98-**الأمم المتحدة، الإسكوا،** اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، نشرة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للتنمية لغربي آسيا، نشرة الحوكمة الإلكترونية، **العدد** 17، 13جوان2012 .

99-**الأمم المتحدة، الإسكوا** ، (اللجنة الاقتصادية والإجتماعية في غربي آسيا)، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا، العدد 20، مارس، 2014

100- **الأمم المتحدة، الإسكوا** ، (اللجنة الاقتصادية والإجتماعية في غربي آسيا)، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا، العدد 17. جانفي 2012.

101- الأمم المتحدة، تقرير الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة " المستقبل الذي نصبو إليه " 288/66، 2012.

102- **بلغيث، عبد لله،** " محاضرات السداسي الاول في مقياس سياسات التنمية المحلية"، السنة الثانية ماستر تخصص ادارة محلية، جامعة مستغانم،2021.

103- **العقيد بن شعبان السبتي قائد الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال،** "محاضرة الأخطار الكبرى في الجزائر" ، (ب.س) التخصص، (ب.إ) الجامعة (ب.م)، ماي2013.

IV– مواقع الانترنيت:

104- **حكومة إلكترونية:** الموقع-E/Subjects/0001277/Files/www.kau.edu.sa/https:// [GOV،اطلع عليم يوم 15-01-2022

105- (ب.مؤ.) ، هل أجندة الحكم الراشد محايدة سياسياً؟ – مركز المجدد للبحوث والدراسات [www. almojaded.com] ، تم تصفحه بتاريخ: [24/2/2022].

106- **إبراهيم جواد آل يوسف،** "محمد مهدي حسين، المدن الذكية المستدامة آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحادي والعشرين": عبر الموقع، {https://www. /edu ، academia } تم تصفحه بتاريخ: [2023/01/29].

107- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، [{un، https://www/org،}] . تم تصفحه بتاريخ: [2023/03/19].

108- وكالة الأنباء الجزائرية، انظر الموقع الإلكتروني، https://www.aps.dz/ar/algerie/54923-2018-03-29 اطلع عليه بتاريخ 2022/10/19 على الساعة 08.39.

109- الشروق اونلاين، https://www.echoroukonline.com أطلع عليه في 2022/10/24، الساعة 8.45.

110- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل).https://unhabitat[، org/.] تم تصفحه بتاريخ:[23-01-2023].

111- **الزاملي ماجد أحمد** ،عبر الموقع https://www.rtladp.org/ar، في 2020/04/03 ، اطلع عليه بتاريخ 2023،10.00/03/23 سا.

112- **محمد صخري،** الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر:إشكالية الدور،[{ www. politics-dz.com }]. تم تصفحه بتاريخ: [15-10-2019،] .

113- (ب.مؤ.)، "المدن الذكية من الموقع الإلكتروني"، [تم تصفحه بتاريخ : 26-01-2023، ساعة 10،د 39] .

114- موقع وزارة الداخلية عبر الرابط : https://interieur.gov.dz/Monographie أطلع عليه يوم 2023/03/14، 9.00سا.

115- موقع ولاية المسيلة عبر الرابط www، wilaya-msila، dz/lawilaya/organigramme-de- la-wilayaأطلع عليه يوم 2023/03/14، 9.00 سا.

116- **أحمد، حضراني،**" الحكامة المحلية والتنمية"،{ hadrani-gouvernancelocaledvp، blogspot، com }. {15 ذو القعدة 1431، تم تصفحه بتاريخ :2022/3/2}.

117- **نوال مغزيلي،** "دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية:الديمقراطية الإلكترونية"، مجلة العلوم السياسية والقانون ،المركز الديمقراطي العربي، العدد3، 2017، الموقع الالكتروني:{ https//democraticac }، تم تصفحه في تم تصفحه بتاريخ: [:2022/09/20] .

118- (ب.مؤ.)، "الديمقراطية الرقمية التكنولوجيا وطاهرة رقمنة السياسة"، القاهرة، 2017. موقع مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي:{ ORG ،HRDOEGYPT ،www }. تم تصفحه بتاريخ: [2022/09/21].

119- موقع وزارة الاعلام والاتصال الجزائرية، WWW.MTP.GOV.d2 يوم 2022/4/18 ، 10.00 سا.

120- تعريف برنامج الأمم المتحدة للحوكمة الحضرية،[[{https://ar/org/governance unhabitat}. تم تصفحه بتاريخ: تم تصفحه بتاريخ: [2023/01/24].

121-أسماء صبحي،أبعاد الحوكمة الإلكترونية، الموقعhttps://www.almrsal.com/post/1039346، أطلع عليه يوم 05-02-2022.

122-**هشام طنيبو**، موقع: http://www meknespress.com، اطلع عليه 2022/04/26.

■ المراجع باللغة الأجنبية:

I- الموسوعـــات :

123- **Ari-Veikko Anttiroiko and Matti Mälkiä** (Dir.). **Encyclopedia of digital government,** London: Idea groupe reference, volume 3, 2007.

124- **Ali farazmand** (Dir.). **Global encyclopedia of public administration , public policy and governance**, Westport: Springer International Publishing, 2018.

II– الكـــتب :

125- Rechard ,Heeks, **Information systems and developing countries: Failure, success, and local improvisations**. The Information Society,march 2002

126- Ali Farazmend, **Sound of governance: policy and administrative Innovations, Westport**: Springer, 2004.

127- Joachim Monkelbaan, **Governance for the sustainable development goals**, Singapor: Springer nature, 2019.

128- John Blewitt, **Governance, Democracy and Eco-welfare, Understanding Sustainable Development**, UK: Earthscan , 2008.

129- Obi, Toshio, **Global E-Governance Series, E-Governance a Global Perspective on a New Paradigm,** v1, Amsterdam: Ios Press, 2007.

130- **Xavier Greffe**, Le développement local, Éditions de l'Aube, 2002, chapitre 1 : "La logique du développement local".

131- R.A.W, Rhodes & Susan , Hodgett, **What political science can learn from the humanities**, Switzerland: Springer nature, 2021.

132- Singh, Amita, **A Critical Impulse to e- governance in the asia pacific**, New Delhi: Springer, 2013.

133-T. M. vinod kumar, **E- governance for smart cities**, Singapore: Springer, 2014.

III- المقالات و الدوريات باللغة الأجنبية:

134- **Bellon Bertrandet al.,** « Nouvelles technologies et management dans les pays du Sud méditerranéen », **Revue française de gestion ,** N°.166, 2006/7

135- **Besseyre des horts Charles-henri et Isaac Henri**, « L'impact des TIC mobiles sur les activités des professionnels en entreprise », **Revue française de gestion .** N°.168-169, 2006/9-10.

136- **Flichy Patrice et Dagiral Éric**, « L'administration électronique: une difficile mise en cohérence des acteurs », **Revue française d'administration publique,** N°.110, (2004/2), Pp.(245, 249).

137- **Frioua Nerdjes**, ''Les perspectives du Gouvernement électronique en Algérie '', **Revue d'économie et de développement humain**, Université Blida 2, N°. 16, juin, 2017.

138- **Hossam Alhaddi,** "Triple Bottom Line and Sustainability: A Literature Review," Business and Management Studies 1, no2.2015.

IV- دراسات غير منشورة :

139- **Bellon B., Ben Youssef A., M'henni H**., La diffusion des TIC comme technologie générique en Méditerranée : dividendes ou fractures numériques ?, (Rapport Femise, Commission des communautés européennes, 2004.).

140- **Fouzia Chergui**, ''The Turbulence of digital transition in Algerian'', Global Business School & Research Centre 2nd International Research Conference (Online) on "Corporate Social Responsibility & Sustainable Development" 10th, 11th & 12th December, 2020. Pune, India.

141- **Lopatkova Iana, Ebenezer Agbozo and Zhanna Belyaeva**.''Exploring the relationship between E-Government and Sustinable Development'', Conference Paper , XIV International Conference «Russian Regions in the Focus of Changes» Ekateringburg, Russian Federation, 14-16 November, 2019,by Graduate School of Economics and Management, Ural Federal University, Russia.

142- **Marcel Guenoun,**'' Le management de la performance publique locale, etude de l'utilisation des outils de gestion dans deux organisations intercommunales '', (These pour l'obtention du doctorat en sciense degestion de l'universite Paul Cezanne, institutde management public etde gouvernance territoriale, 2009).

143- Sambath Chhay, ''La bonne gouvernance: une vision pour le développement durable **''.** Présentée en vue de l'obtention du grade de Docteur en Droit d'Université Côte d'Azur,(Laboratoire de droit international et européen **- 2022).**

V– دراسات رسمية منشورة :

144- Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable, ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Janvier 2002, (PNAE-DD 2002),

145- **Direction de la planification et de l'aménagement du territoire ,Wilaya de M'sila**, Wilaya de M'sila par des chiffres: Annuaire statistique 2014, Msila, Édition Mars 2015.

IV– مواقع الانترنيت:

146- Kunanayakam,Tamara.{Documents/Issues/Development/RTDBook/PartICh2،pdf}. Consulter le : 21/04/2022.

147- {https://hadrani-gouvernancelocaledvp.blogspot,com/2010/10/blog-post_23}.Consulter le:03-03-2022.

148- {https://www. edu/ academia.. Consulter le : 29/01/2023.

149- {https://www.un.org/millenniumgoals/}. Consulté le : 19/1/2023 a 8 ،49

150- UN-e-Government-Surveys: [https://news.un.org/ar/story/2016].

. Consulter le:18 / 10 /2023.

151- Harvard business review, .. Consulter le 1-9-2023à 8h 49mn.

152- Harvard business review: **good-governance-and-political-participation**,30/12/2013, {https://www ،mfnca ،gov ،ae} .Consulter 24/2/2022.

153- Meknes Press.{http://www ،meknespress.com}, Consulter le: 26/04/2022.

154- Plan-directeur-de-la-gouvernance-électronique: . Consulter :03/4/2022 a 10h45.

155- Sustainable development progress report, .

156- The Declaration on the Right to Development in the context of United Nations standard-setting. {https://www.ohchr. org/sites/default/files/}. Consulter le: 21/04/2022.

157- United Nations Department of Economic and Social Affairs. E-Government Development Index – Algeria. EGOVKB Database. Accessed July 2025.

158- {https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria}. Consulter le : 18-04-2023 .

159- Yared, Nasser Saidi & Hala, **E-Government: Technology for good development and Democracy in MENA countries**. P, 06 ,{https://erf.org.eg/app/uploads/2017/04/0304.pdf}. Consulter le: 15.01.2022.